



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا الصين نموذجا

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات سياسية وأمنية

إشراف الأستاذ الدكتور:

بن الصغير عبد العظيم

إعداد الطالب:

ساعد رشيد

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د لعجال أعجال محمد الأمين	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د بن الصغير عبد العظيم	أستاذ	جامعة بومرداس	مشرفا ومقررا
أ.د بوحنية قوي	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
د. باري عبد اللطيف	محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا
د. فوزي نور الدين	محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا
د. كاس عبد القادر	محاضر "أ"	جامعة الجلفة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018

إهداء

إلى روح أبي الذي علّمني أن إتقان العمل والجد فيه..

عقيدة وسلوك

إلى رمز العطاء ونبع الحنان ... والدتي حفظها الله

إلى أجمل العطايا... خالتي حفظها الله

إلى إخوتي ... شموع عائلتي

إلى زوجتي حبا ووفاء وتقديرا

أهدي لكم هذا العمل

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور "بن صغير عبد العظيم" على وافر

نصائحه وإرشاداته التي يسّرت لنا بعون الله كل عسير في سبيل

إنجاز هذه الرسالة، كما يسعدني أن أتقدم بكل عبارات الامتنان

لكل أساتذتي في كل مشواري الدراسي والجامعي.

وفي الأخير الشكر موصول لكل أساتذة العلوم السياسية بكلية

الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، مع تحية تقدير

خاصة لكل من الأساتذتين الكريمين عاشور عبد الكريم وباري

عبد اللطيف.

مقدمة

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لديها قدرة فريدة على تشكيل كل من القواعد واللوائح التي تحكم النظام الدولي المترابط بصورة متزايدة، هذا الواقع على ما يبدو قد عزز مكانتها البارزة ودفعها لتثبيت هيمنتها في المستقبل المنظور. وبناء على ما سبق فقد حددت الولايات المتحدة أولوياتها الإستراتيجية في عبارة واحدة هي -القيادة العالمية- التي افترضت استمرار الأولوية الدولية للولايات المتحدة عن طريق المنع بشكل فعال لظهور أي دولة أخرى بعد الاتحاد السوفيتي يمكنها تحدي الهيمنة الأمريكية من خلال ترتيبات أمنية تضمن سلامة مصالحها وأمن حلفائها في جميع أنحاء العالم.

فالولايات المتحدة تدرك تمام الإدراك بأن أي دولة لديها موارد بشرية وتكنولوجية كافية قد تسيطر على أوروبا أو شرق آسيا ستهدد مكانتها القيادية بشكل مباشر، وبما أن الولايات المتحدة قد خلقت حوافزاً لألمانيا للامتناع عن تحدي هيمنتها في القارة الأوروبية وفي نفس الوقت إصرار واشنطن على توسيع حلف شمال الأطلسي ليمتد إلى أوروبا الوسطى والشرقية حتى تمتد مظلة الأمنية وتشمل كامل القارة الأوروبية منعا لظهور أي تكتل أمني أوروبي موازي لحلف الناتو، وأيضا لاحتضان الدول الاشتراكية السابقة ومنع روسيا الاتحادية من ملئ الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي وكحاجز أمام التطلعات الإمبراطورية لروسيا الاتحادية. إلا أنه مع فرض الولايات المتحدة لرؤيتها الإستراتيجية على أوروبا ظلت تواجه تحديات جيو إستراتيجية في شرق آسيا.

اتسمت منطقة شرق آسيا بتمايز مشاكلها الأمنية، فبعد الحرب العالمية الثانية كانت الحرب الباردة هي العامل الأساسي الذي يحكم التفاعلات الأمنية في المنطقة نتيجة تجاذب دول المنطقة بين المعسكرين ودخولها في تحالفات إستراتيجية، من حيث إفراز أنماط معينة من المشكلات والتهديدات المتصلة بالصراع الدولي أو تشكيل مضمون السياسات والتحالفات التي تهدف إلى التعامل مع تلك القضايا. ومع انتهاء فترة الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي الجديد أصبح للولايات المتحدة دورا جوهريا في منطقة شرق آسيا، وفي هذا السياق تعترف معظم دول شرق آسيا بأن للولايات المتحدة دور العنصر الموازن لحفظ الأمن والاستقرار في آسيا، حيث يركز هذا الدور على ضرورة تعزيز الأحلاف العسكرية الثنائية وتطوير العلاقات الإستراتيجية واستيعاب أو ترويض الصين.

ومن جانب آخر تصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي بقوة في الآونة الأخيرة لاسيما مع إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن عزمه زيادة الوجود

العسكري الأميركي في شرق آسيا، وتجسد ذلك في إصداره إستراتيجية جديدة لوزارة الدفاع الأمريكية في جانفي 2012 بعنوان "الحفاظ على القيادة العالمية.. أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين"، حيث تضمنت التأكيد على حيوية المنطقة للمصالح الاقتصادية والأمنية الأميركية وضرورة تعزيز الشراكة الإستراتيجية مع حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في كونه يسلط الضوء على واحد من أهم موضوعات العلاقات الدولية والإستراتيجية المعاصرة ألا وهو مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية الذي سيطر بقوة على الأوساط الفكرية المعاصرة خاصة الأمريكية منها. فالعلاقات الأمريكية الصينية تقف في منعطف حرج بعد فترة طويلة من المنافسة والخلافات، فالقوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للصين تثير مخاوف جدية بشأن النوايا الحقيقية لبيجين، في المقابل تثير إستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية في شرق آسيا مخاوف صينية حول حقيقة النوايا الأمريكية في المنطقة ما يوصل العلاقات الثنائية بينهما إلى مستوى "انعدام الثقة الإستراتيجي".

فانعدام الثقة الإستراتيجي بين البلدين يمكن أن يؤدي إلى سوء التقدير ولما لا حتى الصراع، ما يقود الدولتين إلى المعضلة الأمنية الكلاسيكية بين قوة عالمية مهيمنة والقوة المنافسة لها على هذه الهيمنة أي الوقوع في ما يسمى بمأساة القوى العظمى أو بفخ ثيويدديس ما يهدد السلام والاستقرار العالميين. وبناء عليه جاءت هذه الدراسة للوصول إلى قراءة موضوعية لطبيعة الترتيبات الأمنية الأمريكية في منطقة شرق آسيا وانعكاساتها على مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية.

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: الأسباب الموضوعية

- محاولة فهم طبيعة الترتيبات الأمنية الأمريكية في منطقة شرق آسيا وتأثيرها على الصين من أجل التمكن من وضع إطار عام يمكننا من فهم وتحليل طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين.
- إن تحديد مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية يدخل في صلب الإشكالات الفكرية والإستراتيجية مع مطلع القرن الحادي والعشرين وهو ما يعطي قيمة علمية وعملية لموضوع الدراسة، فالوزن الكبير لكل من الولايات المتحدة والصين في هيكلية النظام الدولي تجعل من مخرجات العلاقة الثنائية بينهما ذات تأثير كبير على مستقبل العلاقات الدولية بصفة عامة.

ثانياً: الأسباب الذاتية

بخصوص الاعتبارات الشخصية فهي تتعلق أساساً بميول الباحث وشغفه بالمواضيع المرتبطة بالقضايا الإستراتيجية الدولية خاصة تلك التي تتمحور حول القوى العظمى، حيث لا توجد هوامش كبيرة فاصلة بين المعرفة النظرية وتطبيقاتها العملية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تحديد مدى أهمية منطقة شرق آسيا في الإستراتيجية الأمنية الأميركية الجديدة.
- دور الإستراتيجية الأمنية الجديدة للولايات المتحدة في احتواء النفوذ الإقليمي المتزايد للصين.
- تحديد دور الولايات المتحدة الأميركية كفاعل مؤثر في قضايا المنطقة.
- تبيان دور الترتيبات الأميركية الجديدة في إعادة توزيع القوة الأميركية في منطقة شرق آسيا.
- محاولة البحث عن دوافع وخلفيات الإستراتيجية الأمنية الأميركية الجديدة في شرق آسيا.
- إبراز مدى تأثير الترتيبات الأمنية الجديدة على مستقبل العلاقات الأميركية الصينية.

أدبيات الدراسة:

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية الغربية والقليل من الدراسات العربية موضوع الانعطف الأمريكي الجديد نحو آسيا أو ما يعرف بإستراتيجية "إعادة التوازن" نذكر أهمها:

أولاً: دراسة للباحثين خضير إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني تحت عنوان "إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين" في المجلة السياسية والدولية (العدد: 30، 2016)، حيث ركزت الدراسة على أهمية منطقة آسيا- المحيط الهادي بالنسبة للولايات المتحدة أخذة بعين الاعتبار تأثير هذه الإستراتيجية المحتمل على الصين والمنطقة عموماً. وقد توصل الباحثين إلى نتيجة مفادها أن هذه الإستراتيجية جاءت كخيار أمريكي من أجل إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة بعد الانشغال بالحروب المكلفة في أفغانستان والعراق وتكاليفها الاقتصادية الباهظة ما أسهم في خروج التحدي الصيني خاصة في منطقة شرق آسيا. ونتيجة لذلك حاولت الولايات المتحدة في إطار إستراتيجيتها الجديدة تعزيز تحالفاتها التقليدية، وكذا بناء تحالفات جديدة بهدف لعب دور أكثر نشاطاً في النزاعات الإقليمية في منطقة آسيا- المحيط الهادي خاصة فيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي ذي الأهمية الجيو اقتصادية الكبيرة وهو ما يؤثر بشكل مباشر على المصالح الحيوية للصين في المنطقة.

على الرغم من أن الدراسة تناولت الدوافع الأميركية لتبني إستراتيجية إعادة التوازن في منطقة آسيا- المحيط الهادي، وكذا أبعاد التغيير ومظاهره في هذه الإستراتيجية وأيضاً تأثيراتها المحتملة على الصين، إلا أن الدراسة تجاهلت توصيف طبيعة الدور الصيني في المنطقة الذي يعد بمثابة الدافع الرئيسي لتبني هذه المقاربة الإستراتيجية الجديدة، وفي نفس الوقت لم تشر إلى ردود الفعل الصينية تجاه إستراتيجية إعادة التوازن، أي أنها لم تشر إلى الاستجابة الرسمية للقيادة الصينية على هذا التوجه الإستراتيجي الأمريكي الجديد في المنطقة وهو ما سنحاول تداركه في ثنايا فصول هذه الرسالة.

ثانياً: كتاب بعنوان " أصول وتطور إعادة التوازن الأمريكية نحو آسيا: الأبعاد الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية " (Origins and Evolution of the US Rebalance toward Asia: Diplomatic, Military, and Economic Dimensions)

للباحث هيغو مايجور مع مشاركة مجموعة من الباحثين، وقد صدر الكتاب عن دار النشر Palgrave Macmillan بتاريخ أبريل 2015. حيث قدم تحليلاً متعدد الأوجه لإستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية أو "المحور نحو آسيا- المحيط الهادي". فعلى النقيض من العديد من الدراسات الأخرى التي ركزت تقريباً على البعد العسكري لإستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية نحو آسيا في إطار تصور عام باعتبارها إستراتيجية أمريكية كبرى لاحتواء الصين. فإن هذا الكتاب يسلط الضوء على اتساع وتعقيد ما هو دبلوماسي وعسكري واقتصادي في إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية نحو منطقة آسيا- المحيط الهادي من خلال تحديد الأهداف والدوافع الكامنة وراء التوجه الإستراتيجي الأمريكي الجديد عن طريق تحليل الأبعاد الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية المتعددة فضلاً عن الروابط المتبادلة بينها. كما عالج الكتاب في قسمه الثاني ردود الفعل الإقليمية والدولية على هذا التحول الإستراتيجي الأمريكي في كل من شمال شرق آسيا، جنوب شرقها، روسيا وأوروبا.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن إعادة التوازن مثلت تحولاً جذرياً عن سياسات الإدارة السابقة لجورج بوش الابن، هدفت الولايات المتحدة من خلالها إلى طمأنة حلفائها بشأن استمرارية التزامها اتجاه المنطقة على الرغم من تفاقم القيود المالية لوزارة الدفاع الأمريكية نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008، وهو ما تسبب في إثارة قلق الحكومة الصينية بشأن النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبناء عليه فإنه على الرغم من أن إستراتيجية إعادة التوازن جاءت كمحاولة لطمأنة حلفاء الولايات المتحدة إلا أنها أدت إلى تفاقم التوترات الأمنية التي كان من المفترض أن تضعفها. رغم الدراسة الشاملة والمتعددة الأوجه التي قدمها الكتاب حول إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية تجاه آسيا- المحيط الهادي، إلا أنها لم تتناول طبيعة الترتيبات الأمنية التي جاءت بها إستراتيجية إعادة التوازن سواء ما تعلق منها بتعزيز وتوطيد تحالفاتها التقليدية خاصة مع اليابان، كوريا الجنوبية وأستراليا، أو ما تعلق بإعادة إحياء تحالفاتها القديمة خاصة مع الفلبين أو بناء تحالفات جديدة مع كل فيتنام وماليزيا. وهو ما سنحاول التعمق فيه من خلال هذه الدراسة.

ثالثاً: دراسة بعنوان "موازنة الأفعال: إعادة التوازن الأمريكية واستقرار آسيا- المحيط الهادي" (Balancing Acts: The U.S. Rebalance and Asia-Pacific Stability) للباحثين روبرت جي شوتر، مايكل براون وآخرين الصادرة عن مركزي (إليوت سكول للشؤون الدولية) و (شوقر للدراسات الآسيوية) التابعين لجامعة جورج واشنطن في أوت 2013. حيث أثارت الدراسة التساؤل حول الأساس المنطقي للتوجه الإستراتيجي الأمريكي الجديد تجاه منطقة آسيا- المحيط الهادي وطبيعة الاستجابات الإقليمية لهذا التوجه، وقد توصلت إلى نتيجة مفادها بأن المنطقة تمثل أولوية جيو إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية عبر إيلاء اهتمام أكبر بالمنطقة من خلال طائفة واسعة من القضايا، مُفندة في الوقت نفسه بأن إستراتيجية إعادة التوازن جاءت بعد فك الارتباط الأمريكي بالمنطقة ومن ثم إعادة الانخراط فيها من جديد، بل جاءت نتيجة إعادة ترتيب الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية عبر العالم بعد تحول مركز الثقل الإستراتيجي والاقتصادي نحو هذه المنطقة الحيوية.

هذه الدراسة رغم أهميتها إلا أنها تجاهلت الشراكات الأمنية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة باستثناء اليابان، كما أنها لم تشر إلى الجوهر العسكري- الأمني لإستراتيجية إعادة التوازن، بل ركزت على الإطار العام دون التعمق في التفاصيل، وأخيرا لم تحدد الدراسة طبيعة الاستجابة الرسمية للقيادة الصينية على هذه الإستراتيجية بل ركزت على العموميات كالانتقادات الصينية لها باعتبارها تمثل تجسيدا لعقلية الحرب الباردة دون التطرق إلى طبيعة الرد الرسمي الصيني سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي وهو ما سنركز عليه في هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة:

استنادا إلى ما تقدم واعتبارا للغاية البحثية تستدعي طبيعة الموضوع صياغة الإشكالية على النحو التالي: هل أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية أمنية جديدة في شرق آسيا هو مرتبط بالتطورات في المنطقة وبالأخص تسارع القدرات الاقتصادية والعسكرية للصين؟ أم أنها تعني تحول جذري في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة في سعيها لتثبيت وضعها المتميز في العالم؟

ولتوضيح الإشكال السابق وتحديد أطره اعتمدنا على مجموعة من الأسئلة الفرعية لتفكيك العلاقة المركبة التي وردت في صياغة الإشكالية:

- ما أهمية منطقة شرق آسيا في الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية؟.
- ما هي طبيعة الترتيبات الأمنية الجديدة التي جاءت بها إستراتيجية الولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا؟.
- ما هي الدوافع والأسباب الحقيقية وراء التوجه الإستراتيجي الأمريكي الجديد نحو شرق آسيا؟.
- هل جاءت هذه الترتيبات الأمنية الجديدة كمحاولة أمريكية لاحتواء الصعود الصيني قبل فقدان السيطرة عليه؟
- ما هي انعكاسات هذه الترتيبات الأمنية على مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية؟.

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية فقد اعتمدنا على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: قرار الولايات المتحدة بتحويل تركيزها الإستراتيجي نحو شرق آسيا مرتبط أساسا بشواغلها الأمنية بهدف ردع واحتواء صعود الصين.

الفرضية الثانية: أن الترتيبات الأمنية الأمريكية في منطقة شرق آسيا تستهدف أساسا تعزيز الوجود الأمريكي من أجل الاستفادة من النمو الاقتصادي السريع للمنطقة وحماية لمصالحها الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: أن تحويل الولايات المتحدة لثقلها الإستراتيجي نحو شرق آسيا مرتبط أساسا بالاحتفاظ بدور القوة الأولى المهيمنة من خلال الموازنة بين شح مواردها المالية ومسؤولياتها كقوة عظمى من خلال التركيز على منطقة شرق آسيا باعتبارها مفتاح الاستمرارية على هرم النظام الدولي.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع والجوانب التي يشتمل عليها تفرض علينا الاعتماد على المناهج العلمية التالية:

منهج التحليل

النسقي (Systemic Analysis Approach) القائم على مقارنة تحليل النظم من خلال دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين نظام ما وبيئته العامة عن طريق دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي، حيث تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات (Inputs) وتنتهي بالمخرجات (Outputs)، وتقوم عملية التغذية الإسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات. وجاء اعتمادنا على هذا المنهج لقدرته على تبيان قدرة نظام ما على الاستجابة لمجمل التغيرات التي تحدث في بيئته العامة من أجل تحقيق ما يسمى بالتوازن الديناميكي. بالإضافة إلى منهج التحليل النسقي اعتمدنا في هذه الدراسة على **منهج دراسة الحالة (Case Study Method)** الذي يتيح للباحث اختبار حالة معينة لدراستها بشكل مستفيض من خلال تناول كافة المتغيرات المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل والتحليل. ومن جملة ميزات هذا المنهج أنه يمكن الباحث من تقديم دراسة شاملة متكاملة ومتعمقة للحالة موضوع الدراسة، كما أنه يساعد الباحث على توفير معلومات تفصيلية وشاملة. إلى جانب ذلك اعتمدنا على **المنهج التاريخي (Historical Approach)** من أجل تحديد معالم هذه الدراسة وبالتحديد عندما يتعلق الأمر بتتبع مراحل تطور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لمعرفة أهم الخصائص المميزة لها، وأهم المخرجات التاريخية في تطورها وكيفية تعاملها في كل مرة مع التهديدات التي واجهها الأمن القومي الأمريكي.

بالإضافة إلى المناهج الثلاث السابقة سنعتمد في هذه الدراسة على **المنهج الإحصائي (Statistical Method)** الذي يعني تلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث معتمداً في ذلك على خطوات بحث معينة وتنظيمها وترجمتها بيانياً ثم تحليلها بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة ويقينية وعلمية بخصوص موضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

أولاً: الحدود الزمانية: تتعلق حدود الدراسة الزمانية بإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة الموسومة بتعزيز -استدامة- قيادة الولايات المتحدة للعالم: أولويات دفاع القرن الحادي والعشرين، التي تم الإعلان عنها في جانفي 2012 في إطار خطة شاملة لإعادة توزيع القدرات العسكرية الأمريكية خاصة البحرية منها، على أن تنتهي هذه العملية في حدود عام 2020، وبناء عليه فالحدود الزمانية للدراسة مرتبطة بهذه الفترة الزمنية أي من 2012 إلى غاية 2020.

ثانياً: الحدود المكانية: تتحدد حدود الدراسة المكانية بمنطقة شرق آسيا أو ما يطلق عليها وفقاً للمفهوم الإستراتيجي الأمريكي بآسيا الباسيفيكية Asia Pacific التي تضم كلا من دول شمال شرق آسيا (الصين، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية ومنغوليا) بالإضافة إلى دول جنوب شرق آسيا والمتمثلة في (اندونيسيا، سنغافورة، فينتام، ماليزيا، كمبوديا لاوس، الفلبين، بروناي، تايلندا، تيمور الشرقية وتايوان)، بالإضافة إلى ميانمار، بنغلاديش سريلانكا والهند وكذا أستراليا، نيوزيلندا وجزر المحيط الهادي.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، خصصنا الفصل الأول لدراسة الحدود النظرية والتاريخية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الأمن والتحولات النظرية التي لحقت بالمفهوم بدءاً بالواقعية ثم الليبرالية وانتهاء بالتصور

النقدي. أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى تحديد مفهوم الإستراتيجية وأهم المقاربات النظرية التي عالجتها، ثم حددنا أهم المؤسسات والقوى المؤثرة في صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وأخيرا تبيان الغاية والهدف من صياغة هذه الإستراتيجية. وفي إطار المبحث الثالث فقد خصصناه لتتبع أهم المراحل التاريخية التي ميّزت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بدءاً بمرحلة التأسيس وانتهاء بمرحلة التفرد.

أما في الفصل الثاني فقد ركزنا على وصف الدور الصيني في منطقة شرق آسيا من خلال تبيان قدراته ومحدداته في هذه المنطقة الإستراتيجية، بالإضافة إلى عرض المعضلة الأمنية التي تواجهها الصين في شرق آسيا، وفي الأخير ركزنا على طبيعة الدور الصيني في شرق آسيا بين الثوابت الأيديولوجية والمقتضيات الإستراتيجية.

وأخيرا الفصل الثالث من الدراسة فقد خصصناه لتحليل الخيار الأمريكي للتوجه شرقا عن طريق الترتيبات الأمنية الجديدة في شرق آسيا، من خلال توضيح طبيعة الالتزام الأمريكي الإستراتيجي نحو شرق آسيا، وإلى تحديد الخلفيات والدوافع المختلفة وراء هذا التحول الإستراتيجي الأمريكي، وكذا طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا. ثم عرجنا في المبحث الثاني إلى تحديد مضمون التوجه الأمريكي نحو إعادة هندسة التحالفات الأمريكية في شرق آسيا. وفي الأخير حاولنا تحديد الاستجابة الصينية للانعطاف الأمريكي، وكذا مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية.

الفصل الأول

التأصيل النظري والتاريخي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

تمهيد:

إن إستراتيجية الأمن القومي هي بمثابة التعبير الواقعي- العملي للأفكار التي من خلالها يتم تحديد التخطيط والأهداف والوسائل، أي أنها تنم عن تفكير بعيد المدى يتصف بالعلمية ونابع من البيئة بكل ما تحمله تلك البيئة من تحديات وفرص ومتغيرات. ومن المعلوم أن البيئة الدولية قد لحقت بها تحولات عميقة منذ نهاية الحرب الباردة ارتبطت في جزء منها بالتحول العميق في طبيعة مفهوم الأمن، وبالتالي في طبيعة المصالح والأهداف المراد تحقيقها. وبناء عليه فقد انعكس هذا المعطى على مضمون إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي من فترة زمنية إلى أخرى بناء على التغيير في الأهداف والمصالح والوسائل التي يتم تحديدها بناء على خيارات الإدارة الأمريكية.

على ضوء ما سبق سنحاول ضمن هذا الفصل ضبط الحدود المفاهيمية وأيضاً الحدود التاريخية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي مع تحديد أهم المؤسسات والقوى المؤثرة في صناعة هذه الإستراتيجية، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تحديد إجرائي لمفهوم الأمن.

المبحث الثاني: المؤسسات والقوى المؤثرة في صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

المبحث الثالث: السياق التاريخي لتطور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

المبحث الأول: تحديد إجرائي لمفهوم الأمن

يمثل الأمن مسألة جوهرية بالنسبة للوجود الإنساني، فهو شكّل ولا يزال محور تفكير الإنسان سواء أكان فرداً أو جماعة، وبناء عليه يعتبر الأمن أولوية قصوى ومصالحة عليا للدولة ولل فرد. ويتأسس على ذلك أن الأمن كموضوع يحتل أهمية كبرى في الدراسات الإستراتيجية والسياسية الدولية، إلا أن ذلك لم يمنع علماء السياسة والإستراتيجية من الاختلاف حول تحديد مفهوم الأمن بشكل دقيق. فالأمن كمفهوم شهد تمايزاً واختلافاً في التفسير والتحليل وفقاً لاختلاف وتمايز آراء الباحثين والمهتمين عبر الزمان والمكان، فكل زمان خصوصيته ولكل مكان حدوده وميزاته. وهو ما شكّل أسباباً قوية لمراجعة مفهوم الأمن، حيث انصب اهتمام دارسي العلاقات الدولية على توسيع المفاهيم وتطوير النظريات لتفسير الواقع المتغير، وبذلك اختلفت النظريات التي تناولت مفهوم الأمن بالدراسة بدءاً بالتصور العقلاني للواقعية مروراً بالتصور المثالي لليبرالية وانتهاءً بالنظريات والتيارات النقدية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

إن تحديد مفهوم الأمن يُنم عن صعوبة من نوع خاص على اعتبار أن مُحتواه المعرفي مُثقل بالقيم والمدلولات والأحاسيس، حيث أن جُلّ الدارسين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية يُجمعون على أنه مفهوم (غامض ومعقد) فهو: "ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف مُحدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن الكثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع"¹.

إنّ عدم وجود إجماع حول مفهوم ثابت ومتفق عليه لمفهوم الأمن هو انعكاس مباشر لعدّة متغيرات هي²:

- 1- طبيعة العلاقات الدولية والتطورات التي تعرفها من فترة لأخرى.
 - 2- اختلاف في الأيديولوجيات والرؤى.
 - 3- غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة أوجد تعدد في عملية التنظير في العلاقات الدولية عامة والدراسات الأمنية خاصة.
- لتحديد تعريف مصطلح الأمن بدقة منهجية ينبغي لنا بالدرجة الأولى الرجوع إلى الاشتقاق اللغوي لكلمة الأمن، فالأمن مشتق من الفعل (أمن - أمناً) أي الطمأنينة

¹ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 119، صيف 2008، ص: 9.

² تيانى وهيبه، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، مذكرة ماجستير، (جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2014). ص: 23.

والاستقرار، ولا يكون الإنسان آمناً حتى يستقر الأمن في قلبه¹. وبذلك فهو يدل على انتهاء الخطر وانتفاء الخوف والتهديدات وتوافر الشروط اللازمة لهذا الشعور.

الأمن يعني الأمن الأمانة وقد أمنت فأنا آمن، والأمن ضد الخوف والأمانة تعني الأمن ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "النجوم أمانة السماء، فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمانة لأصحابي...." يقول ابن كثير: والأمانة في هذا الحديث جمع أمين وهو الحافظ².

وفي القرآن الكريم ذكر المولى عز وجل في مُحْكَم تنزيله بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"³. وبذلك فقد امتن الله تعالى على الإنسان بنعمتي الغذاء والأمن، وبناء عليه فالخوف بهذا المعنى يعني التهديد الشامل سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً الداخلي منه والخارجي.

ويرى الأصفهاني أن أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف⁴. فالأمن بهذا المعنى مرتبط بالإنسان، وعليه فالحديث عن الأمن يعني الحديث عن الحياة نفسها والأمن هو الحاجة الأولى والمطلب الدائم للإنسان.

الأمن في اللغة الفرنسية Sécurité وتعني وضعية لا تطرح أي خطر ومخاطرة جسدية أو حادث أو سرقة أو تدمير، هذه البنية تمثل أمن شامل⁵.

أمّا الأمن في اللغة الإنجليزية Security فيعني: "الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطر"⁶.

تُعرّف دائرة المعارف الاجتماعية الأمن على أنّه: "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها"⁷.

ومن جانب آخر تُعرّف الموسوعة السياسية الأمن بأنّه: "تسخير مقدرات الدولة لحماية وجودها من الأخطار الداخلية والخارجية، أي تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد عنها خارجياً"⁸.

يتّسم مفهوم الأمن الذي يُعد أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية (بالتغيير والتطوير) وهو في حقيقته مفهوم متغيّر غير جامد، شهد توسعاً في أبعاده لتتجاوز التهديدات العسكرية إلى غير العسكرية التي لا تقل أهمية عنها، والتي تنوعت بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية، واعتمد وحدات تحليلية غير الدولة القومية لموضوعه فضلاً عن تنوع في مصادر تهديده التي يجب على الوحدة التحليلية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها فهو مفهوم في حالة حركة ديناميكية لا تتصف بالجمود والاستاتيكية⁹.

يبقى الأمن في أبسط صورته يتّسم بثلاث سمات تتنوع بين مادية وسيكولوجية وهي¹⁰:
1- غياب الخوف من المجهول.

¹ علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000. ص: 66.

² محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني، لبنان: المؤسسة الحديث للكتاب، د ت ن. ص: 19.

³ القرآن الكريم، سورة قريش، الآية (03)، (04).

⁴ أديب خضور، أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وأفاق تطوره، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999. ص ص: 23-22.

⁵ Larousse. **Grand Format**. France: Edition le Petit Larousse. 2001. P: 928.

⁶ عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2001. ص: 10.

⁷ عبد الله مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقارنة نظرية تطبيقية، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2006. ص: 39.

⁸ محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012. ص: 20.

⁹ عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014. ص: 32.

¹⁰ تباتي وهيبية، مرجع سابق، ص: 23.

2- اختفاء التهديد من الآخر.

3- سيادة الاطمئنان كمحصلة للسمتين السابقتين.

وفي هذا السياق يؤكد كل من بوث Both وويلر Wheeler على أنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نُظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر¹.

وهناك من يرى أن الأمن: " هو مفهوم أوسع وأكثر تعقيداً من مجرد الحماية من الأسلحة والحرب، إنّ جذور الصراعات وانعدام الاستقرار تشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل الدول وفيما بينها إلى جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية²."

أمّا باري بوزان Barry Buzan أحد أبرز خبراء الدراسات الأمنية، فيُعرّف الأمن على أنه: " العمل على التحرر من التهديد." وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية³."

إن أدبيات الدراسات الأمنية خصوصاً والعلاقات الدولية عموماً مثقلة بتعريفات للأمن مرتبطة بمنطلقات معينة، ومرتكزة على أسس فكرية محددة تعكس في جوهرها الاختلافات والتباينات في رؤى المختصين في الدراسات الأمنية. ونظراً لذلك ومنعاً للتكرار فقد ارتأينا تقسيم المفاهيم المختلفة للأمن إلى محورين اثنين يضمنان في ثناياهما قيماً وتوجهات متشابهة تعكس التصور المشترك لمفهوم الأمن:

أولاً/ محور المصالح: ويضم المفاهيم التي تعالج الأمن بوصفه تجسيداً للمصالح الحيوية للدولة وانعكاساً عملياً لها. ويستند هذا المدخل على قناعة أن القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في السعي المستمر نحو تحقيق أقصى درجات الحماية والتنمية للمصالح القومية، الأمر الذي لا يتأتى – كما يرى مورجانتو – إلا من خلال مضاعفة الدولة لمصادر القوة ومن ثم ينشأ صراع الدول على القوة من أجل البقاء ومقابلة التحدي وإثبات الذات⁴.

وفي هذا الإطار يؤكد كل من محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي أن الأمن: "هو المجموع الكلي للمصالح الحيوية للدولة كحماية الإقليم والاستقلال، بحيث تكون الدولة بفعل أولوية هذه المصالح وأهميتها لها مستعدة لتبني خيار الحرب لحمايتها والدفاع عنها وتقدمه أحياناً على خيار حماية الأمن والسلام الدوليين⁵."

وهو البعد الذي نجده مُتضمناً في التعريف الذي ساقه ولتر ليبمان Walter Lippmann للأمن بقوله: " أن الأمة تكون آمنة طالما أنها ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانة أمنها بالانتصار في تلك الحرب⁶." إذاً الأمن حسب تعريف ليبمان يُعتبر قيمة قد تزيد أو تقل حسب قدرة الأمة على ردع أي هجوم أو هزيمته ومن ثم

¹ محمد نعمان جلال، الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004. ص: 93.

² السيد ياسين، "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994. ص: 76.

³ Barry Buzan . People , State and Fear : an agenda for international securities in the post-col war Era .

²ed . Colorado (USA): Boulder lynne rierner publishers . 1991 . P: 05.

⁴ تامر إبراهيم كامل عبده هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا دراسة حالة : آسيا الوسطى وبحر قزوين، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013. ص: 15.

⁵ محمد طه بدوي، محمد طلعت الغنيمي، دراسات سياسية وقومية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1963. ص: 283.

⁶ محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص: 15.

هذه القيمة لا تعتبر مُهدّدة إلا في إطار حدوث الحرب أو التهديد بحدوثها¹. ومن خلال تعريف لبيمان للأمن نقف عند أربعة نواحي هي²:

- 1- أن جوهر الأمن هو تحقيق الاستقرار والطمأنينة للشعب والحفاظ على مصالح الأمة وترسيم الاحترام لقيم هذا الشعب لدى الأمم الأخرى.
- 2- أن الأداة القادرة على تحقيق ذلك هي القوّة العسكرية، حيث يرى أن الطمأنينة والاستقرار تتحقق بتناسب طردي مع القوّة العسكرية، فالأمن لا بد وأن يقترن بالإمكانيات العسكرية المتاحة بُغية تحقيق النصر.
- 3- أن ذلك يُؤدّي إلى رفاهية الأمة وتمتعها بحريتها واستقلالها وتفرغها لبناء ذاتها وتحقيق طموح أبنائها في استثمار الأمن لطرده حالة عدم الاستقرار وتتويج ذلك بالرُسُو في ميناء المصلحة القومية حيث إدامة القيم الجوهرية.
- 4- بهذه الخطوات الإجرائية التي أفاضت بها حركة الأمة جعلت سلوكها مبنياً على فكرة ردع التحدّي أيّاً كان مصدره، إذ يكون هذا بعمل احترازي كرد فعل عكسي يواجه مصدر أي فعل يستهدف أمن الأمة دون تمييز.

أمّا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق هارولد براون Harold Brown فيعتقد في كتابه حول (الأمن الوطني) بأن الأمن هو: "المقدرة على المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها وحمايتها مواردنا الطبيعية ودستورها من أيّ اعتداء خارجي"³.

وفي جانب آخر يرى وزير الخارجية والأمن القومي الأمريكي الأسبق هينري كيسنجر Henry Kissinger بأن الأمن يعني: "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقّه في البقاء"⁴. ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يشير مباشرة إلى استخدام عناصر القوّة المختلفة وليس العسكرية فقط لشرعية تلك التصرفات.

وقريباً إلى هذا المضمون يعتقد سميّر خيرى أن الأمن هو: "تصور إستراتيجي من متطلبات حماية المصالح الأساسية لأيّ شعب"⁵.

وفي نفس الإطار يرى أمين هويدي أن الأمن هو: "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"⁶.

ثانياً/ محور التهديدات: التهديد في مفهومه الإستراتيجي يعني وصول تعارض المصالح والغايات الوطنية إلى مرحلة يتعدّر معها إيجاد حلّ سلمي يُوفّر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية ممّا قد يضطر الأطراف المتصارعة أو أحدها إلى اللجوء إلى استخدام أداة القوّة المسلحة معرضة الأمن الوطني لأطراف أخرى للخطر.

يُعرّف أرنولد وولفز Arnold Wolfz الأمن بأنه يعني في جانبه الموضوعي: "غياب التهديدات ضد القيم المركزية في معنى ذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"⁷. وبناء على ذلك فأرنولد وولفز يرى بأن للأمن بُعدين: بُعد موضوعي يتجسّد في

¹ سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، العدد 169، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012. ص: 10.

² هارولد جي. كلين، ستانلي ان، ظروف الأمن القومي، سلسلة كتب مترجمة 17، بغداد: جامعة البكر للدراسات العليا العسكرية، 1981. ص: 17.

³ محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص: 15.

⁴ المرجع نفسه، ص: 20.

⁵ عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق، ص: 33.

⁶ أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت: دار الطليعة، 1975. ص: 07.

⁷ Dario. Battistella. Theorie Des Relations Internationals. Paris : Press de Science Politique. 2003. P :432.

حماية القيم، وُبعد ذاتي هو غياب الخوف على تلك القيم من أيّ هجوم، ما يعني في النهاية غياب (شر عدم الأمن) وأنّ زيادة الأمن أو نُقصانه أمران يرتبطان بقدرّة الدولة على ردع الهجوم أو هزيمته¹.

ومن جهته يرى هيثم الكيلاني أن مفهوم الأمن يتمحور حول: "الأسس والمبادئ التي تضمن قدرة الدولة على حماية الكيان الذاتي من الأخطار القائمة والمحتملة وقدرتها على تحقيق الأغراض القومية"².

أمّا هارولد كليم Harold Godwinson Claim وستانلي فولك Stanley Volk فيعتبران أن الأمن هو: "معيّار لانعدام التهديدات الحقيقية للقيم المكتسبة، وانعدام الخوف عندما تكون تلك القيم معرضة للتهديد"³.

ويربط رينشارد أولمان Richard Ulman بين مفهوم الأمن والأفعال المؤدية إليه باعتباره: "تهديد خطير على مدى زمني قصير نسبياً بالحط من مستوى حياة السكان في الدولة أو نوعيتها"⁴.

أمّا هيرالد هوبلر Harald Hubler فيعتبر أن الأمن هو: "حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية"⁵.

وفي سياق متصل يُعرّف الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي الأمن بأنه: "لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"⁶. من خلال هذا التعريف يبدو واضحاً أهمية الأبعاد الأخرى للأمن، بحيث يرفض اختزاله في نطاق التهديدات المادية الخارجية (القوة العسكرية) فقط، بل يتجاوزها إلى الأطر الداخلية للوحدة الدولية بما يشتمل على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي لا تقل أهمية عن التهديد العسكري الخارجي. ومن جانبه يُعرّف محمد مصالحة الأمن بأنه: "حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذاً من الخطر." أو أنه: "يخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية"⁷. سواء كانت هذه القيم تتعلّق بالفرد أو المجتمع.

يُحدّد مازن الرمضاني ثلاث أبعاد جوهرية للأمن هي⁸:

- 1- ضمان القيم الأساسية للدولة والمصالح التي تُعبّر عنها.
- 2- التقييم السليم لتهديدات الأمن بناءً على إدراك واقعي لقدرات مصادر التهديد.
- 3- مراعاة المتغيّرات الداخلية والخارجية.

إنّ عرضنا لعدد من التعريفات التي وردت في أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الأمنية يجرّنا إلى محاولة تقديم تعريف للأمن على النحو التالي: "الأمن هو معيار لانعدام التهديدات والمخاطر سواء الداخلية منها أو الخارجية ضد القيم والمصالح الحيوية للدولة أو المجتمع أو الفرد، مع توافر قدرة الدولة على ردع وصدّ هذه المخاطر والتهديدات إن وُجدت."

¹ عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق، ص: 36.

² المرجع نفسه، ص: 34.

³ غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي، عمّان (الأردن): دار الأمل ودار مجدلاوي، 1993. ص: 08-09.

⁴ Rishard Ulman. "Redefining Security". International Security. Vol 18. N° 01. Summer 1983. P: 13.

⁵ أحمد شوقي الحفني، "الأمن القومي: دراسة نظرية في المفاهيم والأصول"، مجلة النهار، باريس، عدد 39-40، 1988. ص: 35.

⁶ تبناني وهيبه، مرجع سابق، ص: 21.

⁷ حسين محمد الظاهر، "الأمن القومي العربي: مدخل نظري"، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد 48، 1992. ص: 158.

⁸ مازن إسماعيل الرمضاني، "الأمن القومي العربي والصراع الدولي"، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، عدد 02، 1988. ص: 35.

إن تعريف مفهوم الأمن على هذا النحو يُمكننا من الإحاطة أكثر شمولية لمفهوم الأمن من خلال التركيز على التهديدات والمخاطر التي قد تؤدي في بعض الحالات إلى تهديد وجود وبقاء الدولة في حدّ ذاتها، دون إغفال عنصر المصالح والقيم الحيوية التي هي بالتأكيد المحرك والدافع الرئيسي لتفاعل الوحدات الدولية في إطار الهيكلية البنوية للنظام الدولي.

المطلب الثاني: الطرح الواقعي للأمن

إن التحليل الواقعي للأمن يتأسس على إدراك مفاده أن أيّ دولة ليس بمقدورها أن تحقق وتحفظ أمنها القومي دون أن تملك القوّة العسكرية القادرة على القيام بذلك الدور الخطير في صدّ المعتدي وردع التصرفات الاستفزازية حتى في وقت السلم، حيث تصبح العلاقات الدبلوماسية ضرورية، إذ لا يبدو أن بإمكان الدولة أن تمارس نفوذاً دبلوماسياً دولياً من دون أن تكون القدرة العسكرية ضرورية في إبراز قوتها في المناطق البعيدة عن حدودها¹. فالمدرسة الواقعية بنت مفاهيمها على أساس أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية تركزان على فكرة الصراع المستمر، وبذلك نجد أن القوّة المادية هي القاعدة التي بها ومن خلالها تتحقق المصلحة القومية دون الاكتراث بمصالح الدول الأخرى².

كان لصدور كتاب (أزمة العشرين عاماً: 1919-1939) لادوارد هاليت كار E.H. Carr الأثر الواضح في ظهور الطرح الواقعي في القرن العشرين. ويُشير البعض إلى أن الواقعية يمكن إرجاع جذورها الفكرية إلى المؤرخ اليوناني ثيوسيدس Thucydides الذي قام بدراسة وتحليل الحرب البليبونزية التي دارت رحاها بين أثينا وإسبرطة (431-404 ق.م). كما أن عناصر الفكر الواقعي يُمكن إيجادها في كتابات السياسي الهندي كوتيليا Kautilya قبل أكثر من 2000 سنة، دون أن نُغفل الدور الكبير للفلسفة الحديثة في صقل وبناء الأسس العلمية والفكرية للمدرسة الواقعية وعلى سبيل المثال لا الحصر، الفلسفة السياسية للايطالي نيكولا ميكيافيلي Niccola Macchiavelli (1469-1527) والمفكر الانجليزي توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679) فقد أكد كل من ميكيافيلي وهوبز في كتابيهما الشهيرين (الأمير) و (اللوثيان) على التوالي على أنّ التقدير أو الحساب السياسي مبني على أساس جعل المصلحة والتدبير والقوّة والنفعية فوق كل الاعتبارات الأخرى بما فيها الأخلاق³. فنظرية القوّة في العلاقات الدولية تجد أسسها في نظرية أخلاق القوّة لميكيافيلي والتي تعد أحد المرجعيات الفكرية الرئيسية في العلاقات الدولية، وتتخلص هذه النظرية في أن الهدف الأول للعملية السياسية بشقيها الداخلي والخارجي هو المحافظة على قوّة الدولة والعمل على زيادتها بأيّ وسيلة كانت حتى لو كانت غير أخلاقية⁴، ففي خضم الفوضى السياسية المستمرة يكون المسار الحصيف الوحيد أمام الأمير هو شحذ أكبر قدر ممكن من القوّة وإعمالها في المصلحة الوطنية لبلاده والسعي وراءها، ولهذا الغرض كانت القوّة العسكرية هي الأهم واعتبرت الثروة المُتكونة عن التجارة والصناعة وسيلة في المقام الأول لاكتساب القوّة العسكرية اللازمة⁵.

فالمنظور الواقعي يرى بأن العلاقات الدولية هي عبارة عن صراع من أجل القوّة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل مُنفرد، فهانز مورجانتو Hans

¹ بروس بروث، أنياب الكريملين، لندن: د.د.ن، 1985. ص: 47.

² إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991. ص: 19.

³ زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، طرابلس (ليبيا): دار الرواد، 2002. ص: 35-36.

⁴ عبد الرحمن خليفة، أيديولوجيا الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوّة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999. ص: 55.

⁵ بول ويلكينسن، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جداً، (تر: لبنى عماد تركي)، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013. ص: 10.

Morgenthau وراينولد نايبور Reinhold Neibuhr وغيرهم من الواقعيين الكلاسيكيين يعتقدون بأن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين وهو ما يقود إلى الصراع والحرب. والمدرسة الواقعية هدفت في دراستها وفهمها لسلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقة بعضها ببعض إلى إبراز أن السياسات الدولية هي صراع حول القوة، ومن أبرز المدافعين عن هذا الرأي الجغرافي الأمريكي نيكولا سبايكمان Nicolas Spaakman والذي يعتقد أن الصراع - وليس التعاون - هو السمة الأساسية في العلاقات الدولية أكثر مما هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها¹.

أما ريمون آرون Raymond Aron والذي يعد أبرز منظري الواقعية في القرن العشرين، فقد تناول موضوع الحرب في العصر الحديث وأشار إلى أن عملية التوازن النووي (سمّاها بسياسة الردع) بين المعسكر السوفيتي والمعسكر الأمريكي قد قوّضت رغبة الكثيرين في أن يُفكروا في الحرب فالحرب جزء من الحياة اليومية وهي ضرورة للمجتمع تمامًا كالصناعة ولذلك يجب أخذها جدّيًا في الاعتبار عند صياغة السياسة حتى لو أدت هذه السياسة إلى هلكوست نووية تنتج عنها إبادة الجنس البشري، وعليه حسب ريمون آرون فإن إحجام الإنسان عن مثل هذا التفكير وتقبل نتائجه يكون قد تخلّى عن العقل الإنساني وعن مقدراته في التحكم في مصيره².

خلال حقبة الحرب الباردة سيطر الطرح الواقعي للأمن على الدراسات الأمنية لأنّه قدّم تفسيراً للحروب ومعوقات التعاون ويرجع رواجه إلى التنافس النووي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية الذي سيطرت عليه الجوانب العسكرية خلال العقود الأولى من الحرب الباردة في ظل سعي كل من القوتين العظميين للسيطرة على الأخرى وفقاً لمنظور المدرسة الواقعية التقليدية الذي عزّزه غياب قوّة مركزية دولية علياً تقلل من حدّة الصراع القائم بين الدولتين³.

ركّزت المدرسة الواقعية التقليدية على الدول القومية باعتبارها وحدة التحليل الرئيسية في ظلّ نظام دولي فوضوي يحكمه الصراع والتنافس بين وحداته، كما يرى أنصار المدرسة الواقعية أن غياب سلطة عليا تمارس ضغطاً على الدول لإرغامها على تبني سياسات بعينها ومن ثم لم تهتم الدول مع تنافسية النظام الدولي إلا بتحقيق وضمّان أمنها وبقائها عن طريق قوّة عسكرية تحميها من أيّ عدوان خارجي، فالقوّة العسكرية هي الأداة الوحيدة إذ من دون استخدامها بقدر ما تُملّيه الظروف والتي تتفاوت في درجة الاستخدام من الهجوم المباشر إلى ردع الاستفزازات بالتهديد باستخدام هذه القوّة من دونها لا يُمكن تحقيق ذلك⁴. ومن هذا المنطلق كان تركيز الواقعيين على القوّة العسكرية باعتبارها الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن لذلك حصرت الواقعية مفهوم الأمن في بقاء الدولة وحمايتها والدفاع عنها في ظلّ صراع لا تحكمه إلا قوّة الدولة وفي ظلّ غياب قوّة مركزية دولية تحمي الدول من عدوان إحداها على الأخرى⁵.

1 المرجع نفسه، ص: 73.

2 عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية، المجلد الثالث، الجزء الثاني، الباب الثالث عشر، القاهرة: دار الشروق المصرية، 1999. ص: 1088.

3 عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص: 32.

4 إسماعيل صبري مقاد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، الكويت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985. ص: 136-137.

5 عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص: 33.

يرى هانز مورجانثو أن صلب عالم السياسة الدولي هو القوّة وأن القوّة هي التي تحدد سلوك الدول، وقد نظر مورجانثو للقوّة من ثلاث زوايا¹:

- 1- القوّة كسب: أي أنّها الدافع لسلوك معيّن.
 - 2- القوّة كهدف: أي أنّها نتاج لسلوكيات الدول.
 - 3- القوّة كوسيلة: أي أنّها أداة لبلوغ الغايات المرجوة.
- وعلى اعتبار أن القوّة كثيرًا ما تُستعمل للدفاع عن الدولة أو الأمن أو المعتقدات السياسية أو عن المصالح الوطنية الأساسية للدول، يُمكن التفريق بين ثلاث طرق لاستخدامها هي: الإقناع – الإغراء – الإكراه. وبذلك انتهى مورجانثو إلى القول بأن هناك ثلاث نماذج من السياسات الدولية توضح كافة نماذج السلوك الدولي وهي²:
- أولاً:** سياسة المحافظة على الوضع القائم على اعتبار أنّ القوّة وسيلة تستخدمها الدولة للمحافظة على ذاتها، حيث لا تسعى إلى إعادة هيكل القوّة في النسق الدولي القائم لتحقيق مصالحها الوطنية.

ثانياً: السياسة التوسعية وهي سياسة تستخدمها الدولة لإحداث تغيير في توزيع القوّة في النسق الدولي القائم، ومن ثم تسعى الدولة هنا لتغيير سلوك الدول الأخرى بالشكل الذي يتفق مع مصالحها، ويترتب على نجاح هذه السياسة اكتساب هذه الدولة المزيد من القوّة نتيجة انتصارها في مقابل هزيمة وضعف الدول الأخرى.

ثالثاً: سياسة الحصول على المكانة الدولية وهي سياسة تقوم بها الدولة باستعراض ما تملكه لإشعار الدول الأخرى بمدى قوّتها بهدف السيطرة ومدّ النفوذ.

وبالحديث عن سلوكيات الدول في النظام الدولي تبرز فكرة المصلحة الوطنية التي يعتبرها الواقعيون منطلق كافة فعاليات السياسة الدولية، بل أن هذه السياسة ليست في نظرهم سوى العملية التي تتم بمقتضاها الموائمة بين المصالح المتضاربة³. والمصلحة في هذا السياق تتحد في إطار القوّة التي تتحد في إطار ما يُسميه مورجانثو بفكرة التأثير أو السيطرة⁴ Control .

يرى مورجانثو أن الدولة لا تتجاهل مصالحها القومية إلا في حالة واحدة فقط وهي تعرض بقائها للخطر، وفي نظره تتشكل المصلحة القومية للدولة وفقاً لحثيات ثلاث هي:

- 1- الفترة التاريخية التي تمر بها.
- 2- طبيعة الارتباط بين الأوضاع السياسية والثقافية في الدولة.
- 3- القوّة النسبية التي تستحوذ عليها الدولة.

وفي مقابل ذلك ظهرت ما يُعرف بالنظرية الواقعية الجديدة أو البنوية والتي تزعمها كينث والتز Kenneth Waltz والتي من افتراضاتها الجدلية أنّها لا تركّز على الطبيعة البشرية في تفسير الظواهر الدولية التي ركّز عليها الواقعيون الكلاسيكيون من خلال الاعتماد على رؤية هوبز لحالة الطبيعة الأولى والتي مفادها بأن المجتمع يكون مُتصفاً

¹ خالد معمري جندلي، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"،

مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008). ص: 82-83.

² عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، القاهرة: الدار الجامعية، 2000. ص: 297.

³ ثامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مرجع سابق، ص: 16.

⁴ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص: 18-19.

بحالة الحرب وأنّ الصراع يكون حتمياً، ولذلك يسعى الجميع لكسب المزيد من القوّة لتحقيق رغباتهم وأهدافهم والحفاظ عليها وزيادتها من خلال القوّة¹.

بل إن الواقعية الجديدة تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الذي يعيق تشكيل علاقات تعاونية أي الاعتماد على المنهجية النظامية، وعليه فنقطة الانطلاق الرئيسية تتمثل في بنية النظام الدولي أمّا التصور الأمني للواقعية البنوية فينطلق من مسلمتين هما:

1- ازدياد درجات الصراع الأمني حتى في وضعية ألاّ حرب، الأمر الذي يجعل إمكانية قيام الحروب أمراً متوقفاً على الدوام.

2- قصور الأطر التعاونية وتراجعها في مقابل النزوع المستمر للقوّة من طرف الدول. من هذين التصورين تأسست المقاربة الواقعية للأمن في شكلها الجديد الذي أخذ نمط التفسير البنوي استناداً إلى التركيز على بنية النظام الدولي في تحليل السياسات الأمنية القائمة، من خلال البحث في الظروف والمعطيات النسقية التي تتشكل على ضوءها المعضلة الأمنية². وفي هذا السياق يقول والتز: "في ظلّ الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضموناً، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوّة"³.

تؤكد الواقعية الجديدة أو البنوية أن الدافع إلى البقاء يقود الدول للسعي إلى تحقيق هدف الأمن في منظومة فوضوية من خلال تحقيق التوازن ضد قوّة متفوقة وهذا البحث الدؤوب من قبل الدول عن الأمن في ظلّ ظروف الفوضى جعل والتز يذهب إلى الاعتقاد بأنّه في المنظومة الدولية تُعدّ الفوضى الطرف المتساهل عن التشكيلة المتكررة لتوازنات القوّة ويمكن أن يكون التوازن إمّا داخلياً (تكديس الأسلحة) وإمّا خارجياً (إنشاء تحالفات أخرى) وهو ما يمثل السلوك النموذجي للدول الكبرى الطامحة أو القوى الكبرى التي تواجه منافسين أقوى⁴.

وعلى الرغم من إبقاء الواقعية الجديدة على الدولة كفاعل محوري ورئيسي في بنية العلاقات الدولية، إلاّ أنّها اعترفت بالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات كفاعلات دولية جديدة ومع ذلك بقي الأمر محصوراً في دائرة بقاء الدولة أي أنّ الذي يجب أن يُؤمن هو الدولة.

بحسب الواقعية البنائية يغدو مفهوماً أن الضغوط المنهجية التي يفرضها شكل النظام يمكن إمّا أن تؤدي بحسب أنصار الواقعية الدفاعية⁵ *Défensive Réalistes إلى ترسيخ الوضع القائم من خلال الاستجابات التي يفرضها توازن القوى، أو إلى استثارة صراع لا

¹ ستيفن م، دبليو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ج2، (تر: فريال حسن خليفة)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008. ص 21-23.

² خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص: 90.

³ جويده حمزاوي، "التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط"، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011). ص: 20.

⁴ فيديا نادكارني، الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، دراسات مترجمة 64، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2014. ص: 19.

⁵ *الواقعية الدفاعية: يتمحور هذا المذهب على أهمية العامل الأمني للدولة وكيفية تحقيقه، إذ تؤكد هذه النظرية على أهمية الجانب الدفاعي في تحقيق الأمن في الدولة والنظام الدولي ومن رواد هذه النظرية "روبرت جيفريس" والذي يؤكد على أن احتمال وقوع الحرب يكون أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع أسهل فإن الأمن يكون أوفر وحوافز التوسع أقل واحتمالات التعاون أعلى.

يتوقف للفوز بالسيطرة والتسلط والتفوق بحسب أنصار الواقعية الهجومية¹ Offensive Réalistes . ويؤمن مؤيدو الواقعية الدفاعية أمثال روبرت جيرفيس Robert Jervis بأن المنطق الذي تركز عليه العلاقات الدولية يميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن والتوازن من خلال المحافظة على توازن القوى وليس إلى امتلاك التفوق والسيادة نظراً إلى أن التكلفة المتوقعة للسيطرة والسيادة تفوق كثيراً ما يترتب عليها من مكاسب، وأن التعاون ما بين القوى العظمى من شأنه أن يحد من مخاطر نشوب الفوضى والاضطرابات على المستوى الدولي، وأن يخفف إلى حد أدنى آثار المأزق والمعضلات الأمنية وعواقبها².

وفي الجانب الآخر يعتقد أنصار الواقعية الهجومية أن الدولة ملزمة بخوض الصراع من أجل السيادة والسيطرة (رفع مستوى قوتها إلى أقصى حد لها بانتهاج أساليب التدخل التوسعي/الخارجي) وإلا فإنها قد تعجز عن المحافظة على وجودها، وعلى وجه الإجمال فإن الهدف بالنسبة إلى أغلب الدول هو بسط السيطرة على المستوى الإقليمي نظراً إلى أن فرضها عالمياً هدفٌ يصعب تحقيقه. ومن جانب آخر فإن التضارب في المصالح الدولية ينعكس بشكل يُعزز من الخاصية التنافسية بين الفواعل الدولية التي هي في حقيقة الأمر خاصية ملازمة لطبيعة النظام الدولي المتمسك بالفوضى، فمفردات المنافسة الدولية والتضارب في المصالح والفوضى الدولية تُحتم وجود الصراع بدل التعاون بين أطراف النظام الدولي. مثل هذا الوضع سوف يضع الدولة في حالة استعداد مستمر لمواجهة التهديدات الأمنية المطروحة من قبل الأطراف الأعداء المحتملين ومقاومة مساعي الدول التوسعية للسيطرة والهيمنة على النظام³.

المطلب الثالث: الطرح الليبرالي للأمن

تستند الليبرالية إلى الافتراض بأن الكائنات البشرية كائنات عقلانية وبناء على ذلك فهي قادرة على التعبير عن مصالحها والسعي لتحقيقها، وعلى تفهم المبادئ الأخلاقية والعيش وفقاً لحكم القانون وسيادته. وقدمت الليبرالية رؤية للعالم وصفها عالم الاجتماع الفرنسي إميل بولا Emil Paula بقوله: "إن هذه الأيديولوجيا التي كشفها التنوير للعالم والتي تُضاد المسيحية عن طريق الخروج منها، تحمل اسماً رمزياً مُثقل بالمعنى ومشحوناً بدلالة الواقع في القرن الماضي إنها الليبرالية"⁴. والليبراليون يُعلون قيمة الحرية الفردية ويضعونها فوق كل ما سواها، ويؤمنون في الوقت نفسه بإمكانية إيجاد تفاعلات إيجابية ومشروعات تعاونية بين الدول. والتعاون عامة هو من الخصائص المركزية للنشاطات الإنسانية قاطبة بما فيها العلاقات الدولية متى ما حصل ضمن إطار من القيم والأعراف المشتركة التي تُفضي إلى بناء الثقة بمضي الوقت.

حدّد أرنست أوتو زمبيل Ernest Otto- Czempiel نوعين أساسيين للفكر الليبرالي هما: الليبرالية البنوية والليبرالية المؤسساتية، ويبقى العنصر المركزي الموحد لمعظم النظريات المُسمّاة (الليبرالية) هو إرادة تطبيق المبادئ المستوحاة من الفلسفة الليبرالية على

1 **واقعية الهجومية: تنسب الواقعية الهجومية "لجون ميرشايمر"، حيث تقوم الفكرة الأساسية لهذا المذهب على أساس أن جميع سياسات الدول بشكل عام تقوم على أساس تحقيق الهيمنة لا التوازن وهي بالتالي ذات طبيعة هجومية.

2 جرابمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: روى متنافسة للنظام العالمي، دراسات مترجمة 60، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013. ص: 23.

3 عامر مصباح، مرجع سابق، ص: 93.

4 أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية (العراق): مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007. ص: 271.

حقل العلاقات الدولية، هذه المبادئ الحاكمة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يحيون داخل الدول الليبرالية، ومن هذه المبادئ الحاكمة: الحرية- الديمقراطية النيابية- أسبقية القانون- الملكية الخاصة- التنافس الاقتصادي الحر- التسوية السلمية للخلافات عبر تدخل المؤسسات، على أن رفع هذه المبادئ إلى المستوى الدولي كفيل بحل عدد كبير من المشاكل بخاصة الحرب¹.

صاحب تزايد عدد الدول المستقلة حديثاً بروز المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الدولي التي أخذ دورها في التزايد على الساحة الدولية باعتبارها فاعلاً دولياً متميّزاً عن الدولة، فضلاً عن مساهمتها في قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقضايا السلم والأمن الدوليين مُحدثة تغييرات في بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية. هذه التغييرات على الصعيد الدولي دحضت عدداً من مقولات الفكر الواقعي باعتبار الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية، فأوضحت التغييرات التي حدثت في النظام الدولي خلال عقد السبعينات أن الدولة لم تعد المحور الرئيس في العلاقات الدولية، بل إن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى (المؤسسات والمنظمات الدولية) يُمكن أن تؤثر ويفوق تأثيرها تأثير الدولة القومية في العلاقات الدولية².

مع سيطرة الواقعية في منتصف القرن العشرين على الأطر التحليلية للسياسة الدولية كان الجميع يُردّد مقولة ماوتسي تونغ Mao Zedong: " أن القوّة تنمو من خلال فوهة المدفع " إلا أن أزمة حظر النفط العربي سنة 1973 أقتعت العالم بأن القوّة أيضاً تنمو من خلال برميل النفط وبالتالي أظهرت هذه الأزمة أن هناك تهديدات غير عسكرية يكون تأثيرها وعواقبها أكبر بكثير من التهديدات العسكرية فمثلاً يرى مورجانثو أنّها أزمة غير مسبوقه في التاريخ لأنها فصلت بين القوّة العسكرية والقوّة الاقتصادية³. وخلال هذه الفترة ركزت الدراسات الأمنية على الأبعاد الاقتصادية للأمن وتهديداته، إلى جانب دراسات ركزت على العلاقة التبادلية بين الأمن العسكري والاقتصادي. وهي كلها دراسات انتهت إلى أن الأمن بمفهومه العسكري ما هو إلا أحد مفاهيم الأمن بمفهومه ومعناه الشامل الأوسع، ولم يعد المفهوم المركزي في ضوء التطورات الحادثة في النظام الدولي⁴.

في ضوء تلك التطورات المتزايدة على الصعيد الدولي ومع بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي وازدياد نفوذ المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات العملاقة كفاعلين جُدد في الساحة الدولية وتزايد دورهم وقوتهم التأثيرية بما يفوق دور الدولة القومية وتأثيره، وعدم قدرة المفهوم الأمني القائم على القوّة العسكرية وأمن حدود الدولة القومية الذي تبنته المدرسة الواقعية على تقديم تفسير لها، ظهرت مدارس نظرية تتحدى مقولات الواقعية مثل الليبرالية.

تبنت الليبرالية مفهوماً للأمن لا يقتصر على البعد العسكري وإنما يتعداه إلى أبعاد ثقافية واجتماعية لا تقل أهمية عنه⁵، ويرى أنصار هذه المدرسة أن التهديدات قد لا تكون الدولة المستهدفة الوحيد منها بل ربّما تشمل المجتمع الدولي ككل، ولهذا ركزت الليبرالية على

¹ قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية"، مذكّرة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010). ص: 85.

² سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص: 16.

³ أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص: 191.

⁴ عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص: 38.

⁵ المرجع نفسه، ص: 37.

مفهوم الأمن الجماعي Collective Security الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أيّ عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام الدولي¹. ويُعرّفه أحد الباحثين بالقول بأنه: "النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها، وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزوّد بالوسائل الكافية والفعّالة لتحقيق هذه الحماية"².

فالأمن الجماعي إذاً هو إحدى تقنيات ضبط وتنظيم السلوك في حركة التفاعل الدولي وفي هذا السياق يشير بعض الباحثين إلى أن مفهوم الأمن الجماعي يعني في العلاقات الدولية قيام حلف عالمي ترعاه وتضمنه الدول الكبرى ويهدف إلى ردع كل دولة من داخل أو خارج الحلف تقوم بعمل يشكل تهديداً لأمن دولة أخرى باعتبار أن هذا التهديد هو مس بالأمن الجماعي لكافة الدول.

تستهدف مقاربة الأمن الجماعي عتبة الفترة الوسطى بين العنف وعدم العنف في سلسلة النزاع الدولي والمصممة لأجل منع أيّ دولة من القيام بالخطوة الأولى لعبور هذه المقدمة من النزاع. فالأمن الجماعي لا يهتم ببيان المناقب والخصائص الجيدة لقضايا السلم والاستقرار عندما تكون الدولة تستعد للقتال، ولا يُحاول صدّ الدول عن الحرب بواسطة تسهيل التسوية، وإنما يُركّز على تأكيد عدم شرعية المبادرة أحادية الجانب بشن الحرب ولا بد من التراجع عنها بواسطة الآليات التي تضمن أن المعتدي سيكون له معارضة ليس فقط من الضحايا وحلفائهم، ولكن تُضاف أيضاً العقوبات المشتركة من طرف كل الدول الأعضاء في نطاق الأمن الجماعي، تتجسد أساساً هذه المعارضة في زيادة حجم كلفة شن الحرب والحرمان من امتيازات العضوية في المجتمع الدولي³.

ومن الواضح أن ميل الدول إلى الاعتماد المتبادل فيما بينها أخذ في التنامي وبينما تتزايد أكثر فأكثر (منافذ العبور) على الحدود التي تفصل كل منها عن الأخرى تتزايد أيضاً وشائج التعاون فيما بينها قوّةً وتنظيماً من خلال انتشار المؤسسات الديمقراطية وتكاثرها واتساع نطاق الليبرالية الاقتصادية وتعظيم أهمية المؤسسات والمبادئ القانونية على الصعيد الدولي⁴.

وهناك عامل آخر يجب أخذه بعين الاعتبار وهو ما يسميه الفاعلون بظل المستقبل أي أن الفاعلين يُدركون من خلال ارتباطهم المتبادل المنافع المستقبلية للتعاون الحالي وترتبط بهذه الفكرة فكرة استمرار المؤسسات أي فكرة لرؤية على المدى البعيد. وأخيراً يشكل عدد الممثلين عنصراً ينبغي أخذه بعين الاعتبار حيث يمكن لعدد مرتفع من الفاعلين أن يلزموا بالتعاون لاسيما إذا قرر أغلبيتهم (معاقبة) غير المتعاونين ولهذا العدد وظيفة تشاركية لا يستهان بها.

وقد ارتبطت الليبرالية بثلاث اتجاهات نظرية أساسية لتفسير الصراع والتعاون على المستوى الدولي، تمثل الاتجاه الأول في الليبرالية التجارية التي تركز على فكرة التجارة الحرّة والتجارة عبر الحدود الوطنية على افتراض أنّ التعاون والارتباط بين الدول

¹ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص: 27.

² زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص: 203.

³ عامر مصباح، مرجع سابق، ص: 52.

⁴ جيري مي هيرد، مرجع سابق، ص: 24-25.

سيضيّق من احتمالات اللجوء إلى استخدام العنف مع رفع سقف تكلفة ممارسة مظاهر القوّة في العلاقات الدولية. أمّا الاتجاه الثاني فتمثل في الليبرالية الجمهورية الداعمة لانتشار الديمقراطية بين الدول، ما يعني أنّه سيكون من الصعب على الحكومات الانخراط في سياسات تعزز مصالح النخب الاقتصادية والعسكرية بفعل الرقابة المفروضة عليها من طرف مواطنيها. أمّا الاتجاه الثالث فيتمثل في الليبرالية التنظيمية أو المؤسسية على مستوى البنية السياسية الدولية وهذا الاتجاه يؤمن بفرضية أن تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات من شأنه تخفيف حدّة المعضلة الأمنية بين الدول¹.

رفضت الليبرالية ربط الأمن بالحرب، ودعت بدلاً من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر ايجابية وقد تزعمها جوهان كالتينغ Johan Galtung بدعوته إلى السلام الايجابي وكذلك كينيث بولدينغ Kenneth E. Boulding بمفهومه الخاص بالسلام المستقر، فالأمن حسب هؤلاء لا يقتصر على غياب الحرب بل يتضمن كذلك القضاء أو على الأقل تقليص حدّة العنف غير المباشر (التهديد غير المباشر) كما تدعّمّت وجهة النظر هذه من خلال تقرير إيقون بار Egon Bahr المقدم للجنة Palme سنة 1982 تحت عنوان (الأمن المشترك) والذي يرى فيه أن التركيز على القوّة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح تضبطه حركية الاعتماد المتبادل*² غير منطقي، وفي هذا السياق يميّز (كوهين وناي) بين نوعين من الاعتماد المتبادل، الأول يخلق هيكلًا راسخًا أو إطارًا مُحددًا، وفي هذه الحالة فإن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لا تمس بالهيكل نفسه وإنّما تُعرضه لتغيرات تراكمية وجزئية ويسمى هذا النمط بالحساسية المتبادلة Sensivity. أمّا النمط الثاني فإنّه يُعرض هيكل العلاقات ذاته للسقوط، أي أنّ السياسات الخارجية التي تصنعها دولة معيّنة قد تمس هيكل العلاقات وبالتالي يتعطلّ النظام وهو ما يترتب عليه استخدام الدول الأخرى لأسلوب الانتقام ويمكن تسمية هذا النمط من العلاقات بالقابلية للتأثر Vulnerability³. فالدول في سعيها لتعزيز أمنها بشكل منفرد تقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى، وذلك ما أدّى إلى تبنّي مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات مُتعددة⁴:

- 1- الشراكة الأمنية: بحيث يتم إشراك الدول غير الغربية.
- 2- الأمن المتكامل: بحيث يتضمن كل أشكال التهديد.
- 3- الأمن التعاوني: بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.
- 4- الأمن المتبادل: إذ يتم التخلي نسبيًا عن نزوع الدول مُنفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.

المطلب الرابع: الطرح النقدي للأمن

من بين الإفرازات النظرية للعولمة القيمية هو توسيع المجال النقدي ليشمل الدراسات الأمنية أيضًا، فالنظريات النقدية انتقدت جُلّ النظريات التقليدية التي سوّقت الحقيقة

¹ قسوم سليم، مرجع سابق، ص: 89.

² * إن جوهر الاعتماد المتبادل هو أن الدولة أصبحت تتأثر أكثر من أي وقت مضى بالعوامل الخارجية، وفي السياسة العالمية يُشير إلى الحالات التي تظهر فيها الآثار المتبادلة للسلوك بين الدول أو بين القوى الفاعلة في الدول الأخرى، تلك الآثار تعود غالبًا إلى المعاملات الدولية للتدفقات المالية والسلعية والبشرية عبر الحدود.

³ أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص: 292.

⁴ عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن. برنامج إعادة البحث في الأمن المجتمعي"، على الرابط التالي:

باعتبارها مُعتقداً مسبقاً كقيمة أيديولوجية لتبرير وشرعة توازنات عالمية معينة، وعليه فهي ترى أنّ هذه النظريات لا تعدوا كونها غطاءً لأيديولوجيات متخفية ومُهمة النقدية هنا هي إسقاط هذا الغطاء من خلال بناء تصور بديل. وعلى هذا الأساس يقول هوفمان Hoffman بأن النظرية النقدية لا ترى الحقيقة من منظور النظرية التقليدية نفسه فأصحاب النظرية النقدية يرون أن الحقائق هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة والإدراك بأن النظريات مغروسة في هذه الأطر يُتيح لأصحاب النظرية النقدية أن يفكروا ملياً بالمصالح التي تخدمها أيّة نظرية¹.

انطلقت النظرية النقدية كمقاربة بديلة من التركيز على نقد الجوانب الإيستيمولوجية وفلسفة العقل وأنماط المعرفة وعلاقتها بالأيديولوجيا والمصلحة والقوة حيث رفض المنظرون النقاد الأفكار التالية (وجود واقع موضوعي- الفصل بين الذات والموضوع- علم اجتماع خال من القيم)، وبناء على ذلك جادلوا بعدم حيادية المعرفة أو بعبارة روبرت كوكس Robert Cox (النظرية هي دوماً من أجل شخص ما ولهدف معين²). فالنظرية التقليدية حسب روبرت كوكس تسعى لإضفاء الشرعية على البنى الاجتماعية والسياسية القائمة، وهو ما عبّر عنه ديلوس أشلي Delos R. Ashley بقوله: "المعرفة تشكل انعكاس للمصالح." وبناء على ذلك أكدت النظرية النقدية على أن العمليات المعرفية تخضع للمصالح السياسية، وأن نظرية العلاقات الدولية ليست استثناء وبالتالي فهي مرتبطة في تكوينها بالتأثيرات الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية، إذ يجب على النظرية النقدية أن تساعد على إدراك المصالح المُستترة والالتزامات والقيم التي تساعد على ظهور وتوجيه أيّة نظرية³.

ساهمت نهاية الحرب الباردة والتحول في بنية وهيكلية النظام الدولي في ظهور عدد من المتغيرات عدّلت من مركزية الدولة ومنطقها، كما حوّلت أيضاً مركزية التهديدات والمخاطر من الطبيعة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) إلى اللينة (بيئية، ثقافية، عرقية، لغوية... إلخ) مع الإقرار أيضاً بتنامي دور الفواعل غير الدولية في حركات اللأمن وهذا ما أدّى إلى توسيع مجال ومنطق الأمن ليشمل النظام الدولي، الدول، المجتمعات، والإنسان الذي أصبح وحدة أساسية في منظور الأمن الإنساني.

بدأ الحراك التوسيعي على الصعيد النظري بنشر باري بوزان Barry Buzan كتابه (الشعب، الدولة والخوف) في طبعته الثانية سنة 1991 الذي ناقش فيه فكرة توسيع مفهوم الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد كانت التغييرات الهائلة في طبيعة الأمن الأوروبي والدولي تشكل تحدياً لفكرة الدولة باعتبارها الموضوع المرجعي الوحيد للأمن فمع تصاعد وتيرة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية وتواصل نشاطات الإبادة المنظمة في إفريقيا، وتزايد نسبة الهجرة غير الشرعية ومشكلات الإدماج والفقر وارتفاع مستويات الجريمة، كلّها أظهرت طبيعة جديدة ومتغيرة من التهديدات لم يعد الأمن القومي التقليدي قادراً على التعامل معها. وبناء على

¹ خالد معمري جندي، مرجع سابق، ص: 102.

² Critical Theory. "In Methodological debates Post-positivist Approaches". P: 05. On the Following Link: www.oup.co.uk/pdf/bt/jacksonsorensen/ch09.pdf

³ مصطفى دلة أمينة، "الدراسات الأمنية النقدية"، منكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013). ص: 10.

هذه التحولات طوّرت بوزان مع وايفر فكرة (الأمن المجتمعي) كمدخل لفهم الأجندة الأمنية الصاعدة في فترة ما بعد الحرب الباردة¹.

أولاً: مدرسة كوبنهاجن Copenhagen School

تُعد مدرسة كوبنهاجن واحدة من الاتجاهات الفكرية توازي ظهورها مع الوضع الدولي بعد الحرب الباردة، وقد حاولت أن تحل محل المفهوم العسكري للأمن مفهومًا يتجاوز الطرح التقليدي وهو أمن مجتمعي، يمس بالدرجة الأولى المجتمع الذي يُعاني ظاهرة الانفصال والانقسام جسديتها يوغسلافيا ودول أوروبا الشرقية وبعض الدول التي تتميز بالتباين الإثني العرقي في آسيا وإفريقيا.

ترى مدرسة كوبنهاجن ما بعد البنيوية للأمن، أن الأمن ليس مفهومًا ثابتًا بل إنّه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركّز على الحروب بين الدول. فمدرسة كوبنهاجن اهتمت بالأمن المجتمعي وركّزت على المخاطر والتهديدات الأمنية في هذا المجال، خاصة على الصراعات العرقية والإثنية كتهديد مباشر لبقاء الدولة ويرجع ذلك بصورة ما نتيجة للتصفية العرقية التي تعرّض لها ألبان كوسوفو على يد الصرب في دولة يوغسلافيا سابقاً، حيث كان يُنظر إلى هذه الصراعات العرقية والإثنية على أنّها ظاهرة تخص مجتمعات دول العالم الثالث بسبب هشاشة الاستقرار السياسي وحالة التخلف التي تعيشها، إلا أنّه مع أزمة البلقان أصبح ينظر إليها كتهديد يواجه جميع الدول².

أدى تغيير الموضوع المرجع من الدولة إلى المجتمع بشكل مباشر إلى تغيير سمة الأمن من (الأمن القومي) إلى (الأمن المجتمعي) وهو المصطلح التحليلي الجديد لمدرسة كوبنهاجن، يُعرّف باري بوزان الأمن المجتمعي بأنّه: "الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات"³. وقد ميّز باري بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن⁴:

1- البعد العسكري:

تُعتبر المعدات والآلات العسكرية ضمن الأدوات الهامة والأساسية في إقامة وتحقيق الأمن، على اعتبار أن هذه الأخيرة إذا ما ضُعفت قد تؤدي إلى تعريض الأمن الوطني للخطر. وبذلك تصبح مطمئناً للدول الأخرى، وتعود أهمية البعد العسكري حسب باري بوزان إلى أن النتائج المترتبة على التهديد بالقوة العسكرية أو استعمالها بطريقة مباشرة سوف يترتب على ذلك انعكاسات عالية المخاطر على أمن وسلامة المواطنين. وعليه فالدولة تعمل على ردع الوحدات الدولية الأخرى عن التفكير في مهاجمتها أو مواجهة تلك المحاولات إذا ما وجدت، ومن هنا يأتي مسعى الدولة وقيادتها السياسية والعسكرية إلى تطوير قوّاتها العسكرية من خلال شراء الأسلحة وتوفير القوّات الكافية لردع الخصوم وتحقيق النصر في حال نشوب الحرب.

2- البعد السياسي:

¹ سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص: 23.

² Ayse Ceyham . "Analyse de Sécurité" . On the Following Link : www.revues.org/conflicts/article-php3?id-article:328 Accessed: 12-07-2014

³ سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص: 26-27.

⁴ محمد قدرى سعيد، "مفهوم الأمن"، موسوعة الشباب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000. ص: 59-60.

يُعتبر عامل الاستقرار السياسي وتعدّد القوى المتداخلة في إطار عملية صنع القرار إضافة إلى اختلاف الأيديولوجيات السياسية من بين أهم العوامل التي تُهدّد أمن واستقرار الدول. فالتخلف والتردي السياسي والذي يعني غياب مؤسسات سياسية قادرة على العمل وانقسام الفئة الحاكمة سيؤدي في النهاية إلى نوع من عدم الاستقرار السياسي، ممّا يعطي للدول والقوى الخارجية فرصة انتهاز الوضع من أجل تحقيق مصالحها في مواجهة هذه الدولة غير المستقرة سياسياً، وبذلك ينتج تهديد لأمن الدولة خاصة بعد أن أصبح للعوامل السياسية دور في تحقيق الأهداف الذاتية للدول يفوق الأساليب العسكرية بمراحل.

إضافة إلى ذلك فإن وجود أحلاف وتكتلات تتعارض مع مصالح الدولة أو فرض عقوبات رادعة عليها أو تهميشها وتجميد عضويتها في المنظمات الدولية، يعتبر نوعاً من اللأمن يُهدّد الدولة ومصالحها القومية.

3- البعد الاقتصادي:

يُعد البعد الاقتصادي بالتحديد من أهم وأخطر عوامل التهديد للأمن القومي لأيّ دولة، فالتبعية للخارج وتلقي المساعدات والقروض ونقص رؤوس الأموال يؤدي في غالب الأحيان إلى تبعية سياسية، وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أن البعد الاقتصادي يعتبر قمة التهديد للأمن القومي لأيّ دولة. ومصدر التهديد الأمني في المجال الاقتصادي يأتي في الأساس من حقيقة أن المنافسة والمخاطرة جزء من النظام الاقتصادي الدولي¹، الأمر الذي يجعل الشعور بالتهديد مستمر نتيجة لتقلبات السوق والحروب الاقتصادية بين الدول سواءً أكانت خفية أو معلنة.

4- البعد الاجتماعي:

وينصرف هذا البعد من الأمن إلى قدرة المجتمع على حفظ وحماية خصائصه الأساسية في مواجهة المتغيرات والتهديدات الفعلية والمحتملة، وبصورة أكثر دقة الحفاظ على اللغة والثقافة والدين والعادات والتقاليد والهوية القومية داخل حدود المجتمع بحيث تكون هذه الحدود قابلة للنمو والتطور. وفي هذا السياق يرى وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت ماكنمار Robert Macnamar في كتابه (جوهر الأمن) أن الأمن يعني: "التنمية وليس المعدات العسكرية على الرغم من أنه قد يشملها ولا النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه يشملها، الأمن هو التنمية وبغير التنمية لا يمكن أن يتحقق الأمن، والأمن يعني ضمان الحد الأدنى في إجراءات النظام والاستقرار وبغير التنمية الداخلية يستحيل إقرار النظام وبسط الاستقرار وكلما تقدمت التنمية يتقدم الأمن²".

كما أوضح جون كالتينغ John Kalting في مقاربته (الأشكال البديلة للدفاع) أن البناء الأمني للدول لم يعد معزولاً عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر بدورها على الأمن الوطني للدول، ويرجع ذلك إلى أن للأمن الوطني أبعاد اجتماعية تبرز من خلال تعبئة القوى الاجتماعية على اختلاف مكوناتها ومراكزها في مواجهة جماعية لتهديدات الأمن

¹ المرجع نفسه، ص: 63-64.

² محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002. ص: 347.

الوطني¹، ويرجع ذلك بالأساس إلى التطور الكبير في الحياة المعاصرة. وفي الغالب تستخدم صفة (مخاطر) في الحديث عن الأمن المجتمعي بدلاً من التهديدات التي تتلائم بصورة أفضل مع الأمن العسكري.

5- البعد البيئي:

ويرتبط بالمحافظة على المحيط الحيوي الداخلي والدولي كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، كما أكد باري بوزان على عدم عمل هذه الأبعاد الخمسة بمعزل عن بعضها البعض، بل إن كلاً منها تُحدد نقطة مركزية أو بؤرة في الأشكال الأمنية وكذا الطريقة التي تترتب بها الأولويات، لكنها تعمل سوية في شبكة قوية من المترابطات. ويؤكد باري بوزان من خلال كتابه (الشعب، الدولة والخوف) على أن الأمن لا يقتصر على أمن وطني عسكري فقط ولكن يمتد إلى مواضيع جديدة مُتمثلة في الاقتصاد والسياسة والبيئة. ويرجع ذلك إلى جُملة التهديدات الجديدة التي تواجهها المجتمعات فعندما تمس جماعة ما أمن السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تُشاركها نفس الإقليم يؤدي ذلك إلى المأزق الأمني المجتمعي، والذي ينعكس على مستوى التهديدات التي تستشرفها المجموعات تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون المساس بلغتها ودينها وعاداتها وهويتها بشكل عام. وإذا ما تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي تكون نتائجه خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاد موارد نادرة إلى السعي إلى إزالة الطرف الآخر عبر التصفية الإثنية والعرقية.

وفي حالات أخرى فإن الأمور تؤول إلى التعقيد عندما يتعلق الأمر بتطور نزاع مسلح بين حركة انفصالية وقوات حكومية لدولة ما ذات سيادة، وفي هذه الحالة تتزايد حساسية الأمن الإقليمي تجاه الأمن المجتمعي، وبتحوله إلى صدام مسلح يطرح المأزق الأمني المجتمعي تحديات أمام السياسة الأمنية الوطنية والإقليمية ويعود ذلك إلى:

1- وجود احتمالات التصادم بين الدولة التي يدور فيها الصراع والدول المجاورة مثل حالة الطوارق في الجزائر وليبيا والنيجر.

2- وجود مخاطر التجزئة بحيث ينتج عن ذلك تفتيت الدول إلى وحدات صغيرة ليست لديها القدرة على الاستمرار والبقاء².

أما بالنسبة لوايفر Wafer فتصوره للأمن ارتكز على الأمن المجتمعي مثله مثل بوزان حيث يرى أنه مع نهاية الحرب الباردة وبروز الإثنية، أصبح المجتمع هو الأكثر عُرضة للتهديد والخطر³. وبذلك فإن كلاً من بوزان ووايفر أعادا إبراز الأمن من وجهين هما:

1- الأمن الوطني: أي أن من يسعى لتأمينه يبقى دائماً الدولة (يتعلق بالدولة والسيادة وبقاء النظام).

2- الأمن المجتمعي: ويضم الهوية وبقاء المجتمع. والعلاقة بين الأمن الوطني والأمن المجتمعي بحسب بوزان أنهما وجهان لعملة واحدة يتوقف أحدهما على الآخر.

ومن جانب آخر يرتبط الأمن المجتمعي بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها في سياق الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، بعبارة أخرى

¹ خير الدين العايب، "الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995). ص: 14.

² Ayse Ceyham . Op . Cit

³ عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005. ص: 58-59.

أن الجماعات التي تعيش داخل الدولة حالياً تُعتبر بمثابة الكيان المعني بالدراسة الأمنية انطلاقاً من مدرسة كوبنهاجن، التي يتمحور موضوع الأمن عندها حول الهوية وبقاء المجتمع والدولة، بما يوفر الأسباب والشروط لترسيخ الوحدة الوطنية والتعايش والمساواة والعدالة الاجتماعية كمنطلق لحفاظ الجميع على الاستقرار والدفاع عن الوطن من أيّة أخطار أجنبية، ومن ثم تحوّل مفهوم الأمن من مفهوم استاتيكي جامد مرتبط بالجيغرافيا والجيو إستراتيجية والتاريخ (المفهوم العسكري) إلى مفهوم ديناميكي مُتغير مُرتبط بحياة الإنسان ذاته (المفهوم الاجتماعي)².

وبالرغم من نجاح مدرسة كوبنهاجن (الأمن المجتمعي) في إدخال إصلاحات كبيرة وعميقة على المفهوم التقليدي للأمن، إلا أنّها لا زالت ترى في الدولة الملاذ الرئيسي للأمن المجتمعات ما يحصر الأمن في المجموعات البشرية داخل الدول لا الأفراد (الأمن البشري- الإنساني).

ثانياً: الأمن الإنساني Human Security

ينطلق مفهوم الأمن الإنساني من التركيز على الفرد وليس الدولة كوحدة أساسية أي أنّ أيّ سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد إلى جانب أمن الدولة³. وذلك من خلال مدخل عام يقوم على التمييز بين قضايا الأمن بمفهومه التقليدي وقضايا الأمن بمفهومه الجديد (غير التقليدي) فالأمن بمفهومه التقليدي يستدعي مفهوم الأمن العسكري – السياسي ويستدعي مفهوم المصلحة الوطنية حيث توضع الدولة في مركز الاهتمام الأمني (حدودها وشعبها ومؤسساتها وقيمتها).

أمّا الأمن بمفهومه الجديد (غير التقليدي) فيتوسع في أبعاد الأمن ليشمل ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وبيئي وصحي، حيث توضع الجماعات والمؤسسات داخل المجتمع – ليس فقط الدولة – في مركز الاهتمام الأمني. ويتوسع مفهوم الأمن غير التقليدي ليشمل ما هو إنساني حيث يوضع الفرد في بؤرة هذا الاهتمام. فمفهوم الأمن الإنساني ينهض على استدعاء أن تحقيق أمن الأفراد هو سبيل لتحقيق الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، وعليه لم تعد حماية الأمن عملية تستدعي فقط تطوير المقدرات العسكرية، وإنّما أصبحت عملية متكاملة تستلزم أيضاً تطوير المقدرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية... إلخ فالدولة أصبحت الآن تواجه أنماطاً متعددة من مصادر التهديد والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود والجريمة المنظمة والإرهاب والأوبئة والأمراض وانتشار الفقر والتلوث البيئي... وعليه فالتهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح، فلا يمكن مثلاً لأيّ دولة أن تغلق حدودها أو أن تستخدم القوّة العسكرية للحيلولة دون انتشار الأمراض.

فالأمن الإنساني هو مفهوم يتخذ من الفرد وحدته الأساسية في التحليل انطلاقاً من أنّ أمن الدولة رغم أهميته لم يعد ضامناً أو كفيلاً بتحقيق أمن الأفراد⁴، والأكثر من ذلك أنّه في

Ayse Ceyham . Op . Cit¹

² مصطفى علوي ومعتز سلامة، "الأمن القومي المصري في مائة عام"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي المصري في مائة عام"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 12 ماي 2008. ص: 02.

³ فائزة الياشا، "الأمن الاجتماعي والعولمة"، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الموسم الثقافي لشهر رمضان سنة 2006، جامعة الفاتح، 12 نوفمبر 2006. ص: 03.

⁴ مروة نظير، "من الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني: تحول اهتمام المجتمع الدولي من الدولة إلى الفرد"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3138، 28 سبتمبر 2010. على الرابط التالي: <http://www.ahwar.org/debat/show.art.asp?aid=230356> تاريخ الاطلاع: 2014-09-25.

أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضدّ أمن مواطنيها، أو تُصبح الدولة نفسها مصدراً محتملاً لتهديد الأفراد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال¹:

1- التهديدات الناتجة من القانون الداخلي وتنفيذه من خلال الإجراءات البوليسية والتنفيذية التي لا تتسم بالعدالة.

2- التهديدات الناتجة من التصرف السياسي المباشر من الدولة ضد الأفراد أو الجماعات وذلك بدعوى الصالح العام، مثل طرد العمال وقيام رجال الشرطة بحماية الدولة عن طريق العنف ضد المواطنين، وكذا العنف من جانب مؤسسات الدولة أو ما يسمى بالعنف الهيكلية أو المؤسسية.

3- التهديدات الناتجة من الصراعات حول السيطرة على إدارة الدولة أو الصراع على السلطة على حساب الناس وأمنهم، مثل الإجراءات ضد المعارضين السياسيين أو التفرقة العنصرية أو الإرهاب السياسي.

4- التهديدات الناتجة عن السياسات الأمنية الخارجية، فالدولة يُمكن أن تحمي أفرادها من الأخطار الخارجية من خلال الإضرار أو تعريض حياة عدد من الأفراد للخطر مثل: الخسائر في الحروب من خلال تحديد النظام لأمر ما بأنه خطر، أو تهديد خارجي يستوجب خوض حرب معينة.

فالأمن الإنساني أصبح يركّز على الظروف التي يتوجب توافرها لضمان الأمن الشخصي للأفراد، والذي يشمل المشاركة السياسية التنافسية ما بين القوى والفعاليات السياسية المختلفة، إضافةً إلى حُرّية الوصول للطعام والعناية الصحية والتعليم والإسكان.

وقد كان وزير الخارجية الكندي الأسبق لويد إكسوورثي Lloyd Axworthy من السباقين إلى تعريف الأمن الإنساني حيث عرّفه على أنه: " حالة أو وضعية توصف بخلوها وحرّيتها من التهديدات التي تمس حقوق الإنسان وأمنهم أو حتى حياتهم ... وهي طريقة بديلة لرؤية ومشاهدة العالم بحيث يعتبر الإنسان بمثابة نقطة أساسية ومرجعية بدلاً من التركيز بشكل حصري على أمن البلاد أو الحكومات ... ويتضمن الأمن الإنساني اتخاذ الإجراءات الوقائية من أجل الحد من الخطر والتقليل من المخاطر وكذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية والعلاجية عند إخفاق أو فشل الوقاية²."

وقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 الدور الأكبر في الترويج لمفهوم الأمن الإنساني الذي تبنته عديد دول العالم، فقد عرّف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية، فالأمن مُتمحور حول الإنسان وحاجاته وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية مثل المجاعة والمرض والقهر السياسي واحتمالات الانقطاع المفاجئ والضرر لحاجات الإنسان اليومية. فالأمن الإنساني حسب البرنامج الأممي يرتكز على التحرر من الخوف والتحرر من العوز والذي هو أفضل طريق لمعالجة مشكلة انعدام الأمن العالمي.

¹Barry Buzan . **People State and Fear** . North Carolina:The University of North Carolina Press .1983 .pp: 24-27.

² ساتام ناراجي اندرليني ، جودي البشرا وساره ماجواير . "اطلاع عمل مفاهيم : الأمن ، السلام ، المحاسبة ، المسؤولية ، الحقوق". على الرابط التالي: www.siteresources.worldbank.org/intmнар_egttopgender/resources/conceptual-framwork-ARB.pdf

وبناء عليه فقد حدد تقرير الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية والتمثلة في¹:

- 1- الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد.
- 2- الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.
- 3- الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.
- 4- الأمن البيئي: والذي يُقصد به حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من استعمار الإنسان.
- 5- الأمن الفردي: والذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة.
- 6- الأمن المجتمعي: الذي يقوم على ضمان الاستقرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والحد من العنف العرقي والطائفي.
- 7- الأمن السياسي: والذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمعات تضمن وترقي حقوق الإنسان.

أمّا جورج ماكليان George Mclean فقد عرّف الأمن الإنساني: "الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة. الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف الغير هيكلي الذي يتوافق مع اعتبارات عدّة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية ... وعليه فالأمن الإنساني هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي وفي مجتمعاتهم وفي بيئتهم²".

وفي سياق متصل عرّف كوفي عنان Kofi Annan الأمين السابق للأمم المتحدة الأمن الإنساني: "الأمن الإنساني في أوسع معانيه يشمل غياب العنف والصراع، فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الراشد والحصول على التعليم والرعاية الصحية وضمن الفرص والخيارات المتاحة لكل الأفراد والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات³". ويشير محمد بغليلو إلى أنّ الأمن الإنساني هو الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والمجتمعات بالخيارات الضرورية، لإنهاء أو تخفيض أو التكيّف مع العوامل المعيقة لحقوقهم الإنسانية والبيئية والاجتماعية، ويكونوا قادرين على المشاركة الفعلية في تحقيق هذه الخيارات. فالأمن الإنساني ينبع من طموحات مفادها السعي لتحقيق قدر من الرفاهية والكرامة للبشر، فهي رؤية بسيطة ولكن لها مفعولها الخاص المتمحور حول الوفاء باحتياجات الإنسان الرئيسية وحرياته الأساسية⁴. وفي هذا السياق ذكر إكسورثي أن الأمن الإنساني يعد في جوهره جهداً يرمي

1 للمزيد انظر : غادة علي موسى، "إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، أوراق مختارة مقدمة لـ : المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، الأردن، 14-15 مارس 2005. ص: 11.

2 خديجة عرفه محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009. ص: 35.

3 بينيتا فيريرو والندر، "فهم حقوق الإنسان : دليل عن تعليم حقوق الإنسان"، شبكة الأمن البشري، فيينا ، وزارة الخارجية الاتحادية النمساوية والمركز الأوروبي للتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، 2003. ص: 27 . على الرابط التالي:

http://www.etcgraz.at/typo3/fileadmin/user_upload/ETCHauptseite/manual/versionen/arabisch/Arabic_Version_HRE_Manual.pdf

4 عبد العظيم بن الصغير، "سياسة الحرب على الإرهاب وتأثيراتها في الأمن الإنساني دراسة سياسية تحليلية عن أحداث 11 سبتمبر 2001"، رسالة دكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008). ص ص: 137-139 .

إلى بناء مجتمع عالمي تمثل سلامة الفرد فيه مركز الأولويات الدولية... كما تعد فيه معايير حقوق الإنسان وسيادة القانون متقدمة ومنتشرة في شبكة تحمي الفرد¹.

المبحث الثاني: المؤسسات والقوى المؤثرة في صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

على اعتبار أن الولايات المتحدة تقف على هرم النظام الدولي كقوة متفردة فإن رؤيتها الإستراتيجية تنطلق من معطى شبه ثابت هو المحافظة على هذا الوضع، إلا أن هذه المهمة ليست يسيرة في ظل التعقيد والتشابك الكبير في بيئة العلاقات الدولية وهو ما يتطلب رؤية إستراتيجية تقوم على استقراء هذه البيئة من أجل تحديد نقاط القوة وتلافي نقاط الضعف، وبناء عليه سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف عند ثلاث محاور أساسية:

1- عرض أهم الأطر النظرية التي تناولت مفهوم الإستراتيجية، وطبيعة التحولات التي لحقت بالمفهوم جرّاء الانتقال من المفهوم الضيق (العسكري- الحربي) إلى المفهوم الواسع.

2- على اعتبار أن صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي هي عملية مركبة تخضع لجملة من الاعتبارات، سنحاول دراسة وتحليل كيف يتم صنع هذه الإستراتيجية وأهم المؤسسات والقوى المشاركة في صياغتها.

3- إبراز الغاية والهدف من صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

"الإستراتيجية كالسياسة هي فن الممكن، ولكن الذين يستطيعون تمييز الممكن قليلون جداً"²

إن لفظ الإستراتيجية هو ذو أصل عسكري، ومن الناحية التاريخية ارتبط لفظ الإستراتيجية بلفظ الحرب وإدارتها، ثم اتسعت مضامينها بمرور الزمن وبتراكم الخبرات والمعارف حتى غدت نوعاً من التفكير العالي المستوى الموجه لتحقيق غايات السياسة وتعبئة قوى الأمة المادية والمعنوية وضمان مصالحها في السلم والحرب، ولهذا السبب ليس للإستراتيجية معنى مُتفق عليه لأن معناها ومبناها مرتبطان بالشروط الزمانية والمكانية التي صيغت فيها وبالأحداث التي انبثقت عنها وبالأشخاص الذين تبناها وطبقوها وبالمدارس الفكرية التي ولدتها وبالمجالات التي اختصت بها. وهناك من يصنف الإستراتيجية إلى عامة وخاصة، فالإستراتيجية العامة هي التي تهتم بدراسة متطلبات السياسة والحرب وتسعى لإيجاد السبل لتحقيقها، أما الإستراتيجية الخاصة فهي التي تهتم بدراسة متطلبات نشاط محدد من الأنشطة التي تُعنى بها الأمة كالإستراتيجية الاقتصادية والإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية التربوية وغيرها³.

يرجع العديد من الباحثين أن أول تحديد لمصطلح الإستراتيجية يعود إلى المفكر الإستراتيجي الصيني صن تزو⁴ * Sun Tzu في مؤلفه (فن الحرب) الذي يُعد تاريخياً أقدم

¹ www.humanSecurity.org

² هاري آر، يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، (تر: راجح محرز علي)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ص: 11.

³ للمزيد أنظر: الموسوعة العربية على الرابط التالي: www.arab-ency.com/index.php تاريخ الاطلاع: 2015-11-25

⁴ * صن تزو: مفكر وإستراتيجي وقائد عسكري عاش حوالي القرن الخامس قبل الميلاد في مملكة تشي (الصين حالياً) ومنها أصل كلمة تشاينا بالإنجليزية، وبسبب ذبوع خبرته في فن الحرب والقتال أشار إثنان من كبار القادة العسكريين على الملك هوو لوو أن يستعين به ويطلب رأيه فطلب الملك من تزو أن يضع كل خبراته وتجاربه في كتاب، فكان كتاب فن الحرب ذو الثلاثة عشر فصلاً.

مؤلف متخصص في الحرب والإستراتيجية، فقد عرّف صن تزو الإستراتيجية من زاوية عسكرية وفي هذا السياق يقول: " يمكن مقارنة أي جيش بالماء فالماء يترك المرتفعات ويغزو الأماكن المنخفضة، وهكذا الجيش يتفادى القوّة ويهاجم الضعف، السيل ينتظم حسب تضاريس الأرض والانتصار يحرز بالتلازم مع وضعيّة العدو¹. " وبحسب صن تزو يحكم فن الحرب (الإستراتيجية) خمس عوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهذه العوامل الخمسة هي²:

1- القانون الأخلاقي: وهو الانسجام بين الحاكم والمحكومين ما يدفع الأفراد لإتباع أوامر القائد العام دون تردد ودون خوف من العواقب (التدريب المستمر يجعل الضباط مستعدين للحرب غير مترددين أو قلقين، كما أن القائد سيكون مستعداً كذلك بدوره).

2- السماء: يقصد بها الليل والنهار، البرودة والحرارة، الأوقات والفصول الأربعة، الرياح والسحب.

3- الأرض: ترمز للمسافات الطويلة والقصيرة، المخاطر ومدى الأمان، الأراضي المفتوحة والممرّات الضيقة، احتمالات النجاة والموت.

4- القائد: يرمز إلى فضائل الحكمة والإخلاص (التفاني في العمل) وحسن الخلق والشجاعة والحزم والصرامة.

5- النظام العام: يقصد به طريقة تنظيم الجيش وتقسيمه بطريقة صحيحة إلى وحدات وطريقة توزيع الرتب العسكرية بين الضباط، وصيانة طرق الإمدادات التي تصل إلى الجيش، والتحكم في معدل الإنفاق العسكري.

وحسب صن تزو هذه العوامل الخمسة يجب أن تكون معروفة جيّداً لأي قائد، فمن يُلم بها يكون هو المنتصر، وغير ذلك سيفشل في تحقيق النصر. كما كتب الحكيم والإستراتيجي صن تزو: " إن إخضاع العدو دون قتال هو قمة المهارة³. "

أمّا بداية الدراسة العلمية لموضوع الإستراتيجية فيمكن إرجاعها إلى منتصف القرن الثامن عشر عندما قام الإنجليزي هنري لويد Henry Lloyd في مقدمة كتابه عن تاريخ حروب السنوات السبع بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة وأسس الإستراتيجية الحربية. وفي هذا السياق يقصد بالإستراتيجية في المجال العسكري استخدام القوّة المسلحة بواسطة الدولة لتحقيق أهدافها⁴. فتطور مفهوم الإستراتيجية في أبعاده المختلفة يُحاكي التطور في النظرة إلى الحرب التي بدأت منذ القرن التاسع عشر تطال المجتمعات بتأثيرها بسبب التطور في نظم التسليح والاستعداد للحروب وإدارتها⁵، وعليه حصل الترابط بين الحرب من جهة والسياسة والمجتمع من جهة أخرى وبالتالي انتقل مفهوم الإستراتيجية ولو جزئياً من ميدان الحرب إلى ميدان السياسة.

يعد مصطلح الإستراتيجية من أكثر المصطلحات الشائعة والمتداولة إلا أن الكثير ممن تداولوا هذه الكلمة يجهلون معناها الحقيقي، وحسب باركر Nicola Barker فإن أصل كلمة إستراتيجية Strategy مشتق من الكلمة اليونانية (Strategos) وتعني القائد، ومما يشتق من هذه الكلمة أيضاً الفعل (Stratego) الذي يعني التخطيط لتدمير الأعداء من خلال

¹ صن تزو، فن الحرب، (تر: رؤوف شبايك)، بيروت: دار الطليعة، 2007. ص: 13.

² المرجع نفسه، ص: 15.

³ مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج1، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2011. ص: 386.

⁴ المرجع نفسه، ص: 383.

⁵ International Encyclopedia of Social Science. VOL15. New York :The Macmillan Company. 1958. P : 282.

استخدام الموارد بفعالية¹، كما يشتق منها أيضا لفظ (Sratagem) والتي في مدلولها اللفظي تعني الخدعة الحربية في مواجهة العدو². وبالتالي فإن ما يلاحظ على لفظ الإستراتيجية أو الدلالات اللفظية المشتقة منه أنه ارتبط منذ البداية بالجانب العسكري-الحربي.

إن من أبرز التعريفات لمصطلح الإستراتيجية هو التعريف الذي قدمه ليدل هارت Liddell Hart حيث عرّفها بأنها: " فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة³". وما يلاحظ على هذا التعريف أنه أضفى على مصطلح الإستراتيجية الصفة الفنية من زاوية تكييف العلاقة بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية، وبالتالي جعل الإستراتيجية تصب في مصلحتها تحقيق أهداف سياسية.

أمّا كارل فون كلاوزفيتز⁴ * Carl Von Clausewitz فعرف الإستراتيجية بأنها: " استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب⁵". فمن خلال تعريف كلاوزفيتز يتضح مدى التواصل بين الوسائل والأهداف في رؤيته للإستراتيجية، أي أن الإستراتيجية تضع مخططا للحرب وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك التي تتكون منها الحرب كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة، إلا أنه جعل من مفهوم الإستراتيجية حكرا على ميدان القتال بوسائله وأهدافه.

وقدم مولتكة Bernard Von Moltke تعريفا أوضح للإستراتيجية من خلال تعريفه لها بأنها: " إجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الهدف المطلوب⁶". وبذلك أوجد مولتكة الصلة التكتيكية بين الوسائل والغايات وأخرج الإستراتيجية من ميدانها الحربي ليضعها في خدمة القيادة السياسية، وعليه وسّع من مفهوم الإستراتيجية بجعلها توظف وسائل غير عسكرية لخدمة أغراض على نطاق أوسع. كما يحدد هذا التعريف مسؤولية القائد أمام الدولة التي يخدمها، وتبقى هذه المسؤولية ضمن حدود استخدام القوّات المسلحة الموضوعة تحت تصرفه في حقل العمليات المحدد لتحقيق مصالح السياسة العليا للحرب على أفضل وجه.

ومن جهته يعرف أندريه بوفر André Bouver الإستراتيجية بأنها: " تنسيق واستعمال القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعسكرية ضمن مخطط منظم وهدف إلى تحقيق المصلحة القومية⁷". ما يميّز تعريف بوفر للإستراتيجية عن غيره من التعريفات هو أنه أخرجها من صبغتها العسكرية ليضعها في إطارها الشمولي، وهنا اتفق بوفر مع ما كتبه ميكافيلي في كتابه (الأمير) حيث حدد أنه بإمكان القائد استخدام قوّة الدولة الاقتصادية والسكانية من مواطني الدولة والجاليات الموجودة فيها واستخدام الجوانب المعنوية لتحقيق الكسب في الحرب، وتحقيق هدف السياسة بتكاليف طفيفة إذا ما قورنت بالاستخدام المباشر للقوّات العسكرية للأمير. وهذا ما فتح الباب واسعا للجميع لرؤية الوظيفة الأساسية

Bracker. C.S. Management information systems- strategy and action. New York: Mo Grow- Hill. 1989. P: 1 219.

² فوزي حسن حسين، التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول (الولايات المتحدة نموذجا)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2012. ص: 33.

³ ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، (تر: الهيثم الأيوبي)، بيروت: دار الطليعة، 1967. ص: 399.

⁴ *كارل فون كلاوزفيتز: هو فيلسوف ومفكر وقائد عسكري ألماني، عين مدربا لملك بروسيا فريدريك غليوم الرابع وأسهم إسهاما فلسفيا في فهم الحرب من خلال كتابه (في الحرب).

⁵ فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص: 33.

⁶ إدوارد ميدايرل، رؤا الإستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكافيلي إلى هتلر، الكتاب الثاني، (تر: محمد عبد الفتاح إبراهيم)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ب ت ن. ص: 231.

⁷ الجنرال بوفر، مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، ط2، (تر: أكرم ديري، هيثم الأيوبي)، بيروت: دار الطليعة، 1970. ص: 28.

للإستراتيجية بكونها: " فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة أو مجموعة من الأمم بما فيها القوات المسلحة لدعم وحماية مصالحها من أعدائها الفعليين أو المحتملين¹. " فالإستراتيجية القومية تنفرع منها الإستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. وانتهى بوفر إلى أن الإستراتيجية لا تُدار كلعبة شطرنج بأحجار ذات قيمة ثابتة ومحددة فحلولها تماثل المطبخ الذي عليه مزج المواد وهي في حالة تحول دائم وتستخدم الحرب أو الصراع قوى مادية تتأثر بعناد العصر بالإضافة إلى قوى معنوية وترتبط القوى الأخيرة بصورة وثيقة بالأفكار المسيطرة على الحضارة القائمة وينتج عن ذلك أن الإستراتيجية اختراع دائم وأبدي مستند إلى فرضيات ينبغي التحقق منها أثناء العمل وهنا تكمن أكبر صعوبة للإستراتيجية وبخاصة في عصور التطور السريع.

وجاء تعريف الأمريكيين لمصطلح الإستراتيجية من خلال هيئة الأركان المسلحة (1959) بأنها: " فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق القوة أو التهديد باستخدامها². "

أما الموسوعة الأمريكية The American Encyclopedia فتعرف الإستراتيجية بأنها: " فن وعلم يدور حول استخدام القوة الشاملة بظروف مختلفة للتحكم بالخصم بوسائل مختلفة³. "

أما الموسوعة البريطانية The British Encyclopedia فقد عرفت الإستراتيجية الشاملة بأنها: " فن استخدام كل وسائل الأمم لتحقيق أهداف الحرب والسلام⁴. " فهذا التعريف يعطي لمصطلح الإستراتيجية بُعداً شاملاً مع إصباح الصفة الفنية عليه لإيجاد الصلة بين الوسائل والغايات ذات الأبعاد المزدوجة في الحرب والسلام.

أما الإستراتيجية من وجهة النظر السوفيتية فهي: " جملة معارف علمية عن قوانين الحرب كصراع مسلح من أجل مصالح طبقة محددة، وهي تبحث في شروط وطبيعة الحرب المقبلة وطرق تحضيرها (إعدادها) وخوضها، وفي بناء القوات المسلحة وأسس استخدامها الإستراتيجي، وكذلك في أسس التأمين المادي والفني لها ومن ثم قيادة الحرب والقوات المسلحة⁵. " فالعقيدة السوفيتية في تعريفها للحرب انطلقت من أنها (ليست هدفاً بحد ذاتها بل أداة للسياسة)، كما جاء فيها (إن السياسة هي الفكر، وإن الحرب هي الأداة) والإقرار بأن الحرب هي أداة للسياسة يحدد بوضوح العلاقة المتبادلة بين الإستراتيجية العسكرية والسياسة، فالسوفييت عبّروا عن تمسكهم الدائم بالملاحظة التي تؤكد (أن الحرب لا تزال عسكرية بينما هي في أعماقها سياسية)، لذلك يرون أن الإستراتيجية العسكرية يجب أن تخضع خضوعاً كاملاً للسياسة، وبالمقابل يجب ألا تذهب السياسة إلى حد التناقض مع قوانين الحرب، بمعنى أنه لا ينبغي للسياسة أن تضع أهدافاً إستراتيجية غير واقعية لعدم توفر إمكانيات تحقيقها عملياً. وبناء عليه فالتحليل السوفيتي يؤكد سيادة السياسة على الحرب، لأن الأهداف السياسية التي تخاض الحرب لتحقيقها هي التي تحدد

¹ منعم صاحي العمار، "الإستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما (الولايات المتحدة أنموذجاً) "، مجلة قضايا سياسية، المجلد 16، الإصدار 01، 2009. ص: 03.

² حسن توركماني، المذاهب العسكرية في العالم، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1995. ص: 38.

³ The Encyclopedia Americana. Vol 25. New York: America Corporation. 1972. P: 272.

⁴ The Encyclopedia Britannica. Vol 21. London: The Encyclopedia Britannica Company. Ltd .P: 453.

⁵ حسن توركماني، مرجع سابق، ص: 38-39.

طابعها، وأن الإستراتيجية التي تخاض الحرب بها تعتمد على الخطوط السياسية العريضة¹.

ويعرّف لينين Vladimir Llyich Lenin الإستراتيجية: "الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة²".

أمّا الزعيم الشيوعي الصيني ماوتسي تونغ فيعرّف الإستراتيجية بقوله: "حيثما كانت الحرب يوجد وضع كلي للحرب وإن دراسة القوانين الموجهة للحرب والتي تتحكم في وضع الحرب الكلي هي مهمة الإستراتيجية³".

ويعرّف عبد القادر محمد فهمي الإستراتيجية بأنها: "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب⁴". ومن جانب آخر أعلى هنري كيسنجر أستاذ القوّة في القرن العشرين أهمية الإستراتيجية فوق كل ما عداها، وفي هذا السياق يقول: "إن التاريخ يبيّن أن التفوق في مبدأ الإستراتيجية كان هو مصدر النصر على الأقل بقدر ما كان التفوق في الموارد مصدرا لذلك... لذلك فإن مفتاح المبدأ السليم هو الفهم الصحيح لعناصر تفوق المرء، والقدرة على استخدامها أسرع من الخصم⁵".

من خلال التعريفات السابقة لمصطلح الإستراتيجية يتضح تنوع التعريفات بحسب الحقب الزمنية والطبيعة الفكرية لمنظري الإستراتيجية، إلا أن هنالك نقاط مشتركة تجمع بين التعريفات السابقة من أهمّها:

- 1- أن الإستراتيجية ليست جامدة وثابتة بل إنها متطورة ومتجددة طبقا للظروف والشروط الموضوعية التي ترافقها في المرحلة الزمنية المحددة.
- 2- أن الإستراتيجية فن وعلم، وبالتالي فهي نظرية وممارسة.
- 3- أن الإستراتيجية تبحث في الوضع الكلي للصراع وتبتعد عن الجزئيات والتفاصيل التي تترك لفن العمليات والتكتيك.
- 4- أن الإستراتيجية هي في خدمة الهدف السياسي للحرب، غايتها تحقيق هذا الهدف بالأساليب والأشكال المختلفة للأعمال الإستراتيجية.

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نضع تعريفا للإستراتيجية على النحو التالي: الإستراتيجية هي فن توزيع وعملية استخدام مختلف الوسائط العسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تدخل في إطار مقدرات الدولة لتحقيق الهدف السياسي الأسمى. وبما أن الإستراتيجية ليست جامدة وثابتة بل هي متطورة ومتجددة، فهي تتغير تبعا للظروف الزمنية أو للتغير في أولويات الدول ومصالحها، فإنه حسب تشارلز هيرمان

1 المرجع نفسه، ص ص: 46-47.

2 إسماعيل صبري مقلد، "الإستراتيجية السوفيتية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 7، يناير 1967. ص: 35.

3 ماوتسي تونغ، ست مقالات عسكرية، بيجين: دار الشعب للنشر، 1968. ص: 09.

4 فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص: 35.

5 ليزلي جيلب، قواعد القوّة: كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية، (تر: كمال السيد)، قلوب (مصر): مطابع الأهرام التجارية، 2012. ص: 96.

Charles Hermann هناك أربع أنماط للتغيير في إستراتيجيات الدول التي تحكم تفاعلاتها الدولية هي¹:

1- التغيير التكيفي Adjustment Change: ويعني التغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما مع إبقاء أهداف السياسة وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي من دون المساس بها أو تغييرها.

2- التغيير البرنامجي Program Change: وهو ينصرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون أيّ تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها.

3- التغيير الهديفي Goal Change: وفي هذا النمط من التغيير تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية.

4- التغيير التوجيهي Orientation Change: يعد من أكثر أنماط التغيير السابقة تطرفاً وراдикаلية، إذ ينصرف إلى تغيير يمس التوجه العام للسياسة الخارجية للوحدة الدولية بما في ذلك تغيير الإستراتيجيات وما يتصل بها من أهداف وغايات ووسائل وأدوات.

ووفقاً لهيرمان فإن النمط الأول من التغيير وهو التغيير التكيفي يُعد نمطاً نظرياً بحثاً دون أن يكون له مردود حقيقي على واقع الإستراتيجية، أما النمط الرابع وهو التغيير التوجيهي فيُعد وفقاً لجيمس روزنو James Rosenau شكلاً نادر الحدوث في سياق التفاعلات الدولية²، وبناء عليه فإن النمطين الثاني (البرنامجي) والثالث (الهديفي) هما الأكثر شيوعاً من بين الأنماط الأربعة المفترضة للتغيير في إستراتيجية الدول في سياق السياسات الدولية وذلك اعتباراً لمبدأ التدرجية الحاكم لمنطق التغيير الإستراتيجي للدول لاعتبارات تتعلق بواقع تلك الدول وأخرى تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته.

إن تحديد أنماط التغيير في إستراتيجيات الدول يقودنا إلى ضرورة تلمس المحددات التي على أساسها تحكم عملية الاستمرار أو التغيير في الإستراتيجية القومية، حيث توضح هذه المحددات مدى حاجة الدولة إلى إجراء التغيير في إستراتيجيتها أو الإبقاء عليها واستمرارها بشكل كلي أو جزئي³:

1- وضع الأهداف وأهميتها: لما كانت الإستراتيجية هي عملية اختيار أفضل الوسائل لتحقيق أهداف الدولة على المستوى القومي أو في أحد مجالاتها، فلا يمكن وضع إستراتيجية سليمة لأهداف مُبهمة وغير واضحة. فالأهمية النسبية لأهداف الإستراتيجية تُعنى بترتيب الأولويات الإستراتيجية للدولة وربطها بسلوك محدد لها في تفاعلاتها مع الوحدات الدولية الأخرى، وهذا الترتيب يُحدد ما يمكن تغييره بشكل أو بآخر من أهداف وما يمكن إرجاؤه دون تغيير لفترة زمنية محددة، كما يحدد أيضاً الأهداف الإستراتيجية التي لا تقبل التغيير أو المساس بها.

2- الواقعية والمرونة: إن اختيار الأساليب الناجحة للوصول إلى الأهداف المطلوبة يستلزم وجود أهداف واقعية يمكن تحقيقها، ما يتطلب توفر الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف الإستراتيجية وتنفيذها على أرض الواقع وإخراجها من حيز التنظير إلى حيز

Charles Hermann. "Changing Course: When Governments Choose To Redirect Foreign Policy".¹

International Studies Quarterly, Vol 34, 1990, P: 05.

James Rosenau. Restlessness, Change And Foreign Policy Analysis. New York: Hasled Press, 1974. P: 374²

³ مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج1، مرجع سابق، ص: 389.

- التطبيق، فقد تُغير الدولة سياستها فيما يتعلق بقضية ما لعدم وجود الأدوات التنفيذية لتلك السياسة أو تقوم بإرجائها لفترة زمنية ما لحين توافر الأدوات اللازمة لتنفيذها.
- 3- المقدرات النسبية للدولة: وتعني حساب حجم الموارد التي تمتلكها الدولة واللازمة لتنفيذ الإستراتيجية المراد إتباعها، مع عدم إغفال ما يحوزه المنافسون والخصوم المستهدفون من تلك الإستراتيجية من مقدرات وموارد قد تعرقل أو تحبط تنفيذها عمليا.
- 4- العقلانية أو التخصص: بمعنى أن عملية وضع إستراتيجية ما هي عملية تتضمن اختيارات عقلانية في العلاقة بين الوسائل والأهداف، ويقصد بالعقلانية في هذا المجال عقلانية ذرائعية Instrumental Rationalism أي أن عملية الاختيار من بين عدّة وسائل وأساليب مختلفة تتم على أساس عقلائي يمكن حسابه والدفاع عنه وهو مدى فعالية هذه الأساليب في تحقيق الأهداف، وتتضمن هذه العملية معرفة الأهداف ودراسة الأساليب البديلة لإنجازها ومقارنة هذه الأساليب بعضها ببعض وتحديد الأسلوب الأمثل.
- 5- القواعد الحاكمة للمباريات على الساحة الدولية: ويقصد بها الحدود المتاحة والمسموح بها والتي يمكن في نطاقها أن تتحرك الفواعل من الدول لتفعيل سياساتها واستراتيجياتها وتحقيق أهدافها من دون أن تجابه بمحاذير واقعية أو قانونية معرّقة¹.
- 6- الاستمرارية: فالإستراتيجية لا تهتم بالمشاكل اليومية، وإنما تتضمن عادة عدّة مراحل تقوم كل منها على ما سبقها ومن ثم ضرورة وضوح المراحل المختلفة في ذهن المفكر الإستراتيجي من ناحية وضرورة الاستمرارية من ناحية ثانية.
- 7- الإلزام: بمعنى أن الإستراتيجية تكون ملزمة للجهات التي تقوم بتنفيذها فهي ليست مجرد توصيات، وهذا هو أحد معايير جدية الإستراتيجية التي تصدر عن السلطة المخولة قانونا لمثل هذا الاختصاص.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

يُقصد بمؤسسات صنع الإستراتيجية الأمنية الأجهزة التي تؤثر وتشارك في رسم وصياغة وصنع الإستراتيجية، ويرى الباحثون في هذا المجال أن نوعيتها تتأثر تبعاً لنوعية إمكانات الدول وطبيعة نظامها السياسي، فضلا عن أن مؤسسات صنع الإستراتيجية في الدول الأوتوقراطية تختلف عن مثيلاتها في الدول الديمقراطية، إذ تتخذ في الأولى النمط المركزي في حين تتسم في الثانية بالنمط اللامركزي².

إن الحديث عن وضع وصياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي يجعلنا نتعمق في طبيعة النظام السياسي الأمريكي، فهو نظام رئاسي يتميز بفصل جامد للسلطات (التشريعية-التنفيذية-القضائية)، فالغاية بالنسبة لمؤسسي الولايات المتحدة وواضعي دستورها هو العمل بمبدأ يُمكن من استخدام سلطة ما لإيجاد توازن مع سلطة أخرى (أي السلطة تكبح السلطة) وبالتالي فهو نظام يتمتع بمقتضاه كل فرع من الفروع الثلاثة بقدر من السلطة على الفرعين الآخرين، وهذا ليس بما معناه أن هذه السلطات الثلاث منفصلة ولكنها تمثل مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطة وبهذا يُقضى على احتمال إساءة استخدام هذه

¹ مصطفى شفيق علام، "القوى الكبرى وضوابط التغيرات الإستراتيجية... الولايات المتحدة نموذجا"، مجلة البيان، عدد 22-01-2011 على الرابط التالي: www.albayan.co.uk/RSC/print.aspx?id=3102 تاريخ الاطلاع: 06-12-2014

² باهر مردان، الإستراتيجية الأمريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات، بيجين: ددن، 2014. ص: 66.

السلطة¹. فهذه الدرجة من الاستقلالية للمؤسسات الدستورية الأمريكية وما يصابها من نفوذ تجعل من عملية صنع الإستراتيجية عملية معقدة تخضع لتجاوزات القوة والنفوذ بين هذه المؤسسات وبالتحديد بين مؤسستي الرئاسة (السلطة التنفيذية) والكونغرس (السلطة التشريعية).

ففي الأنظمة السياسية الرئاسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية تتولى الإشراف وإدارة السياسة الخارجية، إلا أن هناك سلطات دستورية ممنوحة للكونغرس تمكنه من التأثير في السياسة الخارجية للدولة، مثل سلطته المتعلقة بالتمويل المادي وسلطته في المصادقة على المعاهدات الأجنبية وترشيحات الرئيس للمناصب العامة إضافة إلى سلطة الكونغرس في الرقابة السياسية من خلال تشكيل لجان التحقيق، هذه السلطات تقيد إلى درجة كبيرة من سلطة الرئيس في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدولة².

إن صنع الإستراتيجية يمثل الإطار العام لعملية صنع السياسة الخارجية من حيث كونها الخطة أو الطريق الذي يصل صانع القرار عبر سلوكه إلى تحقيق هدف أو غرض السياسة الخارجية، وعليه فإن أغلب الدراسات التي تتحدث عن صنع السياسة الخارجية ودور مؤسستي الرئاسة والكونغرس في صنعها تتحدث ضمناً عن صناعة الإستراتيجية مادامت قد تحدثت عن الكيفيات التي يجري فيها تحقيق تلك الأهداف³. إن التنافس بين مؤسستي الرئاسة والكونغرس حول الأحقية في صنع إستراتيجية الأمن القومي وما يرتبط بها من رسم معالم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار تفاعلاتها مع بيئتها الخارجية يرجع في قسمه الأكبر حسب كل من أستاذي العلوم السياسية الأمريكيان ستيفنز Stevens وهافيلاند Haviland في كتابهما (السياسة الخارجية والفصل بين السلطات)، أنه لا توجد لرئيس الدولة سلطة كافية للسيطرة على السياسة الخارجية وحده دونما تدخل من السلطة التشريعية، وفي حالات كثيرة ليس هناك من مجال أمام الرئيس سوى التعاون مع الكونغرس⁴.

إن عملية صناعة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ترتبط بقدر كبير بطريقة وأسلوب ترتيب كل طرف ضمن هرمية الدولة الأمريكية وتقاسم الأدوار والوظائف بين الأطراف والجهات الناشطة في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ويتضمن القوام المؤسسي الخاص بعملية صنع الإستراتيجية الأمريكية بخصائص وسمات من أبرزها⁵:

1- أسلوب ترتيب العلاقات بين الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية.
2- الوزن النسبي الخاص بكل جهاز مقارنة بالأوزان النسبية الخاصة ببقية الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية.

3- المعاملات والتفاعلات بين الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية.
ومن جانب آخر فإن تحديد مؤسسات صناعة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ارتبطت بدرجة كبيرة بنوعية التوجه السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية من حيث كون

¹ ثيودور لوي، بنجامين جينسبرج، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة، الكتاب الأول، (تر: عبد السميع عمر زين الدين، رباب عبد السميع زين الدين)، القاهرة: دار الشروق الدولية، 2006. ص: 79.

² K.J. Holsti. . International Politics: A Framework for Analysis. 7th ed. USA : Prentice Hall. 1995. P : 258.

³ عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (80)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. ص: 155.

⁴ المرجع نفسه، ص: 156.

⁵ عبير بسبوني عرفة على رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011. ص: 22-23.

هذا التوجه تدخليا أو انعزاليا، فالكثير من الدراسات المهمة بالإستراتيجية الأمريكية ترى بأن مؤسسة الرئاسة يكون لها الدور الأكبر في صنع الإستراتيجية إذا ما كان توجه السياسة الأمريكية يغلب عليه التوجه التدخلي¹، بينما يزداد دور الكونغرس في صنع الإستراتيجية الأمريكية كلما كان توجه السياسة الأمريكية يغلب عليه التوجه الانعزالي الذي مؤداه الانغماس والاهتمام بالذات ورفض المشاركة الفعالة في الشؤون الدولية والتركيز يبقى محصورا لدى صناع القرار على القضايا الداخلية فقط، على اعتبار أن بناء البيت الداخلي الأمريكي له الأولوية على التدخلات في الشؤون الدولية، وبناء عليه فإن دور السلطة التنفيذية "الرئاسة" في صناعة الإستراتيجية الأمريكية يزداد ويصبح أكثر تأثيرا كلما كان التوجه السياسي الخارجي الأمريكي توجهها تدخليا، ففي حالات كثيرة يصطف الشعب والكونغرس الأمريكي خلف مؤسسة الرئاسة بسبب طبيعة النهج التدخلي في السياسة الدولية وما يتطلبه ذلك من وحدة الصف، إضافة إلى الظروف الصعبة التي ترافق عادة النهج التدخلي في السياسة الخارجية كون أن عملية صنع القرار السياسي الخارجي ترتبط بالسلوك الدولي الذي أضحى يمثل ظاهرة سياسية بالغة التعقيد بسبب الطبيعة الدينامية لبيئة العلاقات الدولية (كالتقلبات التي تطرأ على العلاقة بين الدول وكذا استمرارية النزاعات والصراعات بين الدول). ومن جانب آخر فإن دور السلطة التنفيذية قد يتراجع إذا كان التوجه السياسي الخارجي الأمريكي تغلب عليه النزعة الانعزالية، بينما يزداد دور ووزن المؤسسة التشريعية إذ سيكون الكونغرس في وضع يسمح له بضبط سلوك الرئيس عن طريق رفض ما يتطلبه من اعتمادات مالية للسياسة الخارجية².

كما أنه لتحديد طبيعة العلاقة بين مؤسستي الرئاسة والكونغرس فيما يختص بصياغة الإستراتيجية القومية الأمريكية، يجب عدم إغفال شخصية الرئيس الأمريكي والتي تؤدي دورا مهما في حيازة الصلاحيات والسلطات التي تُضفي القوّة على دور ومكانة مؤسسة الرئاسة، فكلما كان الرئيس يتمتع بقوّة الشخصية وسلاسة الأسلوب والخطاب الذي يؤثر بدوره على توجهات الشعب الأمريكي وبالتالي كسب الرأي العام الأمريكي وإقناعه بتوجهات الرئيس وقراراته، فإن الكونغرس لن يجد من مناص سوى تأييد الرئيس، إذ أنه سوف يستشعر ضغط الرأي العام، وبالتالي سوف يستجيب لقرارات الرئيس فيما يتعلق برؤيته لإستراتيجية الأمن القومي، أما إذا كان تأييد الرأي العام معدوما أو ضعيفا فإن الكونغرس سوف يتجاهل بالتأكيد رؤية الرئيس وتوجهاته فيما يتعلق برسم معالم السياسة الخارجية في إطار إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي³.

إن الغاية من وضع إستراتيجية وطنية للأمن القومي الأمريكي تهدف بالأساس لتحقيق جملة من النقاط الأساسية نجملها كالتالي⁴:

- 1- التأكد من أن الحكومة على دراية بجميع التهديدات وتعالجها بطريقة شاملة.
- 2- زيادة فعالية الأجهزة والوكالات الأمنية وتعزيز التعاون فيما بينها.

¹ * النزعة التدخلية في السياسة الخارجية الأمريكية تستند إلى المشاركة الفعالة في النظام الدولي بهدف الوصول إلى أفضل السبل لتحقيق المصالح الأمريكية عبر استعمال كافة الوسائل والأدوات المتاحة لدى صناع القرار السياسي الأمريكي.

² عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 157.

³ Robert K. Carr. And Other. **American Democracy in Theory and Practice**. Third edition. New York: Mc Millan. 1961. Pp : 379-380.

⁴ "Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces". National Security Policy. Novembre. 4 2005. P 01.

3- العمل على بناء إجماع محلي ووضع خارطة طريق لتوجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

4- دعم بناء الثقة الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الدولي.

الفرع الأول: المؤسسات الرسمية

أولاً: مؤسسة الرئاسة "السلطة التنفيذية"

رغم تعدد المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وإدارتها، يمكن القول بأن مؤسسة الرئاسة هي أهم تلك المؤسسات على الإطلاق في هذا المجال إلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعتبر السياسات الخارجية الأمريكية سياسات رئاسية أساساً، حيث منحها الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية.

يعد الرئيس ممثل السلطة التنفيذية² في الولايات المتحدة الأمريكية على وفق ما جاء في الدستور الأمريكي³، فالرئيس الأمريكي هو رأس الدولة وحكومتها في آن واحد والرئيس هو أقوى شخصية من حيث السلطة التنفيذية في الإدارة الأمريكية وتتركز في يده جميع عناصر وأركان السلطة التنفيذية فهو الذي يحدد ويضع السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها⁴. إن إسناد مسؤولية إدارة الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية لرئيس السلطة التنفيذية (الرئيس الأمريكي) تستند إلى نص المادة الثانية، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي التي تنص على: "تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة، ويقاد منصبه لأربع سنوات." كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن: "يكون الرئيس قائداً أعلى لجيش الولايات المتحدة وأسطولها، ولمليشيات مختلف الولايات عندما تُستدعى لخدمة الولايات المتحدة⁵." ومن جانب آخر فإن إدارة العلاقات الدولية هي جزء من مهام السلطة التنفيذية، ويؤكد هذا التحليل قرار المحكمة الفيدرالية العليا سنة 1936 الذي نص على أن: "الرئيس الأمريكي هو العنصر الوحيد للأمة في علاقاتها الخارجية وهو الممثل الوحيد في مواجهة الدول الأخرى⁶."

الرئيس الأمريكي يتمتع بنفوذ كبير في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية من خلال الصلاحيات الدستورية والصلاحيات التي أوجدها العرف الدستوري⁷ والمتجسدة في سلطاته في عقد المعاهدات وإعلان الحرب والاعتراف بالحكومات الأجنبية والتمثيل الدبلوماسي، ويساعده في ذلك دوائر استشارية ووزارية من أهمها وزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي⁸. وهنا يجب أن ننوه إلى أن دور هذه الجهات الحكومية في صياغة إستراتيجية الأمن القومي ورسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية يختلف

¹ بتول هليل الموسوي، "وزارة الخارجية الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي نيكسون"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الإصدار 16، 2005. ص: 26.

² * السلطة التنفيذية هي أوسع فروع الحكومة الفيدرالية من حيث العدد ويُطلق عليها أيضاً اسم الإدارة الأمريكية The American Administration وتتكون من الرئيس ونائبه والمستشارين والوكالات التنفيذية، ويعد البيت الأبيض في العاصمة واشنطن هو مركز الإدارة الأمريكية.

³ ياسين محمد العيثاوي، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، عمان (الأردن): دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008. ص: 27.

⁴ جمال سلامة علي، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية: دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية، ط 2، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007. ص: 232.

⁵ المرجع نفسه، ص: 240.

⁶ عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 111.

⁷ * جرى العرف الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية أن الكونغرس الأمريكي لا يعترض على الأسماء التي يرشحها الرئيس الأمريكي لتولي المناصب الوزارية في الإدارة الأمريكية، وهذا على خلاف المناصب الأخرى الأقل شأنًا كالمناصب الفيدرالية وتعيين السفراء....

⁸ هند علي السوداني، صادق زغير محيسن، "سلطات رئيس الدولة على الوزراء في الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد العاشر، العدد الثامن عشر، 2011. ص: 61.

باختلاف الإدارات الأمريكية، وأيضا مدى قوّة وتأثير شخصية المسؤول عن هذه الوزارات ومدى قربيه من الرئيس الأمريكي، وكمثال على ذلك لعبت وزارة الخارجية الدور المحوري والفاعل الرئيسي في صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي إبان تولي جون فوستر دالاس حقيبة الخارجية خلال ولاية الرئيس هاري ترومان، في حين لعب مجلس الأمن القومي نفس الدور أثناء تولي كل من هنري كيسنجر وزبيغنيو بريجنسكي منصب مستشار الأمن القومي أثناء إدارة كل من ريتشارد نيكسون وجيمي كارتر على التوالي.

1 وزارة الخارجية: تختلف عملية صنع السياسات والإستراتيجيات عن عملية تنفيذها فبينما تهدف الأولى إلى تحديد مضمون السلوك السياسي الخارجي تقوم الثانية بترجمته إلى واقع ملموس وتتم عملية التنفيذ هذه عبر إدارة بيروقراطية تسمى وزارة الخارجية¹.

تعد وزارة الخارجية واحدة من الوزارات التي تأسست مباشرة مع نيل الولايات المتحدة الأمريكية لاستقلالها في نهاية القرن الثامن عشر (1789)، إلا أن دورها كان باهتاً بل ومتخلفاً في التعامل مع أحداث العالم آنذاك لسبب بسيط هو حالة الانعزال التي كانت الولايات المتحدة تعيشها. في حين يعود تأسيس وزارة الخارجية الأمريكية الحديثة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى بعد التصديق على قانون روجرز' Law عام 1924 ونتيجة لهذا القانون أصبح للولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرّة سلك دبلوماسي محترف معين على أساس الكفاءة وليس النفوذ السياسي أو المكانة الاجتماعية². ونتيجة لتعدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتشعبها بعد الحرب العالمية الثانية فقد تم تكليف وزارة الخارجية بمهام جديدة غير سياسية مثل المعونة الخارجية والدعاية والعلاقات الاقتصادية بالإضافة إلى المسائل العسكرية عند تقاطعها مع الشؤون الخارجية³. ويمكن تحديد أهم وظائف وزارة الخارجية التي من خلالها تؤثر في عملية صنع القرار الإستراتيجي الأمريكي كالاتي⁴:

أ- التعاون مع الرئيس وباقي الوزارات والوكالات الفيدرالية لتحقيق الأهداف القومية الأمريكية على الساحة الإقليمية والدولية.

ب- جمع المعلومات الدولية عن طريق مكتب البحث والاستخبارات INR التابع للوزارة والذي يقوم بتوزيع معلوماته الاستخباراتية إلى وكلاء الوزارة الستة حول طبيعة الأحداث في العالم.

ج- تقديم قائمة بالمصالح الأمريكية الدولية في مختلف أنحاء العالم، ورفعها إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي.

د- إعادة تقييم السياسات الخارجية المعتمدة خصوصا تلك المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي الذي يعتبر أيضا من مسؤوليات وزارة الخارجية.

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية يعد المستشار الأول للرئيس فيما يتعلق بأمر السياسة الخارجية والمسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية⁵، إلا أنه كما سبق وأسلمنا فإن

¹ باهر مردان، مرجع سابق، ص: 69.

² ياسين محمد حسن العيتاوي، أنس أكرم محمد، "صنع القرار السياسي الأمريكي"، مجلة مداد الآداب، المجلد الأول، الإصدار 07، 2014، ص: 27.

³ بنول هليل الموسوي، مرجع سابق، ص: 28.

⁴ فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص: 448-449.

⁵ عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 131.

قوة وزارة الخارجية في عملية صنع القرار آخذة في التراجع لسببين اثنين يمكن تحديدهما من خلال وثيقتين أمريكيتين¹:

الأولى: وتبرز من خلال كتاب جوزيف ناي حول تناقضات القوة الأمريكية The Paradox of American Power، والذي يصف من خلاله مدى العُبن الذي تتعرض له وزارة الخارجية، حيث تحظى وزارة الخارجية بـ 1% فقط من الميزانية القومية، بينما تحظى وزارة الدفاع بـ 16% وفي هذا السياق يقول جوزيف ناي: "أن قوتنا العسكرية مهمة، لكنها ليست أكثر أهمية من دبلوماسيتنا بـ 16 مرة".

الثانية: تتعلق بالتقرير الشهير لهارت رودمان Hart Rudman وهو تقرير اللجنة الأمريكية بشأن الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، حيث أطلق لقب "الوزارة المشلولة" على وزارة الخارجية لأنها تناضل من أجل الحصول على الموارد من الكونغرس كما أنها تعاني كثيرا من تعقيدات بيروقراطية وتفتقد لأساليب قيادية حديثة.

2 وزارة الدفاع: تحتل وزارة الدفاع مكانة خاصة داخل دوائر صنع القرار الأمريكي سواء في علاقتها بالأجهزة والوكالات التنفيذية الأخرى، أو في علاقتها بالكونغرس في إطار ارتباطاتها بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية كالمؤسسات الاقتصادية وجماعات المصالح والنخب العلمية.

تعد وزارة الدفاع الأمريكية من الوزارات الحديثة نسبيا فقد أنشئت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتعد وزارة الدفاع من الحلقات المهمة في صناعة إستراتيجيات الولايات المتحدة، وكما هو معلوم فإن أهمية المؤسسة العسكرية في أي نظام سياسي مرتبطة بطبيعة النظام ذاته واهتماماته الأساسية وبدوره إقليميا ودوليا وبطبيعة التحديات التي يواجهها، وليس هناك من دولة أو نظام سياسي تؤدي فيه المؤسسة العسكرية دورا بارزا في عملية صنع السياسات والإستراتيجيات مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك لطبيعة الدور الذي تمتعت به الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كأحد القوتين العظميين وما يتطلبه ذلك من عمل ميداني وتخطيط إستراتيجي، واحتفظت وزارة الدفاع بهذا الدور المحوري بعد الحرب الباردة بحيث ازدادت انشغالاتها الخارجية على مستوى الممارسة العسكرية لوضع مطلب الهيمنة على العالم موضع التنفيذ المباشر، فازداد تبعاً لذلك دور هذه الوزارة في الإستراتيجية الأمريكية². وفي هذا السياق يعتقد رايت ميلز Wright Mills أن القرار السياسي والإستراتيجي الأمريكي نتاج تحالف نخبة عسكرية بيروقراطية إدارية وأصحاب الصناعات الكبرى الإستراتيجية، حيث تُولف في مجموعها ما اصطلح على تسميته ميلز بمركب صناعي عسكري بيروقراطي³.

ونتيجة لإعادة مراجعة السياسات الدفاعية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي أدت بدورها إلى مراجعة شاملة لمنظومة الأمن القومي الأمريكي وخاصة في حال وجود تهديدات أمنية والعمل على منع حدوثها في المستقبل⁴، كما تمت إعادة الهيكلة المؤسساتية بعد هذه الأحداث حيث أصبح لوزارة الدفاع (البنتاغون) المقام الأعلى على سلم صياغة

¹ فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص: 451.

² سوسن إسماعيل العساف، "المؤسسة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الحربي الجديد"، أوراق أمريكية، العدد 115، السنة الرابعة، 2002، ص: 01.

³ ياسين محمد حسن العيثاوي، أنس أكرم محمد، مرجع سابق، ص: 313.

⁴ محمد مصطفى كمال، "أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات"، مجلة السياسية الدولية، العدد 147، يناير 2002، ص: 59.

القرارات المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي¹. فهذه المؤسسة تحاول دائماً أن تكون الأداة الأبرز في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية يساعدها في ذلك التفرد الأمريكي في النظام الدولي الذي جعل من القوّة العسكرية ذراع الولايات المتحدة الفاعل، الأمر الذي زاد من تأثير هذه المؤسسة في الإستراتيجية القومية الأمريكية².

3 مجلس الأمن القومي NSC: تأسس مجلس الأمن القومي بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة 1947 في القسم 101 من الباب الأول³، خلال ولاية الرئيس هاري ترومان والذي نص على إنشاء وكالة المخابرات المركزية وإعادة تنظيم الأجهزة العسكرية وإنشاء وزارة موحدة للدفاع وهيئة موحدة لهيئة الأركان. باعتبار المجلس جزء لا يتجزأ من منظومة صنع القرار في مجال الأمن القومي بهدف تنسيق السياسة الخارجية مع السياسات الأمنية والعسكرية، ومجلس الأمن القومي هو المحفل الرئيسي الذي تتمخض عن مناقشاته السياسة الخارجية للدولة وتحديد أهداف أمنها القومي⁴. ولا يزال هذا القانون (الأمن القومي) رغم التعديلات الطفيفة التي طرأت عليه المرجعية القانونية والعملية لمجمل نشاط الولايات المتحدة في مجال الأمن القومي.

في عام 1949 تم إنشاء منصب سكرتير تنفيذي للأمن القومي والذي تطور عبر السنوات ليصبح مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، ويتبعه طاقم عمل أساسي خاص به⁵، ويضم مجلس الأمن القومي في عضويته بموجب قرار تشكيله الأصلي بالإضافة إلى الرئيس الأمريكي، نائب الرئيس ووزير الخارجية والدفاع ومدير المخابرات المركزية CIA وأعضاء آخرين حسب رغبة وحاجة الرئيس مثل وزراء العدل والطاقة والخزانة والأمن الداخلي ورئيس هيئة الأركان الذي حدده القرار بوصفه المستشار العسكري للرئيس⁶. ونظراً إلى عضوية المجلس والخيارات التي يقدمها لسياسة الولايات المتحدة فهو يعد عنصراً مؤثراً في إستراتيجية الولايات المتحدة، بل أصبح من التقليد أن يصدر مجلس الأمن القومي تقاريره بصيغة دراسات دورية تحت عنوان (إستراتيجية الولايات المتحدة) يوضح فيها نظرة الإدارة الأمريكية إلى القضايا الدولية والداخلية المرتبطة بالأمن القومي⁷.

إن مجلس الأمن القومي NSC هو بمثابة المنتدى الأبرز للرئيس للنظر في المسائل الأمنية والسياسة الخارجية مع كبار مستشاريه للأمن القومي والمسؤولين في إدارته فمجلس الأمن القومي ينصح ويساعد الرئيس في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الأمنية والسياسة الخارجية⁸، فمن الناحية العملية يعد مجلس الأمن القومي الجهة الأولى التي يعتمد

¹ ميل جودمان، "عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية"، سلسلة دراسات سياسية، العدد 01، 2004، ص: 03.

² عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 132.

³ Richard A. Best Jr. "The National Security Council: An Organizational Assessment". Congressional Research Service, December 28, 2011. P: 06.

⁴ فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص: 374.

⁵ للمزيد أنظر: سلام هشام، "مجلس الأمن القومي ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، تقرير واشنطن، العدد 11، 2005، تاريخ الاطلاع: 2014-07-23 www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2/id/72

⁶ منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، مجلة المستقبل العربي، العدد 325، السنة 28، مارس 2006. ص: 32.

⁷ عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 125-126.

⁸ Aaron Dilday. "Presidential Strategy: Analyzing the National Security Strategies of the United States". Georgia Southern University. Spring 2012. P : 05.

عليها الرئيس في اتخاذ قراراته وخاصة ما تعلق منها بالأمن القومي والسياسة الخارجية على الرغم من أن الدستور الأمريكي يعطي وزير الخارجية هذا الموقع كونه المسؤول عن تقديم المشورة إلى الرئيس، ويمكن تحديد السبب في ذلك إلى ما يتمتع به المجلس من مرونة واعتماده على مجموعة من الخبراء في مختلف القطاعات، والأهم من ذلك أن القضايا الدولية قد ازدادت تعقيداً ولم تتمكن وزارة الخارجية بهيكلها البيروقراطي من مواكبتها الأمر الذي جعل الرئيس يعول بشكل كبير على مجلس الأمن القومي في تداول المعلومات المهمة وتوليد البدائل¹. وفي هذا السياق غالباً ما يتحدد وضع مستشار الأمن القومي في إطار عملية صنع الإستراتيجية القومية الأمريكية على مستويين إثنين²:

المستوى الأول: ويضم نوعية المستشارين التي تتمتع بحنكة سياسية تمكنها من وضع السياسات والإستراتيجيات، وهذه النوعية غالباً ما تتعدى وظائفها عملية التنسيق وتقديم المقترحات إلى اختيار الاقتراح المناسب ورفعها إلى الرئيس ومن نماذج المستشارين من هذا المستوى كل من زبيغنيو بريجنسكي وهنري كيسنجر.

المستوى الثاني: ويجمع بين ميزات أصحاب الفكر والمنظرين كبريجنسكي وكيسنجر وبين الإدراك الكافي بالإستراتيجية الوطنية والمهارة والخبرة الشخصية ومن نماذج المستشارين من هذا المستوى برنت سكوكروفت Brent Scowcroft وكوندوليزا رايس Condoleezza Rice وتنحصر وظائفهم في عملية التنسيق دون أن يكون لديهم الرؤية لصنع التوجه.

4 وكالة المخابرات المركزية CIA: تأسست الوكالة سنة 1947 في إطار قانون الأمن الوطني بعد أن كانت مكتبا صغيرا يدعى (مكتب الخدمات الإستراتيجية)، ويعد مدير الوكالة مستشارا للرئيس الأمريكي، وتعتبر الوكالة من أكبر أجهزة مجتمع الاستخبارات الأمريكي³* من حيث الموارد والمعلومات ونطاق العمل العالمي، حيث تجمع المعلومات عن جميع الدول والحكومات والشركات والمنظمات والأفراد وتقوم بتحليلها وتزويد صناع القرار بما يحتاجون من معلومات، كما تقوم الوكالة بعمليات خاصة بأمر من رئيس الولايات المتحدة حصراً كما تمتلك وكالة المخابرات المركزية جهازا عسكريا خاصا للعمليات الخاصة⁴. وتنحصر وظائف وكالة المخابرات المركزية في⁵:

- أ- تقديم المعلومات والمعطيات في الميادين الإستراتيجية والعسكرية والسياسية والاقتصادية لمجلس الأمن القومي.
- ب- تقديم التحليلات والتقويمات والتقديرات للأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والإستراتيجية في دول العالم بناء على طلب مجلس الأمن القومي أو الرئيس.

¹ عامر هاشم عواد، "حدود الأمن القومي الأمريكي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الإصدار 42، 2013. ص: 67.
² للمزيد حول دور مستشار مجلس الأمن القومي في منظومة القرار السياسي والإستراتيجي الأمريكي أنظر: حنان البدري، "اللاعبون الجدد في مجلس الأمن القومي الأمريكي"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 23، مارس 2005.
³ * عبارة المجتمع الاستخباراتي مصطلح خاص ابتكرته وكالة الاستخبارات المركزية للإشارة إلى الوكالات الحكومية الرسمية التي تضطلع بدور الاستخبارات، ويضم المجتمع الاستخباراتي الأمريكي 16 وكالة استخبارات اتحادية تعمل بتنسيق وترابط تحت إشراف مكتب مدير الاستخبارات القومية.

⁴ فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص: 497.

⁵ ياسين محمد حسن العيثاوي، أنس أكرم محمد، مرجع سابق، ص: 311-312.

ج- القيام بأعمال أو عمليات سرّية في الخارج لتنفيذ أهداف سياسية أو إستراتيجية أو عسكرية محددة في إطار برنامج السياسة الخارجية الأمريكية وبأمر من الرئيس الأمريكي أو من يفوض له صلاحيات القيام بذلك.

ثانياً: مؤسسة الكونغرس "السلطة التشريعية"

الكونغرس هو ثاني أكبر المؤسسات الأمريكية ذات التأثير الكبير بعد الرئيس في مجال السياسة الخارجية الأمريكية، فالى جانب سلطاته الدستورية الداخلية الكثيرة فإن له حق (السلطة المطلقة) لإعلان الحرب والتي تعد من أهم السلطات والصلاحيات الممنوحة للكونغرس. فالكونغرس الأمريكي يتألف من مجلسي النواب والشيوخ، إلا أن الأخير وعلى مدى معظم فترات التاريخ الأمريكي كان لاعب السياسة الخارجية الوحيد في الكونغرس وذلك بسبب دوره الدستوري في مراجعة وإقرار المعاهدات، حيث لازالت سلطة المعاهدات المدخل الأساسي لمجلس الشيوخ في صنع السياسة الخارجية¹. فالكونغرس يعد محور مهم في النظام السياسي الأمريكي ومرجع لسياسة الولايات المتحدة عن طريق الصلاحيات الممنوحة له في المجالات التشريعية والمتمثلة في²:

1- صياغة السياسة من خلال صياغة التشريعات القانونية والموافقة على الميزانية العامة للدولة، والتي تعني تمديداً عاماً للموارد الواجب صرفها لتغطية نفقات أي برنامج أو سياسة حكومية.

2- الرقابة على السلطة التنفيذية وسياساتها ومراقبة الاستعمال الأمثل للموارد المالية.

وتعد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ اليد الطولى للكونغرس في مجال السياسة الخارجية الأمريكية ومناقشة تشريعاتها، فهي المسؤولة على تمويل برامج المساعدات الخارجية وصفقات مبيعات الأسلحة والتدريب لحلفاء الولايات المتحدة، كما تعمل اللجنة وتعد جلسات استماع لوزير الخارجية ولها الولاية القضائية على جميع الترشيحات الدبلوماسية التي يقدمها الرئيس الأمريكي³. على الرغم من أن الكونغرس لعب دوراً كبيراً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلا أنه كانت تنقصه المبادرة الحقيقية لانتزاع السيطرة على صنع القرار السياسي من مؤسسة الرئاسة، ومن أسباب عجز الكونغرس على منافسة الرئاسة في صياغة إستراتيجية الأمن القومي:

1- احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات الدبلوماسية والدفاع وغيرها كما أن طريقة عمل الشؤون الخارجية والإستراتيجية تتطلب معرفة تخصصية والسلطة التنفيذية لديها الموارد لتوظيف الخبراء والحصول على البيانات التقنية⁴.

2- ضعف القرار الحزبي داخل الكونغرس، فالمرونة وعدم الانضباط الحزبي انعكست بشكل سلبي من خلال تشتت القوى وضعف الولاء داخل الكونغرس.

3- ازدياد خضوع الكونغرس لمصالح قوى مؤثرة به كجماعات الضغط مثلاً وهو ما أكده زيغنيو بريجنسكي بالقول: "إن الدور الحاسم للكونغرس في التحكم بالإنفاق ومن خلال ممارسته لهذا الحق يكون عرضة بصفة خاصة لتأثيرات لوبيات معينة، والنتيجة هي

¹ ثيودور لوي، بنجامين جينسبرج، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة، الكتاب الثاني، (تر: عبد السميع عمر زين الدين، رباب عبد السميع زين الدين)، القاهرة: دار الشروق الدولية، 2006. ص: 731.

² عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 138.

³ فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص: 399.

⁴ ياسين محمد حمد العيثاوي، أنس أكرم محمد صبيحي، مرجع سابق، ص: 304-305.

أن تدفق الأموال الأمريكية إلى دول أجنبية معينة تعكس نفوذ جماعات معينة أكثر مما تعكس المصلحة القومية¹."

الفرع الثاني: المؤسسات والقوى غير الرسمية

ويُقصد بها الهياكل والمؤسسات والمنظمات وجماعات الضغط والمصالح ذات الطابع المالي أو الديني أو الفكري أو الإعلامي التي من شأنها التأثير في عملية صنع القرارات والسياسات والاستراتيجيات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التأثير في المؤسسات الرسمية المعنية مباشرة بصنع ورسم السياسات والاستراتيجيات²، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية توجد العديد من الهياكل والمنظمات والقوى غير الرسمية المؤثرة بشكل كبير في عملية رسم وصياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي أهمها:

أولاً: مراكز الأبحاث والتفكير Think Tanks

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في مجال التفكير الإستراتيجي، فهي تمتلك شبكة واسعة من مراكز البحث والتفكير في شتى مجالات العلم والمعرفة والتي يطلق عليها في الغالب بمستودعات التفكير أو بيوت التفكير (Think Tanks) وهي تستهدف تحديث قواعد الفكر والمعرفة والعمل على ترويجها إلى مستوى صانع القرار والرأي العام من خلال العمل على المشاركة في بحوث السياسات العامة والإستراتيجية وتحليلها والدعوة إلى إيجاد الحلول للكثير من المشاكل التي تواجه السياسات الأمريكية في مختلف أنحاء العالم³.

يعرف معجم التراث الأمريكي American Heritage Dictionary مراكز الفكر بأنها "جماعة أو هيئة منظمة تقوم بأبحاث متعمقة لحل المشكلات خصوصاً في مجالات التكنولوجيا والمجالات الإستراتيجية أو الاجتماعية أو السياسية أو التسليح⁴". أما الموسوعة البريطانية The British Encyclopedia فاعتبرت أن مصطلح مراكز التفكير يعني بأنها: "معهد أو شركة أو مجموعة منظمة لغرض البحث في مجالات الدراسة المختلفة ذات الصلة عادة بالقضايا الحكومية والتجارية⁵". ومن جانب آخر يعرف معجم بن غوين للعلاقات الدولية The Penguin Dictionary of International Relations مركز الفكر أو البحث بأنه: "معهد أبحاث ممول على نحو مستقل ويهتم بدراسة العلاقات الدولية ومجالات قضايا السياسة الخارجية⁶". وفي سياق متصل يعتبر المعهد الياباني المسمى المعهد الوطني لبحوث التقدم The National Institute for Reserch Advancement -NIRA أن مراكز التفكير هي أحد اللاعبين السياسيين الرئيسيين في المجتمعات الديمقراطية التي تؤكد على التعددية والشفافية والبحوث والتقييم وصناعة القرار⁷.

¹ باهر مردان، مرجع سابق، ص: 69.

² المرجع نفسه، ص: 76.

³ فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص: 403.

⁴ المرجع نفسه، ص: 231.

⁵ بسمة خليل نامق، "مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة: النموذج الأمريكي"،

مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، كانون الأول 2009. ص: 126.

⁶ هاشم حسن حسين الشهواني، مرجع سابق، ص: 232.

⁷ بسمة خليل نامق، مرجع سابق، ص: 134.

أما دونالد أبلسون Donald Abelson فيعرف مراكز البحث والتفكير بأنها: " هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح ولا تعبر عن توجه حزبي معين دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الأيديولوجية، وتتمثل أهدافها الرئيسية في التأثير على الرأي العام والسياسة العامة¹". وفي هذا السياق يقر أبلسون بأنه في الوقت الذي أصبحت فيه مؤسسات الفكر والرأي في السنوات الماضية (ظاهرة عالمية) فإن المؤسسات الأمريكية تتميز عن نظيراتها في الدول الأخرى بقدرتها على المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع السياسة كما في استعداد صانعي السياسة في العودة إليها للمشورة السياسية. وترجع قوة الدور الذي تلعبه مراكز البحث والتفكير في صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بما فيها رسم معالم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إلى عاملين إثنين²:

العامل الأول: يتجلى في الطابع اللامركزي للنظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرصة والقنوات الشرعية للمشاركة في صياغة الإستراتيجية القومية الأمريكية.

العامل الثاني: يتمثل في انخراط الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي ومؤثر في العلاقات الدولية، وما يستتبع ذلك من ضرورة وضع إستراتيجية قومية شاملة تحمي وتصور الأهداف والمصالح الأمريكية في كل أنحاء العالم، وهنا يبرز دور هذه المراكز البحثية في إعداد الدراسات والبحوث بشأن مناطق معينة في العالم واقتراح خطط متعددة للمحافظة على المصالح الأمريكية والدفاع عن الأمن القومي الأمريكي. وفي هذا السياق يؤكد جيمس ماك جين James Mac Ginn أحد خبراء معهد بحوث السياسات أن مراكز البحث والتفكير ليست مجرد قنوات للتزويد بالمعلومات وإنما يستعان بها لوضع وتقرير أجندة السياسات، فهي تقوم من خلال دراسات وأبحاثها بالتأثير في صناع القرار السياسي³. وقرىبا إلى هذا التحليل يعتقد جيمس ماكغان Jemes Makvan وهو باحث رئيس في معهد أبحاث السياسة الخارجية: " أن صانعي السياسة يعتمدون أكثر فأكثر على المنظمات المستقلة لأبحاث السياسة العامة والتي تعرف بمؤسسات الفكر والرأي من أجل توفير معلومات وتحليلات آنية قابلة للفهم، موثقة، سهلة المنال ومفيدة⁴".

تمثل مراكز البحث والتفكير أفضل مراكز لتجميع النخبة من الخبراء والمتخصصين وبحسب ريتشارد هاس⁵ * Richard Haass فإن: " من بين العديد من الجهات التي تمارس التأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، تعد مراكز البحث ودراسة السياسات الأكثر أهمية والأقل حظوة⁶". ويحدد هاس أهمية مراكز البحث والتفكير بالنسبة لواقعي سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وصناع القرار فيها في خمس نقاط هي⁷:

¹ شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص: 59.

² صلاح المختار، "من يصنع القرار الأمريكي وكيف؟"، مجلة أفاق عربية، العدد 11، السنة الرابعة عشر، 1992، ص: 91.

³ مصطفى عبد الغني، المستشرقون الجدد: دراسة في مراكز الأبحاث الغربية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2007، ص: 117.

⁴ هاشم حسن حسين الشهباني، مرجع سابق، ص: 234.

⁵ * ريتشارد هاس هو رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شغل هذا المنصب منذ تموز/يوليو 2003. وكان ريتشارد هاس مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية حتى حزيران/يونيو 2003، حيث كان مستشاراً أولاً لوزير الخارجية كولن باول في مجال واسع من اهتمامات السياسة الخارجية. وكان هاس الذي صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على منحه رتبة سفير، قد عمل منسقاً للسياسة الأمريكية فيما يتعلق بمستقبل أفغانستان، وقد كان المسؤول القيادي في الحكومة الأمريكية لدعم عملية السلام في أيرلندا الشمالية. وبسبب الجهود المميزة التي بذلها فقد حصل على جائزة الشرف بامتياز من وزارة الخارجية الأمريكية.

⁶ هشام القروي، مرجع سابق، ص: 48.

⁷ Richard Haass. "The Role of Think Tanks in U.S Foreign Policy". Journal of The U.S Department of State. Vol 07. N° 03. November 2002. P : 05.

1- توليد تفكير جديد بين صناع القرار الأمريكيين: إذ تقوم هذه المراكز بتقديم الأفكار الجديدة إلى المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية، وهو ما يؤثر في طريقة تفكير صانع القرار، وتُحدّد ردود أفعاله تجاه مختلف القضايا الدولية، وتساعد هذه الأفكار على ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. ومن الأمثلة على ما قدمته هذه المراكز من مقترحات في مجال السياسة الخارجية: اقتراح إنشاء هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945¹.

2- توفير خبراء للعمل في الإدارة والكونغرس.

3- إعطاء صانعي القرار بدائل لبناء فهم مشترك حول الخيارات السياسية.

4- تثقيف مواطني الولايات المتحدة حول ما يحدث في العالم: لأن تثقيف الجمهور بالقضايا الخارجية وحشد تأييده لسياسة معينة من أبرز المهام التي تقوم بها مراكز الأبحاث في إطار عملها بالشأن العام، وقد ازدادت أهمية هذا الدور بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاج الإدارة الأمريكية سياسة أكثر تدخلية بعد أحداث 11 أيلول 2001.

5- إكمال الجهود الرسمية للتوسط من أجل حل النزاعات.

منذ سنة 2006 يُصدر معهد لودر التابع لجامعة بنسلفانيا الأمريكية تصنيفا سنويا لمراكز البحث والتفكير حيث يحاول المعهد من خلال هذا التصنيف تحديد أفضل مراكز البحث والتفكير على مستوى العالم، وفي آخر إصدار لمعهد لودر بتاريخ جانفي 2015 صدر أحدث تصنيف عالمي لمراكز التفكير في سنة 2014 حيث شملت الدراسة التي خرج عنها التصنيف 6618 مركز مسجل لدى (برنامج مراكز التفكير والمجتمعات المدنية TTCSF) (حوالي ثلث هذه المراكز التي شملتها الدراسة موجودة في أمريكا الشمالية منها 1830 مركز موجود في الولايات المتحدة الأمريكية²، كما أن حوالي ربع هذه المراكز (400 مركز) تتخذ من العاصمة الأمريكية واشنطن مقرا لها وهو ما يدعم فكرة الدور الكبير الذي تمارسه هذه المراكز على دوائر صناعة القرار الأمريكي على اعتبار أن جل الدوائر الحكومية الفيدرالية المعنية بصناعة القرار الأمريكي موجودة في العاصمة واشنطن على سبيل المثال لا الحصر (البيت الأبيض- الكونغرس- المحكمة الفيدرالية- البنتاغون- وزارة الخارجية...) فهذه المراكز أصبحت منذ حوالي أربعة عقود عنصرا ثابتا في مشهد صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية عبر توفيرها للغذاء اليومي لجلسات الاستماع ومواضيع الصحافة وخطابات الصراع السياسي القاسية بين الديمقراطيين والجمهوريين، كما أنها وصفت بأنها أكبر مزرعة لتمويل رجال الحكم بأعوانهم³.

وبحسب نفس الدراسة فإن الولايات المتحدة تتصدر قائمة أفضل مراكز البحث والتفكير في العالم لسنة 2014، حيث يحتل معهد بروكينغز Brookings Institute المرتبة الأولى عالميا وتحتل مراكز التفكير الأمريكية الأخرى ستة مراتب من المراتب العشر الأولى وإحدى عشر من المراكز الخمسين، حيث تضم قائمة التصنيف العالمية إلى جانب معهد بروكينغز الأمريكي مركز كارنيغي للسلام العالمي في المرتبة الثالثة ومركز الدراسات

¹ شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ص: 37-38.

² للمزيد حول تصنيف لودر لمراكز التفكير العالمية أنظر: محسن صالح، "قراءة في التصنيف العالمي لمراكز التفكير"، مركز الجزيرة

للدراسات، 22 جانفي 2015، على الرابط التالي: www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/26

تاريخ الاطلاع: 2015-07-13

³ للمزيد أنظر: برنامج في العمق، الدور السياسي لمراكز الأبحاث الغربية، الاثنين: 12-01-2015. على الرابط التالي:

تاريخ الاطلاع: 2015-08-24

<http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2015/1/8>

الإستراتيجية والدولية CSIS رابعًا ومؤسسة راند RAND سابعًا ومجلس العلاقات الخارجية CFR ثامنًا ومركز وودر ويلسون عاشرًا.

الجدول رقم: 01

أهم مراكز الأبحاث والتفكير الأمريكية وميزانياتها السنوية

المركز	عدد الموظفين	النفقات/ مليون دولار أمريكي
مؤسسة بروكينغز.	563	97
معهد كارنيغي للسلام العالمي.	159	33
معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية.	333	32
مؤسسة راند.	2028	275
مجلس العلاقات الخارجية.	471	62
معهد وودر ويلسون.	163	19
مركز بايو للأبحاث.	154	31
مؤسسة هيرتج.	516	82
معهد كاتو.	224	26
مركز التقدم الأمريكي.	328	39

Source: <http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2015/1/8>

ثانياً: جماعات الضغط والمصالح

يتفق علماء السياسة بأن جماعات الضغط والمصالح في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل إحدى ركائز النظام السياسي والاجتماعي فهي وسيط فاعل بين أصحاب المصالح وصناع القرار، كما أنها تقوم بدور هام في تحديد هذه المصالح. وفي هذا السياق يعرفها الرئيس الأمريكي ترومان بأنها: "جماعة تشترك في الاتجاه نحو مطالب جماعات المجتمع الأخرى بمجموعة مطالب محددة، ويتم ذلك من خلال التأثير على مؤسسات الحكومة¹." وهو ما نجده متسقاً مع تعريف مجموعة من الباحثين الذين عرّفوا جماعات الضغط والمصالح بأنها: "تجمع سياسي غير رسمي بين أشخاص يشتركون في خصائص وظيفية معينة ويسعون تبعاً لذلك إلى إنجاز مصالح محددة عبر إيقاع التأثير السياسي في خيارات صناع القرار²." في حين يُعرّفها البعض الآخر بأنها: "جماعات يشكلها أفراد بناء على مصلحة مشتركة بينهم، سعياً وراء تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية³." من خلال هذه التعريفات يتضح جلياً أن هناك اتفاق حول ماهية هذه الجماعات، إلا أن ما يهمنا هو أيّ من هذه الجماعات يمتلك اليد الطولى في التأثير على السياسة العامة الأمريكية بما فيها إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، إنّ هذا التساؤل يقودنا إلى حقيقة أن هذه الجماعات تمتلك قوة تأثير كبيرة على دوائر صنع القرار الأمريكية، إلا أنه من الصعب تحديد جماعة بعينها لأن تأثير هذه الجماعات يتغير بتغير الإدارة الأمريكية وتركيب الكونغرس الأمريكي.

¹ منير محمود بدوي، "جماعات المصالح والسياسة الخارجية الأمريكية"، بحث مقدم إلى مؤتمر: عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بتاريخ: 28-29 فيفري 2004. ص: 03.

² سلمان علي حسين، "جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الإصدار 27، 2009. ص: 86.

³ أسيا الميهي، "الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، 1997. ص: 89.

1- المجمع الصناعي العسكري

إن المجمع الصناعي العسكري هو تسمية تشمل القوّات المسلحة ووزارة الدفاع والشركات التي وقعت عقوداً عسكرية، وأعضاء الكونغرس الذين يمثلون الجماعات المصلحية ذات الصلة بشؤون الدفاع¹. ويُعرّف المجمع الصناعي العسكري بأنه تحالف الدولة الاحتكارية من منتجي الأسلحة وكبار السياسيين الذي يفرض على المجتمع الأمريكي والعالم بأسره سياسة نشر السلاح وتصعيد التوترات الدولية لضمان أقصى الأرباح والتوصل إلى قرارات تخدم مصالحه الخاصة. والمجمع الصناعي العسكري يتألف من شراكة صلبة تضم ثلاثة أطراف هي²:

أ- أصحاب مؤسسات الصناعة العسكرية.

ب- المسؤولين الحكوميين الذين لديهم سلطة أو مصالح في الإنفاق العسكري.

ج- النواب الممثلين لولايات تستفيد اقتصادياً من الإنفاق العسكري.

في كتابه الصادر عام 2010 يتتبع أندرو باسيفيتش Andrew Bacevich المحارب المخضرم في فيتنام الذي يُدرّس في جامعة بوسطن (عسكرة السياسة الخارجية) قائلاً: "إن القتال في الخارج متأصل بعمق في الوعي الجماعي الأمريكي بحيث إنه اختفى عن مجال الرؤية، وأي شخص يشكك في القوّة العسكرية الأمريكية أي في بصمة البنتاغون العالمية وميل أمريكا للتدخل يتم تهميشه باعتباره انعزالياً أو استسلامياً³". إن فحوى رؤية باسيفيتش تقدم دليلاً حول مدى قوّة وتغلغل المجمع الصناعي العسكري في دوائر صنع القرار الأمريكية وتوجيهها صوب خدمة مصالح هذه الشركات والصناعات، إن هذا التحليل يعود بنا إلى مخاوف الرئيس الأمريكي أيزنهاور والتي تجلت في رسالته الوداعية، حيث حذّر من خطورة المجمع الصناعي العسكري وتحالفه مع الجيش على الديمقراطية الأمريكية⁴ حين قال: "أن هناك مجموعة صناعية عسكرية مالية سياسية وفكرية تمارس نفوذاً غير مسبوق في التجربة الأمريكية⁵". وهو ما يعكس مدى قوّة التأثير التي وصل إليها هذا المجمع. ومن جانبه يوجز جيفري دي ساش Jeffrey de Sach أستاذ العلوم الاقتصادية ومدير معهد الكرة الأرضية في جامعة كولومبيا الأمريكية Columbia University العلاقة بين السياسة الخارجية والعسكرة في الولايات المتحدة بالقول: "السياسات الأمريكية تُسَعّر نار الصراعات بدلاً من فضّها ... السياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة تُعاني من شلل تام لأنها تعرضت للاختطاف من قبل المؤسسة العسكرية ... فالميزانية العسكرية تتغلب على كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية⁶". إن تحليل دي ساش يتناغم مع إستراتيجية المجمع الصناعي العسكري التي تدفع باتجاه التأثير على محورين إثنين⁷:

أ- الضغط في سبيل رفع ميزانية الدفاع الأمريكية.

¹ هشام القروي، مرجع سابق، ص: 47.

² سلمان علي حسين، مرجع سابق، ص: 105.

³ المجمع الصناعي العسكري، على الرابط التالي: www.aleqt.com/2011/09/14/article_580020.html

تاريخ الاطلاع: 2015-08-10

⁴ سلمان علي حسن، مرجع سابق، ص: 103.

⁵ كوثر عباس عبد الربيعي، "صناعة السلاح الأمريكية والأزمة المالية العالمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2014. ص: 16.

⁶ جيفري دي ساش، "أمريكا وفشل السياسة الخارجية المعسكرة"، مقال منشور بتاريخ 27 نوفمبر 2007. على الرابط التالي:

www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=article&sid=11287 تاريخ الاطلاع: 2015-08-14

⁷ عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 150.

ب- الضغط في سبيل إتباع برامج أسلحة أكثر تطوراً.

إن نفوذ المجمع الصناعي العسكري على مفاصل صناعة القرار الأمريكي تبدو جلية من خلال الحروب المتتالية للإدارات الأمريكية سواء ما اتصل بعقيدتي الحرب الاستباقية أو الوقائية أو ما اصطلح على تسميته بالحرب على الإرهاب، فكل هذه الحروب والتوترات تُنمّي وتعمل على ازدهار تجارة الأسلحة العالمية، ففي تقرير أصدره معهد الاقتصاديات والحروب الدولي عنوانه كُلفة الحرب في العالم، بلغت هذه الكلفة سنة 2014 حوالي 14 تريليون دولار أمريكي، حيث خلص التقرير إلى أن الدول أنفقت خلال سنة 2014 ما تناهز نسبته 13% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي العالمي (GDP) على الحروب وأن هذه النسبة تعادل اقتصاديات المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا وإسبانيا والبرازيل مُجمعة¹، ومن جانب آخر ذي صلة فإن تكلفة مبيعات الأسلحة في العالم هي الأخرى في ارتفاع مستمر وهو ما يعكس ازدهار شركات الأسلحة العالمية، وفي هذا السياق وسّعت الولايات المتحدة الأمريكية الفارق بينها وبين منافسيها في قائمة أكثر الدول سيطرة على سوق السلاح بحسب تقرير للمؤسسة الدولية للأبحاث حول السلام ومقره في ستوكهولم يشمل خمس سنوات بين عامي 2011 و2015، حيث لا تزال تتربع على قمة سوق السلاح بفارق كبير عن الدول الأخرى²، حيث ارتفعت نسبتها من السوق إلى 33% بعد أن كانت 29% بين عامي 2006 و2010. وللتدليل على قوّة المجمع الصناعي العسكري الأمريكي تتربع ست شركات أسلحة أمريكية على عرش أكبر عشر شركات أسلحة عالمية من حيث الإيرادات ومبيعات الأسلحة لسنة 2013، وهو ما يوضحه الجدول رقم: 02

ترتيب الشركة العالمي	الشركة	مبيعات الأسلحة بالمليار دولار أمريكي
01	لوكهيد مارتن	35,490
02	بوينج	30,700
04	رايثون	21,950
05	نورثروب غريم	20,200
06	جنرال داينمكس	18,660
08	يوناييتد تكنولوجي	11,900

Source: SIPRI. December, 2014

2- منظمات اللوبي

تعد ظاهرة اللوبي ظاهرة فريدة في النظام السياسي الأمريكي وهي تعني الرواق في اللغة العربية، والاعتقاد السائد أن هذا الاسم جاء من كون العاملين في اللوبي والذين يسمون Lobbyist يمارسون نشاطهم في أروقة الكونغرس أو الإدارة لتمثيل مصالحهم الخاصة³. وقد عرّفت الطبعة الدولية من قاموس ويبستر Webster Dictionary مصطلح اللوبي بأنه: "أشخاص يترددون إلى ردهة المجلس، أو أشخاص ليسوا أعضاء في المجلس

James Somper. "Global Cost of War Reaches \$14trillion says report". The Telegraph. Date: 18-06-2015 ¹

On the Following link: www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/11682594/Global-cost-of-war-reaches-14-trillion-says-report.html Accessed: 23-07-2015

² للمزيد أنظر: سكاى نيوز عربية، "أمريكا تهيمن على ثلث سوق السلاح العالمي"، على الرابط التالي:

تاريخ الاطلاع: 2016-07-25 www.skynewsarabia.com/web/article/8181643

³ طارق زيدان خلف، "أثر اللوبي الصهيوني في سياسة الولايات المتحدة"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد الأول، العدد 01، 2009. ص: 178.

التشريعي ولا يحملون صفة رسمية أو يشغلون مناصب حكومية، يحاولون التأثير في المشرّعين أو الشخصيات العامة بواسطة الصلات الخاصة، وذلك بهدف تشريع معين أو اتخاذ قرارات محددة¹.

تقدم جماعات اللوبي الأمريكية على اختلاف مسمياتها نموذجاً متفرداً باعتبارها أحد قوى المدخلات الرئيسية للعملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي مجملها تعكس بنية وتركيبية هذه الجماعات التنوع الديموغرافي الذي يميّز المجتمع الأمريكي كمجتمع من المهاجرين يمثلون خصائصه الاجتماعية والاقتصادية². وفي هذا السياق يبرز بشكل قوي على المشهد السياسي الأمريكي اللوبي اليهودي الذي يركز على اهتمامه على توجيه عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه دعم مصالح وأمن إسرائيل من خلال تركيزه على مفاصل صناعة القرار داخل الكونغرس وبصورة خاصة اللجان الرئيسية والفرعية في كلا المجلسين (الشيوخ والنواب) إذ ينتشر اللوبي اليهودي بصورة قوية في هذه اللجان وفي أيّ طريق لصناعة القرار داخل الكونغرس³. واللوبي اليهودي غالباً ما يركز على اللجان ذات العلاقة بالشؤون الخارجية، حيث يحرص أعضاء الكونغرس من اليهود على رئاسة أو عضوية اللجان ذات العلاقة بعملية صناعة السياسة الخارجية⁴. وتتكون شبكة اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر من 500 منظمة وجمعية⁵. ويبرز إلى جانب اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة اللوبي اليوناني والألميني والصيني والياباني والإيطالي وجميع هذه اللوبيات تتمتع بمساندة المواطنين الأمريكيين الذين ترجع أصولهم إلى هذه البلدان، حيث تعمل هذه اللوبيات على التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية بما يعزز مصالح بلدانها.

المطلب الثالث: إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي..الالتزام بخط الهيمنة والتفوق العالمي

إن مفهوم الأمن القومي الأمريكي أصبح يركز على اتجاهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية معتمداً على التحولات العالمية الجارية، فقد سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد خطط واستراتيجيات جديدة لدورها ووضع تصوراتها للتحديات التي يواجهها الأمن القومي الأمريكي⁶. فالإستراتيجية القومية المتعلقة بالأمن مصممة كإستراتيجية متكاملة أو كلية تمتزج فيها المصالح الاقتصادية والعسكرية والعلمية والسياسية والثقافية، وحسب هيرفي كوتو. بيجاري Begarie Couteau Herve مدير معهد الإستراتيجية المقارنة: "الإستراتيجية الشاملة الأمريكية هي متلاحمة على نحو لافت للنظر ومرتبطة حول ثلاث محاور: إستراتيجية عامة اقتصادية، إستراتيجية عسكرية وإستراتيجية عامة ثقافية⁷". فالغرض من صياغة إستراتيجية الأمن القومي هو إيجاد مجموعة من السياسات التي تربط الدولة ببيئتها الخارجية وتتم صياغة هذه الإستراتيجية استجابة لقضايا إستراتيجية تواجهها الدولة، وتعد إستراتيجية الأمن القومي التي يتم تبنيها من قبل الرئيس الأمريكي بمثابة

¹ وليد حسن محمد، "اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية: اللجنة اليهودية الأمريكية أنموذجاً"، المجلة السياسية والدولية، الإصدار 24، 2014. ص: 02.

² محمد صالح، "دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية"، الحوار المتمدن، بتاريخ: 11-6-2012. على الرابط التالي: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311313 تاريخ الاطلاع: 25-09-2015

³ طارق زيدان خلف، مرجع سابق، ص: 183.

⁴ ياسين محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص: 112.

⁵ عبير بسبوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص: 29.

⁶ ياسر عبد الحسين، "دور مجلس الأمن القومي الأمريكي في السياسة الخارجية: دراسة مقارنة بين عهدي بوش وأوباما"، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط التالي: www.asrseg.org/11264 تاريخ الاطلاع: 14-12-2015

⁷ موسى الزعبي، دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001. ص: 163.

خارطة الطريق لعمل السلطات التنفيذية في الإدارة الأمريكية اتجاه عدد من التحديات والتهديدات الوطنية والدولية، ومن الملاحظ دائماً أن جميع الإستراتيجيات المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي تركز على ثلاثة أهداف عليا هي: تحقيق الأمن، الرخاء والمكانة الدولية المتميزة للولايات المتحدة الأمريكية¹.

ارتبط مفهوم الهيمنة²* تاريخياً وبصورة تدعو إلى الدهشة بتاريخ تطور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فنية إلى أن وصلت إلى قمة هرم القوة الشاملة، فبالعودة إلى التاريخ نجد بأن الآباء المؤسسين للدولة الأمريكية كانوا على يقين تام بأن قيام هذه الدولة الناشئة سيشكل بداية جديدة للتاريخ البشري، وبأن الأمريكيين مُكلفون بتنفيذ رسالة سماوية ومطالبون بالتبشير بها وبنشرها—ولو بالقوة— في العالم، ما يوجب عليهم التدخل في كافة الشؤون العالمية لتشكيل هذا العالم وفق ما يتناسب مع هذه المهمة الإلهية المقدسة، ومن ثم فقد أصبح التاريخ الأمريكي—ربما بشكل مقصود— مشبع بروح الحماسة الدينية رغبة في أداء هذه الرسالة العالمية³. وفي هذا السياق يقول الرئيس الأمريكي جون آدمز Adams John: "انه كتب على جمهوريتنا الطاهرة الفاضلة أن تحكم العالم وأن يبلغ فيها الإنسان درجة الكمال." وهو ما يتفق مع رأي الرئيس الأمريكي الآخر توماس جيفرسون Jefferson Thomas بقوله: "إن الأمة الأمريكية أمة عالمية تسعى لتحقيق مبادئ تصلح للعالم كله"⁴. هذه الرؤية الأمريكية تعكس ما اصطلح على تسميته بمتلازمة الثروة والدين والقوة⁵:

- 1- الثروة: وتعني الاهتمام بالواقع الاقتصادي والتجاري الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية.
- 2- الدين: من خلال إضافة إرادة روحانية لشعب يدعي بأنه شعب مختار.
- 3- القوة: اعتمدت الولايات المتحدة على سياسة الانكفاء الداخلي سعياً منها من أجل تحقيق السيطرة الداخلية وتوحيد ولاياتها تمهيداً للهيمنة العالمية.

ظهرت الهيمنة بوضوح في عهد الرئيس مونرو James Monroe في رسالته إلى الكونغرس الأمريكي في الثاني من ديسمبر عام 1823 عندما ذكر أن للأوروبيين القارة القديمة وللأمريكان القارة الجديدة⁶ (مبدأ مونرو) فكان هذا المبدأ بمثابة الأساس الإستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية الذي يقدم تبريراً للاحتفاظ بمنافسين خارج نصف الكرة الغربي⁷. فتركيز الولايات المتحدة الأمريكية على بسط هيمنتها على القارة الأمريكية هو بحسب بيير بيشار Pierre Béchar أن الولايات المتحدة لم تكن ترى أي مصلحة في الانخراط في سياسة توازن القوى الأوروبية فعملت على إقامة نظام تسيطر فيه على توازنات القوة، وهذا ما كانت تريده سياستها الخارجية في قارة أمريكا⁸. ثم مع الإحساس المتزايد بالقوة لدى الأمريكيين

¹ عبير بيسوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص: 41-42.

² * في تحديده لمفهوم الهيمنة إعتبر بول كينيدي أن النظام المهيمن هو بمثابة النظام القائد المتفوق على الآخرين في مقومات القوة وبالتحديد المصادر الاقتصادية منها، ويُعطي جاشو جولدشتاين معنى أشمل للهيمنة حيث يعرف القوة المهيمنة بأنها القوة القادرة على فرض أحكام العلاقات الدولية، وتتسم الهيمنة في رأي جولدشتاين بظاهرتين هما الهيمنة السياسية بمعنى القدرة على السيطرة من خلال القوة العسكرية والهيمنة الاقتصادية وتعني السيطرة على الدول الأخرى باستخدام الوسائل والمصادر الاقتصادية. للمزيد حول فكرة الهيمنة أنظر: حسن علاوي خليفة، مرجع سابق، ص: 311.

³ دانيال وورنر، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، سلسلة دراسات عالمية، العدد 15، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ب ت ن. ص: 22.

⁴ خنسان الغريب، مآزق الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008. ص: 56-57.

⁵ علي زياد عبد الله فتحي العلي، القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد: تداعياتها وأفاقها المستقبلية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015. ص: 70.

⁶ حسن محمد سليم، الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2014. ص: 57.

⁷ المرجع نفسه، ص: 62.

⁸ زهير بوعمامة، "سياسة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة"، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008). ص: 48.

خاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية بين الشمال الصناعي والجنوب الزراعي وتوحيد الدولة الفيدرالية، أصبح الهدف الإستراتيجي الدائم لدى صناع القرار في الولايات المتحدة هو منع ظهور أيّ قوّة إقليمية قد تنافس الولايات المتحدة وهو ما يبرر التدخل الأمريكي في الحربين العالميتين الأولى والثانية لمنع ألمانيا من الهيمنة على أوروبا ومن ثم توجيه بوصلتها عبر الأطلسي لتهديد الأمة الأمريكية.

منذ ظهور الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بشكل حقيقي عام 1942 لم يكن هناك أحد في العالم بإمكانه بالفعل أن يقف في مواجهتها، وبالتالي أن يقف في وجه إستراتيجيتها المحددة والحاسمة والتي كانت تمتلك مزية البساطة ووضوح الهدف الذي تمثل في الهيمنة على العالم¹*. يصف المحللون الأمريكيون جوهر السياسة الخارجية الأمريكية بكل واقعية ومن ضمنهم بيرز أفضل باحث في تاريخ الدبلوماسية المعاصرة جاديس Jadis حيث يقول في هذا السياق: "إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها النية في الهيمنة على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بفترة طويلة سبقت تحول الاتحاد السوفيتي إلى عدو لها". كما يصرح ك. لاين K. Lane مستشار بمركز راند للأبحاث قائلاً: "لم يكن الاتحاد السوفيتي يمثل العامل الحاسم في تحديد السياسة الأمريكية كما كان الأمر سائداً من قبل وإنما الواقع أن صناع السياسة الأمريكية سعوا بعد الحرب العالمية الثانية لخلق عالم تقوده الولايات المتحدة، عالم يقوم على تفوق القدرة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية وكذلك على القيم الأمريكية²".

إن هذا التحليل الواقعي لإستراتيجية الهيمنة الأمريكية يتسق جلياً مع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت أن تُفاوض الحلفاء - حتى قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها- على وضع إستراتيجية اقتصادية للعالم بقيادتها وذلك من خلال اتفاقية برونو وودز التي أدت إلى إنشاء المؤسسات الرئيسية التي يدور في فلكها الاقتصاد العالمي. فعندما وصلت الولايات المتحدة إلى مرحلة الانطلاق نحو العالمية نافست بذلك توصيات مونرو لتقرر مؤسساتها مبدأً جديداً أباح لها التدخل في الشؤون العالمية وهو مبدأ ترومان سنة 1947 لتقرض من خلاله مخططاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية معتبرة نفسها العالم الحر وحامية حامي الديمقراطية³، وهو ما أسهم لاحقاً في تأسيس مجلس الأمن القومي الأمريكي NSC الذي يختص بقضايا الأمن الوطني والسياسة الخارجية⁴. والذي كان له الدور الأكبر في حقبة الحرب الباردة من خلال وضع الإستراتيجيات القومية الكفيلة بهزيمة المنافس الوحيد أمام الهيمنة الأمريكية على الشؤون الكونية وهو الاتحاد السوفيتي الذي تقاسم معها نسبياً السيطرة على النظام الدولي⁵.

أظهرت الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة خطاباً سياسياً يدعو صراحة إلى ظهور ما يسمى عصر السلام الأمريكي، أو ما يفيد ابتداء عصر السيطرة الأمريكية على النظام

1 * لقد استخدمت هذه العبارة بشكل رسمي للمرة الأولى منذ عام 1950 في الوثيقة الرئيسية للحرب الباردة والمعروفة باسم HCK.68 ومنذ هذا التاريخ دأب آخرون وعلى - نحو أكثر دقة - في وصف هذه الإستراتيجية التي كانت الحرب الباردة مجرد مشهد من مشاهدنا، إن الحديث يدور هنا حول الهيمنة العالمية على أيّ قوّة (وعلى أيّ مجموعة من القوى) بهدف السيطرة على التطور العالمي.

2 أ. ني. أوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، (تر: أنور محمد إبراهيم، محمد نصر الدين الجبالي)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003. ص: 21.

3 جلال خشيب، "التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، على الرابط التالي:

تاريخ الاطلاع: 2016-07-05 www.internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/plog-spot_3186.html?m=1

4 عبير بسبوني عرفة على رضوان، مرجع سابق، ص: 41.

5 صالح عباس الطائي، خضر عباس عطوان، "الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي"، مجلة قضايا سياسية، المجلد 25، الإصدار الأول، 2008. ص: 19.

الدولي، وقد تضمن ذلك الخطاب صراحة أو ضمنا ما يحتاج بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا أمريكيا، وفي هذا الإطار يذهب المحلل الإستراتيجي برونو كولسن Bruno Colson إلى القول: "بقيت الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ثابتة وهي القضاء أو إضعاف الخصوم، والخصوم الأقوياء سواء أكان هؤلاء من -الأصدقاء- أم من -الأعداء- من أجل أن تحافظ أمريكا لأطول فترة ممكنة على وضعها المتفوق الوحيد¹". إن انهيار الاتحاد السوفيتي فتح المجال أمام اللبلة للتحرك مسقطه الحواجز ومتخطية العقبات في طريقها وهي تسير نحو إقامة سلطة شبه مطلقة على المعمورة وبما أن القوّة التكنولوجية والشركات متعددة الجنسيات باتت واقعا وظاهرة ذات سمة أمريكية واضحة، فقد أصبح حديث المحللين ينصب على أمركة العالم أي أن العالم أصبح يخضع لنظام قطب واحد بزعامة الولايات المتحدة، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب Bush George W عام 1991 بعد تفكك وانهايار الاتحاد السوفيتي المنافس الوحيد أمام بسط الهيمنة الأمريكية، حينما قال: "إن الولايات المتحدة وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي والإمكانات المادية ما يكفي لإيجاد نظام عالمي جديد"، ولتحقيق هذه الإستراتيجية الأمريكية في فرض فكرة النظام العالمي الجديد وفق الأسس الأخلاقية والمعاني الفكرية والسياسية التي تحمل بعدا عالميا، ينبغي عولمة العالم وفق ما يتناسب ومصالح الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة على العالم².

فالولايات المتحدة استطاعت بنائها لشبكة من المؤسسات بعد الحرب الباردة أن تربط الدول الأخرى بالنظام الأمريكي المعولم، وفي هذا الإطار يخلص السياسي ج. إيكينبيري J. Eikenberry إلى أن: "الاستقرار العميق لنظام ما بعد الحرب الباردة يكمن تفسيره في الطابع الليبرالي للهيمنة الأمريكية، وبحشد المؤسسات الدولية التي أضعفت تأثير قوة عدم التماثل... تعطي الدولة المهيمنة البلدان الأخرى الواقعة تحت الوصاية هامشا محددًا من الحرية في استعمال القوة الوطنية مقابل النظام الوطيد والمنتبأ به³"، ولجعل الهيمنة أمرا واقعا وجليا يستخدم الأمريكيون مجموعة من الأدوات المتباينة تعددها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت Madeleine Albright على النحو التالي: المنطق البسيط، الحوافز الاقتصادية، المساعدة الفنية، المعاهدات الجديدة، تبادل المعلومات، استخدام القوة، التهديد باستخدام العنف، المقاطعة التهديد بالمقاطعة، وأي تركيب من الأدوات السابق ذكرها. أما فيما يتعلق بالمنافسين الأقوياء للولايات المتحدة فإن أولبرايت ترى أن من الضروري تحذيرهم فزعماء العالم الذين يصرون على أن العالم ما يزال -أو يجب أن يستمر- متعدد الأقطاب عليهم أن يراعوا أن دورهم الخاص ينبغي أن يتفق والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم فالتحالفات الفعالة ليست خيارًا وإنما تأتي تحقيقا لزعامة الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

إن وصف الولايات المتحدة بالقوة الخارقة أو المفردة يتناغم مع رؤية كل من فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama وجوزيف ناي Joseph Nye حول استمرارية الهيمنة الأمريكية على خلاف الإمبراطوريات السابقة، وهو ما أدى بهما إلى وضع علامات استفهام أمام رأي بول كينيدي Paul Kennedy القائل بأن التاريخ يعيد نفسه وهو ما يتضح جليا في قيام الإمبراطوريات وسقوطها، فيشيران في هذا الصدد إلى مجموعة المتغيرات الراهنة التي

¹ موسى الزعبي، مرجع سابق، ص: 161.

² واثق محمد براك السعدون، "إستراتيجية الإنتشار العسكري الأمريكي بعد الحرب الباردة"، مجلة دراسات إقليمية، الإصدار 23، 2011، ص: 07.

³ أ.ني. أوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص: 34.

⁴ المرجع نفسه، ص: 25.

نفت المفاهيم الواقعية التقليدية حول التكرار الدائري في السياسة العالمية من حيث المسببات المادية لهذا التكرار، وخلص فوكوياما وناي إلى إثبات أن الولايات المتحدة مازالت قوة مهيمنة رغم عدم إغفالهما الأرقام التي قدمها كينيدي للتدليل على تراجعها المادي النسبي، أي أن كليهما لم يختلفا مع الإحصائيات المادية التي قدمها كينيدي ولكن مع تصوره للتاريخ وطبيعة القوة، كما رفضا مفهومه للأسباب المادية التي قدمها كينيدي لانتهيار الإمبراطوريات. فوجهة نظر فوكوياما وناي أن النصر الذي تحقق لأمريكا عام 1989 هو انتصار للأفكار التي تشتمل على الهيمنة الحضارية والتي تتجاوز قيام الإمبراطوريات التقليدية وسقوطها¹.

إن الهدف المركزي الذي وضعته السياسة الخارجية الأمريكية منذ أن تربع على عرش قيادة العالم كأكثر قوة اقتصادية ومالية وعسكرية هو توطيد موقعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في هذا العالم، هذا الهدف بقدر ما بقي شاخصا في المدركات الأمنية والعسكرية لمخطط السياسة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن عملية تشييد هندسة معمارية لنظام دولي جديد يترجم هذا الهدف في محيط العلاقات الدولية، وتوازنات القوى دوليا أصبح من المسلمات الأساسية لصناع القرار السياسي والإستراتيجي الأمريكي².

لقد أثبت عدنان هياجنة في دراسة له أن النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة هو (نظام دولي جديد) ولكنه أيضا (نظام أمريكي أحادي القطبية) تعطي وتهمين على قمته الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استند في دراسته على كيفية توزيع المخرجات -القرارات الرئيسية ما بين الدول العظمى- حيث يُشير هذا المقياس إلى هيمنة الولايات المتحدة على الكثير من القرارات العسكرية والاقتصادية التي صاغت النظام الدولي في تلك الفترة، فإما أن يكون القرار تعدديا صادرا عن المنظمات والمؤسسات الدولية ولكن متوافقا مع الإرادة الأمريكية، وإما أن يكون أحاديا حيث تستفرد الولايات المتحدة بالقرار تحقيقا لمصالحها القومية العليا³.

ففي نظام عالمي يتسم بالأحادية القطبية تفقد الدول بمفهومها السيادي التقليدي القدرة على المناورة من ناحية، وتصبح أسيرة للمصالح الكونية والإقليمية للقطب المهيمن على النظام العالمي الجديد من ناحية ثانية، فضلا عن تراجع المؤسسات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومؤسساتها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق مصالح القطب المهيمن على هذا النظام من ناحية ثالثة، ويصبح العالم رهن إرادة هذا القطب⁴.

إن مشروع الولايات المتحدة نحو (قرن أمريكي جديد) يعلن عن أهدافه بوضوح وهو تأكيد الهيمنة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة على العالم، وفي الوقت نفسه خنق أي منافس محتمل أو بديل لرؤية أمريكا، إن هذه الرؤية للولايات المتحدة للهيمنة ستتحقق بفعل التفوق العسكري، إذ أن قوة الولايات المتحدة وتفوقها العسكري أصبحا يشكلان الأداة الفعالة في تحقيق مصالحها. يقول سلامة كيلة حول موضوع القوة العسكرية الأمريكية المتفوقة إنها وسيلة ضرورية من أجل⁵:

1- تغيير الجغرافيا السياسية في كل العالم.

2- إنهاء أو القضاء على الدول المارقة وبالتالي الوصول إلى قيادة مطلقة.

3- صياغة العالم بالشكل الذي يحقق مصالح الشركات الأمريكية ورأسمالها المضارب.

¹ زهير بوعامة، مرجع سابق، ص: 67.

² جلال خشيب، مرجع سابق

³ غسان الغريبي، مرجع سابق، ص: 83.

⁴ جمال السند السويدي، أفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الإستراتيجية، 2014. ص ص: 37-38.

⁵ غسان الغريبي، مرجع سابق، ص: 213.

يعتقد توماس دونيللي Tomas Donnelly الباحث في معهد أميركان إنتربرايز أن الأميركيين قد تبناوا دائماً خيار التوسع لتحقيق مصلحتهم في الأمن القومي وذلك بحجة (حرية التجارة) وهم يعتبرون أن استخدام القوة العسكرية ليس فقط مصدر اعتزاز وطني بل أيضاً ضماناً لحرية الإنسان في العالم، إن المصلحة القومية الأمريكية بحسب دونيللي تدفع الولايات المتحدة للعب دور فاعل وتوسعي عن طريق استخدام القوة العسكرية¹. ويتطابق هذا التحليل مع رؤية هولستي K.J. Holsti الذي يرى بأن مستوى قوة الدولة في النظام السياسي الدولي يُعتبر من المحددات المهمة لطبيعة سلوكها الدولي، حيث يعتقد بأن الدول الكبرى في العالم لديها من المصالح والأهداف الدولية أكثر من غيرها من الدول الصغيرة ولذلك فإن الدول الكبرى مرشحة أكثر من غيرها لاستخدام القوة العسكرية لحماية هذه المصالح والأهداف الدولية، وفي هذا السياق يقول هولستي: "كلما كبرت الدولة كلما زادت قوتها وكلما زادت قوتها تشعبت أهدافها وزادت مصالحها التي تريد حمايتها، وكلما زادت مصالحها وأهدافها زادت درجة احتمالية دخولها في صراعات ونزاعات"².

إن خيار إستراتيجية الهيمنة العالمية من وجهة نظر زلماي خليل زاده Zalmay Khalilzad يقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر يكون معادياً للولايات المتحدة، ويحول في الوقت ذاته دون العودة إلى تعدد القطبية، ولكي تمنع الولايات المتحدة ظهور منافس عالمي آخر وتحول دون العودة إلى تعدد القطبية يتعين عليها التمسك بما يلي من خطوط إرشادية³:

- 1- الحفاظ على التحالفات القائمة بين الدول الديمقراطية ذات الاقتصاديات الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشرق آسيا، أي منطقة السلام الديمقراطية والعمل على تعزيز هذه المنطقة وتوسيعها تدريجياً.
- 2- منع الهيمنة المعادية على المناطق الحساسة، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع عودة الإمبريالية الروسية وبروز النزعة التوسعية الصينية مع تعزيز التعاون مع كلا الدوليتين.
- 3- الحفاظ على التفوق الأمريكي مع تعظيم القوة الاقتصادية للولايات المتحدة والإبقاء على انفتاح النظام الاقتصادي العالمي.
- 4- التعتقل في استخدام القوة وتجنب الإفراط في التوسع وتحقيق المشاركة في الأعباء بين الحلفاء بصورة فعّالة.
- 5- كسب التأييد المحلي للزعامة العالمية الأمريكية، مع الحفاظ على هذا التأييد ذي القاعدة الجماهيرية العريضة.

يقول رئيس مركز نيكسون للدراسات الإستراتيجية ديمتري سيمس Dimitri Seems في مجلة Foreign affairs إن أي نظرة حقيقية للسياسة الخارجية واستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية، يجب أن تبدأ بالاعتراف بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة إمبريالية بغض النظر عن آراء الأميركيين أنفسهم، إذ أن معظم دول العالم تراها كذلك ومن هذا المنطلق تؤكد العديد من الدول أنها ترى في الولايات المتحدة الإمبراطورية التي تحقق لهم الحماية ضد القوى الإقليمية الطموحة، وفي المقابل هناك دول أخرى ترفض وتقاوم توجهاتها لأنها تقف حائلاً أمام تحقيق أهدافها الوطنية⁴. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد الاحتفاظ بهيمنتها كمرتكز لإستراتيجيتها الكونية للنظام العالمي الجديد، وهو الأمر الذي يفرض عليها العمل

¹ المرجع نفسه، ص: 60.

K.J. Holsti. Op, Cit. Pp : 256-257.²

³ زلمي خليل زاد، التقييم الإستراتيجي، دراسات مترجمة 5، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997. ص: 37.
⁴ محمد ميسر فتحي، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 17، 2013. ص: 280.

على منع أي قوة أخرى وحرمانها من الموارد التي يمكن استثمارها بشكل تستطيع معه تحدي هذه الهيمنة. وبناء عليه تعمل الولايات المتحدة جاهدة على إقامة تحالفات متغيرة لمنع ظهور أي قوة إقليمية مهيمنة محتملة، ونظرًا إلى كونها تحقق أهدافها الإستراتيجية بطريقة منهجية منظمة فهي تتبنى الهدف الأساسي الأبعد المتمثل في منع نشوء أي قوة كبرى في أوراسيا¹ ثم امتد الهدف نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الجديدة في شرق آسيا إلى منع ظهور قوة مهيمنة في شرق آسيا خاصة وآسيا- المحيط الهادي "الباسيفيك" عامة.

المبحث الثالث: السياق التاريخي لتطور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

إن إستراتيجية الأمن القومي لأي دولة مرتبطة بعوامل عديدة ومتداخلة كالتحديات الخارجية، القدرات العسكرية، المصالح الاقتصادية، النخبة والرأي العام بالإضافة إلى تصور صنّاع القرار للمصالح الوطنية العليا للدولة، وكثيرا ما يتجلى هذا الأخير فيما يعرف (بمذهب الأمن القومي) الذي يُعتبر كمبدأ تنظيمي يساعد صنّاع القرار في الدولة على تحديد المصالح الوطنية الجيو إستراتيجية وكذا ترتيب أولوياتهم في إطار تفاعلاتهم مع البيئة الدولية سريعة التغيير.

وقد عرفت الولايات المتحدة منذ تأسيسها مذاهب متعددة للأمن القومي ارتبطت كل منها بظروف داخلية وخارجية لعبت دور العوامل المحددة لهذه المذاهب التي كانت بدايتها فيما عُرف بعنوان وداع واشنطن ومبدأ مونرو وآخرها مذهب الحرب الوقائية أو الاستباقية مروراً بمذهب الباب المفتوح ومذهب الاحتواء.. وبناء عليه سنتناول في هذا المبحث أهم المراحل التاريخية التي ميّزت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بدءاً بمرحلة التأسيس وانتهاء بمرحلة التفرد التي صاغها المحافظون الجدد في عهد الرئيس جورج بوش الابن.

المطلب الأول: مرحلة الانعزالية وأولوية البناء الداخلي (1789-1939)

امتدح الرئيس الأمريكي جورج واشنطن George Washington الانعزالية الأمريكية في رسالته الوداعية سنة 1796 بالقول: "إن قاعدة السلوك الكبرى حيال الأمم الخارجية هي في توسيع علاقاتنا التجارية، وأن يكون لنا معها أقل قدر مُمكن من العلاقات السياسية ... ولأوروبا جُملة مصالح من الدرجة الأولى لكنّها لا تخصنا أو لا علاقة لنا بها إلا من بعيد²". فالرئيس جورج واشنطن كان يُركّز في المقام الأول على ترسيخ الاستقلال الأمريكي باعتبارها أمة فتية، مع الاحتفاظ قدر الإمكان بحريتها وسيادتها بالنسبة للنظام الدولي.

هذا الخطاب الرسمي الأمريكي المتردد في الغوص في غمار السياسات الدولية وبخاصة الأوروبية، أصبح في فترة حكم الرئيس جيمس مونرو قاعدة سياسية رسمية تنبني عليها

¹ جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص: 66-67.

² مكسيم لوفابر، السياسة الخارجية الأمريكية، (تر: حسين حيدر)، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2006. ص: 14.

جُلّ السلوكات والتفاعلات في إطار السياسة الخارجية الأمريكية، التي انتهجت منذ بدايات عشرينات القرن التاسع عشر إستراتيجية محددة عُرفت حينها بمبدأ مونرو أو الانعزال عن أوروبا القديمة والعمل على بسط هيمنة الولايات المتحدة على الأمريكيتين فقد نص مبدأ مونرو على ضرورة عدم مدّ الدول الأوروبية نفوذها الاستعماري نحو أمريكا في مقابل التزام الولايات المتحدة من جانبها بعدم التدخل في الشؤون الأوروبية، وقد شكّل هذا المبدأ الإطار الفكري للمدرسة الانعزالية في السياسة الخارجية الأمريكية المعروفة باسم Isolationism.

لقد عكفت الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها على بناء قوتها الذاتية وانطلق هذا البلد - بتعبير بول كينيدي- في تقدمه بسُرعة صاعقة مستغلاً قلة القيود الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأخطار الخارجية الجسيمة، إضافة إلى تدفق رأسمال الاستثمار خاصة الداخلي وقد أدّى الازدهار الاقتصادي إلى ازدهار التجارة الخارجية وهو الأمر الذي دفع إلى الاهتمام بالسياسات الدولية وبروز الحاجة إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية تهدف إلى فتح المزيد من الأسواق الخارجية فيما وراء البحار. وكان السيناتور الأمريكي ألبرت بيفرج Albert J. Beveridge قد أكد هذا التوجه الأمريكي للسيطرة على التجارة العالمية، إذ كتب سنة 1898: "على التجارة العالمية أن تكون تجارتنا وهي ستكون كذلك، فنحن سنملاً البحار بأساطيلنا التجارية وسوف نرسم معالم طرقنا التجارية¹."

وبعدما تحقق من نجاح بدت الولايات المتحدة الأمريكية ملاذاً يلجأ إليه العديد من دعاة التغيير الذين سوغت لهم الوفرة الرأسمالية ونمط الحياة الأمريكية كل ما يلزمهم للإبداع بفعل إدارة التغيير داخلياً، يضاف إلى ذلك كُله المتغير الاقتصادي الذي استند إلى الربح بعد أن زواج بين المعرفة والمصلحة. ولعلنا لا نغالي في القول عندما نقول إن التغيير الاقتصادي الضخم والتفرد وتزايد شعور الأمريكيين بقوتهم ولّد في نفوسهم روح العظمة والفخر والتي دفعتهم بدورها للخروج من الإطار الانعزالي التقليدي إلى القيام بدور مهم على مسرح السياسة الدولية، أي أنّ رياح التغيير الأوروبية الهابّة باتجاه الولايات المتحدة عاكستها رياح تغيير أمريكية هابّة باتجاه أوروبا².

ينظر الأمريكيون إلى القوّة العسكرية واستخدامها أو التلويح باستخدامها على أنه الوسيلة الرئيسية لحلّ التناقضات السياسية مع الدول الأخرى وتأمين مصالح الولايات المتحدة الحيوية، ويأتي بعد ذلك مسائل الدفاع عن الحلفاء وحماية الدول الصديقة. ويتصور مؤسسوا الدولة الأمريكية موقع القوّة في السياسة ودور أمريكا العالمي من خلال اعتبار القوّة العسكرية الوسيلة الأساسية والنهائية لتسوية جميع مسائل السياسة الخارجية وحلّها وهي المرجع الأخير. فالولايات المتحدة ليست دولة عادية، إنّها استثنائية لا مثيل لها على سطح الكرة الأرضية، وفي هذا السياق يقول آ. هاملتون A. Hamilton: "عندما نكون أقوى نستطيع أن نحقق الخيار بين الحرب والسلام³."

أدّت القوّة إلى إرغام الولايات المتحدة على الاستثمار في السياسة العالمية رغم تحفظاتها التقليدية، ما كان يعني بالضرورة توفير الضمان السياسي لحرية التجارة وفقاً لخط السلوك

¹ للمزيد أنظر: فهد العرابي الحارثي، "الولايات المتحدة الأمريكية والعالم: الهيمنة الخشنة"، على الرابط التالي:

www.dr-fahad-alharthi.com/?s=3%الخشنة+الهيمنة تاريخ الاطلاع: 2015-8-5

² حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجاً، عمّان (الأردن): دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014، ص:

215.

³ حسن توركماني، مرجع سابق، ص: 173.

الذي نادى به الرئيس واشنطن. ففي عام 1896 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوّة الاقتصادية الأولى في العالم ما حداً بوزير الخارجية الأمريكي جون هاي John Hay عام 1899 إلى صياغة عقيدة (الباب المفتوح) في التأكيد على حق التداول والتجارة بحرية في وجه تقاسم الصين بين القوى الأوروبية¹.

كما أصبحت أمريكا اللاتينية حقل التوسع المتميّز للقوّة الأمريكية الجديدة التي تستهدف الوصول بها إلى أسواق جديدة واستثمار رساميلها والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وهو ما دفع بالولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي للجمهوريات الأمريكية والذي تحول إلى اتحاد للدول الأمريكية سنة 1910 مع مكتب دائم في العاصمة واشنطن. وخلال هذه الفترة اعتمدت إدارة الرئيس تافت William Howard Taft (1908-1912) على دبلوماسية الدولار فتمر أمريكا كلّها تحت الرقابة السياسية والاقتصادية للمصرفيين والسياسيين الأمريكيين. وكانت الولايات المتحدة قد أضفت على تدخلها في أمريكا اللاتينية طابعاً رسمياً سنة 1904 فشكّل ذلك مُسلّمة روزفلت لعقيدة مونرو الانعزالية: "في نصف الكرة الغربي يمكن لانتساب الولايات المتحدة إلى عقيدة مونرو أن يرغبها ولو بتحفظ على ممارسة سلطة شرطة دولية في حالات صارخة من عُسر الأداء الوظيفي المزمّن أو من العجز". ويقصد الرئيس روزفلت ممارسة سياسة العصا الغليظة بقوله: "تكلّم بهدوء لكن ليكن معك عصا غليظة باليد فتصل إلى البعيد²".

ما إن انطلقت الإستراتيجية الأمريكية بالتوسع من الداخل إلى الخارج متبعة الخط الإمبراطوري على قاعدة (الثروة والدين والقوّة) حتى أخذت تغيّر شكلها، وهذا ما أعلن عنه الرئيس وودر ويلسن بأحد خطاباته: "إن الولايات المتحدة بلغت مرحلة النضوج المتكامل وقد وُلّت أيام عزلتها من دون رجعة... بانفتاح عهد جديد... فأنا علينا وحدنا من الآن قيادة العالم³". وعليه فإن سبب دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى يرجع إلى أنّها ولأوّل مرّة في تاريخها رأت بأنّها صاحبة الحق في الاشتراك بصياغة ترتيبات العالم القديم كسبيل مختار لوضع خطط مستقبلية وفق مبادئ العالم الجديد.

لقد أُلقي باللوم الشديد وعلى نطاق واسع على سياسة توازن القوى كمُسبب رئيسي للحرب العالمية الأولى، وكان وودر ويلسون Woodrow Wilson الرئيس الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى ليبرالياً من النوع التقليدي للقرن التاسع عشر الذي يعتبر سياسات توازن القوى غير أخلاقية لأنها تنتهك الديمقراطية وحق تقرير المصير، وفي رأي الرئيس ويلسن: "أنّ توازن القوى هو اللعبة الكبرى التي فقدت مصداقيتها للأبد، فقد كان النظام القديم الشرير هو السائد قبل هذه الحرب وقد كان على الحرب العالمية الأولى أن تقضي على هذا النظام القديم غير المستقر، وتوازن القوى شيء يمكننا الاستغناء عنه في المستقبل⁴".

على الرغم من انتقاد الرئيس ويلسون على أنّه مثالي، كان ويلسون نفسه يعتقد أنّ تنظيم الأمن الدولي قد يكون مدخلاً عملياً للسياسة الدولية وكان يدرك أن مجرد الاتفاقات المكتوبة ليست كافية، وأنه مازالت هناك حاجة إلى القواعد والمنظمات لتنفيذ هذه الاتفاقات

¹ مكسيم لوفابر، مرجع سابق، ص: 19.

² المرجع نفسه، ص: 21.

³ حازم حمد موسى الجنابي، مرجع سابق، ص: 221.

⁴ جوزيف.ب.ناي الابن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، (تر: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، د ت ن. ص: 115.

وقد كان هذا هو السبب وراء إيمان ويلسون العميق بفكرة عصبة الأمم، فقد كان الاعتبار الأخلاقي هاما ولكن القوّة العسكرية كانت ضرورية لمساندته ويجب أن يكون الأمن مسؤولية جماعية، فإذا اتحدت جميع الدول غير العدوانية سيكون الجانب الأعظم من القوى مساندا للحق وسيصبح السلام غير قابل للتجزئة ويتجسد ذلك من خلال¹:

- 1- اعتبار الاعتداء أمرا غير مشروع وتحريم الحرب الهجومية.
- 2- ردع أيّ عدوان من خلال تشكيل ائتلاف من كل الدول المسالمة.
- 3- إذا فشل أسلوب الردع وحدث العدوان بالفعل تتفق جميع الدول على معاقبة الدولة المعتدية.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدات السلام مع الدول المنهزمة في الحرب والتي كان لمبادئ الرئيس ويلسون تأثير كبير في صياغتها كأساس لسلام عادل إلا أن سلام ويلسون المتجرد سقط أمام الكونغرس الأمريكي الذي خشي أن تنجر الولايات المتحدة إلى نزاعات جديدة في أوروبا، أو أن تتدخل عصبة الأمم في شؤون القارة الأمريكية وبناء على ذلك رفض مجلس الشيوخ في مارس 1920 التوقيع على معاهدة فرساي بأكثرية الثلثين الضرورية وبالتالي ضلت الولايات المتحدة خارج عصبة الأمم². ومن علامات تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ مونرو أو سياسة العزلة في أحقاب الحرب العالمية الأولى أنها اهتمت بتقديم القروض لدول أمريكا اللاتينية ومنعت ذلك عن دول أوروبا التي ظلت تعيش في جو الحرب والخلافات بعد توقيع معاهدة الصلح في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كما أصدر الكونغرس الأمريكي قرارا بمنع بيع الأسلحة للدول الأوروبية في حال وقوع حرب أوروبية جديدة³.

لم تكن الثغرة الكبرى في نظام عصبة الأمم قانونية بل كانت سياسية وهي عدم انضمام الولايات المتحدة لما أنشأته بنفسها، فقد رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على ميثاق عصبة الأمم ونتيجة لذلك أصبح نظام الأمن الجماعي لعصبة الأمم غير دولي أو غير عالمي لأن أحد أكبر الدول لم تنضم إليه. لقد أراد معظم الشعب الأمريكي بعد الحرب العالمية الأولى العودة إلى الوضع الطبيعي، وقام العديد بتعريف الوضع الطبيعي على أنه تجنّب التورط في الشؤون الدولية، وترجع المعارضة للتورط في الأحلاف إلى الرئيس جورج واشنطن وقد أعرب السيناتور كابوت لودج Cabot Lodge من ولاية ماساشوستس عن مخاوفه من أن المادة السادسة عشر من ميثاق عصبة الأمم قد تجر الولايات المتحدة إلى الدخول في حروب بعيدة⁴. وكنتيجة لانفتاح الويلسينية على مشاكل السياسة الدولية تمّ انتخاب الرئيس الجمهوري هاردينغ Warren G. Harding على أساس موضوع الأمريكية والعودة إلى الوضع الطبيعي ورفض عصبة الأمم وهو ما شكّل خط العودة إلى الانعزالية الأمريكية التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

يوضح هنري كيسنجر Henry Kissinger فكرة الاتجاهات التي تُؤثر بطبيعتها على الأداء الاستراتيجي إذ يرى بأن ذلك الأداء لطالما تأثر بفكرتي الانعزالية والانفتاحية- العالمية والتي تتطلب ولادة وإنشاء إستراتيجية مرنة تتعاطى والتغيير الحاصل في الساحة

¹ حسن توركماني، مرجع سابق، ص: 116.

² مكسيم لوفابر، مرجع سابق، ص: 30.

³ عبد الفتاح حسن أبو عليّة، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، الرياض: دار المريخ للنشر، 1987. ص: 176.

⁴ حسن توركماني، مرجع سابق، ص: 118.

الدولية. وعليه فإن الولايات المتحدة لم تنطلق من عزلتها إلى العالم قبل تأكدها من أنها تمتلك الأداة التي تجعل الفكر الأمريكي ضامن لصناعة التغيير البناء والضامن بدوره للإستراتيجية الأمريكية. وبالرغم من أنه في منتصف عشرينات وأوائل ثلاثينات القرن العشرين جمعت الشمولية قواها على القارة الأوروبية، فقد فضل الأمريكيون أن يقفوا موقف المتفرج على السياسات العالمية وفي ميل مع هذا الاتجاه كان التصور الأمريكي للأمن والذي تأسس على النظرة لأمريكا باعتبارها قارة جزيرة حيث ركزت الإستراتيجية الأمريكية على حماية شواطئها ومن ثم على نطاق قومي محدود بقليل من الفكر المعطى للاعتبارات الدولية¹.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أنّ الإستراتيجية الأمريكية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ارتكزت على مبدأ تحصين المكتسبات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في الداخل مع ضمان الحماية الدائمة لحديقتها الخلفية (القارة الأمريكية) وتوسيع نطاق حركتها على المستوى العالمي ولكن في شقّه الاقتصادي التجاري. فالولايات المتحدة ومنذ تأسيسها جعلت من منطلق الابتعاد عن التجاذبات والصراعات بين القوى الامبريالية في القارة الأوروبية ركيزة لسياساتها الخارجية من مُنطلق الخوف من أن تصل نار الصراعات الأوروبية إلى السواحل الشرقية للولايات المتحدة. ولكن في نفس الوقت كانت الولايات المتحدة مؤمنة بسياسة توازن القوى كقاعدة تحكم سلوك الدول الكبرى في أوروبا على اعتبار أن سيطرة قوة أوروبية واحدة سوف يجعل من الولايات المتحدة والقارة الأمريكية عمومًا الهدف التالي للسياسة الامبريالية المُتوقعة للقوة الأوروبية الواحدة المُهيمنة.

يُفرق الخبراء في الشأن الأمريكي بين المسار التاريخي الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، فمنذ الحرب الأهلية الأمريكية في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر كانت الإستراتيجيات الأمنية الأمريكية عسكرية بالأساس وكانت هذه الإستراتيجيات لا تصنعها الأمة ككل، وإنما يصنعها أصحاب المصالح في خدمة ما أُطلق عليه الثروة والدين والقوة، وكان الرئيس الأمريكي مدعومًا – بأصحاب المصالح – يطرح رؤية هي أقرب إلى الإستراتيجية العسكرية المباشرة أكثر منها رؤية شاملة للأمن وفي ضوء ذلك برز مبدأ مونرو 1823، كما عُرف استخدام مبدأ العصا الغليظة الذي وضعه ثيودور روزفلت مطلع القرن العشرين.

بيدّ أنّ الأزمة الاقتصادية العظمى سنة 1929 شهدت تحولاً في الداخل الأمريكي تجلّى في حضور فاعل للشرائح الاجتماعية الوسطى أدّى إلى خلخلة احتكار أصحاب المصالح في تشكيل السياسات القومية العليا لأمريكا، حيث بدأت هذه الشرائح الاجتماعية الصاعدة تراجع السلطة وتُعلن رأيها في كثير من قضايا الداخل الأمريكي، كما شرعت في نقد إستراتيجيات أمريكا الخارجية وأخذت تُناضل من أجل أن تُنافس تحالف المُجمّع الصناعي العسكري التكنولوجي في بلورة الإستراتيجيات والسياسات وهو الأمر الذي دفع بالتحالف المذكور إلى العمل على قطع الطريق على القوى الاجتماعية البازغة في أن تُنافسها وذلك بإصدار قانون الأمن القومي الأمريكي سنة 1947 وذلك في عهد الرئيس الأمريكي هاري ترومان، حيث تم تقنين إلزام الرئيس الأمريكي بإعلان رؤيته الإستراتيجية للأمن القومي.

¹ زيبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الضخمة، (تر: سحر فراج، محمد عبد السلام حسن)، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2003. ص: 10.

وبالفعل تم إصدار قانون الأمن القومي عن الكونغرس الأمريكي بهدف ضمان توفير " برنامج مُستقبلي شامل لأمن الولايات المتحدة الأمريكية " بحسب ما جاء في نص القانون نقلاً عن موسوعة الولايات المتحدة الأمريكية للأمن القومي الصادرة في 2006 في 1000 صفحة¹.

المطلب الثاني: مرحلة كسر الانعزالية والانطلاق نحو العالمية (1945-1990)

مع نهاية الحرب الكونية الثانية عام 1945 بعد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة الذرية لأول مرة في التاريخ ضد الإمبراطورية اليابانية التي أثبت الاستسلام للحلفاء كانت الولايات المتحدة أبرز المنتصرين من الحرب إذ خرجت منها وأراضيها سليمة وخسائرها البشرية أقل من كل حلفائها وأعدائها، وعدا ذلك فقد أثبتت القوة الأمريكية نجاعتها والاقتصاد الأمريكي قوته وقد أعطى هذا الوضع للولايات المتحدة تفوقاً واقعياً على المستوى العالمي، وقد أدرك الأمريكيون هذه الحقيقة خلال التسويات النهائية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أدرك العالم أجمع أنهم الوحيدون الذين يمتلكون السلاح الذري.

فبانتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بنفوذ قوي في أربع أخماس أهم المناطق الصناعية في العالم، إذ أنّ الولايات المتحدة فازت بأكبر المكاسب بالمقارنة مع القوى الكبرى الأخرى رغم أنها قدّمت أقل التضحيات إنها في رأي العالم بطلّة العدالة والحرية والديمقراطية، ما كسر باب الانعزالية إلى غير رجعة وفتح باب العالمية والهيمنة وهو ما عبّر عنه المسؤولون الأمريكيون أكثر من مرة، ففي عام 1945 وعلى اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة كتب الجنرال مارشال George C. Marshall رئيس أركان الجيوش الأمريكية آنذاك في تقرير رفعه لوزارة الحرب جاء فيه: " إنّ على الولايات المتحدة امتلاك القوة اللازمة لتأمين دورها القيادي في التطور العام المقبل للإنسانية." وهو ما أكدّه الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman بشكل أوضح في رسالته التي وجهها للكونغرس الأمريكي في ديسمبر من عام 1945 حين قال: " إنّ النصر في الحرب العالمية الثانية قد وضع الشعب الأمريكي أمام مسؤولياته في قيادة العالم²."

غير أنّ هذه المكاسب والآمال ستعرض لخطر السوفييت الذي بدأ الإحساس بعوائده يسري إلى كواليس وزارة الخارجية الأمريكية، إنّها مرحلة جديدة للدبلوماسية الأمريكية التي تحددت معالمها في سياسة الفهم العام لجورج كينان George F. Kennan الذي أكد أنّ الاعتراف بالمصلحة القومية المعروفة بالعقل بحسبانها الدافع الشرعي للقسم الأكبر من سلوك الأمة والاستعداد للسعي وراء المصلحة دون ذريعة أخلاقية أو اعتذار ستكون السياسة هي التي تبحث الإمكانيات التي تخدم مبادئنا الأخلاقية في سلوكنا وليس في حكمنا للآخرين.

¹ سمير مرقس، "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي من ترومان إلى أوباما"، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن الأهرام الرقمي على الرابط: Digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial197433&eid=422 تاريخ الاطلاع: 2015-09-13

² مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج2، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2011. ص: 782.

إنّ بروز الاتحاد السوفيتي كعدو رئيسي للغرب الليبرالي عامة وللولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وتمكن السوفييت من تعويض احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذري جزئياً بالاحتفاظ بقوّاتهم المسلحة التقليدية الضخمة على حالها التي بلغت في نهاية الحرب¹، ونتيجة لعجز وضعف القوى الامبريالية التقليدية (المملكة المتحدة وفرنسا) بسبب إنهاكهما في الحرب العالمية الثانية، قرّرت الولايات المتحدة الأمريكية أخذ زمام المبادرة من أجل كبح جماح الاندفاع السوفيتي لأوروبا والشرق الأوسط وموارده النفطية². إنّ اندفاع الولايات المتحدة بعد عام 1945 إلى العالم الخارجي بفضل ما حازت عليه من مكانة إستراتيجية واقتصادية استثنائية ينبغي ألاّ يشكل مفاجأة للعارفين بالتاريخ السياسي الدولي، فعلى إثر انزياح القوى العظمى التقليدية بعيداً انطلقت الولايات المتحدة سريعاً إلى ملئ الفراغ الذي خلفه غياب تلك القوى ولم تتمكن من كبح جماح نفسها ضمن سواحلها بعد صيرورتها الدولة الأولى في العالم³.

في شهر فيفري من عام 1946 كتب جورج كينان من موسكو رسالة مطولة باسم السيّد إكس (X) وصف فيها أهداف القوّة في السياسة الخارجية السوفيتية المستوحاة من النظرية الثورية كما من التقاليد القيصريّة، وقد أوضح نظريته هذه في مقالته دون توقيع نشرت في مجلة الشؤون الخارجية عام 1947 جاء فيها: "العنصر الأساسي في كل سياسة الولايات المتحدة حيال الاتحاد السوفيتي يجب أن يكون السد الطويل والصبور، لكنّه الحازم والحذر من الاتجاهات الروسية التوسعية"⁴. وقد عبّر كينان لاحقاً عن قصده حول سياسة الاحتواء بقوله: "إن فكرة الاحتواء التي حملتني الجرأة على عرضها في عام 1947، كان يُقصد بها احتواء ما كنت أعتقده وآخرون من خطر توسع الشيوعية الستالينية على الصعيد السياسي وخاصة خطر احتمال احتلال الشيوعيين الذين يستلهمون الفكر من موسكو... البلدين الصناعيين الكبيرين المهزومين ألمانيا واليابان"⁵.

قام الإطار النظري لسياسة الاحتواء كما اقترحها كينان على معرفة مُسبقة للأهداف الإستراتيجية السوفيتية، وتحديد الطريقة التي يرى بها الإتحاد السوفيتي الشيوعي إلى الغرب الرأسمالي الذي اعتبره العائق الرئيسي في وجه انتشار وتوسع الشيوعية، وفي هذا الإطار كتب كينان: "إنّ الإستراتيجية السوفيتية كانت في حالة جس نبض دائم وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة في مركز الغرب التي كانت تشكل فراغات قوى يمكن النفاذ منها والصعود من خلالها واستخدامها كنقطة وثب نحو مزيد من التغيير الذي يتلاءم وأهداف مخطّطهم بعيد المدى... إنّ هذه الإستراتيجية كانت تتمتع بخاصية المرونة كما قامت على افتراض أن حركة التاريخ كانت في جانبها وبالإضافة فإنّه لم تكن ثمة تغيير نظري بالوسائل التي يمكن إنتاجها لتحقيق هذه الأهداف"⁶. والحقيقة أنّ صانعي السياسة الأمريكية سعوا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى خلق نظام عالمي تنزعمه الولايات

1 المرجع نفسه، ص: 820.

2 مكسيم لوفابر، مرجع سابق، ص: 47.

3 بول كينيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ط: 2، (تر: مالك البديري)، عمّان (الأردن): الأهلية للنشر والتوزيع، 1998. ص: 547.

4 مكسيم لوفابر، مرجع سابق، ص: 46.

5 إيناس سعدي عبد الله، السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا 1945-1990، بغداد: أشور بانبيال للكتاب، 2015.

ص ص: 57-58.

6 الزهرة تبغرة، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2011"، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام،

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012). ص: 81.

المتحدة الأمريكية يعتمد على قوّة عسكرية وسياسية واقتصادية أمريكية مُتفوقة كما على القيم الأمريكية.

تبلورت رؤية كينان الإستراتيجية من واقع الظروف الجيوبوليتيكية التي طغت على التخطيط الأمني الأمريكي ابتداءً من 1944، فقد أدرك كينان أنّ التهديد الأكبر للمصالح الأمريكية يكمن في احتمال ظهور قوّة مهيمنة تستطيع فرض سيطرتها على مراكز القوى في قارتي آسيا وأوروبا تمكّنها من تحويل هذه الموارد إلى قوّة صناعية-عسكرية يمكن عندئذ توجيهها ضد القارة الأمريكية، أو توظيفها لاستهداف عزلة الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً واقتصادياً من خلال حرمانها من أيّ منفذ على المحيط الحيوي. من هنا أدرك مسؤولوا الأمن القومي الأمريكي أن الاتحاد السوفيتي هو القوّة الوحيدة التي تستطيع تهديد المصالح الحيوية الأمريكية من واقع قدرته على جذب المراكز الصناعية ودمجها داخل المنظومة السوفيتية ممّا يؤدي إلى اختلال معادلة القوّة لصالح موسكو وما يزيد من تعقيد وخطورة الوضع هو الفراغ الأمني الواسع في كل من أوروبا وآسيا نتيجة هزيمة قوّة المحور.

فقد أيقن كينان أنّ مصدر انكشاف المصالح الأمريكية لا ينبع من القوّة العسكرية السوفيتية وإنّما من انهيار الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في اليابان وأوروبا الغربية الأمر الذي قد يُتيح الفرصة لموسكو لخلق أوضاع تشجع على تنامي التيارات الشيوعية أو قوى اليمين المتطرف وتدفع هذه الدول إلى تبني توجهات سياسية وأمنية مواتية لها، وبناء عليه فالتهديد للمصالح الحيوية الأمريكية لم يكن في هذه المرحلة ذي طابع عسكري وإنّما تمحور حول الاختلالات التي أفرزتها نهاية الحرب العالمية الثانية. لذا فإن الهدف الأساس للإستراتيجية الأمنية الأمريكية ارتكز على إصلاح هذه الاختلالات وتحديد التوجهات الجيوبوليتيكية للدول الصناعية خاصة اليابان وألمانيا وبالتالي حرمان الاتحاد السوفيتي من موارد القارة الأوراسية واحتواء النفوذ السياسي لموسكو داخل حدود معقولة يمكن التعامل معها¹.

إنّ جوهر سياسة الاحتواء تبلور في إطار تخطيطي تمثّل هدفه الأساسي في تشييد ثم صيانة منظومة سياسية-أمنية توازر الهيمنة الأمريكية ارتكزت على دمج مراكز القوّة الصناعية في قارتي أوروبا وآسيا داخل دائرة النفوذ الأمريكي، هذا الطابع الشمولي لإستراتيجية الاحتواء يتّضح عند تحليل النشأة التاريخية للمنظومة الأمنية الأمريكية والاعتبارات التي حكمت صياغة السياسة الأمنية داخل مؤسسة الأمن القومي. فالجذور التاريخية لإستراتيجية الاحتواء ترجع إلى المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية عندما بدأ المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون التفكير في استحداث نظام أمني جديد يحمي المصالح الأمريكية بعد هزيمة قوّة المحور، وكان هناك شبه إجماع داخل دوائر التخطيط الأمني حول الخطوط العريضة للسياسة الأمنية المطلوب إتباعها لمواجهة التحديات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تبلورت في أوضح صورها في الفكر الإستراتيجي للسفير جورج كينان الذي يرجع له الفضل في ابتداع مصطلح الاحتواء² Containment وفلسفته الأمنية أثناء فترة تعيينه كأول مدير لقسم التخطيط السياسي

¹ كريم حجاج، "تعاضد القوّة: الأمن القومي وإدارة ترومان"، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، يوليو 1994. ص: 319.
² كريم حجاج، "ملاحم الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997. ص: 227.

بالخارجية الأمريكية حيث أشرف على التخطيط الإستراتيجي الأمريكي في الفترة من 1945 حتى 1949.

إنّ الوضعية العامة للمنظومة الدولية فرضت على الرئيس ترومان صدّ الشيوعيين ولكن بطريقة أكثر عملية، حيث أكد في خطاب وجهه للشعب الأمريكي في 12-03-1947: "إنني أؤمن أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تساند الشعوب الحرّة التي تقاوم محاولة الاستعباد سواء من خلال الأقليات المسلحة أو عن طريق الضغوط الخارجية".¹ فمذهب الاحتواء الذي تبنته الإدارة الأمريكية ارتكز على التطبيع المخطط لكل من ألمانيا واليابان لاستئصال النزعة العسكرية في البلدين وإدخال النظام الديمقراطي فيها والعمل على مساعدة ألمانيا حتى تستعيد عافيتها الاقتصادية وفي نفس الوقت إتاحة الفرصة لليابان أن تزدهر وتتقدم. وعلى هذا الأساس انطلق مشروع مارشال لتهيئة وإعادة بناء أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب وحماية الجزر اليونانية وتركيا وإيران من الضغط السوفيتي، وقد تضمن مشروع مارشال برنامجاً واسعاً من المساعدات الاقتصادية لأوروبا من منطلق أنّ البؤس هو الذي يدفع إلى التمرد وإلى الشيوعية، بينما يدفع الازدهار مفاهيم الحرية وقد عُرضت المساعدات على بلدان أوروبا الشرقية التي رفضتها بضغط من موسكو حتى لا تخضع للصياغة الأمريكية.²

ومن جانب آخر صدر قرار فاندنبرغ المُصدق من قبل مجلس الشيوخ (بأغلبية الثلثين) في حزيران-يونيو 1948 يُتيح للإدارة الأمريكية عقد ميثاق دفاعي عن أوروبا الغربية وشكّل ذلك تحولاً تاماً عن وصية الرئيس جورج واشنطن ونظرية مونرو. وبذلك أجرت الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات مع الدول الخمسة التي ارتبطت بميثاق بروكسل (فرنسا- المملكة المتحدة- بلجيكا- هولندا ولوكسمبورغ) وتوصلت إلى توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي بواشنطن في 04 أبريل 1949 كمعاهدة تحالف ارتبطت بها كذلك كل من كندا والدنمارك وأيسلندا وإيطاليا والنرويج والبرتغال³، كما ارتبطت بها في عام 1952 كل من اليونان وتركيا ويؤمن هذا التحالف الدفاع عن أوروبا الغربية في وجه أيّ اعتداء سوفيتي محتمل.

شكّل عقد الاتفاقيات المنفذ الدبلوماسي لإستراتيجية الاحتواء وعقدت اتفاقيات مع أستراليا ونيوزلندا سنة 1951 ومع اليابان في نفس السنة ومع كوريا الجنوبية سنة 1953 والباكستان والصين الوطنية (تايوان) وفيتنام الجنوبية سنة 1954. كما أنشئت منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا بمشاركة فرنسا والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزلندا والفلبين والباكستان وتايلندا (معاهدة مانيل 1954)، وشكّل ميثاق بغداد 1955 بين تركيا والعراق وإيران والباكستان والمملكة المتحدة حلقة وصل بين منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا⁴.

ويستطع عنصران من العناصر المتعددة لإستراتيجية الاحتواء سريعة النمو، الأول ما قال فيه جورج كينان بذي طبيعة سلبية على الرغم من اعتراف هيئة الأركان له بصفته ذا ضمانات للاستقرار أكثر صلابة، ألا وهو إعلام موسكو بتلك المناطق من العالم التي لا

¹ السيد ياسين، "الرؤية الإستراتيجية والأمن القومي"، مجلة السياسة الدولية، نقلا عن الأهرام الرقمي على الرابط التالي: www.Ahram.org.eg/Archive/2005/8/18/write.htm تاريخ الاطلاع: 2015-01-13

² مكسيم لوفابر، مرجع سابق، ص: 49.

³ المرجع نفسه، ص: 50.

⁴ المرجع نفسه، ص: 55.

تسمح الولايات المتحدة بسقوطها بيد جهات معادية ولذلك ينبغي دعم هذه الدول عسكرياً لبناء قوتها للمقاومة واعتبار الهجوم السوفيتي عليها (سبباً للحرب)، أما العنصر الثاني الأكثر إيجابية والذي سيكون أهم ركن في أيّ سياسة احتواء هو برنامج أمريكي كبير للمساعدات الاقتصادية من أجل السماح بإعادة وإقامة الصناعات المبعثرة وإعمار مدن أوروبا واليابان. لأن ذلك لا يقتصر تأثيره على جعل الأخيرة أقل ميلاً إلى الانجذاب للمبادئ الشيوعية في الثورة والصراع الطبقي، بل وسوف يساعد على إعادة تعديل موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية¹.

أعلن الرئيس الجمهوري أيزنهاور Dwight D. Eisenhower (1952-1960) ووزير خارجيته جون فوستر دالاس John F. Dulles (1952-1959) نظرة جديدة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية اتجاه الإتحاد السوفيتي وأعلننا الانتقال من الاحتواء إلى الردع²*. ويأتي هذا الانتقال في الإستراتيجية الأمريكية بداية الخمسينات بمثابة تصحيح للأخطاء ونقاط الضعف التي طفت إلى السطح مع تطبيق إستراتيجية الاحتواء في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي هذا السياق يعتقد جون فوستر دالاس أن إستراتيجية الردع أكثر فعالية وأقل تكلفة مادية مقارنة مع إستراتيجية الاحتواء.

تمخضت صدمة الحرب الكورية عن ردود أفعال متباينة لدى الإستراتيجيين وصنّاع القرار السياسي في الولايات المتحدة، تمثل أحد ردود الأفعال هذه وقد أصبح موقفاً رسمياً أمريكياً في ظل إدارة أيزنهاور في إبراز حقيقة أن الولايات المتحدة راغبة في شن حرب شاملة ضد أولئك الذين يُقدمون على استخدام القوة ضد المصالح الأمريكية وقادرة على ذلك. وفي هذا السياق بادر وزير الخارجية فوستر دالاس في جانفي عام 1954 إلى إعلان أن الولايات المتحدة لن تتردد بدءاً من الآن في ردع العدوان أو الردّ عليه، حيث صرح: "الاعتماد بالدرجة الأولى على طاقم انتقام أنية هائلة بوسائل وفي أماكن من اختيارنا نحن"³. إنّ الدفاع المحلي هو دفاع عظيم الأهمية ولكن ما من دفاع محلي يستطيع وحده احتواء القوة البرية الهائلة التي تملكها الكتلة الشيوعية، لذلك لم يكن هناك بُدّ أمام الأمريكيين من الأخذ بعنصر الردع الذي يستند إلى ممارسة إستراتيجية (الضربات الكثيفة) أو (الانتقام الكثيف). ويلاحظ أنّ هذه الإستراتيجية تربط بين العناصر النووية والعناصر التقليدية، فالردع ممثّل بالقوّات الأمريكية التقليدية وقوّات حلف شمال الأطلسي أمّا السيف فممثّل بقوة الانتقام الكثيف التي تُقدّمها قيادة القوى الجوية الإستراتيجية⁴. فإستراتيجية الردع ارتكزت في جوهرها على ديناميكية الانتقام السريع المعتمد على وسائل عنف كبيرة وفي مناطق محددة تختارها الإدارة الأمريكية بما يعني أن الشيوعيين إذا ما حاولوا التغيير في بنية العلاقات الدولية القائمة بأيّ شكل من الأشكال فإنّ عليهم أن يتوقعوا انتقاماً أمريكياً رادعاً، وفي هذا السياق يعتقد فوستر دالاس أنّ الطريقة الوحيدة لردع أيّ مُعتد في

¹ بول كينيدي، مرجع سابق، ص: 574.

² * يتضمن المعنى العسكري لكلمة "الردع" عدم تشجيع العدو على اتخاذ عمل عسكري، وذلك بأن يفرض عليه حجم من التكاليف والمغامرة يتجاوز ما يتوقعه من أهداف. أمّا في المجال السياسي فقد وُسع هذا المفهوم ليعني: "عدم تشجيع طرف ثانٍ على أن يفعل شيئاً عن طريق التهديد الخفي أو المكشوف باستخدام عقوبة ما إذا ما نفذ العمل الممنوع". للمزيد أنظر: مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج1، مرجع سابق، ص: 114.

³ سيوم براون، وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، (تر: فاضل جنكر)، بيروت: الحوار الثقافي، 2004. ص:

47.

⁴ مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج2، مرجع سابق، ص: 823.

المستقبل هي أن تقنعه مقدّمًا بأنه إذا لجأ إلى العدوان فسوف تُوجه إليه ضربات انتقامية عنيفة تجعله الخاسر في النهاية من وراء هذا العدوان¹.

استند تطبيق إستراتيجية الردع الشامل على ثلاث مقومات رئيسية تمثلت في:

1- تخفيض عدد القوّات البرّية بكل ما يتضمّنه ذلك من تقليص لحجم الإنفاق العسكري الذي كان يُخصّص لها.

2- إقامة جدار عازل حول الكتلة السوفيتية وإحكام تطويقها من اتجاهين الشرق الأوسط والشرق الأقصى عن طريق حلفي بغداد وجنوب شرقي آسيا.

3- الحيلولة دون انتهاك الشيوعيين لخط التقسيم الفاصل بين الكتلتين بواسطة القوّة النووية الرادعة للقيادة الجوّية الإستراتيجية الأمريكية إذا ما تطلب الأمر والنظر إلى أيّ محاولة من طرف السوفييت أو الصين لعبور هذا الخط على أنّها تشكل مبررًا كافيًا لدخول الولايات المتحدة حربًا شاملة ضدها.

فالحكومة السوفيتية كرّست مصادر غنية لاستغلال التكنولوجيا الحربية الألمانية في صناعة الصواريخ، فصار الاتحاد السوفيتي منتجًا كبيرًا للصواريخ البالستية متوسطة المدى (أس أس-3)، كما أُطلق في سنة 1957 صاروخًا بالستيًا عابرا للقارات يصل إلى مسافة 5000 ميل فكان ذلك زلزالاً حطّم التفوق الأمريكي إلى غير رجعة². وهكذا أصبح الردع الوحيد الجانب ردعًا ثنائيًا من جانبيين، ولكي تُخفّف الولايات المتحدة من آثار التهديد الذي ترتّب على ظهور الأسلحة الجديدة المذكورة أنفًا لدى الاتحاد السوفيتي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على حلفائها من أجل أن يسمحوا لها بنشر الأسلحة الصاروخية متوسطة المدى في كل من إيطاليا وتركيا وبريطانيا ليكون الدفاع القريب المباشر عن أوروبا أكثر قوّة. وفي المرحلة الثانية قام الأمريكيون بتعديل مفهومهم الإستراتيجي فأصبح هدف الإستراتيجية المطلوب هو استعادة حرية العمل الكاملة بواسطة ردع العدو، ومنعه من التفكير في تهديد المصالح الأمريكية باعتبار ذلك الوضع غير مقبول³. ومع ذلك فإن إستراتيجية الردع الشامل كانت تفقد مصداقيتها بقدر ما كان السوفييت يُطورون قُدّرتهم على الرد النووي.

رفضت إدارة الرئيس جون كينيدي John F. Kennedy رفضًا صريحًا مفهوم الردّ الشامل أو المكثّف حيث أكّدت أنّ الأسلحة النووية سواءً منها الإستراتيجية أو التكتيكية لا تستطيع وحدها أن تحل محل القوّات التقليدية الملائمة، كما أقرّت هذه الإدارة بأن القوّات التقليدية الأمريكية المتوفرة لديها غير ملائمة للوفاء بالالتزامات الخارجية في مختلف أنحاء العالم بدون استخدام الأسلحة النووية. وفي هذا الإطار ذكر الجنرال ماكسويل تيللر Maxwell Teller في كتابه (البرق المريب) الصادر عام 1959: "إنني أعتقد بأنّ الردّ المكثّف كمفهوم إستراتيجي أساسي قد وصل إلى طريق مسدود، وبالتالي فهناك ضرورة ماسّة لإعادة تقويم مُستلزماتنا الإستراتيجية وأقترح إستراتيجية بديلة أدعوها بإستراتيجية (الردّ المرن⁴*) وهي تتطلب توفر القُدرة اللازمة للتصدي لأيّ تحدٍّ مُتحمّل من مُستوى الحرب النووية الشاملة إلى مُستوى العمليات العدوانية المحدودة¹".

¹ الزهرة تيغرة، مرجع سابق، ص: 85.

² بول كينيدي، مرجع سابق، ص: 591.

³ مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج2، مرجع سابق، ص: 825.

⁴ * تعني كلمة "مرن" Flexibile وجود العديد من الآراء المُتعلّقة بأزمة صاعدة، ووجود مجموعة من الآراء حول أزمة معينة تُقلل من احتمالية قيام الحرب. وجوهر إستراتيجية الرد المرن هي زيادة القدرة على الحد من الردود بالأسلحة النووية، وكان الهدف أو الغاية من نظرية

وكان الجنرال تيللر قد عرّف الرد المرن أو المتدرج بأنه: " يُعبّر الرد المتدرج عن ضرورة القدرة على ردّ الفعل ضد جميع الأشكال الممكنة للهجوم ابتداءً من الهجوم العام الشامل إلى أنواع الاعتداءات والنزاعات المحتملة المختلفة²". والرد المرن أو المتدرج يمكن أن يضمن هدفين رئيسيين هما:

1- رفع العتبة النووية بشكل يحول دون الانزلاق آلياً إلى ذروة الأزمة.
2- السماح بمعالجة الأزمات باستخدام مستوى من التهديد أدنى من المستوى النهائي غير المقبول أي عدم المساس بالمصالح الحيوية.

وينبع الاعتماد المطلق على التفوق النووي الأمريكي من عاملين³:
العامل الأول: قناعة راسخة بأن الأسلحة النووية ألغت دور القوى التقليدية الكثيفة وهذه الأسلحة توفر بديلاً فعالاً وزهيد الثمن للقوات التقليدية وخاصة البرية.
العامل الثاني: الذي شجع على الاعتماد على التفوق النووي هو الافتقار إلى الأموال باعتبار أن الخط الدفاعي الأمريكي الأول هو اقتصاد متين وحيوي وفعال.

قامت إدارة الرئيس كينيدي التي دانت عقيدة إدارة أيزنهاور العسكرية القائمة على الاختيار بين الانتحار والاستسلام برفع راية إستراتيجية بديلة قائمة على مفهوم الرد المرن أو المتدرج، كان المنطلق الكامن في عمق الرد المرن هو الرأي القائل إنّ على الولايات المتحدة وحلفائها ألاّ يسمحوا لأنفسهم بالوقوع في وضع يشل قدرتهم على التصدي الفعال لتهديدات العدو دون تصعيد الصراع إلى مستويات تفوق قيمة المصالح المعرضة للخطر كثيراً وبخاصة إلى مستوى التدمير المتبادل. كانت الإستراتيجية الجديدة تتطلب جملة قدرات واستعدادات عملياتية ومرونة تكتيكية ضرورية لضمان تفوق الولايات المتحدة مهما كان مستوى التهديد الذي جسده الطرف الآخر⁴.

وقد كتب الجنرال تيللر في صحيفة الشؤون الخارجية في جانفي عام 1961 في مقالة (الأمن لا ينتظر) مُشيراً إلى المبادئ الأساسية لإستراتيجية الرد المرن والمنهاج العسكري العام لحكومة الولايات المتحدة والذي يتضمن⁵:

- 1- إنشاء قوات صاروخية إستراتيجية غير مكشوفة قادرة على توجيه ضربات ماحقة إلى العدو، حتى بعد توجيه هذا العدو ضربات نووية مفاجئة.
- 2- إنشاء قوات ذات حركية عالية مُجهزة تجهيزاً جيداً وذات اكتفاء ذاتي وقادرة على العمل في الحروب المحدودة، أي النزاعات المسلحة ذات الأبعاد الصغيرة والتي هي أصغر من الحروب النووية الشاملة بين مُعسكرين نوويين.
- 3- إنشاء أحلاف عسكرية قوية وفعالة.
- 4- الاستخدام الملائم للموارد المُخصصة لتنفيذ المناهج العسكرية.

إنّ آلية زيادة التصعيد وفقاً لإستراتيجية الرد المرن أو المتدرج تبدأ بالتصعيد بأدنى مستوى ممكن وتُعطى الأفضلية في إمكانية الرد على القصف بقصف القوات، وهذا ما

الرّد المرن التخلي عن إستراتيجية الرّد الانتقامي واستبداله بشئ مرن وأكثر عرضة للسيطرة، فلا يجب الرد على العدوان بحرب عنيفة تُستخدم فيها كل الوسائل حتى النووية، وإنما يجب الرد بطريقة مرنة وبقدرات تتناسب مع ما حدث من عدوان. وقد اقتنع الرئيس كينيدي بهذه الإستراتيجية ودافع عنها لأنها تُوفر المقدرة على التصرف وتُساهم في الحفاظ على مصداقية الردع.

¹ حسن توركماني، مرجع سابق، ص: 185.

² المرجع نفسه، ص: 187.

³ مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج1، مرجع سابق، ص: 184.

⁴ سيوم براون، مرجع سابق، ص: 41-42.

⁵ مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج2، مرجع سابق، ص: 794.

أوصى به وزير الدفاع في عهد الرئيس كينيدي روبرت ماكنامارا عندما قال: "إن الأهداف الرئيسية يجب أن تكون قوّات العدو المسلحة وليس السكان المدنيين، مع الاحتفاظ بالطاقات التدميرية لقصف المدن كرد على هجوم معاد كثيف، وسوف يكون ذلك خير وسيلة للمحافظة على سلامة المدن الأمريكية"¹. وتفترض إستراتيجية الرد المتدرج السعي نحو الاستقرار عن طريق امتلاك التفوق في مختلف درجات التصعيد وخاصة منها الدرجة العليا التي تحتاج إلى توفر القدرة على التدمير المؤكد للعدو، أي القدرة على الرد الجوابي²* رداً على الضربة التي يبادر بها العدو أولاً.

استندت إستراتيجية الرد المرن أو المتدرج على ثلاث عناصر:

- 1- القوّات المسلحة الكلاسيكية.
- 2- الأسلحة النووية المتقدمة المتمركزة خارج الولايات المتحدة.
- 3- الأسلحة النووية الإستراتيجية.

ويتضمن الرد المتدرج مرحلة وسيطة بين التهديد باستخدام الأسلحة المتقدمة من جهة وتبادل الرمايات النووية الكثيفة من جهة أخرى.

بعد دخول الولايات المتحدة إلى المستنقع الفيتنامي وتنامي خسائرها البشرية والمادية بشكل غير مسبوق، تنامت المعارضة الشعبية وحتى الرسمية ممثلة في المعارضة داخل الكونغرس الأمريكي لأيّ زيادات في الميزانية العسكرية للبننتاغون، ومع عودة العلاقات الطبيعية مع الصين جعلت إدارة الرئيس نيكسون Richard Nixon تتخلى عن مبدأ الحربين ونصف وتبنيها لمفهوم الحرب والنصف طبقاً للإمكانيات العسكرية المتوفرة. وقد أوضح الرئيس نيكسون في عام 1970 مفهوم إستراتيجية الحرب والنصف والأسباب المبررة لها بقوله: "في سعينا نحو التوفيق بين العقيدة والإمكانيات المتوفرة اخترنا ما أطلق عليه اسم (إستراتيجية الحرب والنصف) وسوف نحقق في ظلّ هذه الإستراتيجية بقوّات مسلحة كافية لمواجهة هجوم شيوعي واسع النطاق في أوروبا أو في آسيا، ومُساعدة الحلفاء الآسيويين ضدّ أيّ خطر صيني ومواجهة أيّ حدث يقع في أيّ مكان آخر وذلك كلّه في وقت واحد³".

خلال عام 1979 وقعت ثلاثة أحداث أدّت إلى إثارة المطامح العسكرية الأمريكية من جديد، وعكست التوجهات التي سادت في عصر ما بعد فيتنام:

الحدث الأول: الجدل الذي دار في الكونغرس حول التصديق على معاهدة سالت 2 وانتهت بانسحاب إدارة كارتر من هذه المعاهدة، وعلى إثر الغزو السوفيتي لأفغانستان وإعادة النظر في القوّة العسكرية الأمريكية وتعزيزها عن طريق زيادة فعالية هامة في ميدان الإنفاق العسكري.

الحدث الثاني: هو خلع شاه إيران أكبر عميل للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي وانتصار الثورة الإيرانية.

الحدث الثالث: هو إعلان الرئيس الأمريكي كارتر Jimmy karter في خطاب له عام 1980: "بأنّ كل محاولة تقوم بها قوّة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تُعتبر

¹ المرجع نفسه، ص: 826.

² * الرد الجوابي أو القصف الجوابي يجب أن يتم وفق حسابات زمنية ملائمة وأن يكون بالإمكان تكبيد العدو خسائر تُعادل ثلث (1/3) أو ربع (1/4) السكان وتلثي (2/3) طاقته الصناعية.

³ حسن توركماني، مرجع سابق، ص: 181.

عُدوانًا على المصالح الحيوية الأمريكية، وسوف نتصدى لمثل هذه المحاولة بالأساليب الضرورية كافة بما في ذلك القوة العسكرية".

ولإعطاء هذه العقيدة الجديدة (الدفاع عن المصالح في منطقة الخليج) دفعا قويا عمدت إدارة الرئيس كارتر إلى تسريع عملية تشكيل قوة ضاربة سريعة الانتشار وكلفت قيادتها التي سُميت بالقيادة المركزية الأمريكية بتنظيم هذه القوة والإشراف على إعدادها وتجهيزها ووضع الخطط اللازمة لاستخدامها. وبذلك أوصلت إدارة الرئيس كارتر رسالة إلى الاتحاد السوفيتي مضمونها أنّ منطقة جنوب غربي آسيا منطقة حيوية بنفس درجة حيوية أمن أمريكا الخاص، وأنها مُستعدة لردّ أيّ عدوان سوفيتي في هذه المنطقة بعمليات مُماثلة في مناطق أخرى من العالم حيث يميل ميزان القوة لصالحها¹.

وعندما تولّت إدارة ريغان Ronald Reagan السلطة صدّقت على الالتزامات الأمريكية الجديدة وتعهدت بتوسيع وتحديث شامل للقوة النووية الأمريكية بالإضافة إلى التقليدية وفي عام 1983 وخلال التحضير لدراسة الميزانية المالية الأعوام 1985-1989 أوصت هيئة الأركان المشتركة بزيادة كبيرة في عدد الفرق العاملة في القوّات البريّة وحاملات الطائرات والأجنحة الجوّية وطائرات النقل بعيدة المدى وهو ما يُوضحه الجدول رقم: 03

نوع القوّات	القوّات المتوفرة	المخطط لعام 1980	المخطط لعام 1989
فرقة برمائية عاملة	16	17	23
قوّات برمائية	03	03	04
مجموعة حاملات الطائرات	13	15	24
جناح جويّ مُقاتل	24	27	44
طائرة نقل بعيدة	304	348	1308

المصدر: حسن توركماني، مرجع سابق، ص: 183.

ومن جانب آخر تبنت الإدارة الأمريكية في العقد الأخير من الحرب الباردة ما عُرف (بإستراتيجية التصديّ أو الإستراتيجية الشاملة) وتمثّلت عناصرها فيما يلي²:

1- العمل بشكل أساسي على أساس إعداد القوّات النووية الإستراتيجية بحيث تكون قادرة على توجيه ضربة مُبادرة مُفاجئة إلى المواقع العسكرية داخل الإتحاد السوفيتي وداخل حلف وارسو، إلى جانب استعدادها الدائم لخوض حرب نووية عالمية والهدف من هذه الضربة الوقائية هو تدمير المواقع الإستراتيجية أي هيئات الإدارة السياسية والحكومية العليا والوسائل النووية الإستراتيجية والمؤسسات الصناعية والدفاعية وغيرها من فروع الصناعات الإستراتيجية. وسوف ينتج عن ذلك إضعاف قدرة الإتحاد السوفيتي على الرد وإفشال إدارته واقتصاده دون توجيه ضربة مباشرة إلى مُدنه وسكانه.

2- تخفيف الأضرار التي يُمكن أن تحدث في سياق الحرب النووية المحدودة وحصر نطاق التدمير في حدود المواقع والأهداف العسكرية وحدها مع تقليص حجم الإصابات البشرية إلى أدنى حيز ممكن.

3- تعزيز مُختلف عناصر القوة الإستراتيجية الأمريكية حتى يُمكن كسر حاجز التوازن مع الإتحاد السوفيتي والانطلاق منه إلى تحقيق التفوق، ويتطلب ذلك توفير الأسلحة الضرورية لخوض حرب نووية محدودة وإنتاج طرازات جديدة من الصواريخ M-X

¹ المرجع نفسه، ص: 183.

² الزهرة تيغرة، مرجع سابق، ص: 89.

الباليستية العابرة للقارات والغواصات النووية من طراز تزدانت والصواريخ الإستراتيجية بعيدة المدى لهذه الغواصات التي تُعتبر القاعدة المادية لضمان فعالية الإستراتيجية الجديدة أي قوات الضربة النووية الأولى.

المطلب الثالث: مرحلة التثنت الإستراتيجي.. البحث عن بديل موجه جديد(1991-2001)

تستند أصول القوّة غير المسبوقة – والتي لا تُساويها قوّة أخرى – للولايات المتحدة الأمريكية إلى نهاية المرحلة الأخيرة من التنافس الإمبريالي، أي الحرب الباردة التي امتدت منذ 1945-1990، فقد أدت ثورات شرق ووسط أوروبا 1989 وانهيار الاتحاد السوفيتي 1991 بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تبوؤ موقع القوّة العسكرية القائدة في العالم. فالتقرير الخاص بإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة والصادر عن البيت الأبيض في شهر أغسطس من عام 1991 حدّد قائمة الأولويات بالنسبة للإدارة الأمريكية في الظروف الدولية المستجدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي على النحو التالي¹:

1- تقوية دور الأمم المتحدة بعد أن تحررت من قيود الحرب الباردة كمنظمة دولية في المجالات السياسية مثل تسوية النزاعات الإقليمية سلمياً وفي نشر القيم الديمقراطية وتحسين الأوضاع البشرية في المناطق المختلفة من خلال برامج التنمية والتعليم والصحة واللاجئين.

2- النضال من أجل الديمقراطية ونشرها باعتبار أن ذلك هو أحد المداخل الأساسية للتفاهم بين الشعوب والثقافات والأديان وأشكال الحكومات المختلفة.

3- ضبط التسلح باعتباره أحد أدوات تحقيق الأمن الأمريكي وأمن الحلفاء ولتأكيد الاستقرار الدولي، وذلك من خلال تخفيض القدرات العسكرية التي يمكن أن تثير النزاعات لدى بعض الدول. وتعظيم القدرات الذاتية والعمل على التحريّ الفعّال عن برامج الأسلحة – خاصة أسلحة الدمار الشامل – لدى الدول الأخرى، والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية بخصوص منع الانتشار النووي والأسلحة البيولوجية والكيميائية والاتفاق مع الدول الحليفة على منع تزويد أو نقل التكنولوجيا المتقدمة في هذا الصدد إلى الدول الأخرى خاصة في مناطق التوتر.

4- إعادة النظر في برامج المعونات الاقتصادية والعسكرية والتركيز في المستقبل على خمس مجالات وهي تعظيم ونشر القيم الديمقراطية، دفع مبادئ وقوى السوق، تعظيم جهود السلام في المناطق المختلفة، الحماية ضد التهديدات فوق القومية مثل الإرهاب والأمراض الحديثة وتجارة المخدرات والأفعال المهددة للبيئة.

إنّ الرأي المشترك لدى الإدارة الأمريكية بعد الحرب الباردة هو أنّ انتهاء الحرب الباردة قد غير النظام الدولي، إذ جعله نظاماً أحادي القطب جوهرياً بعد أن كان نظاماً خاضعاً لتنافس قطبي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومن هذا المنظور فإنّ إخفاق الولايات المتحدة (وهي القوّة العظمى الوحيدة الآن) في الاضطلاع بمسؤولياتها المتمثلة بضبط جملة القوى المتفجرة الخطرة الموجودة في العالم سيُبقي هذه القوى سائبة لأن لا أحد سواها يستطيع ضبطها، أضف إلى ذلك أنّ الاضطلاع بمثل هذه المهمة كثيراً ما يتطلب استخدام القوّة العسكرية الأمريكية².

¹ مالك عوني، "الإستراتيجية العسكرية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، عدد يناير 1997. نقلاً عن الأهرام الرقمي على الرابط: تاريخ الاطلاع: 2015-01-15

Digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218682&eid=4480

² سيوم براون، مرجع سابق، ص: 47.

فمع نهاية الحرب الباردة راح الإستراتيجيون الأمريكيون يتحدثون عن ثورة أخرى وشيكة في (الشؤون العسكرية) أطلقوا عليها اسم RMA المؤلفة للأحرف الأولى لعبارة Révolution in Military Affairs مدفوعة في المقام الأول بتكنولوجيا المعلومات الجديدة وتطبيقاتها المحتملة كأدوات إكراه وقسر على النقيض من الثورة النووية التي قامت على استحضر صور أعاصير نارية غير قابلة للتحكم، فإن الثورة في الشؤون العسكرية RMA جاءت مشحونة بوعده العمليات العسكرية الدقيقة جراحياً بل غير القاتلة. وبصيغة أكثر دقة شملت RMA إعادة بناء القوات المسلحة الأمريكية لتعزيز قدرتها على التحرك الحاسم لمواجهة طيف واسع من التحديات بدءاً بالصراعات الكبرى ومروراً بالتدخل السريع والضربات الانتقائية وانتهاء بفعاليات زمن السلم، وقد ساعدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات على الجمع بين الدقة والسرعة والتحكم الكامل عن بعد والاستطلاع والرصد والتفوق في المعلومات والسيطرة المباشرة على ساحة القتال¹.

فالخطاب الجديد حول إستراتيجية الأمن القومي وهو المنطلق من حافز هذه الثورة التكنولوجية- العسكرية ما بعد الحرب الباردة يؤكد قابلية التحكم بالقوة العسكرية -حتى بالقوة العسكرية العملاقة- الموجودة بحوزة بلدان متقدمة تكنولوجياً كالولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فالقوة العسكرية قابلة للتطبيق بجرعات واضحة محددة وموجهة بدقة إلى أهداف معينة مع الحدود الدنيا من الضرر للجماعات والمرافق غير المدرجة على قائمة الأهداف². إضافة إلى تلبية الشروط الأمنية الأساسية المتمثلة بالقدرة على صد أولئك الذين يحاولون مهاجمة أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها وقهرهم وبذلك باتت القوات المسلحة قادرة أيضاً على المساهمة في عمليات تهدئة النزاعات الإقليمية والمحلية أو قيادتها وعلى الحيلولة دون وقوع جرائم إبادة الجنس وغيرها من الكوارث الإنسانية مع تعزيز الديمقراطية وجعل العالم مكاناً آمناً للتجارة المعولمة التي تتوقف عليها عافية الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية³.

كان انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بمثابة بداية المرحلة الجديدة تماماً في عملية تخطيط وتنفيذ الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، حيث أصبح من الضروري إعادة النظر في كافة المناهج المستخدمة في هذه العملية بهدف البحث عن صيغة تحقق للولايات المتحدة قدرًا أكبر من النفوذ والأمن والهيبة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وفي هذا الإطار كانت التطورات الحادثة في هذا الاتجاه خلال عام 1992 بمثابة الامتداد لحالة الارتباك التي اتسمت بها السياسة الدفاعية الأمريكية خلال العامين اللاحقين على تفكك الاتحاد السوفيتي وذلك بفعل العجز عن التوصل إلى محاولة مناسبة للتكيف مع المستجدات العالمية القائمة.

ففي فيفري من عام 1992 سرّبت وزارة الدفاع الأمريكية تصورها للإستراتيجية العسكرية القومية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد ارتكز هذا التصور إلى حد كبير على محاولة تكريس الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي واتخذ هذا التصور شكل السعي إلى الحيلولة دون ظهور قوى عظمى في العالم، حتى وإن كانت من داخل المنظومة

¹ للمزيد أنظر: معقل زهور عدي ، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab%2820%29/178.htm

تاريخ الاطلاع: 2015-06-09

² سيوم براون، مرجع سابق، ص: 74.

³ المرجع نفسه، ص: 75.

الرأسمالية العالمية مثل ألمانيا أو اليابان والدعوة إلى الإبقاء على انفراد الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم من خلال بناء نظام دولي يقتنع فيه المنافسون المحتملون بأنهم يجب ألا يتطلعوا إلى ممارسة دور أكبر أو تنمية قوتهم ومكانتهم بشكل كبير لحماية مصالحهم، مع إبداء الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية -سلباً أو إيجاباً- لتحقيق هذا الهدف واحتواء الطموحات المتنامية لباقي القوى الدولية¹. وفي هذا السياق يوضح مُخطط هذه الوثيقة المسربة بالقول: "يعتبر هدفنا الرئيسي تلافي ظهور أي منافس جديد -حتى وإن كان في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق أو في أي مكان آخر - يمكن أن يشكل خطراً كذلك الذي شكله الاتحاد السوفيتي سابقاً... يجب أن تكون إستراتيجيتنا موجهة نحو تلافي ظهور أي منافس عالمي مستقبلي محتمل²".

إلا أن هذا المشروع وبعد تسريب محتواه إلى العلن أثار استياءً واسعاً ليس فقط من جانب الحكومات الأجنبية التي كان المشروع موجهاً ضدها ولكن أيضاً داخل الإدارة الأمريكية ذاتها، وعلى هذا الأساس بادرت وزارة الدفاع الأمريكية إلى إحداث تغييرات في تلك الإستراتيجية وطرحت صيغة جديدة تقوم على أربع ركائز رئيسية للإستراتيجية الأمريكية وهي:

- 1- ضرورة العمل على تقوية المنظمات الدولية لاسيما هيئة الأمم المتحدة.
- 2- خفض الجماعي للاستثمارات الدفاعية بين الدول الصناعية المتقدمة.
- 3- العمل على الحفاظ على الأمن والاستقرار في أقاليم العالم الثالث وخاصة في الشرق الأوسط.

4- الاستمرار في تنفيذ صيغ الأمن الجماعي.

إلا أن الوثيقة الأكثر تكاملاً والأكثر تعبيراً عن مختلف جوانب السياسة الدفاعية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تتمثل في وثيقة (الإستراتيجية العسكرية القومية للولايات المتحدة الأمريكية) التي قدّمها رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال كولن باول Colin Powell إلى الرئيس ووزير الدفاع في جانفي 1992 والتي تتضمن توصيات هيئة الأركان المشتركة بشأن التوجه الإستراتيجي للقوات المسلحة الأمريكية، وقد انطوت الإستراتيجية المقترحة على إدراك واضح للتهديد ولأغراض الأمن القومي وما إلى ذلك من مكونات السياسة الدفاعية الأمريكية على النحو التالي³:

أولاً: إدراك التهديد

أعطت الإستراتيجية الأمريكية اهتماماً كبيراً لبيئة التهديد أكثر من اهتمامها بمضمون التهديد، فقد أكدت على أن التهديد الحقيقي المائل أمام الأمن القومي الأمريكي هو التهديد النابع من عدم التأكيد وغياب المعرفة اليقينية وعدم الاستعداد للتعامل مع أزمة أو حرب لم تستعد لها الولايات المتحدة، وتتمثل خطورة هذه الحالة من وجهة النظر الأمريكية في أن القوات المسلحة الأمريكية يُمكن أن تُستدعى للتدخل دون استعداد كافٍ بفعل صعوبة التنبؤ مسبقاً بموعد أو مكان أو ظروف الاستعداد. فرغم انتهاء الحرب الباردة إلا أن هذه

¹ التقرير الإستراتيجي العربي، "النظام الدولي والإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، عدد يناير 1992. نقلاً عن الأهرام الرقمي على الرابط: Digital.ahram.org.eg/policy.aspx?Serial=792801 تاريخ الاطلاع: 2014-12-16

² أ.بي. أوكنين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، (تر: يونس كامل ديب، هاشم حمادي)، دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007. ص: 25.

³ التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق

الإستراتيجية تؤكد على أن البيئة الدولية ما زالت تمتلئ بالمتاعب وعدم الاستقرار والأزمات والحروب، وغير ذلك من التحديات للمصالح الحيوية الأمريكية.

ثانيًا: أغراض الأمن القومي الأمريكي

اهتمت الإستراتيجية الأمريكية بالتأكيد على طبيعة المصالح والأهداف الأمنية الثابتة والواسعة النطاق للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم وتتمثل في:

1- بقاء الولايات المتحدة كدولة مستقلة حرّة وعدم المساس بقيمها الجوهرية ومؤسساتها وسلامة شعبها، وذلك من خلال ردع أي عدوان يمكن أن يشكل تهديدًا لأمن الولايات المتحدة وحلفائها. وفي حالة فشل الردع ينبغي صد الهجوم العسكري وهزيمته وإنهاء الصراع في ظلّ شروط تحقق مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

2- بناء اقتصاد أمريكي سليم ويمتلك إمكانات النمو ويكفل الفرصة للرخاء الفردي ويوفر الموارد اللازمة للمجهود القومي في الداخل والخارج وذاك عن طريق ضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية والطاقة والموارد المعدنية والمحيطات والفضاء.

3- بناء علاقات تعاونية سليمة مع حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة من خلال تقوية وتوسيع مجموعة الدول الحرّة التي تشترك معًا في الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان وأيضًا من خلال المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية في تعزيز السلام والنظام الدولي.

4- إقامة عالم مستقر وأمن من خلال الحفاظ على الموازين العسكرية الإقليمية المستقرة لردع تلك القوّة التي تسعى إلى الهيمنة الإقليمية.

ومع وصول الديمقراطيين إلى السلطة إثر فوز المرشح عن الحزب الديمقراطي بيل كلينتون Bill Clinton في انتخابات الرئاسة لعام 1992، كانت لديه رؤية واضحة لقضايا الأمن والدفاع عكست نزعة واضحة نحو إجراء مراجعة واسعة النطاق للسياسة الدفاعية الأمريكية وذلك اتساقًا مع التأكيد على الارتباط الوثيق بين الدفاع والاقتصاد وبين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، بحيث يجري توظيف العلاقات الخارجية للولايات المتحدة وأعمالها الدفاعية لخدمة الاحتياجات الاقتصادية الأمريكية، علاوة على محاولة تبني صيغة متوازنة تضمن تقليل الأعباء المالية الخارجية الواقعة على كاهل الاقتصاد الأمريكي دون أن يتضمن ذلك التأثير سلبيًا على المكانة القيادية للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية.

يُوضح التقرير الخاص بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادر عن البيت الأبيض في فيفري 1996 أنّ حماية الأمة الأمريكية، الشعب والأرض ونمط الحياة هو في مقدمة مهام الإدارة الأمريكية وواجباتها الدستورية، كما أن التقرير نفسه يوضح كذلك وعي الإدارة الأمريكية بأن متطلبات الأمن الأمريكي تغيّرت بشكل أساسي، فقد اختفى التحدي الأمني المركزي الذي دام نصف القرن الماضي ألا وهو التهديد الشيوعي. والأخطار التي تواجهها اليوم الولايات المتحدة أكثر اختلافًا حيث تنتشر النزاعات الإثنية وتطرح الدول العدوانية تهديدًا حقيقيًا للاستقرار الإقليمي في أنحاء كثيرة من العالم ويمثل انتشار الأسلحة ذات التدمير الهائل تحديًا كبيرًا للأمن الأمريكي، كما يهدد التدهور البيئي الواسع النطاق والذي يتفاقم بسبب النمو السكاني السريع بتقويض الاستقرار السياسي في بلدان ومناطق كثيرة فضلًا عن أن التهديد للمجتمع الأمريكي الحر والمفتوح يتزايد من قوى الإرهاب المنظمة والجريمة الدولية وتجارة المخدرات، حيث أن الثورة التكنولوجية على الرغم ممّا

تطرحه من آمال إلا أنها في الوقت نفسه تمد هذه القوى -المُخرّبة- بوسائل حديثة لتهديد الأمن وهذه التهديدات لا تلتزم بحدود. ووفقاً للتقرير تعتقد الإدارة الأمريكية أن الأمن الأمريكي في القرن الحادي والعشرين سيتحدد بنجاح استجابة الولايات المتحدة للقوى التي تعمل داخل وأيضاً فيما وراء حدودها، فالمشاكل التي يواجهها الآخرون اليوم يُمكنها بسرعة أن تُصبح مشاكلنا غداً، بمعنى آخر لا يمكن للولايات المتحدة أن تُحقق أهدافها ما لم تظل مشاركة بفعالية في الشؤون العالمية وفقاً لمصالحها ولما يترتب عليها من مسؤوليات، أو كما يقول التقرير لقد تعلمت أمتنا عقب الحرب العالمية الأولى أننا لا يمكننا أن نجد الأمن في الانعزالية والازدهار في الحمائية.

تؤكد الإدارة الأمريكية على المكانة الحاسمة للقوات العسكرية في نجاح إستراتيجيتها الأمنية، فهذه الإدارة مقتنعة بالقدرات الفريدة للعسكرية الأمريكية فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على إدارة عمليات عسكرية واسعة النطاق بفعالية بعيداً عن حدودها كذلك فإنها الشريك الأمني الرئيسي في العديد من المناطق ما يُوفر قاعدة للاستقرار الإقليمي من خلال المنافع المتبادلة لعلاقات الشراكة الأمنية. كذلك تُساعد رغبتنا وقدرتنا على لعب دور قيادي في الدفاع عن المصالح المشتركة مع شركائنا وأصدقائنا على تأكيد الوجود المؤثر للولايات المتحدة في الشؤون الدولية.

يمكن تقسيم المصالح القومية الأمريكية التي تتطلب تدخل القوات العسكرية لحمايتها إلى ثلاث فئات رئيسية هي¹:

الفئة الأولى: تتضمن المصالح الأمريكية الحيوية، بمعنى المصالح ذات الأهمية المحورية لبقاء وأمن وحيوية الوجود القومي الأمريكي، وهذه الفئة تشمل الدفاع عن إقليم الولايات المتحدة الأمريكية ومواطنيها وحلفائها وازدهارها الاقتصادي وهنا تؤكد الإدارة الأمريكية أنها ستفعل أي شيء تتطلبه حماية تلك المصالح بما في ذلك عند الضرورة الاستخدام المنفرد والحاسم للقوة العسكرية، وقد ظهر ذلك بوضوح في منطقة الخليج العربي من خلال عمليتي عاصفة الصحراء 1991 والجندي اليقظ 1994 ضد العراق.

الفئة الثانية: تتضمن الحالات حيث تكون مصالح الولايات المتحدة الهامة ولكن ليست الحيوية مهددة، أي المصالح التي عند تعرضها للخطر لا تُهدد بقاء الولايات المتحدة القومي ولكنها تؤثر بشكل هام على رفاهها الاقتصادي وفي شكل العالم الذي تعيش فيه. وفي مثل هذه الحالات يجب أن تُستخدم القوات العسكرية فقط إذا كانت تعزز المصالح الأمريكية وكانت تمتلك القدرة الملائمة لانجاز غايتها، وإذا كانت تكاليف ومخاطر استخدامها تتناسب مع المصالح المعرضة للخطر، وكذا إذا كانت تحت تجربة الوسائل الأخرى وأخفقت في تحقيق غايات الولايات المتحدة. مثل هذه الاستخدامات للقوة وفق الإدارة الأمريكية يجب أن تكون انتقائية ومحدودة وتعكس السمات النسبية لتلك المصالح المعرضة للخطر، وتعد هاييتي والبوسنة أبرز نماذج هذه الفئة.

الفئة الثالثة: وتتضمن أساساً حاجيات إنسانية وهنا توضح الإدارة الأمريكية أنّ التركيز يكون على الموارد التي يمكن أن تجلبها لاستخدام القوات العسكرية الأمريكية أكثر من التركيز على القوة المقاتلة لتلك القوات، وتدرك الإدارة الأمريكية أنّ القوات العسكرية ليست هي الأداة الفضلى لمواجهة الاعتبارات الإنسانية، إلا أنه في ظل ظروف معينة قد

¹ مالك عوني، مرجع سابق

يكون استخدام القوّات المسلحة أمرًا مطلوبًا. وتُعد عملية الإغاثة في روندا من أبرز نماذج هذه الفئة.

كانت معايير إدارة الرئيس كلينتون الخاصة باستخدام القوّات المسلحة الأمريكية أكثر مرونة إلى حدّ ملموس من التعديلات التي أدخلها الجنرال كولن باول بعد حرب الخليج على صيغة واينبرغ¹* تلك الصياغة التي جلبها معه واستمر مؤيدًا لها مع مواصلة الاضطلاع بمسؤوليات رئيس هيئة الأركان المشتركة خلال السنوات الأربع الأولى من رئاسة كلينتون. قامت عقيدة باول على حلّحلة شرط المصلحة القومية الحيوية ولكنها أصرت على حصر استخدام القوّة باستهداف أغراض سياسة محددة بوضوح و مترجمة إلى أغراض عسكرية محددة، وفي مثل هذه الحالات ينبغي أن تكون البلاد مُستعدة لتزويد الجيش بكل ما يلزم لبلوغ تلك الأغراض بقوّة طاغية، وقد نبّه باول إلى الحذر الشديد الذي يجب أن نتحلّى به عند اتخاذ قرار الحرب وعند اتخاذ قرار الحرب يجب علينا أن لا نتردد إذ لا بد من أن ننتصر انتصارًا حاسمًا². وهو الأمر الذي تدعمه مرشحة كاتبة الدولة للشؤون الخارجية في تلك الفترة مادلين أولبرايت في تصريحاتها أمام لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الدولية بالقول: " لا يجب أن نكون مجرد مستمعين عالميين ببساطة، أو شخصيات مؤثرة فقط، وإثما يجب علينا أن نكون مُبدعين للتاريخ العالمي ولزمننا سندخل القوّة الأمريكية إلى العمل كي تُمارس تأثيرها بصورة حاسمة على خمسين بالمائة من تاريخ وقوانين زمننا³."

خلصت نتائج دراستين أقرهما الكونغرس حول السياسات الدفاعية وهما (نشرة البنتاغون الدفاعية) الربع سنوية التي صدرت في ماي 1997 و(تقرير لجنة الدفاع القومي) في ديسمبر 1997 إلى أنّ ميزانيات الدفاع ستظل كما هي أو ستستمر في الانخفاض، ونتيجة لذلك فإن توصيات خطط الدفاع والتي تمت الإشارة إليها في التقريرين كُتبت مع الأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على الميزانية ذلك أن نشرة البنتاغون الدفاعية ركزت على المتطلبات الدفاعية الحالية على حساب الاحتياجات الدفاعية المستقبلية، بينما يُعطي التقرير الثاني أولوية للاحتياجات المستقبلية بالتقليل من المسؤوليات الدفاعية الآنية. ورغم أن التقريرين اقترحا سياسات مختلفة فكلهما تقاسما أمرًا مُشتركًا تمثل في الفجوة بين المصادر والإستراتيجية لا بد من إيجاد حلّ لها، ليس بواسطة زيادة المصادر وإثما من خلال تغيير الإستراتيجية. إنّ القوّات المسلحة الأمريكية بإمكانها إمّا أن تستعد للمستقبل من خلال التقهقر عن ممارسة دورها كمدافع أساسي للنظام الأمني العالمي، أو بإمكانها أن تهتم بالشؤون المحلية ولكن بالمقابل ألا تكون جاهزة لمواجهة الأخطار وساحات المعارك المستقبلية⁴.

اتّبع إدارة الرئيس كلينتون إستراتيجية جديدة قائمة على التعددية بمعنى العمل المُشترك وقد قام برجينسكي⁵* الذي كان أحد المهندسين الأساسيين لتوسيع حلف شمال الأطلسي بشرح الدوافع الحقيقية لهذه الإستراتيجية في كتابه (رقعة الشطرنج الضخمة) وقدمها باعتبارها

1 * كاسبار واينبرغ، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في عهد الرئيس ريغان، وكان قد أطلق سنة 1984 عقيدته العسكرية المقيدة التي اعتبرت أنّ احتمال استخدام القوّات الأمريكية في القتال خارج البلاد لاغيًا ما لم يتم اعتبار الاشتباك أو الوضع الخاص منطويًا على أهمية حيوية لمصلحتنا القومية أو مصلحة حلفائنا.

2 سيوم براون، مرجع سابق، ص: 55.

3 أ.ني. أوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص: 167.

4 أميمة عبد اللطيف، المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003. ص: 58.

5 * زيبغنيو برجينسكي: شخصية سياسية وأكاديمية أمريكية معروفة، حيث شغل منصب مستشار للأمن القومي الأمريكي بين عامي 1977-1981 في عهد الرئيس جيمي كارتر، إلى جانب عمله الأكاديمي في الجامعات الأمريكية خصوصًا جامعتي هارفارد وجامعة كولومبيا.

إحدى مكونات التوجه الأعم للحفاظ على الهيمنة الأمريكية اعتماداً على سياسة فرّق تسد التي تتسع لتشمل القارة الأوروبية. وقد دافع برجينسكي عن بناء أمريكا لتحالف من أجل احتواء وإخضاع المنافسين المحتملين كألمانيا وروسيا والصين واليابان قائلاً: "من مصلحة الولايات المتحدة أن تدعم التعددية الجغرافية في أوراسيا في الأجل القصير، وهذا يؤكد على أهمية دور المناورات من أجل الحيلولة دون ظهور تحالف يرغب فعلياً في تحدي التفوق الأمريكي ناهيك عن ظهور دولة ما ترغب في عمل نفس الشيء وعلى المدى المتوسط ما سبق طرحه يجب أن يؤدي تدريجياً إلى التأكيد على ظهور شركاء مهمين، لكنهم منافسين من الناحية الإستراتيجية قد يكون باستطاعتهم أن يساهموا تحت قيادة الولايات المتحدة في إقامة نظام أمني أكثر تعاوناً عبر أوراسيا¹."

إنّ التحول النسبي في ميزان القوة الاقتصادية لصالح الولايات المتحدة (تحديداً في العهدة الثانية للرئيس الديمقراطي بيل كلينتون) دعمه اللجوء الانتقائي إلى القوة العسكرية من جانب إدارة كلينتون، إنّ الحملة التي قام بها حلف شمال الأطلسي على صربيا سنة 1995 والحملة الأوسع نطاقاً في كوسوفو سنة 1999 ساعدتا على تأكيد تبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة واعتماد الإتحاد الأوروبي على القوة العسكرية الأمريكية حتى في حلّ النزاعات التي تقع في فئانه الخلفي الحيوي (البلقان) لقد اضطلع توسيع حلف الناتو في وسط وشرق أوروبا أثناء حرب البلقان سنة 1999 بثلاث مهام:

- 1- الحفاظ على موقع الولايات المتحدة الذي حظيت به خلال الحرب الباردة كقائدة لأوروبا الغربية وتوسيع مدى هذه القيادة ناحية الشرق.
- 2- قام بإضفاء المشروعية على اختراق الناتو بقيادة الولايات المتحدة منطقة وسط آسيا المهمة استراتيجياً واقتصادياً، حيث أصبح الحلف مخولاً بالقيام بعمليات هناك.
- 3- سمح بإستراتيجية جديدة لتطويق روسيا التي يعتقد صنّاع القرار في الولايات المتحدة أنّها لا تستطيع التحول إلى ليبرالية ديمقراطية غنية، ومن ثم كان يجب احتواءها.

الجدول رقم: 04

المقارنة بين التهديدات والأهداف الأمريكية خلال فترتي الحرب الباردة والقرن الحادي والعشرين

القرن الحادي والعشرين	الحرب الباردة	
أحادي القطبية.	ثنائي القطبية.	النظام العالمي
الحفاظ على السلام الأمريكي.	احتواء الإتحاد السوفيتي.	النظام الأمني
تأمين وتوسيع مناطق السلام الديمقراطي ردع نشأة قوى عالمية جديدة منافسة، الدفاع عن مناطق أساسية، استغلال عملية تحول الحرب.	ردع الإتحاد السوفيتي.	الهدف الإستراتيجي
إمكانية وجود جبهات للحرب منتشرة عبر العالم.	إمكانية حدوث حرب عالمية في أماكن مختلفة.	المهمة العسكرية الرئيسية
شرق آسيا.	أوروبا.	التهديد العسكري الرئيسي

¹ زيبغنيو برجينسكي، مرجع سابق، ص ص: 192-193.

المصدر: أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 63.

المطلب الرابع: مرحلة التفرد والقيادة.. الحرب العالمية على الإرهاب (2001- 2008)

كان من الواضح أنّ الإدارة الأمريكية في مرحلة عهدي الرئيس بيل كلينتون تُعاني من أزمة حقيقية تتلخص في عدم قُدرتها على بلورة رؤية إستراتيجية مُتماسكة وواضحة المعالم للنظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة، ففي اللحظة التاريخية التي شهدت تعاظم قُدرة الولايات المتحدة على الفعل تضاءلت قُدرتها على تكوين رؤية إستراتيجية للفعل المطلوب، ولذلك اتّسمت تلك المرحلة بعدم وضوح توجه إستراتيجي مُحدّد لإدارة العلاقات الدولية بتفاعلاتها كافة لاسيما جوانب الصراع منها حيث كانت تُدير الأزمات والتوترات الدولية من موقع ردّ الفعل دون السعي إلى امتلاك زمام المبادرة الإستراتيجية.

يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسينجر أنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر مثّلت نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين حيث أنّها أدّت بصورة واضحة إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ودفعت القوى المنافسة مثل أوروبا الموحدة واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند للتعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة، وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل هذه الهجمات ممّا أدّى إلى بناء علاقات شراكة بين هذه الأطراف والولايات المتحدة، ويرى كسينجر أنّ هذا الوضع أدّى للمرة الأولى خلال نصف قرن أن تكون الولايات المتحدة لا تواجه خصمًا إستراتيجيًا أو بلدًا وحيدًا أو مُتحالفًا يستطيع أن يصبح منافسًا لها، بل إنّ الدول الكبرى أصبحت ترى أنّ الخطر الذي يتعرضون له جميعا لا يأتي عبر الحدود وإنّما من الخلايا الإرهابية المزروعة داخل بلدانهم أو من النزاعات الإقليمية، ممّا يعني أنّ الجغرافيا السياسية قد شكّلت اتجاهها جديدا في العلاقات الدولية حيث أصبحت محور ارتكاز في السياسات الدولية وسياسة الولايات المتحدة بشكل لم يسبق له مثيل في العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية وبينما كانت السياسة الأمريكية تميل إلى الانفرادية قبل هذه الهجمات، فإن الهجمات أُنعت الجميع بأن الإرهاب أصبح يمثل خطراً داهماً وأنّ أيّاً من هذه القوى لا يملك بمفرده الوسائل الكفيلة بمواجهة هذا التهديد، وقد اعتبرها البعض (الهجمات الإرهابية) أولى حروب القرن الجديد¹.

لقد أدّت أحداث سبتمبر 2001 إلى بعث نظرية صراع الحضارات على اعتبار أن هذه الأحداث تُمثّل تجسيداً مادياً حيّاً لصراع بين جماعات بشرية مختلفة في العقيدة والحضارة والدين، وعليه فقد أصبح النظام الدولي بعد هذه الأحداث عبارة عن صورة لهرم تتربع عليه الولايات المتحدة لتصبح القطب الوحيد في العالم، حيث بدت السياسة الأمريكية وكأنّها تستهدف إعادة تشكيل العالم وبدا الآخرون وكأنّهم في حالة استكانة واستسلام ولكن في الوقت نفسه كانت هناك بوادر مقاومة تُنبئ أنّ الشكل النهائي لما بعد سبتمبر 2001 لم يتحدد بعد².

فرضت أحداث 11 سبتمبر 2001 تغييرات كبيرة على الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد ثبوت فشل العقيدة الأمنية التقليدية القائمة على الردع والاحتواء، وذلك في استجابة للتحديات الإستراتيجية والتهديدات الأمنية في شكلها الجديد وغير المألوف³، فقد برز

¹ مصطفى علوي، البنية الدولية وخصائص النظام العالمي: المخاطر والفرص، بيروت: دار بيروت للنشر، 2007. ص: 38.

² السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004. ص: 25.

³ كمال مصطفى، "أمريكا والإرهاب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002. ص: 59.

موضوع الإرهاب بوصفه عدوًا عالميًا جديدًا وضرورة محاربتة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فالإرهاب هو العدو الجديد الذي كانت تبحث عنه الإدارة الأمريكية لوصفه محفزًا جديدًا لإبقاء الإرادة الداخلية متماسكة ومُتَمَسِّكة بالحفاظ على سياسة التسلح والمحافظة على مواقع القوة وسياسة ملء الفراغ في المناطق الحيوية بعد غياب المحفز الإستراتيجي الذي كان يمثله الإتحاد السوفيتي¹. فالولايات المتحدة ستقود لواء محاربة الإرهاب العالمي طبقًا لتوجهاتها وامتلاءاتها، إذ بدأت الولايات المتحدة حملةً عالمية لمكافحة الإرهاب في إطار نظرية الرئيس بوش الابن المعروفة باسم الضربة الوقائية².

قدّم برنارد برودي Bernard Brodie في كتابه (الإستراتيجية في عصر الأسلحة الصاروخية) تعريفًا للحرب الوقائية بالقول: "إنني أستخدم هذا التعبير لوصف الهجوم المُدبّر من قبل إحدى الدول على الأخرى، أي الاعتداء الذي لا يأتي نتيجة عدوان ما أو نتيجة أعمال مباشرة ومكشوفة من قبل دولة معادية. وإنّ الهدف المباشر والرئيسي لهذا الهجوم هو تدمير القوة العسكرية العامة لهذه الدولة، وخاصة قوّاتها المسلحة الإستراتيجية ومن الطبيعي أنه إذا نُفِذت المهمة بنجاح فإن الدولة الأولى يمكن أن تُلحق بعدوتها الخسارة أو تفرض عليها الشروط التي تريدها³".

يعتقد عبد الوهاب الكيالي أنّ مصطلح التدمير الوقائي يُقصد به توجيه ضربة قاصمة لقوّات العدو الضاربة في قواعدها ومراكزها للحيلولة دون تحوّلها إلى خطر هجومي يهدد سلامة القوّات التي تأخذ زمام المبادرة، فتكون البادئة بتسديد الضربة وهو اصطلاح شائع في الإستراتيجية الحديثة لاسيما بالنسبة لتدمير الأسلحة النووية لدى الدول الكبرى⁴. كما يمكن التعبير عن مفهوم الضربة الوقائية بأنّه: "ذلك النوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى تحييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الآخرون قبل أن يتمكّنوا من استخدامها ضد الطرف الأول". وتعتمد إستراتيجية الحرب الوقائية على قاعدتين هما:

1- أنّها تعتمد على الضربات المُبَاغِطة دون انتظار الأدلة العدوانية للطرف المقصود وهو ما أوضحه دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld لوزراء دفاع الناتو يوم 06 يونيو 2002 في اجتماعهم بالعاصمة البلجيكية بروكسل حين قال: "أنّ الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو ضد الدول التي تمتلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية". وهذا يعني أنّ الضربات الوقائية الأمريكية سوف تُوجّه لمجرد تشكك الدوائر الأمنية الأمريكية المعنية بوجود خطر دون انتظار التأكد من صحة التهديدات.

2- أمّا القاعدة الثانية فتوضحها ميشيل فلونوي⁵* بقولها أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت تريد أن تكون ضرباتها الوقائية فعّالة، فإنّه يجب أن توجهها قبل نشوب الأزمة المعنية حتى تدمر مخزون العدو من الأسلحة والحيلولة دون تمكينه من استخدامها وربما تكون الضربات الموجهة ضد أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العدو هي

¹ أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002. ص 89.

² عبد الله الأشعل، "مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005. ص 79.

³ مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج2، مرجع سابق، ص: 803.

⁴ عبد الوهاب الكيالي، كامل الزهيري وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974. ص: 149.

⁵*الخبيزة السابقة في برنامج عدم انتشار الأسلحة النووية في وزارة الدفاع الأمريكية، والتي تعمل الآن في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

الخيار الأفضل والوحيد لتفادي وقوع هجوم كارثي على الولايات المتحدة الأمريكية وفي هذا السياق شدّد وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول على اعتبار هام وهو أنّ القوّة العسكرية إذا استخدمت في الضربات الوقائية يجب أن تكون حاسمة¹.

وقد استدل بعض المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين أمثال هنري كسينجر في تعريف الحرب الوقائية بتعريف الضربة الأولى أو الضربة الاستباقية والاختلاف هنا هو في الشكل وليس في الجوهر، إذ أن الضربة الاستباقية أو الأولى يُمكن أن تعني أيضاً بدء الحرب الوقائية، ومهما أُعطيت هذه الضربات من تسميات مختلفة فإنّ المهم فيها هو تحقيق أقصى قدر من المفاجأة. وفي سياق متصل يرى الباحث غسان العزّي بأنّ مفهوم الحرب الاستباقية الذي تبنته العقيدة العسكرية الأمريكية في هذه المرحلة يعني²:

أولاً: أنّ واشنطن باتت تُعطي لنفسها الحق في مهاجمة أيّ دولة أو جماعة لمجرد الاشتباه بأنّها تُفكر في إلحاق الضرر بمصالح الولايات المتحدة أو تُخطط لضرب هذه المصالح.

ثانياً: يجب عدم انتظار أن تنضج التهديدات بل يجب استباقها "بهجمات وقائية" تُجهزها وتقضي عليها في المهد.

ثالثاً: أنّه من المستحب البحث عن مظلة قانونية أو شرعية لمثل هذه الضربات الإستباقية ولكن ذلك ليس أمراً ضرورياً.

رابعاً: الحق في استخدام سلاح نووي تكتيكي عند الضرورة ما يُشكّل في رأي العزّي قطيعة جذرية مع الحرب الباردة حيث ساد مفهوم الردع، وقد شكّلت الحرب على العراق الاختبار الأول لهذه العقيدة الحربية "العسكرية".

أعلن الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش George W. Bush عن مبدأ الضربة الوقائية كمبدأ جديد للإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 وذلك في خطاب له أمام الأكاديمية العسكرية الأمريكية في وست بوينت في جوان 2002، وأوضح الرئيس بوش بأنّه حسب المبدأ الجديد ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربات وقائية مُسبقة ضدّ تهديدات مُحتملة من جماعات إرهابية أو دول تحصل على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية وأضاف: "إن الحرب على الإرهاب لن يتم كسبها من موقع دفاعي يجب أن ننقل المعركة إلى العدو، أن نُفشل خُططه أن نُواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر سوف يتطلب أمننا من كل الأمريكيين أن ينظروا إلى الأمام وأن يُؤطدوا العزم ويكونوا مُستعدين للقيام بعملية وقائية عند الضرورة لحماية حريتنا والدفاع عن حياتنا... إن الردع بمعنى الوعيد بردّ انتقامي هائل ضد الدول لا يعني شيئاً بالنسبة لشبكات الإرهابيين السريّة التي لا دولة لها أو مواطنين عليها حمايتهم، والاحتواء غير مُمكن عندما يُصبح بإمكان حكام طغاة غير مُتزنين ويملكون أسلحة دمار شامل أن يُسلّموها إلى حلفاء إرهابيين، فإنّ انتظرنا أن تتجسّد هذه التهديدات بالكامل نكون قد انتظرنا لأطول ممّا يجب³".

¹ حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 2002، نقلاً عن الأهرام الرقمي على الرابط التالي: Digital. Ahram. Org.eg/policy. Aspx?Serial = 220558 تاريخ الاطلاع: 2014-12-23

² خنسان الغريب، مرجع سابق، ص ص: 47-48.

³ خطاب الرئيس بوش أمام الأكاديمية العسكرية في وست بوينت 2002-06-01. على الرابط التالي:

إن التطور الجديد في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر والتي تبنتها وزارة الدفاع الأمريكية يتمحور حول مبدأ الدبلوماسية الوقائية والتدخل الوقائي والذي يسعى لتحقيق جملة من الأهداف نجملها كالتالي¹:

- 1- الالتزام بالمحافظة على مركز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة دون منافس.
- 2- كيفية مواجهة الإرهابيين الذين يستخدمون أسلحة الدمار الشامل.
- 3- التحول في الإستراتيجية العسكرية من سياسة الردع إلى الاستباق والهجوم السريع على الخصم.
- 4- إعادة تعريف حدود المصالح القومية عبر التأكيد على حق الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في أيّ مكان للقضاء على أيّ تهديد.

وقد عبّرت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنها الرئيس بوش في سبتمبر 2002 بوضوح عن تبني الضربات الوقائية، وبرزت الإستراتيجية هذا المبدأ بأنه يعود إلى التحولات العميقة في البيئة الأمنية الأمريكية بالمقارنة مع فترة الحرب الباردة، وأهمها بروز تهديدات ما يُسمى بالدول المارقة والإرهابيين ومع أن القوة التدميرية التي يمكن أن تنجم عن مثل هذه التهديدات المعاصرة لا تُوازي القوة التدميرية التي كانت مُتاحة من قبل لدى الاتحاد السوفيتي سابقاً، فإن طبيعة هذه التهديدات تجعل من البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية أكثر تعقيداً وخطورة وبالذات في ظل تصميم الأعداء الجدد على امتلاك قوى تدميرية لم تكن مُتوافرة حتى للدول القوية في العالم ورغبتهم الشديدة في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية². ووفقاً لذلك فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم خيارين فمن ناحية تحفظ الولايات المتحدة بحق الدفاع الشرعي الوقائي الذي بمقتضاه تجتهد الولايات المتحدة على الدوام في التصرف بشكل فردي ووقائي للحيلولة دون وقوع أي أعمال إرهابية تستهدف الشعب الأمريكي ومن ناحية ثانية تدعم الولايات المتحدة المجتمع الدولي في حال التعرض لأيّ نوع من أنواع التهديد الإرهابي³.

فإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 اعتمدت بصفة أساسية على الآلة العسكرية في ما يسمى الحرب على الإرهاب، وهو ما أكدّه الرئيس بوش في إحدى خطاباته بالقول: "إنّ أكبر رصيد لنا في هذه الحرب هو المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة وفي هذه اللحظة ينتشر أزيد من 60 ألف جندي أمريكي حول العالم في الحرب على الإرهاب"⁴. فوثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 تؤكد على أولوية الدفاع والأمن باعتبارهما المهمة الأولى والرئيسية للإدارة الأمريكية، وتؤكد أنّ استخدام القوة وتحديدًا القوة العسكرية هو الوسيلة الأولى لتحقيق الأمن وهو الأمر الذي يؤكد مصداقية المدرسة الواقعية في فهم التحولات الجارية في الإستراتيجية الأمريكية العالمية.

¹ حسن علاوي خليفة، "فكرة الهيمنة بالقيادة في الإستراتيجية الأمريكية: مدخل للقرن الحادي والعشرين"، مجلة قضايا سياسية، الإصدار 32-33، 2013. ص ص: 321-322.

² أحمد إبراهيم محمود، "حرب العراق وتحولات الفكر الإستراتيجي الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2003. نقلًا عن الأهرام الرقمي على الرابط: Digital.ahram.org.eg/policy.aspx?Serial=220828 تاريخ الاطلاع: 2015-01-29

³ السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص: 23.

⁴ زينب عبد العظيم، "الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر"، مركز الحضارة للدراسات الإستراتيجية، ص: 815. على الرابط التالي: <http://www.hadaracenter.com/pdfs> تاريخ الاطلاع: 2015-02-26

شرح جورج تينيت George Tenet رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA فكرة العدو المُحتمل أمام الكونغرس الأمريكي في فيفري 2002 وعرفه بأنه: "الجهات والمنظمات التي لم يظهر عليها اتجاهات للقيام بعمليات إرهابية أو عدائية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لكن قد يحدث في المستقبل أن تؤثر فيهم سلبا إجراءات أو سياسات أمريكية مما يُحوّل توجهاتها لاحقاً ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم -طبقاً لرؤية تينيت- فإنهم فرضياً يُمكن أن يشكلوا مستقبلاً تهديداً للأمن القومي الأمريكي وبالتالي يستحقون توجيه ضربات وقائية ضدّهم قبل أن يحدث من جانبهم تهديد فعلي للأمن القومي الأمريكي¹.

لقد ظهر تغيير كبير في التعامل الأمريكي مع العالم والساحة الدولية والفاعلين الدوليين، فأصبحت ترتكز في التعامل مع دول العالم من خلال المفاهيم التالية²:

- 1- التوسع في مفهومي الحرب الوقائية والإستباقية.
- 2- تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء دون وسطية، وإطلاق التهديد لدول العالم عبر مقولة الرئيس بوش الابن: "إمّا أن تكون معنا أو تكون مع الإرهاب".
- 3- بلورة ما يسمى محور الشر وإظهاره والعمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه.
- 4- التركيز على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كمسرح رئيسي لمصالح الولايات المتحدة عبر البحار وساحة لصراعاتها الخارجية، هذا المركز وإلى وقت قريب كانت تحتله أوروبا والتي لا تحتل الآن حتى المرتبة الثانية في قائمة الاهتمامات الأمريكية لأن شرق آسيا أصبح يحتل المرتبة الثانية في سلم أولويات الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة التاريخية.

أكدت أحداث 11 سبتمبر الحاجة إلى دفع السياسة الدفاعية الأمريكية من خلال زيادة الميزانية الدفاعية لسنة 2003 لتمويل البرامج الدفاعية التي تحقق الأهداف الإستراتيجية لوثيقة الأمن القومي لسنة 2002، حيث زاد التمويل المخصص للدفاع عن الولايات المتحدة في الداخل وقواعدها في الخارج بنسبة 47% وللبرامج التي تهدف إلى حرمان الأعداء من الملاذ الأمن بنسبة 157% وللبرامج الهادفة إلى ضمان إرسال القوّات الأمريكية إلى مسافات بعيدة في مناطق مُعادية بنسبة 21% وللبرامج الهادفة إلى تسخير تقنية المعلومات بنسبة 125% وللبرامج الهادفة إلى تقوية القدرات الفضائية الأمريكية بنسبة 145%. كما أنهى البنتاغون العمل في برامج تسليحية لا تتوافق مع الإستراتيجية الدفاعية الجديدة مثل برامج الدفاع الصاروخي البحري و18 برنامجاً تسليحياً خاصاً بالجيش والصواريخ Peace Keeper كما أحييت الأنظمة التسليحية التي تقادمت والمكلفة في صيانتها إلى التقاعد مثل المقاتلة F14³.

إنّ تخصيص مبلغ 419,5 مليار دولار أمريكي كنفقات مخصصة للجانب العسكري يحمل دلالات بأن الولايات المتحدة عازمة على خوض حرب مفتوحة وطويلة ضدّ الإرهاب وهي مُستعدة عسكرياً ومادياً لتخوض الحرب بكل راحة، إنّ هذه الموازنة والمبالغ الضخمة المُخصصة للإنفاق العسكري تأتي ضمن برامج الدفاع لسنوات المستقبل

¹ حسام سويلم، مرجع سابق

² صلاح صبر الحق، السياسة بعد 11 سبتمبر، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002. ص: 171.

³ حسام سويلم، مرجع سابق

Future Years Defense Programs والذي يتضمّن الأسبقيات التي حدّدها وزير الدفاع

الأمريكي السابق رامسفيلد وتتمثل في خمس محاور¹:

1- هزيمة الإرهاب الدولي كأولوية للأعمال العسكرية لوزارة الدفاع.

2- إعادة بناء وهيكله القوّات المسلحة.

3- قضية الأمن العسكري.

4- تطوير وتقدّم القوّات الميدانية العسكرية.

5- الرعاية الجيّدة المتكاملة للقوّات المسلحة.

وإلى جانب المواجهة العسكرية والمالية يطفو إلى السطح مستوى آخر لا يقل أهمية عن المستويين السابقين وهو مستوى المواجهة الفكرية، حيث تقوم إستراتيجية الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب على نشر وتسويق مفهومها للإرهاب بشكل موسع فالإرهاب أصبح هو العدو للولايات المتحدة وهو لا يتمثل في نظام بعينه ولا فرد ولا ديانة ولا أيديولوجية بعينها وإنما هو: "عُنف مقصود يُرتكب لدوافع سياسية ضدّ أبرياء". وبالتالي فكل صور الإرهاب وأعماله غير مشروعة وذلك حتى يرى الجميع الإرهاب مُساوياً للقرصنة والإبادة العنصرية وغيرها من أنواع السلوك المُستهجن والذي يجب على الجميع أن يُعارضه ويُقاومه ويمتنع عن مُساعدته².

وبالإضافة إلى المواجهة العسكرية والمالية والفكرية تتحدث إستراتيجية الأمن القومي عن بُعد آخر في إستراتيجية مكافحة الإرهاب يتعلّق بإعادة تنظيم المؤسسة الأمنية الأمريكية، فمنذ إدارة الرئيس ترومان التي أنشأت مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع فإن إدارة الرئيس جورج والكر بوش هي التي قدمت أكبر خطة لإعادة تنظيم الحكومة الأمنية للولايات المتحدة وترتكز تلك الخطة على إنشاء وزارة الأمن الداخلي كما تتضمن تلك الخطة أيضاً قيادة عسكرية مُوحّدة جديدة وإعادة ترتيب جوهرية لوكالة المباحث الفيدرالية فضلاً عن خطة تأمين داخلي تشمل كافة مستويات الإدارة الأمريكية.

¹ عبد العظيم بن الصغير، مرجع سابق، ص: 96.

² ولاء البحيري، "الإرهاب الدولي"، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 2004. نقلا عن الأهرام الرقمي على الرابط التالي:

خلاصة الفصل:

نستخلص ممّا سبق من الدراسة أن تطور مفهوم الأمن على المستوى النظري من خلال خضوع مفهوم وطبيعة الأمن لعملية تحول عميق قد انعكس بشكل كبير على المستوى العملي التطبيقي، فالمشهد الأمني الدولي قد تغيّر تغيراً جذرياً منذ نهاية الحرب الباردة ما تمخض عنه أنه وللمرّة الأولى في التاريخ يفقد البعد العسكري للأمن مكانته الأولى التي لا جدال فيها إلى أبعاد أخرى بيئية، اقتصادية، اجتماعية.. وغيرها ما يدفعنا إلى حقيقة مفادها أن مهمة توفير الأمن قد أصبحت أكثر تعقيداً ما يفرض على الدولة تعبئة أصول متعددة إلى جانب الأصول العسكرية.

هذا التعقيد والتطور في المشهد الأمني الدولي قد انعكس على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي -عبارة عن وثيقة تعد بشكل دوري من طرف الإدارة الأمريكية- من خلال تعدد وتنوع الجهات الفاعلة في صياغتها من مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية دون إغفال الدور المهم للرئيس الأمريكي، ومع ذلك يتسم التفاعل بين هذه الجهات والمؤسسات بالديناميكية -أحياناً تكون تعاونية وفي بعض الأحيان تنافسية- ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحديد المخاوف الأمنية القومية الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية وكيفية التعامل معها بما يضمن في النهاية استمرارية وديمومة المركز القيادي للولايات المتحدة على مستوى هيكل النظام الدولي.

الفصل الثاني

إعادة موازنة العلاقات عبر المحيط الهادي وحدود الدور الصيني في شرق آسيا

تمهيد:

لقد شغلت الصين حيزًا مهمًا في أدبيات العلاقات الدولية نتيجة لثلاثة عقود من النمو السريع والمتواصل قادتها في نهاية المطاف لتبوء مكانة الاقتصاد الثاني في العالم سنة 2010، وفي هذا السياق يعتبر جوزيف ناي بأن صعود الصين هو اسم على غير مسمى على اعتبار أن عودة الصين ستكون أكثر دقة بما أنها كانت لفترة طويلة جدًا القوة الكبرى في شرق آسيا في إشارة واضحة إلى إمكانية ما يعنيه صعود الصين من إمكانية العودة إلى قمة هرم النظام الدولي. وبناء عليه وضعت الصين هدفًا إستراتيجيًا تمثل في إعادة التكافؤ في العلاقات بين ضفتي المحيط الهادي وذلك من خلال موازنة القوة الأمريكية في شرق آسيا بطريقة ذكية تجمع بين كل من التوازن الداخلي (زيادة القوة النسبية للصين من خلال التنمية الاقتصادية والتحديث العسكري)، والتوازن الخارجي (إحباط المبادرات الأمريكية التي تضر بالمصالح الحيوية للصين)، وذلك من خلال الجهود الدبلوماسية متعددة الأطراف والشراكات الأمنية بما يحافظ على بيئة خارجية مستقرة تستجيب لمتطلبات

الإستراتيجية الصينية الكبرى لعام 2049. ومن أجل توصيف الدور الصيني في منطقة شرق آسيا سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:
المبحث الأول: قدرات ومحددات الدور الصيني في منطقة شرق آسيا.
المبحث الثاني: الصين والمعضلة الأمنية في شرق آسيا.
المبحث الثالث: الدور الصيني في شرق آسيا بين الثوابت الأيديولوجية والمقتضيات الإستراتيجية.

المبحث الأول: قدرات ومحددات الدور الصيني في منطقة شرق آسيا

تعتبر الصين واحدة من أهم القوى الصاعدة على الساحة الدولية بل يرشحها الكثيرون لأن تكون المنافس القادم للولايات المتحدة وهو ما دعا الكثيرين لوصف القرن الحالي بالقرن الصيني، وقد ترافق مع هذا الصعود الصيني القوي ارتفاع لسقف طموحاتها للعب دور أكثر فاعلية وقوة خاصة في بيئتها الإقليمية كمقدمة للعب دور بارز ومؤثر على الساحة الدولية. ولبلورة ذلك تعتمد الصين على جملة من القدرات والمقومات الصلبة والناعمة تشكل في مجملها عناصر قوتها، وبناء عليه يمكن تحديد أهم هذه المقومات في نظامها السياسي، قوتها الاقتصادية، قدراتها العسكرية وقوتها الناعمة.

المطلب الأول: النظام السياسي

تُصنّف القيادة السياسية الصينية وفقاً للأدبيات الغربية باعتبارها قيادة جماعية Collective Leadership تتركز غالبية السلطات بيدها ومن ثم فهي تُهيمن على عملية اتخاذ القرار السياسي، ويرجع البعض سيطرة القيادة الصينية على مُقرارات عملية القرار إلى خاصية عدم الثقة في الآخر أو ما يسمونه (الثقة الحذرة) التي تتميز بها الثقافة السياسية الصينية¹، وتبعاً لذلك كانت القيادة الصينية تحمل على عاتقها كامل المسؤوليات دون أدنى تفويض للسلطات للمستويات الأدنى، ويرجع إيمان القيادة الصينية بأسلوب عدم تفويض السلطات للمستوى الأدنى إلى الأسباب التالية²:

- 1- اعتقاد القيادة الصينية بأنها إذا قامت بتفويض سلطاتها للغير، فإن ذلك سوف يدفع في اتجاه عدم اكتراث الشعب بها وعدم امتثاله لأوامرها وتراجع مكانتها.
- 2- نقص الثقة في الكفاءات الأدنى وفي قدرتها على أداء المهام الموكلة إليها بالكفاءة المطلوبة.

¹ عادل عنتر علي زعلوك، "السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة (1990- 2010)"، مذكرة ماجستير، (جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، 2014). ص: 119.

² Wang. X. Barbara, Chee Harold. **China Leadership**. First Edition. London : Macmillan Publishers. 2011. P: 127.

3- اعتقاد القيادة الصينية بأن الخطأ الذي قد يصدر عن القيادات الأدنى سوف يُنسب إليها في نهاية المطاف، على اعتبار أن تفويض السلطة لا يعني تفويض المسؤولية. كما أنه يمكن إرجاع تصميم القيادة الجماعية للنظام السياسي الصيني للحيلولة دون تكرار التجاوزات التي حدثت في عهد المؤسس ماوتسي تونغ Mao Zedong عندما تمكن زعيم واحد من إقناع الأمة بسلسلة من الحملات الجماهيرية كانت لها تداعيات سلبية على النظام. كما يهدف كذلك إلى الحيلولة دون ظهور شخصية مثل ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev في الصين والتي تتهم على نطاق واسع في الصين بأنها سبب انهيار الإتحاد السوفيتي¹.

وقد تميّز الجيل الأول للحزب الشيوعي في مرحلة قيادة الزعيم ماوتسي تونغ بالقيادة الانفرادية في عملية صنع القرار واتخاذ القرارات السياسية بشقيها الداخلي والخارجي. وكانت في مجملها تتسم بالانفعالية إذ كانت أغلبها عبارة عن ردود أفعال أكثر منها قرارات تحكمها دوافع مدروسة، ومن ثم فإنها كانت تتصف بأنها قرارات تاريخية عشوائية متقلبة من موقف لآخر لدرجة أنه من الصعب التنبؤ بها نظراً لتقلبها الشديد. وفي هذا السياق يقول أحد المتخصصين في النظام السياسي الصيني (أن لدى الصين الكثير من المنظمات دون أن يكون لديها مؤسسات) وأن العمل يتم داخل الجهاز السياسي والإداري على أساس رأسي فقط، بمعنى أن درجة التعاون بين الأجهزة بشكل أفقي تكاد تكون معدومة². ويمكن تحديد أبرز سمات النظام السياسي الصيني في المرحلة الواقعة قبيل بدء الإصلاحات على النحو التالي³:

- 1- تركيز السلطة في أيدي عدد محدود من الأفراد.
- 2- التدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية.
- 3- عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين مختلف الأفراد والمؤسسات، حيث نجد أن الفرد الواحد يتولى مناصب حزبية وحكومية متعددة في الوقت نفسه.
- 4- البيروقراطية والفساد الإداري.

إن العلاقة بين تطور النظام السياسي والبيئة الثقافية لأيّ مجتمع علاقة جدلية وتطور النظام السياسي مرتبط بالتحويلات العامة في المجتمع التي تفعل فعلها في النظام بهدوء وروية. وفي هذا الإطار فإن سطوة التراث الثقافي في الصين عميقة إلى حد بعيد وموقف الفرد من السلطة ليس مفصلاً عن هذه المسألة، فالمجتمع الصيني مجتمع أسري إلى حد كبير والعلاقات السلطوية داخل هذا النظام صارمة بشكل واضح والأخلاق بمضمونها الكونفشيوسي أقوى من القانون، والارتباط بالعمل الإداري في الدولة يجعل الفرد في مكانة أعلى في السلم الاجتماعي⁴. وعندما حاول الصينيون التجديد في تراثهم كما حدث في زمن تشومسي 1130-1200 أطلق على الحركة اسم الكونفشيوسية الجديدة أي البقاء في إطار الكونفشيوسية. وتحت عنوان وظائف الحاكم نجد النص الكونفشيوسي التالي: "لقد أنتجت

¹ Susan V. Lawrence , Michael F. Martin. "Understanding China's Political System". Congressional Research Service. Washington DC. March 20, 2013. P: 06.

² نبيل علي سرور، الظاهرة الصينية: أبعاد التجربة الصينية وتطور علاقات الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح والانفتاح (1990-2015)، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2016. ص: 55.

³ وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (2010-1978)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000. ص: 99.

⁴ نبيل علي سرور، مرجع سابق، ص: 64.

السماء الفصول وانتجت الأرض كل مصادر الثروة والإنسان أنجبه والده ويعلمه أستاذه ويستخدم الحاكم هذه الأشياء الأربعة بشكل صحيح لذا فإنه يقف حيث لا يوجد الخطأ... وعليه أن يعرف مشاعر الناس وأن يدلّهم بوضوح على ما ينفعمهم وأن يتعرّف على مآسيهم وبهذا يكون قادرًا على التأثير في الأشياء¹."

ونتيجة لهذه الأوضاع شرع النظام السياسي في عملية الإصلاح على أساس (مأسسة العمل السياسي) كما ورد في بيان الحزب في كانون الأول/ ديسمبر 1978 وهو ما فتح الباب أمام تغييرات جذرية في آليات صنع السياسة الصينية فهناك تزايد في دور التكنولوجيا، كما أن هناك عمل جاري على توسيع إنشاء مراكز البحوث السياسية والبرامج الأكاديمية في هذا الميدان.

إنّ المعطيات السابقة كلّها تدل على أن النظام السياسي الصيني له مواصفات خاصة ويقترح أحد الباحثين نموذجًا مختلطًا لدراسة النظام السياسي الصيني على النحو التالي²:
أولاً: النموذج العقلاني: وهو النموذج القائم على افتراض دراسة كافة البدائل واختيار أحدها من قبل مجموعة متماسكة من صنّاع القرار التي تتخذ من المصلحة القومية معيارها الأول، ويبدو أن المنهج في دراسة صنع القرار السياسي هو الأنسب لدراسة السلوك الصيني على المستوى الدولي، أي أن شبكة العلاقات الدولية الصينية يتم اختيار البدائل فيها على أساس النموذج العقلاني.

ثانياً: نموذج القوّة: وهو النموذج القائم على افتراض أن اختيار القرار السياسي يتم نتيجة سلسلة من المساومات بين مجموعة قيادية تفتقر إلى قدر من التماسك فيما بينها ويكون المعيار الأساسي لكل منهم هو تدعيم مكانته في بنية السلطة. ويبدو أن عملية اختيار القيادة العليا في النظام السياسي الصيني (ولاسيما الأمين العام للحزب الشيوعي وأعضاء المكتب السياسي) تتم وفقاً لهذا النموذج.

ثالثاً: النموذج البيروقراطي: ويقوم هذا النموذج على أساس المساومات بين الإدارات بهدف تحقيق البديل الذي يرضى عنه الجزء الأكبر، بمعنى أن المعيار المركزي هنا في اختيار البديل لا يكون على أساس المعيار العقلاني بل معيار مساحة الرضا عن القرار ومن هنا تأتي مساومات الإدارات الأمر الذي يجعل من القرار الحل الوسط لا الحل الأمثل. ويبدو أن الميدان الأكثر تطبيقاً لهذا النمط هو ميدان القرارات الخاصة بالتعاون بين النخب المختلفة سواء في مساهمتها أو توظيفها أو التعامل السياسي معها.

إن ذلك يعني أن دراسة سلوك النظام السياسي الصيني تتم على مستويات ثلاث متّسقة مع النماذج الثلاثة وهي³:

1- المستوى العقلاني: ويطغى على السلوك الصيني مع المجتمع الدولي.

2- نموذج القوّة: ويطغى على آلية اختيار القيادة السياسية.

3- النموذج البيروقراطي: ويطغى على نمط التعامل مع النخب السياسية.

خلف الجيل الثوري بقيادة ماوتسي تونغ جيلاً من التكنولوجيا بقيادة دينج هيساوبينغ Deng Xiaoping، وهذا الجيل لم يعتمد في نمط قيادته على التعسف في استعمال السلطة

¹ وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص: 94.

² المرجع نفسه، ص: 100.

³ Lampton David. **The making of Chinese Foreign Policy in The Era of Reform (1978-2000)**. USA : Stanford University Press. 2001. P : 06.

أو الحكم المطلق ولم يعتمد كذلك على قوة الشخصية الكاريزمية¹. وبفضل هذا الجيل أصبح هناك نوع من التفاهم والتشاور بين القيادة السياسية والفاعلين الآخرين في عملية صنع القرار الداخلي والخارجي على السواء، فبفضل القيادة الذكية والحكيمة لدينغ بينغ وزملائه من التكنوقراط تحولت عملية صنع القرار السياسي في الصين من الشخصية الكاملة إلى نوع من المؤسساتية والاحترافية²، وكنتيجة لذلك تعاضم دور مجلس الوزراء ومراقبته لعمل وزارتي الخارجية والدفاع بعدما كانت تحت الرقابة المباشرة للجنة المركزية للحزب الشيوعي.

فالأيديولوجيا الماركسية واللينينية والماوية بدأت تفقد شيئاً فشيئاً من قدرتها على منح الشرعية لاستمرار حكم الحزب الشيوعي الصيني، فعلى المستوى العالمي كشف انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي عن إفلاس الشيوعية كأيديولوجية سياسية وكنموذج اقتصادي قابل للحياة، وهو ما أجبر القيادة الصينية خاصة بعد أحداث ميدان تيانمين عام 1989 على البحث عن مصادر جديدة للشرعية. والشرعية السياسية تُؤسس على توافق قيم الحكام والمحكومين وكل نظام سياسي يحاول أن يؤسس ويعزز الاعتقاد بشرعيته لكي تُطاع أو امره طوعاً دون تهديد بالقوة.

ومع أن القيادة الصينية مازالت تستخدم خطابات الاشتراكية، فقد قادهم البحث عن حجج معيارية يمكن أن تُضفي الشرعية على حُكم الحزب الشيوعي الصيني في اتجاهين متعارضين يؤكد الأول على الأهداف القومية ويبرر نجاح الحزب في بناء الصين كدولة قوية، فيما يؤكد الثاني على الأهداف الاقتصادية والادعاء بأن الاستقرار السياسي الذي وفره الحزب الشيوعي الصيني ضروري للنمو الاقتصادي المستمر، وكنلتا الإستراتيجيتين لكسب الشرعية تتناشدان قيمًا وأهدافًا يشترك فيها الشعب الصيني وادعاءات الحزب بالشرعية تستند الآن لدرجة كبيرة على أدائه في انجاز هذه الأهداف وليس على التزامه بالمعايير الأيديولوجية³.

يرجع ديني روي Dini Roy سعي القيادة الصينية إلى مزيد من مشاركة الفاعلين الآخرين في عملية اتخاذ القرار وعدم الانفرادية إلى أن أمن النظام السياسي مرتبط بالأمن القومي، فاستمرارية النظام السياسي وعلى رأسه القيادة السياسية المركزية للحزب الشيوعي الصيني مرهونة بقدرته على تحقيق الأمن القومي الصيني وخاصة ضمان استمرارية معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة وترسيخ المكانة الدولية للصين في النظام الدولي. ومن ناحية أخرى حسب روي فإن القيادة الصينية وفي ظل الزخم الذي تشهده العلاقات الدولية وانفتاح الصين على العالم الخارجي وتعدد مصالحها وتشعبها يتعذر عليها الإلمام بكافة المواقف التي يتعين عليها اتخاذ قرارات حاسمة بشأنها، ومن هنا كانت الحاجة ملحة بالنسبة للقيادة الصينية إلى فتح باب النقاش ومشاركة الفاعلين الآخرين في عملية صنع القرار⁴.

Kaplan, A. Richard. **An Analysis of China's Foreign Policy and National Security Decision Making** ¹
Support Structure. . Virginia: Campaign Management Integnatred Treat office & Law Enforcement Center.
Department of Defense. 2005. P: 11.

Roy Denny. **China's Foreign Relations**. London: Macmillan Press. 1998. Pp: 64-65.²

³ إريكا سترينكر داونز، فليب سي. ساوندرز، "الشرعية وحدود النزعة القومية: الصين وجزر دياويو"، في: مايكل إي. براون، أوين آر. كوني وآخرون، **صعود الصين**، (تر: مصطفى قاسم)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010. ص: 119.

Roy Denny. Op, Cit. P: 43.⁴

منذ تبني الصين سياسة الإصلاح والانفتاح أواخر سبعينات القرن الماضي شهدت البلاد خمس فترات من الإصلاحات الرئيسية، ففي عام 1982 شهدت الصين حملة لتنظيم المؤسسات الحكومية وتعزيز عملها على نطاق واسع، ثم التركيز على ضرورة تسوية المشكلات المتصلة بنظام الحكم مدى الحياة. وفي عام 1988 خلال مساعي تنظيم عمل مؤسسات الحكومة والعمال والموظفين، تم تبني الفكرة القائلة بأن مهام الحكومة يجب أن تتحول من الإدارة إلى الخدمات. وفي العام 1993 وعند تحويل مهام الحكومة أقرّ العمل بنظام الخدمة العامة وبدأ بتطبيق نظام تقاسم العوائد. وفي عام 1998 تمّ إيضاح مهام الحكومة والبدء بفصل مهام الحكومة عن المؤسسات وفصل مهام منظمات الحزب ودوائر الحكومة عن الكيانات الاقتصادية، كما جرى الحد من مركزية السلطات إلى أدنى مستوى وجرّت عملية تبسيط واسعة النطاق للمؤسسات والعاملين المرتبطين بمجلس الدولة الصيني (الحكومة الصينية). وفي عام 2003 حصل تغيير وتحويل واسع في مهام الحكومة، إذ جرت تعديلات كثيرة في المنظمات والهيئات التابعة للمجلس وتم ترشيح أقسام العمل وانخفض عدد القضايا التي تحتاج إلى تفويض إداري وموافقات حكومية وتطورت مستويات الإدارة الحكومية، وتم تطبيق قانون الترخيص الإداري لجمهورية الصين الشعبية وقانون الخدمة العامة الجديد، حيث تم تقسيم النظام الإداري الصيني إلى خمسة أقسام هي¹: الحكومة الصينية والمقاطعات (والمناطق ذاتية الحكم والبلديات المركزية)، المدن (والمحافظات ذاتية الحكم)، البلديات (ومنها البلديات ذاتية الحكم والمناطق على مستوى البلدة)، النواحي (وتشمل نواحي الأقليات القومية والقرى).

إن تعديل الصين لهويتها الداخلية وتبديلها لسلوكها الخارجي (سواء إزاء إقليمها أم إزاء العالم) هما أمران قد بدوا بالفعل قبل أن تتبلور الملامح المعيارية أو القيمية لنظام ما بعد الحرب الباردة، فقد بدأت الصين مسيرتها الداخلية لتغيير شكل نظامها الاقتصادي نحو الأخذ بمبادئ السوق الحرّة منذ أواخر السبعينات، كما استهلت طريقها لرأب صدوع علاقاتها الإقليمية والدولية بدء من هذه الفترة أيضاً، بعبارة أخرى كانت الخيارات الإستراتيجية للقيادة السياسية الصينية هي مصدر التغيير والدافع إليه وإذا كان النظام الدولي قد قدّم الفرصة المناسبة التي اقتنتتها الصين من أجل بلوغ أهدافها في بناء دولة قويّة ومسئولة، فإن هذا ما كان ليأتي ثماره لولا حرص القيادة الصينية على بذل جهود مستمرة لإبراز الصين في صورة جديدة أمام عيون العالم وأبصاره. وفي هذا السياق تؤكد النخبة الحاكمة في الصين دائماً على أن بلادهم لا ترمي إلى ممارسة دور الدولة العظمى التي ترغب في السيطرة وتطمح إلى ممارسة الهيمنة في التفاعلات العالمية الجديدة، بل إنّ الصين تتطلع إلى عالم يسوده السلام وتنتهيأ فيه لإقامة علاقات طيبة مع مختلف دول العالم، وارتباطاً بذلك أشار الرئيس جيانغ زيمين Jiang Zemin في كلمته الافتتاحية أمام مؤتمر الحزب الشيوعي الخامس عشر: "ونحن إذ نقوم بتنفيذ برنامج التحديث الاشتراكي فنحن في حاجة إلى بيئة دولية يظللها السلام لفترة طويلة ... وفوق كل هذا نحتاج لإقامة علاقات طيبة مع كل الدول المحيطة بنا، إن تطور الصين لن يشكل خطراً على أيّة دولة أخرى ولن تسعى الصين أبداً إلى الهيمنة حتى لو قدر لها أن تتطور بشكل أكبر في المستقبل والشعب

¹ تيان بينغ كوي، طريق الصين: النظرة العلمية إلى التنمية، (تر: عباس جواد كديمي)، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2011. ص: 129.

الصيني الذي وقع فريسة للعدوان والقهر والإذلال من قبل القوى الأجنبية لن يتسبب يوماً في تعريض الآخرين لهذه الآلام¹.

استناداً إلى التجربة العامة للتاريخ البشري يمكن التنبؤ بتطوُّع القوَّة الجديد نحو إعادة النظر في ميزان القوَّة السابق الذي تشكَّل في تلك الفترة التي لم تكن مناسبة للصين حين كانت ضعيفة، وقد أعلنت الصين أن: "التطلع نحو عالم متعدد الأقطاب يشكل نزعة تتزايد باطراد.. إن الصين تعد نفسها لدور واحد من مراكز العالم متعدد الأقطاب القادم²." فالمفهوم الصيني (للقوَّة الوطنية الشاملة) والذي اتَّضحت معالمه لأوَّل مرَّة في ثمانينيات القرن العشرين، يعكس إدراك بيجين للحاجة إلى تطوير كل أبعاد القوَّة القومية (أي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية والاجتماعية) لتبوء مكانة الدولة الكبرى بالعالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ونتيجة لهذا الترتيب الجديد للأولويات أصبح الهدف الرئيسي للنظام السياسي الصيني وسياسته الخارجية الحفاظ على بيئة إقليمية وعالمية هادئة وصولاً إلى إجراء الإصلاحات المحلية بنجاح وخلق اقتصاد قوِّي وحديث، وسيتم بلوغ هذه الأهداف عبر مواصلة سياسة الباب المفتوح في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع جميع الدول الآسيوية وتخفيض احتمال النزاعات المسلحة والحفاظ على علاقات جيِّدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا. وفي هذه العملية الحسابية فإن الأهداف التقليدية للسياسة العامة الخارجية المرتبطة مباشرة بتطوير القوَّة العسكرية أو استخدامها مثل الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنية وتبوء منزلة الدولة الكبرى كل هذه الأهداف تتراجع إلى مراتب ثانوية.

يعتقد النظام السياسي الصيني أن المثلث الإستراتيجي السوفيتي-الأمريكي-الصيني في أيام الحرب الباردة قد أُستبدل بمثلث إستراتيجي جيو بوليتيكي وجيو اقتصادي جديد أكثر تعقيداً، يضم: الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وإن يكن بتعقيدات إضافية تتمثل في ظهور أطراف ثانوية مثل الهند وتايوان وكوريا الجنوبية والعديد من دول رابطة جنوب شرق آسيا. وبناء على هذه المعطيات يستخدم الصينيون ضمن تصرفاتهم في هذه البيئة نهجاً دبلوماسياً وأحياناً وفاقياً وغالباً ذرائعياً وتتضمن عناصره المركزية ما يلي³:

- 1- السعي لإقامة علاقات دبلوماسية أوثق مع المنافسين الاقتصاديين والسياسيين المحتملين للولايات المتحدة مثل اليابان أو ألمانيا أو الهند.
- 2- تطوير مصالح مشتركة مع معظم دول العالم الثالث (خصوصاً الآسيوية منها) لتعزيز المكانة الدولية للصين، وزيادة قدرة الصين على المساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والسياسية المهمة.
- 3- زيادة الدعم المحدود جداً للمساعي المتعددة الأطراف لتسوية مختلف القضايا الأمنية الآسيوية، والهدف الأساسي هو تهدئة المخاوف من النوايا المستقبلية للصين اتجاه المنطقة مع تخفيف القيود إلى أدنى حد على السلوك الصيني.
- 4- تأييد الاستئناف الكامل للحوارات والاتصالات السياسية والعسكرية الرسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مقروناً بتقديم تنازلات محدودة حول المسائل الرئيسية التي تهم الولايات المتحدة مثل حقوق الإنسان ومبيعات الأسلحة والتجارة.

¹ علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2009. ص: 81.

² أ.ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص: 281.

³ زلمي خليل زاده، مرجع سابق، ص: 218-220.

5- الحفاظ على علاقات إيجابية مع جمهوريات آسيا الوسطى والمراكز الرئيسية للأصولية الإسلامية مثل إيران، من خلال تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية وتوسيع العلاقات الدبلوماسية وتقديم المساعدة الصينية في مجالات تطوير حيوية. منذ عام 2002 وصف قادة الصين العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين بفترة الفرصة الإستراتيجية، على اعتبار أن الظروف الدولية ستكون مواتية للتنمية المحلية وتوسيع "القوة الوطنية الشاملة"، وهو مصطلح يستخدمه القادة الصينيون وينطوي على جميع عناصر قوة الدولة بما في ذلك القدرة الاقتصادية والقوة العسكرية والدبلوماسية. الصين تتوقع أن التوسع الناجح للقوة الوطنية الشاملة سوف يخدم الأهداف الإستراتيجية للصين والتي تشمل إدامة الحزب الشيوعي (CCP) في الحكم الصيني، واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية والحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي، والدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وتأمين وضع الصين كقوة عظمى¹.

منذ بدأت الصين في الإصلاح والانفتاح أواخر عام 1978، ضلّت العناصر الأساسية لإستراتيجية الصين لتحقيق هذه الأهداف ثابتة نسبياً. وقد اعتمد القادة الصينيون نهجا عمليا للعلاقات الدولية والتنمية الاقتصادية التي تسعى إلى تعزيز الاقتصاد، وتحديث الجيش، وترسيخ قبضة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة كما يعمل قادة الصين على طمأنة الدول المجاورة بشكل روتيني على أن صعودها سلمي مع الأخذ في وقت واحد خطوات لتعزيز السيطرة على السيادة القائمة والمطالبات الإقليمية. وتعتبر الصين أن العلاقات المستقرة مع جيرانها والولايات المتحدة أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والتنمية ويقول كثير من المسؤولين الصينيين أن إستراتيجية الولايات المتحدة لإعادة التوازن إلى منطقة شرق آسيا هي دليل آخر على "الحرب الباردة" ولكن هذه المرة ضد عدو محتمل جديد هو الصين، لذا انتهجت الصين إستراتيجية تضمن لها النفاذ إلى البيئة الدولية والهدف الرئيس لها هو خدمة قضايا التنمية الداخلية وهي القضايا ذات الأولوية المطلقة وقد حددت القيادة السياسية الصينية لهذه الإستراتيجية ثلاثة عناصر هي²:

1- أن الصين يجب أن تتبع سياسة خارجية تتفق مع إمكانياتها ومقدراتها لأنها تواجه معضلات داخلية كبرى لا تمكنها من الاضطلاع بدور عالمي حالياً، وفي هذا السياق يقول الرئيس السابق للمعهد الصيني للشؤون الخارجية ماي زاورونج Mae Zaurong: "أن الصين تعلمت الدرس السوفيتي بالأتمد نفوذها خارج نطاق مقدراتها". فالصين تتبع سياسة عالمية توازن بين المقدرات الاقتصادية والعسكرية من جهة، والمدى الذي يمكن أن تذهب إليه تلك السياسة حتى لا يؤدي مدّ نطاقها العالمي إلى تآكل الأساس الاقتصادي الداخلي لتلك السياسة.

2- تأكيد القيادة السياسية في الصين المستمر على (سلمية الصعود الصيني) أي أن صعود الصين إلى مرتبة القوة الكبرى لا ولن يشكل تهديداً لأيّ قوة أخرى، بل إن هذا الصعود السلمي في طبيعته هو مفيد لكل القوى الدولية الأخرى. كما أن الصعود

¹ Office of the Secretary of Defense . "Military and Security Developments Involving the People's Republic of China". Annual Report To Congress. 2014. P: 23. On the Following Link : https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2014_DoD_China_Report.pdf

² عبد الله صالح، "توافق ضمني على تفادي المواجهة: الصين وأمريكا... بين التنافس السياسي والمصالح الاقتصادية"، مجلة العصر، 18-2004-07. ص ص: 33-34.

الصيني ليس انتقاصاً من مصالح أيّ قوّة أخرى بل إنه إضافة لتلك المصالح، فالصعود الصيني هو بالدرجة الأولى صعود اقتصادي وسياسي لا يتضمن استعمال الأدوات العسكرية ولا يؤدي إلى السيطرة على الآخرين بل إنه يفتح آفاقاً للصعود أمام قوى أخرى.

3- أن هناك تحديات مشتركة تتطلب جهوداً مشتركة لحلها، وتتضمن هذه التحديات القضايا البيئية، التنمية، التصحر، الاحتباس الحراري، الكوارث الطبيعية، عدم توازن توزيع الدخل والإرهاب وغيرها مما يسمى (التحديات الأمنية الجديدة) التي هي في نظر القيادة الصينية هي الأهم وهي تتطلب جهوداً عالمية مشتركة، بل إن الصين لن تستطيع تحقيق التنمية إلا من خلال تلك الجهود.

بصفة عامة يمكن القول بأن القيادة الصينية تتبع نهجاً إقليمياً ودولياً يستبعد كل مواجهة محتملة مع القطب الأمريكي السائد والمهيمن، إلا أنها في نفس الوقت تسعى جاهدة للحد من غلوائه وتحجيم نفوذه¹.

المطلب الثاني: القوّة الاقتصادية

كان شعار رجل الإصلاحات القويّ في الصين هيساوبينغ: " غرض الاشتراكية هو جعل البلاد غنية وقوية." ويضيف أحد كبار قادة الحزب الشيوعي الصيني: " إن هدف حزبنا وثورته وسيطرته على السلطة كان ولا زال يتجسّد في تنمية الاقتصاد". وبذلك تحوّلت صين هيساوبينغ من ديكتاتورية ماو الشمولية التي أرادت صنع الإنسان الاشتراكي الجديد إلى ديكتاتورية شرق آسيوية نامية ذات واجهة شيوعية، وإذا ما كانت التنمية الاقتصادية السريعة والرخاء هما غاية إصلاحات بينغ فإنّ البراغماتية والتدرج واللامركزية والانفتاح على الخارج كانت وسائل وسبل تحقيق هذه الغاية².

إنّ الأمر الواضح الذي لا تخطئه العين هو الصعود الاقتصادي الصيني المتسارع والذي تترجمه العديد من المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي وأداء المنشآت، حيث تحقّق الصين نسبة نمو مرتفعة ومتواصلة منذ ثمانينات القرن العشرين لم يقل متوسطه عن 9,8% سنوياً خلال هذه الفترة ووصل في بعض السنوات إلى ما يقارب 12%، كما حدث نوع من التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي وانتعاش التجارة الخارجية للصين خاصة على جانب الصادرات، حيث ارتفعت تجارة الصين الخارجية بنحو 20% سنوياً منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2001³.

استخلص الزعيم هيساوبينغ الدروس والعبر من الحملات السياسية التي عرقلت التنمية في الصين، فكان يشدد باستمرار على ضرورة العمل من أجل تنمية اقتصادية منسّقة ومتناغمة واعتبارها أولوية قصوى مدعومة بالعلوم والتكنولوجيا، كما شدّد على أهمية الكمية والنوعية والسرعة والفعالية والسعي إلى دمج الأهداف الاقتصادية بالبناء السياسي وتناغم الحضارة المادية مع الروحية. وفي الوقت الذي تم فيه التركيز على البناء الاقتصادي باعتباره مهمة مركزية، تمّ التأكيد أيضاً على أهمية التنمية المتوازنة وعلى

¹ تامر إبراهيم كامل عبده هشام، مرجع سابق. ص: 235.

² كونراد زابنيس، الصين عودة قوّة عالمية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د ت ن. ص: 275.

³ مغاوري شلبي علي، "الصين والتجارة الدولية... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008. ص:

أهمية الإصلاح المُساوية لأهمية الانفتاح ومحاربة الفساد¹، لذا فقد أعلن هيساوبينغ ثلاث شعارات أساسية تهدف الصين لتحقيقها عبر عملية التحديث هي²:

- 1- إقامة حكومة نزيهة وذات أمانة.
 - 2- محاولة تجسير الفجوة التنموية بين شرق وغرب الصين.
 - 3- السيطرة على معدلات التزايد في التضخم الاقتصادي.
- ففي المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي في نوفمبر 1978 طُرح برنامج التحديثات الأربع الذي يُمكن تلخيص أهم جوانبه في مايلي:
- 1- جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وقد قسّم أحد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي زهاو زيانج Zhao Xiang الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع التغيرات التي تُصيب المجتمع الدولي في جوانب عدّة إلى:
- أ- حكومات جامدة واقتصاد جامد: أي أن هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع التغيرات ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي.
 - ب- حكومات جامدة واقتصاد مرن: أي أن آليات التكيف في القطاع الاقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي، ومثال ذلك الدول التي يطلق عليها بـ"النمور الآسيوية".

ت- حكومات مرنة واقتصاد جامد: أي إنّه نمط مغاير للنمط السابق، ففي هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية كما هي في الهند.

ث- حكومات مرنة واقتصاد مرن: وهو النمط المُتوافر في الدول المتطورة، حيث يتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة آليات التكيف مع التغيرات الدولية ويرى المستشار أن الصين يجب أن تعمل على الانضمام إلى هذه المجموعة من الدول.

2- إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالباحث العلمي وأخيرًا الدفاع، ولعلّ التركيز على الزراعة ناتج عن نقص المساحة الصالحة للزراعة في الصين إذ أنها لا تتجاوز 250 مليون هكتار (مقابل 400 مليون هكتار في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق الكبير في عدد السكان).

3- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية الذي يفضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية والسماح بمشروعات خاصة. وتحفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاعي الطاقة والتعدين.

4- منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب³.

أدرك هيساوبينغ أن الصين لن تنجح في تحقيق الاستغلال الأمثل لطاقتها التنموية الهائلة إذا استمرت في نهجها الانكفائي-الانعزالي وإصرارها على تبني الاقتصاد الموجه مركزيا وإهمال اقتصاد السوق وآلياته، الأمر الذي دفع هيساوبينغ لتبني سياسة الإصلاح والانفتاح

¹ كونراد زاينس، مرجع سابق، ص: 32.

² نجلاء الرفاعي البيومي، الصين: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997. ص: 137.

³ وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص: 57-58.

والتحديث التي ركزت على إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والبناء الاقتصادي وفق شعار (حضارة روحية اقتصادية) من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة¹.

تضمنت سياسة الإصلاح والانفتاح منهجية ومن ثم آلية خاصة في التحول نحو اقتصاد السوق، فالتجربة الصينية في التحول نحو اقتصاد السوق انبثقت من رؤية صينية خاصة متميزة عن رؤية المؤسسات الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين المتمحورة حول التحول بالصدمة، فالسياسة الاقتصادية الصينية قامت على مبدأ التدرج بحيث لا تقوم على أساس القفز فوق المراحل أو اختزالها وإنما تتم بقيادة الدولة وفقاً لإستراتيجية مدروسة وبرامج واضحة².

كان الزعيم الإصلاحي هيساوبينغ على دراية بطبيعة أبناء جلدته وكيف أنهم على استعداد للزج بأنفسهم في العمل فقط عند السماح لهم بالعمل من أجل أنفسهم وهذا هو في الواقع المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد الحر، إضافة إلى أن الالتزام بهذا الرأي قاد إصلاحات دينغ خطوة بعد خطوة إلى العمل بمبدأ الاقتصاد الحر. كان لهذا الإصلاح الهدف الواضح التالي: رفع الإنتاج والإنتاجية لكن دون اعتماد خطة ثابتة، علماً بأن هذه الميزة سمحت بحدوث تنمية متدرجة تحاشيت الإضرار بالاقتصاد كما حدث في روسيا ودول أوروبا الشرقية، وعليه حققت إصلاحات دينغ شيئاً فوق العادة تماماً أي الإصلاح وتعجيل النمو الاقتصادي في الوقت نفسه، وكانت الميزة الثالثة التي اتسمت بها إصلاحات دينغ تتمثل في اللامركزية ونقل صلاحيات اتخاذ القرار إلى الجهات ذات المراتب الدنيا نظراً لأن سلطة اتخاذ القرار يجب أن تنحصر بيد الجهة التي تتحمل مسؤولية النتائج، هذه كانت فنانة دينغ مما جعله يفسح المجال للمقاطعات والإدارات المحلية والقرى بإجراء التجارب وبعد أن كانت إحدى التجارب تُكَلَّل بالنجاح كان يجري اعتمادها على صعيد البرنامج الوطني العام، أما إذا فشلت فكان يتم التخلي عنها³. كانت تلك البراغمية الواقعية نقيضاً تاماً للخطابات الأيديولوجية الرنانة التي مثلت جوهر الثورة الثقافية والفترة الماوية عامة، أو كما عبّر هيساوبينغ وفقاً للموروث الصيني الكنفشيوسي القديم للاستشهاد بالحكم والأمثال، حيث قال: "أبحث عن الحقيقة من الوقائع". و: "يمكن العثور على الحقيقة في الممارسة الواقعية". و: "أعبر النهر بتحسس الحجارة". واقتضى النهج الاقتصادي الجديد عقلية جديدة وأسلوب تفكير جديد في الحزب والحكومة كان من الضروري معه تغيير شامل في العاملين من القمّة وصولاً إلى القاعدة. وفي هذا السياق أعلن دينغ بينغ عام 1978: "لكي تقوم بثورة وتقيم الاشتراكية فإننا بحاجة إلى أعداد كبيرة من الرّواد الذين يمتلكون شجاعة التفكير واستكشاف أساليب جديدة وتوليد أفكار مُبتكرة"⁴.

آليات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي في الصين

أولاً: المناطق الاقتصادية الحرّة: ارتكزت سياسة الانفتاح الاقتصادي في الصين على إقامة مناطق اقتصادية خاصة في المناطق الساحلية، حيث كانت البداية عام 1979 بـ أربع مناطق اقتصادية، ثم ارتفع العدد إلى 14 منطقة اقتصادية عام 1984 بهدف تفعيل الإصلاحات

¹ محمود علي حسين المرسومي، محمد حسين ناصر البديري، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الصين وإمكانية تكييفها في بيئة الاقتصاد العراقي"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، الإصدار 04، 2011. ص: 04.

² وفاء المهدي، أحمد جاسم محمد، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق... سياسات ومؤشرات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، السنة العاشرة، 2012. ص: 184.

³ كونراد زابنيس، مرجع سابق، ص: 277.

⁴ مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، (تر: فاطمة نصر)، القاهرة: سطور جديدة، 2010. ص: 202.

الاقتصادية وتحقيق انفتاح أكبر للاقتصاد الصيني من خلال إعطاء السيطرة الاقتصادية للحكومات المحلية في صنع السياسات الاقتصادية في العديد من القطاعات بخاصة التجارة ما سمح للشركات بالعمل والتنافس في إطار مبادئ السوق الحرة¹، وبعد نجاح هذه المناطق قامت الحكومة الصينية عام 1992 بتحديد 13 مدينة حدودية لتصبح مفتوحة اقتصاديا والعديد من مناطق التجارة الحرة إضافة إلى أنها أنشئت مدينة جودنج في مقاطعة شنغهاي كمنطقة اقتصادية، حيث خصتها بميزات تفوق ما قدم للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الساحلية المفتوحة، حيث سمحت للتجار ورجال الأعمال الأجانب بإقامة هيئات مالية خاصة وإنشاء أسواق للأوراق المالية².

ارتكزت إستراتيجية المناطق الاقتصادية الحرة على سياسات تصدير واستيراد أكثر تحررا وتوجها نحو السوق مثل السياسات المتعلقة بحرية انتقال القوى العاملة وصلاحيات أوسع للمديرين فيما يتعلق بالرواتب والتوظيف والاستغناء عن العمالة الزائدة³. وتهدف إستراتيجية إقامة المناطق الاقتصادية الحرة إلى تنمية الإنتاج الموجه للتصدير من خلال إعفاء المدخلات المستوردة التي تستخدم في الصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية من جهة وتقديم مزايا تفضيلية لهذه الصناعات من جهة أخرى، وعليه فإن من مزايا هذه الإستراتيجية هو تحقيق زيادة في حصيلة الواردات من العملات الأجنبية ما يزيد من قدرة الصين على استيراد مستلزماتها الضرورية للإنتاج والاستهلاك المحلي، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة في مجال أنشطة الصناعة الحديثة فضلا عن نقل التكنولوجيا واستخدام مهارات إدارية⁴. حيث أنه لو عُدنا إلى حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الصيني للاحظنا ثباتًا لافتًا تعكسه النسب الرسمية الآتية⁵:

1-1970: 42,3%

2-1978: 48%

3-1992: 44,3%

4-2003: 53%

5-2010: 46,8%

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر: شكّل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المرتكزات الأساسية لعملية الإصلاح الاقتصادي في الصين، فإلى جانب المناطق الاقتصادية الحرة عملت الصين على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان عمليًا غير موجود قبل عام 1979 (تاريخ بداية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي) فالصين وفي سياق الإصلاحات الاقتصادية المستفيضة اتخذت عددا من الخطوات لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار من خلال تحسين قوانين وأنظمة وإجراءات الاستثمار وتوفير الامتيازات والحوافز التي تشجع على زيادة استثمار رأس المال الأجنبي وتسييره⁶. فالحكومة الصينية شجعت سياسة جذب

¹ Wayne M. Morrison. "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States". Congressional Research Service. June 14, 2015. P: 04. On the Following Link:

<file:///C:/Users/win7/Downloads/nps73-062215-04.pdf>

² نشأت مجيد حسن الوندائي، "دراسة المرتكزات الفكرية للتجربة التنموية الصينية وسماتها المميزة"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 11، 2008. ص: 71.

³ نبيل جعفر عبد الرضا، "الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح"، مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية، العدد 14، كانون الأول 2004. ص: 44.

⁴ محمود على حسين المرسومي، محمد حسين ناصر البدري، مرجع سابق، ص: 04.

⁵ فريدريك معنوق، المارد الآسيوي يسيطر: مقارنة سوسيو- معرفية لتجارب معاصرة (اليابان- كوريا- سنغافورة- الصين)، بيروت: منتدى المعارف، 2013. ص: 110.

⁶ نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص: 45.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحقيق إندفاع قوية في مجال الإبداع والتطوير والتجريب نتيجة لتواجد آلاف الشركات الأجنبية والمشاركة التي تقوم بنقل التكنولوجيا إلى البلاد، فالصين قد أخذت الكثير والكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة المحتوى التقني والإداري¹. فنتيجة لعملية الإصلاح وجدت الحكومة الصينية ضرورة الاعتراف بالفائدة المتحققة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يمثل العنصر الأساسي لجلب التكنولوجيا والخبرة التكنيكية Technical Skills إضافة إلى رأس المال وأساليب التمويل الحديث².

لقد تدرجت الصين في منح الاستثمارات بحسب مراحل نضوج التجربة التنموية، ففي بداية عهد الإصلاح الاقتصادي في الثمانينات كانت التوجهات محصورة بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية من خلال المشروعات المشتركة فقط والتي كانت توجه منتجاتها نحو التصدير للخارج. وفي تسعينات القرن العشرين توسعت المجالات أمام الاستثمار الأجنبي حيث تم السماح بإنشاء مشروعات مملوكة للجهة المستثمرة وفتح المجال أمامها للتعامل مع السوق المحلي الصيني في إطار خطة لتطوير عدد من الأقاليم والدفع ببعض القطاعات التي لم تواكب حركة التطور السريع في البلاد. ومع بداية القرن الحادي والعشرين ومع انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001 فتحت الصين أبوابها واسعة لتدفق الاستثمارات الأجنبية بعد أن اكتسبت الخبرات الضرورية للتعامل مع هذه الاستثمارات وتجنب الآثار السلبية التي قد ترافقها مستفيدة من تجارب بعض الدول وخاصة تجارب دول شرق آسيا التي عصفت بها الأزمة المالية الناجمة عن سوء إدارتها للاستثمارات الأجنبية³.

إن الدور البارز الذي لعبته الاستثمارات الأجنبية في دفع الإصلاحات الصينية إلى الأمام يمكن تتبعه من خلال الأفاق التي خلفتها للاقتصاد الصيني، فهي لم تجلب معها رؤوس الأموال والخبرة والتقنيات الحديثة فحسب، بل إنها حفزت الشركات الصينية المحلية للدخول في ميدان المنافسة معها وهو ما دفع هذه الشركات إلى تحسين منتجاتها وتطوير آليات عملها وفعاليتها باستمرار⁴. وبحسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2001 فإن حوالي 400 شركة من بين الشركات الـ 500 الكبرى في العالم قد ضخت استثمارات في حوالي 2000 مشروع في الصين في عدة مجالات تشمل الكمبيوتر والإلكترونيات وأجهزة الاتصالات والبتروكيماويات، هذا بالإضافة إلى أن شركات عالمية مثل مايكروسوفت وموتورولا وجنرال موتورز وجنرال إلكتريك وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات قد أقامت أكثر من مائة مركز للبحوث والاستثمار في الصين⁵.

الشكل رقم: 01

تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين للفترة ما بين 1980- 2014

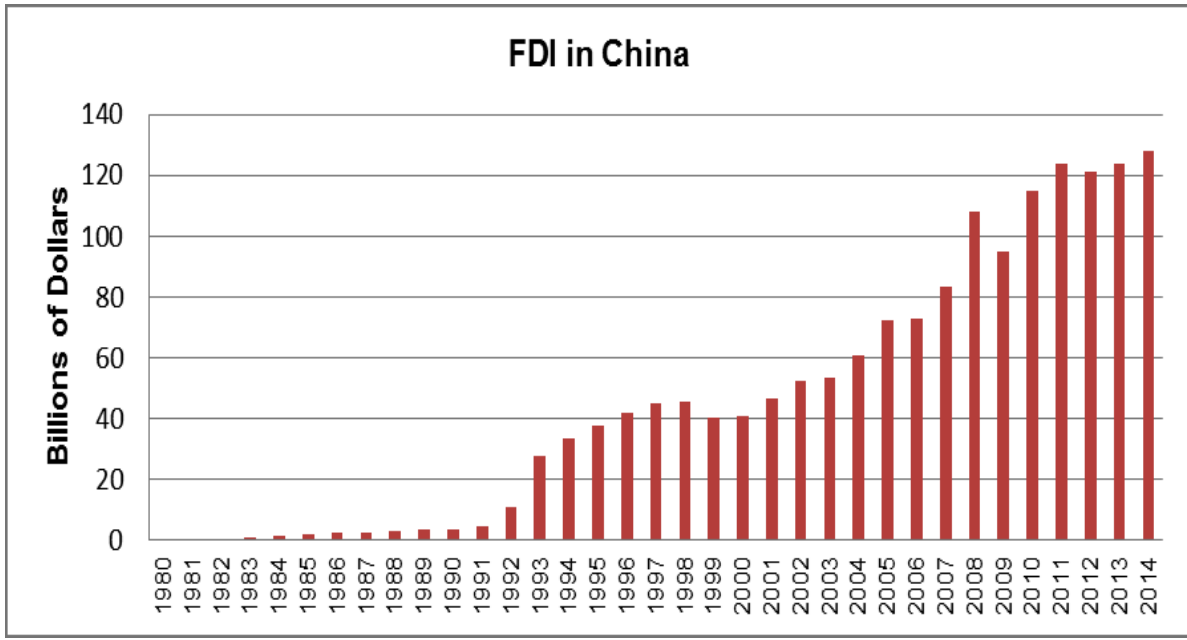
1 جواد كاظم حميد، "طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته: الصين نموذجاً"، مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد 36، تموز 2014، ص: 143.

2 محمود علي حسين المرسومي، محمد حسين ناصر البديري، مرجع سابق، ص: 05.

3 نشأت مجيد حسن الوندأوي، مرجع سابق، ص: 72.

4 نوري عبد الرسول الخاقاني، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، "الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السابع، العدد 30، 2014، ص: 09.

5 للمزيد أنظر: "الصين الأولى في جذب الاستثمار بين الدول النامية"، على الرابط: www.china.com.cn/arabic/htm.26/2/2002 تاريخ الاطلاع: 2015-08-22



Source: Emilia Koistinen. “Chinese Outward Foreign Direct Investment in Finland: The main motives and obstacles”. *International Business*. 2015. P: 36.

كما كان للمناطق الاقتصادية التي أقامتها الصين في الأقاليم الساحلية أثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه على المشاركة في ملكية المشاريع داخل الحدود الصينية وتوجيه ناتج هذه المشاريع المقامة في هذه المناطق للصادرات والأسواق المحلية فحقق بذلك الناتج المحلي الإجمالي قفزات هائلة في النمو الاقتصادي تعد الأعلى عالمياً¹. ومن حيث التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر تقليدياً يتوجه أغلب رأس المال إلى القطاعات الصناعية ذات العمالة الكثيفة مما ساهم في النمو الاقتصادي الهائل حتى أصبحت الصين تعرف في جميع أنحاء العالم باعتبارها مصنع العالم، ويأتي بعد القطاع الصناعي قطاع الخدمات الذي استحوذ سنة 2014 على حوالي 55% من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن الاستثمار في التكنولوجيا العالية في تزايد ويشهد نمواً متصاعداً².

فالنمو الاقتصادي للصين يبقى مرتبطاً بشدة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى التجارة الخارجية التي تشكل 65.3% من الدخل القومي الإجمالي، وفي هذا الإطار فإن المشاريع الأجنبية الموجودة في الصين مسؤولة عن 5/3 من الصادرات الصينية، 5/4 منها هي صادرات تجميعية، و10/9 منها من التكنولوجيا العالية³.

ثالثاً: أسلوب الخصخصة: تبنت الصين أسلوب الخصخصة كأداة مهمة من أدوات الإصلاح الاقتصادي عبر اعتمادها أسلوبين هما⁴:

1- أسلوب التحررية: وقد اعتمدت عليه بشكل واسع للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وأسلوب التحررية يقوم على تحقيق هدفين هما: إصلاح المنشآت

¹ هشام بن عبد العزيز العمار، "مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)", مذكرة ماجستير، (جامعة الملك سعود، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008). ص: 61.

² Emilia Koistinen. Op, Cit. P: 36.

³ للمزيد أنظر: صلاح نيوف، "الإشكالات الإستراتيجية في آسيا على مشارف العام 2025: دراسة مستقبلية"، المركز الكردي الألماني للدراسات، 2014/8. ص: 17. على الرابط التالي: <http://nlka.net/images/PDF/2014/08/NLKA82014NN.pdf>

⁴ محمود على حسين المرسومي، محمد حسين ناصر البدري، مرجع سابق، ص: 05.

العامة وإعطائها المسؤولية لتعمل تحت ظروف خاصة ومنحها الحوافز لتحقيق الأرباح وتحسين النوعية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومن جهة ثانية توسيع المنافسة وذلك لتخفيف الأنظمة والقيود.

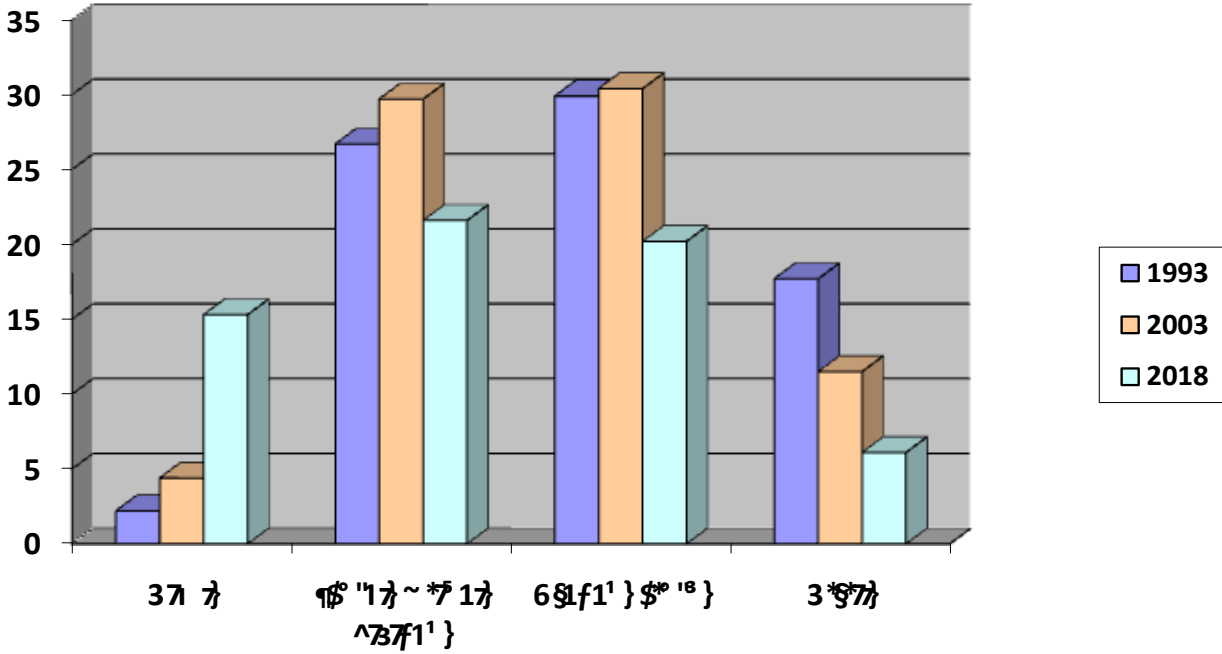
2- أسلوب تخصيص الإدارة: ومن ميزة هذا الأسلوب أنه يتلائم مع ظروف البلد السياسية والاجتماعية وطبيعة المنشآت العامة.

لفت المحلل الاقتصادي ورئيس التحرير السابق لمجلة الإكونوميست البريطانية بيل إيموت Bill Emot إلى محورية الصعود الاقتصادي الآسيوي في كتابه (المتنافسون) مُشيرًا إلى أنّ آسيا قد أصبحت بكل المقاييس أكثر غنى وقوة وأهمية، حيث يعيش في هذه القارة أكثر من نصف سكان العالم وبها ستة(06) من أكبر عشر (10) دول فيه وقد تضاعف دخل الفرد في آسيا ككل سبع مرّات بحسب إيموت ما بين أعوام 1950 و 2005 ويعد هذا إنجازًا حقيقيًا إذا أخذنا في عين الاعتبار أن بريطانيا العظمى لم تنجح في مجرّد مضاعفة دخل الفرد فيها بعد مرور ستين عاما على اندلاع ثورتها الصناعية عام 1780. أمّا الولايات المتحدة فلم تنجح في مضاعفة دخل الفرد فيها إلاّ بعد خمسين عاما من انطلاقتها الاقتصادية عام 1840، وبالمقارنة فقد نجحت كل من كوريا الجنوبية وتايوان والصين في مضاعفة دخل الفرد في العقد التالي مباشرة لانطلاقتها الاقتصادية، ثم ضاعفته مرّة أخرى في العقد الذي تلاه. وقد كان الصعود الصيني في قلب هذه الانطلاقة الاقتصادية لآسيا حيث كان نصيب الصين وحدها من إجمالي الناتج العالمي عام 1980 يقدر بنحو 02% ثم صعد إلى 7،6% عام 2001 ومن المتوقع أن يشكل 16،9% من إجمالي الناتج العالمي بحلول عام 2015¹.

الشكل رقم: 02

تطور حصص الاقتصادات الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي(%)

¹ كارن أبو الخير، "آسيا وملاح نظام عالمي جديد... تقديم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011. ص: 44.



المصدر: جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص: 354.

المطلب الثالث: القدرات العسكرية

يَتَّفَقُ مُعْظَمُ المراقبين للسياسة الدولية الآسيوية على أن التوجه الإستراتيجي والوضع العسكري لجمهورية الصين الشعبية سوف يكون مُتَغَيِّرًا أساسيًا يُقرر الاستقرار والأمن الإقليميين في القرن الحادي والعشرين، بل إن الوضع الإستراتيجي لجمهورية الصين الشعبية يُؤثر أيضًا على السياسة العالمية مع تعظيم الصين لقوتها الوطنية وانخراطها المُتزايد في الشؤون العالمية على أن طريقة تصرف الصين سوف تعتمد بالطبع على جملة من العوامل والفاعلين من أهمهم بالتأكيد جيش التحرير الشعبي الصيني People's Liberation Army (PLA).

يُواصل PLA برنامج التحديث العسكري الشامل طويل الأجل الذي يهدف إلى تحسين قدرة قواته المسلحة في القتال والفوز في فترة زمنية قصيرة بصراع عسكري إقليمي عالي الكثافة بينما تستعد لصراع مُحتمل في مضيق تايوان، وعلى ما يبدو فإن نسق زيادة الاستثمارات العسكرية مُرتبط بنُمو مصالح الصين والتي اكتسبت نفوذًا أكبر في العالم¹.

¹ Office of the Secretary of Defense. **Military And Security Developments Involving The People's Republic of China 2014**. Annual Rapport To Congress. P: 23.

On the Following Link: https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2014_DoD_China_Report.pdf

فتحسين قدرات PLA وكذلك الزيادات في ميزانياته تُشيران إلى نفس الاتجاه، فإنفاق الصين العسكري يدعم برنامجًا لتحديث القوات يتفق مع التحول في العقيدة الذي بدأ في أوائل الثمانينات عندما استبعدت بيجين إمكانية قيام حرب كبرى وربما نووية مع القوة السوفيتية المعادية، وقد شددت الرؤيا التي وضعتها رسميا اللجنة العسكرية المركزية عام 1985 بدلاً من ذلك إلى الحاجة إلى الاستعداد لخوض حروب محلية محدودة لا تصلح فيها العقيدة الحربية الشعبية التي تستند إلى المقاومة الوطنية المطولة ولا ترسانة الصين النووية الصغيرة، وفي أواخر الثمانينات شرع PLA في تجديد نفسه انسجامًا مع هذا التغيير في المنظور الإستراتيجي¹.

تتبع سياسة الدفاع الصينية المجالات الأساسية التالية:

- 1- تدعيم الدفاع الوطني ورفض العدوان ومواجهة التدمير المسلح والدفاع عن سيادة الدولة وكل الخطوات الحديثة التي تقوم بها الصين من أجل تحديث قدراتها الدفاعية تدخل ضمن إطار الدفاع الذاتي.
- 2- وضعًا في الاعتبار أن سياسات الهيمنة مازالت موجودة وتتطور في أشكال عدّة وأن أسس إعادة توحيد الصين سلميا تتعرض لخطر كبير فإن الصين سوف تستمر في تدعيم قدراتها الدفاعية للدفاع عن سيادتها وأمنها بالقوة العسكرية.
- 3- بناء وتقوية القدرة الدفاعية الوطنية بصورة مستقلة ومن خلال الاعتماد على النفس فالصين تُؤسس لمبدأ الاعتماد على الذات كأساس لاستراتيجيات الدفاع، حيث لا تفضل الدخول في تحالفات وتكتلات أمنية جماعية كما أنها تبني علمها الدفاعي وصناعاتها وتطور أسلحتها عبر الاعتماد على النفس.
- 4- تطبيق إستراتيجية عسكرية للدفاع الفعّال من خلال المزج بين الجهود لردع الحرب من خلال الاستعداد للانتصار في حروب الدفاع الذاتي في أوقات السلم، والدفاع الإستراتيجي وفق عمليات وتكتيكات هجومية في أوقات الحرب، حيث تسعى القوات الصينية لتطبيق تغييرات جوهرية وعميقة في المناخ الدولي العسكري والاستعداد لعمليات دفاعية وفقا لأوضاع حديثة تستند إلى تقنيات عالية.
- 5- يسعى PLA دائما إلى تطوير نفسه بحيث يصبح قوة حديثة ومتناسقة مع الخصائص الصينية، وذلك من خلال التحول من نمط السيادة العديدة إلى نمط السيادة والتفوق التقني والاعتماد المكثف على التقنيات الحديثة².

إن الصين تواجه تهديدات أمنية متعددة ومعقدة، ففضايا تطوير الأمن والتهديدات التقليدية وغير التقليدية تتشابك، لذلك فالصين لديها مهمة شاقة للحفاظ على الوحدة الوطنية وسلامة أراضيها والحفاظ على تنمية مصالحها الدولية والإقليمية. لذلك فهي تستشعر بأن التغييرات في القوات العسكرية وبالتحديد ما يُطلق عليه في الغرب وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (بالثورة في الشؤون العسكرية RMA) تُجبرها على مواجهة التحديات الإستراتيجية الجديدة والتكيف مع التغير السريع في البيئة العسكرية فبالإضافة إلى شراسة المنافسة العسكرية وقوة تطوير التكنولوجيا العسكرية الأجنبية يتعيّن على الصين أن تتعامل مع التوسع في عدد من المجالات العسكرية، ومن ذلك ما يتعلق بالفضاء الخارجي والفضاء

¹ أفيري جولدشتاين، "مستقبل باهر: تفسير وصول الصين"، في: مايكل إي. براون، أوين آر. كوني وآخرون، صعود الصين، مرجع سابق، ص: 60.

² هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004. ص: 39.

الإلكتروني والمناطق القطبية وهو ما تشير إليه صراحة الورقة البيضاء لعامي 2008 و2010 واللتين ركزتا على تطوير القوّات النووية الإستراتيجية والملاحة الفضائية العسكرية وأنظمة الدفاع الصاروخي والاستطلاع العالمي¹.

تعتمد الصين بشكل كبير على التكنولوجيا الأجنبية والحصول على مكونات ذات الاستخدام المزدوج الأساسية (عسكرية - مدنية) لدفع التحديث العسكري، فالعديد من المنظمات والشركات المُنصّوية في إطار المجمع الصناعي العسكري في الصين توفر في نفس الوقت خدمات ومشروعات عسكرية ومدنية، فهذه الشبكة من الشركات التابعة للحكومة ومعاهد البحوث توفر في كثير من الأحيان لـ PLA الوصول إلى التكنولوجيا الحساسة وذات الاستخدام المزدوج أو الخبراء المطلعين تحت الستار المدني. فالصين وضعت إستراتيجية وطنية عُليا لاكتساب التكنولوجيا الحديثة من خلال انتهاج سياسة التكامل بين القطاعين المدني والعسكري لتطوير التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج مع تدعيم القاعدة الصناعية التي تخدم كُلاً من المتطلبات العسكرية والمدنية، وقد استفادت الصناعة العسكرية الصينية من سياسة التكنولوجيا المزدوجة خاصة في مجالات الطيران والفضاء وأجهزة الرؤية الليلية وتكنولوجيا المعلومات والانترنت².

يصف القادة الصينيون تحديث PLA بالأمر الضروري لحفظ واستدامة ما يعتبرونها (فترة الفرصة الإستراتيجية) لدفع عجلة التنمية الوطنية للصين خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، فالمنظور الصيني يُركّز في هذه الفترة على توفير فرصة للتركيز على تعزيز بيئة خارجية مُستقرة في المحيط الإستراتيجي للصين لتحديد أولويات النمو الاقتصادي والتنمية وتحقيق التجديد الوطني قبل العام 2049. وفي الوقت نفسه توسيع نفوذ الصين الدبلوماسي لتسهيل الوصول إلى الأسواق ورأس المال والموارد في مختلف المناطق في جميع أنحاء العالم وخاصة في محيطها³.

يُعد تطوير وتحديث المنظومة العسكرية الصينية من أهم القضايا الإستراتيجية على أجندة الصين الداخلية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وقد تضاعف اهتمام الصين بتنمية قوّتها العسكرية خلال العقد الأول من القرن الحالي حيث تقوم الصين بين الفينة والأخرى بالإعلان عن زيادة ميزانيتها العسكرية⁴. ففي 05 مارس 2013 أعلنت الصين عن زيادة قدرها 5,7% في الميزانية العسكرية السنوية لتصل إلى حوالي 119,5 مليار دولار أمريكي، إن تحليل البيانات المالية في الفترة من 2004 حتى العام 2013 يُشير إلى أن الميزانية العسكرية للصين قد نمت في هذه الفترة بمعدل سنوي بلغ 9,4% فالصين لديها القوّة المالية والإرادة السياسية لدعم نمو الإنفاق على الدفاع في مستويات مماثلة في المستقبل المنظور ما يدعم استمرار جهود تحديث PLA وتسهيل تحرك الصين نحو قوّة أكثر فعالية ومهنية⁵. فالقيادة الصينية تدرك ضرورة توافر القوّة العسكرية التي تتناسب والوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد وإلاّ سوف تخسر موقعها الاقتصادي وهو ما عبّرت

Office of the Secretary of Defense. Op, Cit. P: 58.¹

Ibid. P: 21.²

Ibid. P: 05.³

Subhash Kapila. "China's Escalation Military Power: Global & Regional Impact". South Asia Analysis Group. Paper N° 2620. 13 March 2008. P: 01. On the Following Link:

www.Southasiaanalysis.org/5cpapers27%5paper2620htm

Accessed: 12-07-2015

Office of the Secretary of Defense. Op, Cit. P: 51.⁵

عنه إحدى الصحف الصينية بالقول: " إنه ينبغي على بيجين أن تطور قوّة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية، وما دامت المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم فإن مثل هذا التفكير الإستراتيجي مطلوب"¹.

إن أغلب الدراسات الأمريكية ترى أن حجم الإنفاق الحقيقي للصين في مجال التحديث والتطوير والإنفاق على PLA يفوق ما تُعلنه الحكومة الصينية بكثير، وتدلل هذه الدراسات على ذلك بالمؤشرات التالية²:

- 1- أن الأرقام الصينية لا تشمل النفقات الخاصة بالشرطة العسكرية التي تعتبر قوآت احتياطية، وكذلك لا تشمل منح التقاعد التي تُصرف للجنود.
- 2- أن النفقات لا تشمل على برامج التطوير النووي (حيث يتم إدخال هذه النفقات مع نفقات وزارة الطاقة) ولا تشمل على نفقات تطوير صناعة الطائرات (إذ تُحتسب هذه النفقات مع وزارة الطيران)، كما لا تشمل برامج تطوير الأسلحة الباليستية³.
- 3- إن بعض نفقات شراء الأسلحة لا تُدرج ضمن النفقات المعنية، فعندما اشترت الصين 27 طائرة من نوع أس. يو الروسية بقيمة 2,8 مليار دولار لم تُدرج ضمن النفقات الدفاعية المعلنة لسنة 1995 وهي السنة التي عُقدت فيها الصفقة.
- 4- إن الحساب الدقيق يجب أن يأخذ في الاعتبار فارق الأسعار بين الولايات المتحدة واليابان من جهة والصين من جهة أخرى.

في الحقيقة إن الصين أصبحت الآن تُهيمن على الإنفاق العسكري في آسيا، فقد أصبحت أكبر قوّة عسكرية إقليمية فيما يتعلق بإسقاط السلطة فضلا عن مجموع القوآت ويتبين من خلال تقييم جهود الإنفاق والتحديث العسكري أن الاقتصاد الصيني المتنامي يسمح لها بتمويل جميع الموارد اللازمة لدعم قدراتها الحربية التقليدية وغير المتماثلة وكل جانب من جوانب قدراتها الجوّية – البحرية والقذائف النووية⁴.

الشكل رقم: 03

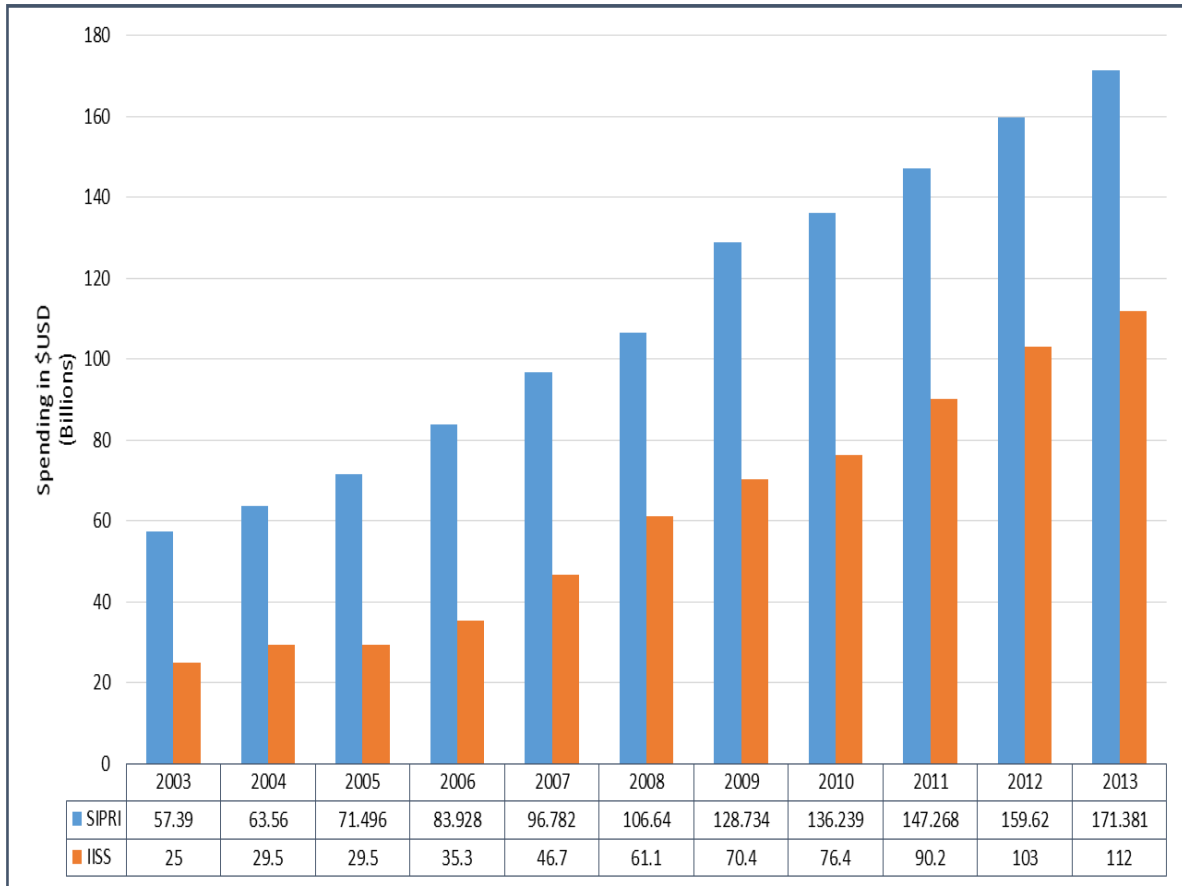
التباين في تقدير الإنفاق العسكري الصيني بين معهد ستوكهولم لأبحاث ودراسات السلام
SIPRI والمعهد الدولي لدراسات الأمن IISS

¹ مسعد الششتاوي أحمد، "القدرات العسكرية الصينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008. ص: 129.
² وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص: 137.

³ Keith Crane, Roger Cliff And Other. **Modernizing China's Military: Opportunities and Constraints.**

USA : Project Air Force. RAND Corporation. 2005. P: xx.

⁴ Anthony H.Cordesman . **Chinese Military Modernization and Force Development : Chinese Outside Perspectives.** Washington dc: Centre For strategic & International Studies(CSIS). September 09, 2014. Pp: 104-105.



Source : Anthony H. Cordesman, Steven Colley And Michael Wang.
Chinese Strategy and Military Modernization in 2015. Washington Dc:
 Centre For strategic & International Studies(CSIS). 2015. P: 105.

الشكل رقم: 04

الإنفاق العسكري الصيني والأمريكي بالمقارنة مع الناتج المحلي الخام GDP

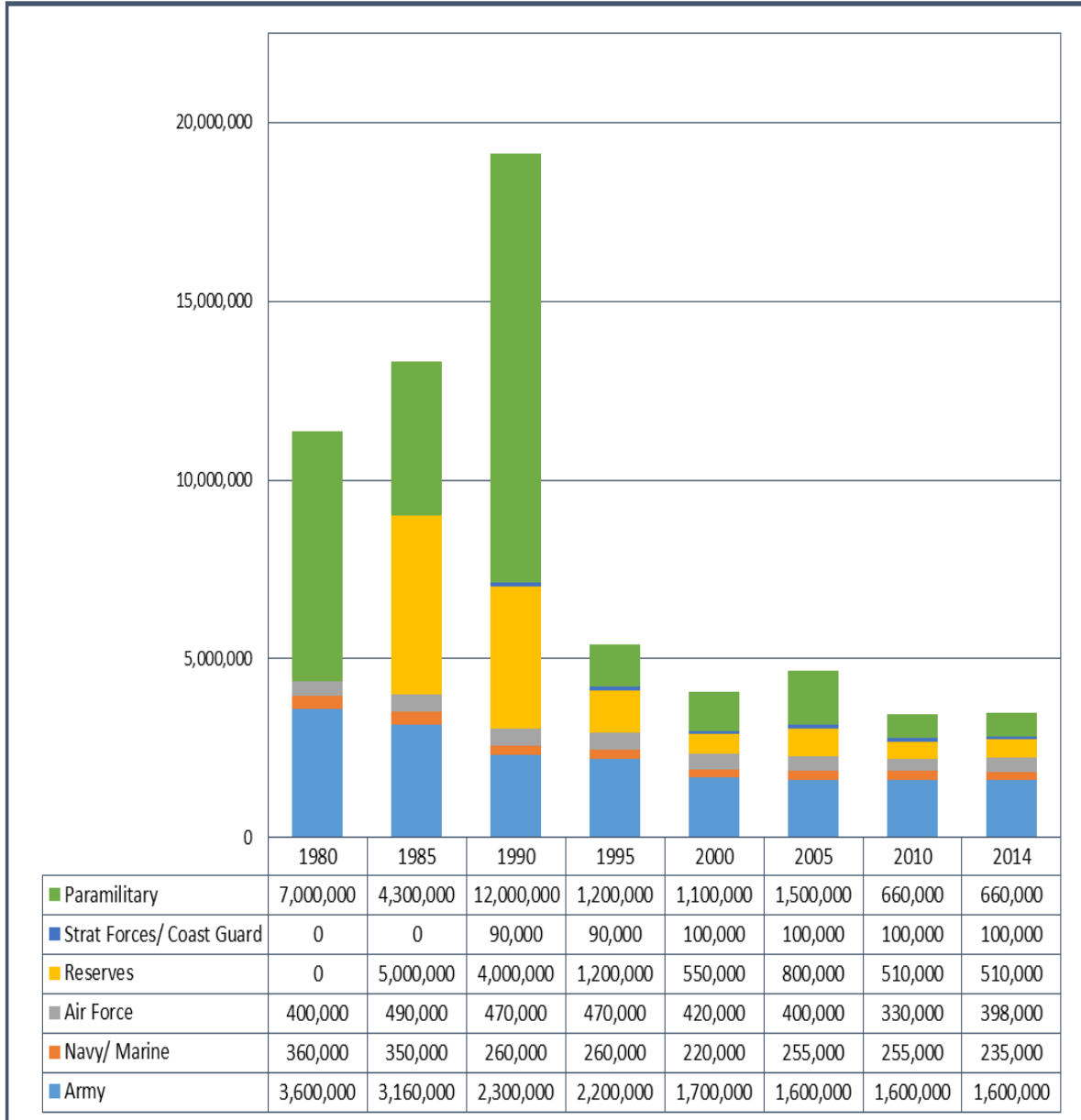


Source: Anthony H. Cordesman. Op, Cit. P: 76.

على الرغم من الزيادات السنوية في ميزانية الدفاع الصينية، إلا أنها حافظت على نسب مقبولة بالمقارنة مع الناتج الإجمالي الخام GDP، فارتفاع الميزانية العسكرية من حوالي 57 مليار دولار عام 2003 إلى أكثر من 170 مليار دولار عام 2013 محققة أعلى نسبة نمو بين البلدان الخمسة عشر الأعلى إنفاقاً عسكرياً في العالم لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، ومع ذلك فقد قابل هذا النمو الكبير تسارع معدلات النمو الاقتصادي في الصين تجاوزت في مراحل عدة سقف 10% وهو ما حدّ من تأثير هذه الزيادات في ميزانية الدفاع على الميزانية العام للدولة، حيث بلغت نسبتها فقط 1,84 % عام 2013 وهو أقل من المعدل العالمي للإنفاق العسكري الذي يبلغ في المعدل العام 02 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم: 05

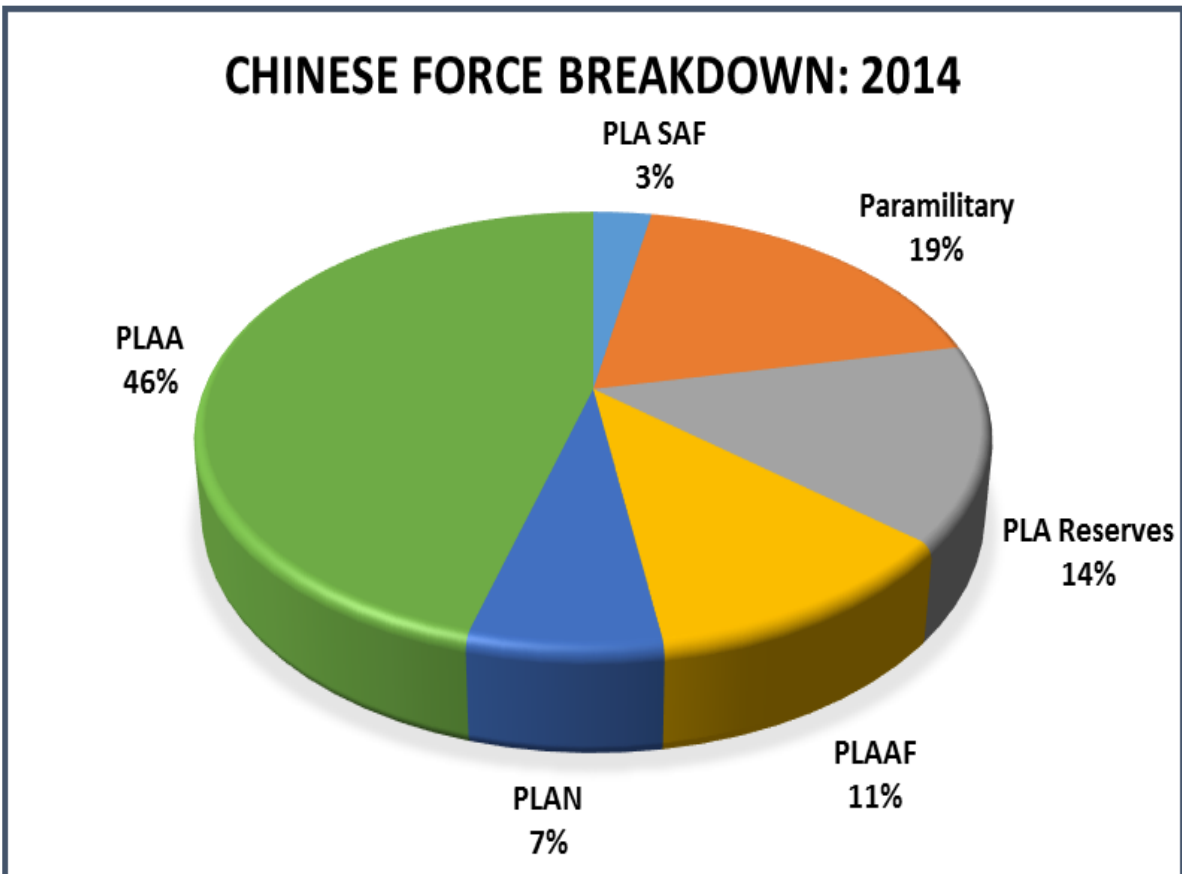
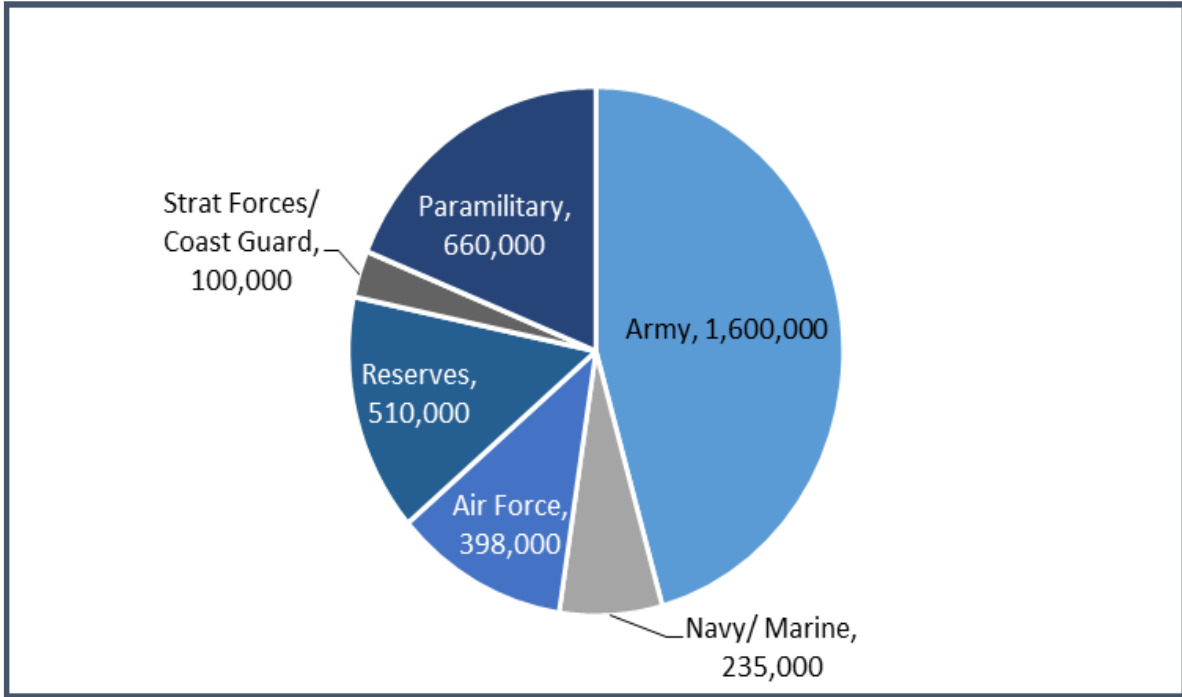
مراحل تقليص عدد جنود PLA مع انطلاق عملية التحديث سنة 1985



Source : Anthony H. Cordesman. Op, Cit. P: 164.

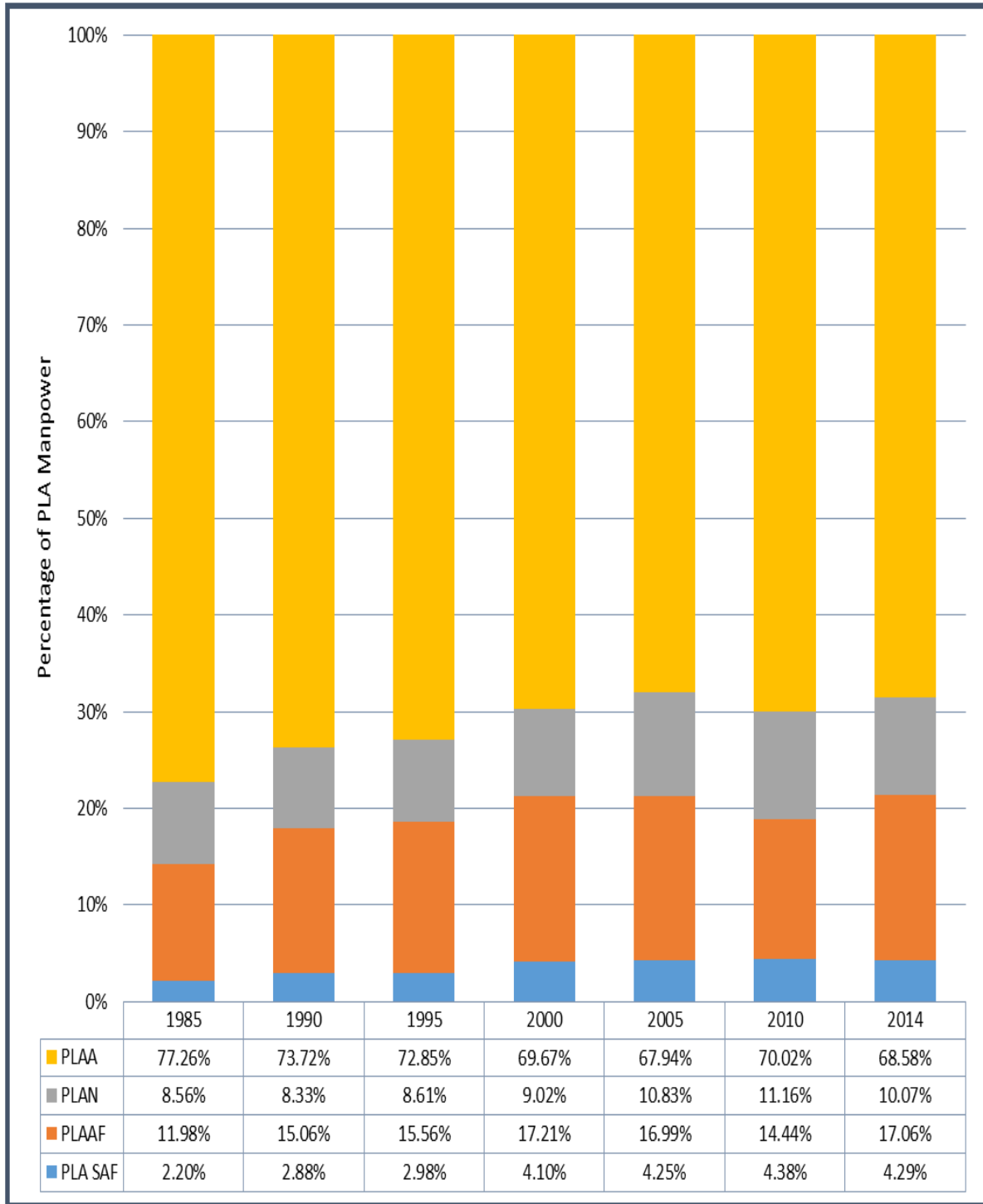
في عام 1985 شرع الزعيم هيساوبينغ في عملية إعادة الهيكلة الكبرى الثالثة لـ PLA وذلك بعد حرب واسعة النطاق مع فيتنام انكشف على إثرها مدى تخلف PLA وعدم قدرته على خوض الحروب الحديثة، وقد شملت هذه العملية إجراء تخفيض كبير في عديد القوّات والشروع في عملية التحديث العسكري التي استمرت حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي، مع التركيز على الاستعداد للحروب المحلية في ظل التكنولوجيا العالية.

الشكل رقم: 06 عدد أفراد PLA حسب نوع القوّات



Source : Anthony H. Cordesman. Op, Cit. P: 47.

الشكل رقم: 07
 التغير في النسب المئوية لتعداد PLA حسب نوعية القوات مع انطلاق عملية التحديث
 سنة 1985



Source : Ibid. P: 166.

القوات البحرية

تعمل القوات البحرية الصينية على حماية سيادة ومصالح جمهورية الصين الشعبية وضمان حقوقها البحرية وعدم الدخول في حرب إلا للدفاع عن السيادة الوطنية والمياه الإقليمية، وتبرز وجهة النظر الصينية لسيادتها البحرية من خلال القانون الذي أقره مجلس الشعب الصيني في 25 فيفري 1992 والذي نص على أن: "السيادة الإقليمية لجمهورية

الصين الشعبية تشمل البر الرئيسي والجزر البحرية وتايوان ومختلف الجزر التابعة لها بما في ذلك دياويو (جزر سينكاكو) وجزر بنغهو (بسكا دوريز) وجزر دونغشا (جزر براتاس) وجزر شيشا (جزر بارسيل) وجزر نانشا (أرخبيل سبراتلي) وغيرها من الجزر التي تنتمي إلى جمهورية الصين الشعبية¹.

فالصين تخشى من أن سيادتها البحرية قد تكون مهددة من قبل القوى البحرية الأجنبية مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وحتى الهند، وقد عبّرت صراحة عن هذا التهديد في ورقة الدفاع البيضاء عام 2004 والتي نصّت على أنّ هناك اختلال توازن للقوى في شرق آسيا، على اعتبار أن الولايات المتحدة تسعى لإعادة تنظيم وتعزيز وجودها البحري في المنطقة من خلال تعزيز التحالف العسكري والأمني مع اليابان، كما أن تايوان تنتظر اللحظة المناسبة لإعلان الاستقلال وهو ما يشكّل تحديّ كبير للصين². وبالتالي بحسب هذه الورقة يجب العمل على إعادة هيكلة PLA وخفض عدد أفرادها بما يتيح رفع الكفاءة وزيادة الدعم اللوجستي، والعمل على تحديث وتطوير المعدات القتالية وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وزيادة القدرة على الردع، بالإضافة إلى بناء جيش معلوماتي وتدريب أفرادها وتزويده بأعداد كبيرة من المتخصصين في المجال العسكري وزيادة الأبحاث العسكرية ودعمها وإجراء التدريبات العسكرية المشتركة مع الدول الصديقة³.

عند دراسة الوضع الجيوسياسي من وجهة نظر الصين تُصبح هواجس الصين من تراجع سيادتها البحرية شرعية وواضحة، فالأسطول الأمريكي السابع في المحيط الهادي هو أكبر قيادة بحرية في العالم حيث يتكون من أكثر من 80 سفينة بما في ذلك حاملات الطائرات والغواصات النووية وأكثر من أربعين ألف جندي من البحرية ومشاة البحرية، كما أن اليابان تمتلك ثاني أكبر بحرية في آسيا بعد الصين وتقع على بعد بضعة أميال بحرية من السواحل الصينية، إضافة إلى الهند والتي يُنظر إليها من قبل الصين على أنّها تشكل تهديدا متزايدا في المنطقة، فالبحرية الهندية تُوسّع في فُذراتها ودائرة مصالحها البحرية لتشمل الساحل الجنوبي للقارة الآسيوية وهو ما يُشكّل تهديداً لممرات عبور الطاقة الصينية⁴.

وفي هذا السياق أعربت القيادة الصينية في أن تُصبح قوّة بحرية رئيسية في شرق آسيا وغرب المحيط الهادي، ففي عام 2006 وخلال كلمة ألقاها في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني دعا الرئيس الصيني السابق هوجين تاو Hu Jintao إلى إنشاء قوّة بحرية شعبية صينية قويّة من أجل التمسك بحقوقنا ومصالحنا البحرية، وكذلك إلى ضرورة تعزيز القوّة البحرية وتعزيز القيادة والاستمرار في تحقيق الهدف المتمثل في (المياه الزرقاء) وهي خطة إستراتيجية للدفاع البحري متعدد الأطوار المعروفة بالدفاع البحري النشط⁵، وقد تم

United States of America. Department of Defense. Office of Naval Intelligence. **The People's Liberation Army Navy: A Modern Navy with Chinese Characteristics**. Washington DC: Office of Naval Intelligence. August 2009. P: 10 .

James Holmes , Toshi yoshihara. "Command of the Sea with Chinese characteristics". *Obris* 49. 4 (Fall 2005). P: 678.

³ للمزيد أنظر: محمود خليفة جودة محمد، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتدابيراته 1991-2010"، المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الاطلاع: 2015-03-22 www.democraticac.de/?p=570=pretty

Robert D. Kaplan. "Centre Strategic for the Twenty- first century". *Foreign Affairs*. 2009. P: 21. ⁴

Andrew Erickson, lyle Goldstein. "Gun Boats for china's New (Grand Canals) sprobng the Intersection of Beijing's Naval and Oil Security policies". *Naval War College .Review* 62.2. (Spring 2009). P: 48. ⁵

تصميمها للحفاظ على السيادة البحرية الإقليمية للصين، وهي خطة وضعها الأدميرال السابق في PLAN لي هواكينغ Li Huaqing¹:

1- في المرحلة الأولى من خطة الدفاع النشط تسعى الصين إلى تطوير قوة بحرية كافية لفرض سيطرتها على سلسلة الجزر الأولى، أو بعبارة أخرى سلسلة الجزر البحرية الموازية للشريط الساحلي للصين والتي تمتد من جنوب اليابان مروراً بتايوان إلى الأرخبيل الفلبيني، والتي تمتد إلى ما بين 200 إلى 700 ميل بحري عن السواحل الصينية.

2- أما المرحلة الثانية فتسعى الصين إلى السيطرة على سلسلة الجزر الثانية وهي الجزر التي تمتد من الشمال إلى الجنوب من جزر الكوريل مروراً بماريانا وكارولين والتي تمتد إلى حوالي 1800 ميل بحري عن السواحل الصينية.

3- وفي المرحلة الثالثة من خطة الدفاع البحري النشط تسعى البحرية الصينية إلى شراء حاملات الطائرات بما يسهم بصورة فعّالة في تحسين قدراتها العملية في كل أنحاء العالم²، وتأمل الصين في تحقيق خطة الدفاع البحري النشط بحلول عام 2050.

مع تكريس الحكومة الصينية استثماراتها العسكرية لخدمة الأسطول البحري لقوات PLAN تمكنت القيادة الصينية من الاستفادة من خبرات عسكرية صناعية، ومن قدرات تطويرية هائلة اكتمل نضوجها طوال عقدين كاملين من التحديث العسكري، لذا فإن الإستراتيجية البحرية الراهنة التي تعتمد عليها الصين تستند إلى ثلاث ركائز: تدريبات عسكرية ترمي إلى التدريب والردع في آن واحد، تجارب أجهزة قذف الذخائر بعيدة المدى والانتشار العسكري السريع ودبلوماسية عسكرية تتمثل في إقامة علاقات ثنائية وتبادل استخدام المرافئ³.

وتبذل الصين جهوداً لتحسين أسطولها البحري الحربي من خلال إنتاج غواصات صينية وشراء غواصات روسية من طراز (كيلو) وبفضل مساعدة فنية من روسيا بدأت الصين بصناعة غواصات ذات وقود نووي، أما في مجال السفن العائمة فإن الصين تسعى لشراء وصناعة سفن حربية كبيرة ومدمرات وفرقاطات، من ضمنها شراء مدمرتين من روسيا بصواريخ موجهة من نوع سمفريميني Sovremennyi وهي سفينة أكبر وأقل ضعفاً وأكثر فتكاً من أي سفينة أخرى في حوزة القوات البحرية⁴. وقد لاحظ المراقبون أن الصين تُنفق على القوة البحرية أكثر من أي صنف آخر⁵.

ومع ذلك لا تزال الصين بعيدة عن هدفها لخلق قوة بحرية تخوض غمار البحر وتعمل عبر المحيطات المفتوحة بلا عراقيل، ومع أن القيادة الصينية حددت لهذا الهدف

¹ Office of the Secretary of Defense. **Military Power of the people's Republic of China 2009**. Washington DC. 2003. P: 130.

² أنطوان برونيه، جون بول جيشار، **التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الإمبريالية الاقتصادية**، (تر: عادل عبد العزيز أحمد)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016. ص: 34.

³ للمزيد أنظر: "إستراتيجية القوات البحرية الصينية ثلاثية المقومات"، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS، العدد 16، أكتوبر-نوفمبر 2010، على الرابط التالي: www.iiss.org/stratcom تاريخ الاطلاع: 2015-09-21

⁴ أفيري جولدشتاين، مرجع سابق، ص: 64.

⁵ كاظم هاشم نعمة، **الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة**، طرابلس (ليبيا): الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2007. ص: 141.

مهلة أقصاها 2049 فإن التحديثات البحرية ستحتل مكانة ذات أهمية في سياستها الخارجية والدفاعية في السنوات العشر المقبلة على الأقل، أمّا بالنسبة لركائز إستراتيجية الصين البحرية الثلاث فهي ترمي إلى فرض قوّة ردع إقليمية واكتساب الخبرة العملية وتوطيد التعاون الثنائي، وبناء عليه من المرجح أن توظف الحكومة الصينية قدرتها البحرية المتنامية في دعم مطالبها بالجزر المتنازع عليها داخل نطاق بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، كما أنه من الممكن أن تستخدم القدرات عينها في أيّ حل عسكري قد يطرأ على مسألة تايوان.

الجدول رقم: 05

أرقام من البحرية الصينية PLAN الحالية والمتوقعة لسنة 2020

2020	2015	2010	2005	2000	نوع السفينة
59 إلى 64	57 إلى 62	54	51	60	الغواصات الهجومية الديزل (SSS)
06 إلى 09	06 إلى 08	06	06	05	الغواصات الهجومية التي تعمل بالطاقة النووية
04 إلى 05	03 إلى 05	03	02	01	غواصات الصواريخ الباليستية
01 إلى 02	01	00	00	00	حاملات الطائرات
30 إلى 34	28 إلى 32	25	21	21	مدمرات
54 إلى 58	52 إلى 56	49	43	37	فرقاطات
24 إلى 30	20 إلى 25	00	00	00	طرادات
50 إلى 55	53 إلى 55	55	43	60	سفن برمائية
85	85	85	51	100	دورية ساحلية مزودة بالصواريخ
التقريبية في المئة من التصميم الحديث					
75	70	50	40	07	الغواصات الهجومية الديزل
100	70	33	33	00	الغواصات الهجومية التي تعمل بالطاقة النووية
85	70	50	40	20	مدمرات
85	70	45	35	25	فرقاطات

Source: Craig Murray, Andrew Berglund and Kimberly Hsu. China's Naval Modernization and Implications for the United States. US.-China Economic and Security Review Commission. Staff Research Backgrounder. August 26, 2013. Pp: 06-07.

القوآت النووية

بدأ البرنامج النووي الصيني عام 1955 ومنذ ذلك الوقت أجرت بيجين 45 تجربة نووية بما في ذلك تجارب على الأسلحة النووية الحرارية وقنبلة نيوترونية¹، فقد جرت الصين أول قنبلة ذرية في منطقة لوب- نور بمقاطعة سنكيانغ Senqiang الإسلامية الواقعة في أقصى شمال الصين وهي المركز الرئيسي للنشاط الحربي الذري وفيها تم تفجير أول قنبلة

¹ للمزيد أنظر: "حقائق عن القوى النووية في العالم"، على الرابط التالي:

ذرية عام 1964 حيث بلغت قوتها عشرون (20) كيلو طن من مادة تي. أن. تي، ثم فجرت القنبلة الثانية في عام 1965 وقد أثبت هذا نجاح التكنولوجيا النووية الصينية، ثم قامت الصين بتجربتها النووية الثالثة عام 1966 وقد بلغت تجربتها التدميرية مائتي (200) كيلو طن من مادة تي. أن. تي، وفي العام 1967 استطاعت الصين تفجير أول قنبلة هيدروجينية. فالصين توسع بالتدريج ترسانتها النووية في سياق برنامج تحديث طويل الأجل لتطوير قوة أكثر قدرة على البقاء وتعزيز قدراتها الانتقامية النووية، وذلك على الرغم من أن التقديرات الغربية ترى بأن الترسانة النووية الصينية لا تزيد نسبتها على 10/1 من الترسانتين الأمريكية والروسية¹.

في شهر ماي من عام 2015 أصدرت وزارة الدفاع الوطني الصينية أحدث نسخة لورقتها البيضاء تحت عنوان (الإستراتيجية العسكرية الصينية)، حيث تؤكد الورقة على طموحات بيجين النووية والإستراتيجية فالقوة النووية تلعب دوراً أساسياً في الإستراتيجية العسكرية الصينية، وبالتالي فإن الورقة البيضاء لا تفوت أي فرصة لتسليط الضوء على القوة النووية للصين باعتبارها حجر الزاوية في إستراتيجية حماية السيادة الوطنية، وفي هذا السياق تؤكد الحكومة الصينية أنها تقوم بتطوير قدراتها النووية للحفاظ على الردع الإستراتيجي وتنفيذ هجوم نووي مضاد كقدرة انتقامية بدلاً من قدرة الضربة النووية الثانية وهو ما يعكس التغيير الجذري في الإستراتيجية النووية الصينية. كما تؤكد الوثيقة أيضاً رغبة الصين في الحفاظ على أسلحتها النووية في مستوى الحد الأدنى ولكن بما يكفي للحفاظ على أمنها القومي، وكذا عدم رغبة بيجين في الدخول في سباق تسلح نووي مع أي دولة مع ردع الدول الأخرى من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها².

يرى هانز كريستنسن Hans B. Christensen وهو مدير مشروع المعلومات النووية في اتحاد العلماء الأمريكيين: "أن قوة الصين النووية تزداد ببطء، بينما قدراتها النووية المحدودة تزداد ببطء أفضل قليلاً³". فالصين هي الدولة الوحيدة من بين الدول النووية الخمس المعترف بها قانوناً التي يتم زيادة حجم ترسانتها النووية، حيث تُشير التقديرات الحالية إلى امتلاكها ما يقرب من 260 رأس نووي، كما تتزايد قدراتها أيضاً من خلال استبدال صواريخها القديمة بأخرى أحدث منها. ففوج المدفعية الثاني*⁴ في PLA الذي يُدير القذائف الباليستية الصينية يعكف على تحديث قوته من القذائف بحيث يتم استبدال القذائف الهرمة ذات الوقود السائل بنماذج أحدث ذات وقود صلب، كما أعطى فوج

¹ محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2010. ص ص: 368-369.

² Debalina Ghoshal. "China's Military Strategy 2015: The Nuclear Demension". The Indonesian Journal of Leadership, Policy and World Affairs. July 15, 2015. On the Following Link: www.sr-indonesia.com/web-exclusives/view/china-s-military-strategy-2015-the-nuclear-dimension Accessed: 22-04-2015

³ David E. Sanger , William J. Broad. "China Making Some Missiles More Powerful". The New York Times. May 16. 2015. On the Following Link: <https://www.nytimes.com/2015/05/17/world/asia/china-making-some-missiles-more-powerful.html?mcubz=1> Accessed: 31-08-2015

⁴ * يمثل فوج المدفعية الثاني القوة الصاروخية الهجومية لجيش التحرير الشعبي الصيني PLA وهي جزء لا يتجزأ منه، والغاية من جهود تحديث هذا الفوج هي تعزيز قدرة PLA على إسقاط السلطة وحرمان الخصوم من الوصول إلى محيط الصين، حيث توفر هذه القدرات رادعاً قوياً على نحو متزايد ضد القوى العسكرية الأخرى، وفي هذه الحالة تُعتبر الترسانة النووية الصينية بمثابة الضامن لبقاء الدولة والداعم في نهاية المطاف لقيادة الحزب الشيوعي الصيني في سعيها لتثبيت الشرعية. للمزيد أنظر إلى تقرير المفوضية الأمريكية للعلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية الصينية على الرابط التالي:

www.uscc.gov/sites/default/files/annual_reports/2015%20Executive%20Summary%20and%20Recommendations.pdf

المدفعية الثاني أولوية في السنوات الأخيرة لنشر منظومات قذائف باليستية متحركة (متوسطة وطويلة المدى) وهي أكثر قدرة على النجاة عند التعرض لهجوم من القذائف الموجودة في صوامع تحت الأرض، وقد أصبح ذلك من الاعتبارات المتزايدة الأهمية لدى المخططين الصينيين لضمان صدقية قدرات الصين الانتقامية النووية¹. وتتوقع أجهزة الاستخبارات الأمريكية أنه بحلول منتصف عام 2020 سيبلغ عدد الرؤوس النووية على صواريخ قادرة على تهديد الولايات المتحدة بأكثر من 100 صاروخ باليستي عابر للقارات².

الجدول رقم: 06 القدرات النووية الصينية

النوع	العدد المنتشر	السنة الأولى للنشر	المدى / كلم	عدد الرؤوس الحربية
قاذفات ذات قواعد برية	نحو 130			نحو 130
DF-3A(CSS-2)	نحو 16	1971	3100	نحو 16
DF-4(css3)	نحو 12	1980	5500	نحو 12
DF-5A(css-4)	20	1981	13000	20
DF-21(css-5)	نحو 60	1991	2100	نحو 60
DF31(css-10 mod1)	20-10	2006	أكثر من 7200	20-10
DF-31A(css-10mod 2)	20-10	2007	أكثر من 11200	20-10
قاذف باليستية عابرة للقارات	48			48
JL-1(css-N-3)	12	1986	أكثر من 1770	12
JL-2(css-NX-14)	36		أكثر من 7400	36
طائرات	أكثر من 20			40
H-6(B-6)	نحو 20	1965	3100	نحو 20
قاذف انسيابية (كروز)	350-150			
DH-10	350-150	2007	أكثر من 1500	
أول تجربة نووية		1964		
تقدير سنة 2015 للقوة النووية للصين				نحو 260 رأس نووي
المجموع				نحو 260

Source: SIPRI Yearbook. 2012 and 2015

¹ شانون ن كابل، فليب شل وهانز م. كريستنسن، "القوات النووية الصينية"، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي 2012)، (تر: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2012. ص: 443.

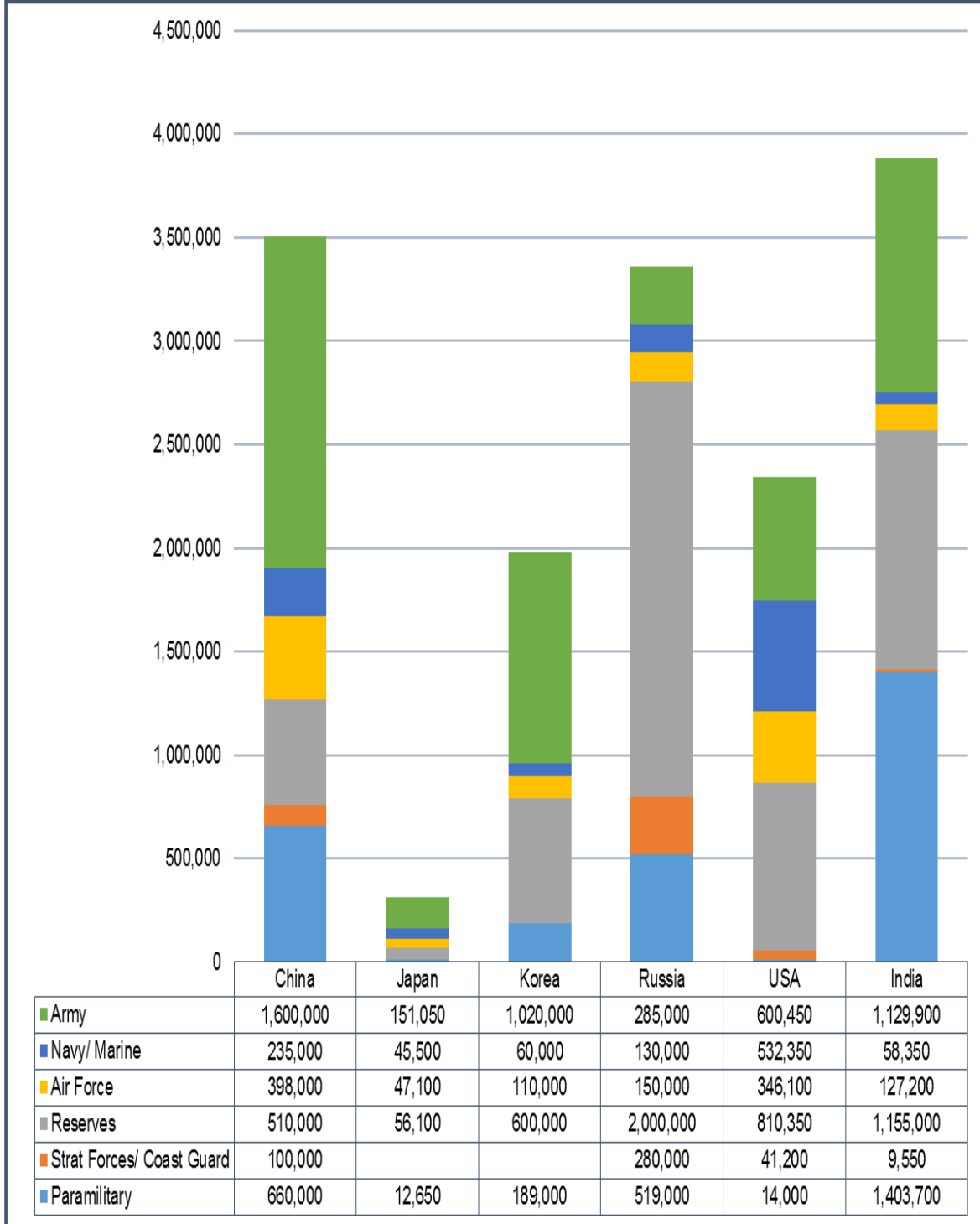
² Hans M.Kristensen , Robert S. Norris. "Chinese Nuclear Forces, 2015". Nuclear Notebook.

On the Following Link: www.thebulletin.org/2015/july/chinese-nuclear-forces-20158459.

Last Updated: 07-01-2015

Accessed:12-04-2015

الشكل رقم: 08
المقارنة بين حجم PLA وبعض جيوش المنطقة والجيش الأمريكي



Source: Anthony H. Cordesman. Op, Cit. P: 96.

المطلب الرابع: القوة الناعمة

"القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما ومثله السياسية وسياساته فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين تتسع قوتنا الناعمة¹. " فأَيّ بلد يستمد قوته الناعمة من ثلاث موارد: ثقافته (الجاذبية الثقافية)، وقيمه السياسية (عندما يحترمها في الداخل والخارج) وسياساته الخارجية (عندما يُنظر إليها باعتبارها مشروعة وتستند إلى سلطة أخلاقية²).

نُوقِش التعريف الموسّع للقوة الناعمة بشكل مُستفيض في الصين كعنصر من عناصر القوة الوطنية الشاملة بحسب مفهوم لي زونغ Lee Zhong حيث دعا الإستراتيجيون الصينيون إلى تدعيم الثقافة الصينية ونشر قيمها من خلال التعليم وبرامج التبادل العلمي هذا النهج سوف يعتمد على جاذبية برامج الصين النموذجية والمساعدة الإنمائية (بما في ذلك المعونة الاقتصادية والاستثمار) من أجل تهدئة مخاوف البلدان المجاورة تجاه الصعود القوي والسريع للصين. فقد أصبحت ممارسة القوة الناعمة من الخيارات السياسية الجذّابة لمساعدة الصين في توضيح التزامها المعروف بـ (الصعود السلمي) وقد أدّى ذلك إلى محاولة بيجين لاستخدام مجموعة مُتزايدة من أدوات السياسة الخارجية وراء القوة المادية الصلبة في إطار تفاعلاتها في شرق آسيا بما في ذلك المساعدة الإنمائية والتجارة البيئية والتبادلات الثقافية³.

فالصين تُريد الارتقاء بقطاع الثقافة إلى مرتبة القطاعات الأساسية في خطتها الخمسية الحالية، حيث تستهدف الحكومة الصينية تحقيق نمو سنوي في القطاع يبلغ 15% بين عامي 2011 و2015، كما تطبق الصين سياسات تمييزية على المؤسسات الثقافية من حيث المعاملة المالية والضريبية وتسهيلات منح الأراضي، كما تعهدت بفتح المجال أمام المزيد من رؤوس الأموال الخاصة لتطوير القطاع. وفي هذا الإطار تقول ماي سونغ Mei Song المدير العام لمركز بيجين لتنشيط قطاع الثقافة والإبداع Beijing Cultural and Creative Industry Promotion Centre: "تكمن قوّة أيّ بلد وشعبه في ازدهار ثقافته التي تكون مصدر دعم له، فالثقافة القويّة القادرة على المنافسة هدف مهم لأيّ بلد قويّ ينعم بالرخاء"⁴.

على مدى العقد الماضي احتضنت القيادة العليا الصينية مفهوم القوة الناعمة باعتبارها أداة فعّالة في السياسة الخارجية، كما نظرت إليها على أنها أداة لا تقدر بثمن في تحسين الصورة الدولية للصين، فالقادة الصينيون يأملون في أن يتمكنوا من استخدام التراث الثقافي الغني لبلادهم في تطوير وتحسين صورة البلاد وقوتها الناعمة⁵. وفي هذا الإطار صدر تقرير سياسي للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي عام 2002 حيث ذكر: "أنّه في عالم

¹ جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. (تر: محمد توفيق البجيرمي)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007. ص: 12.

² جوزيف س. ناي، "حدود قوة الصين الناعمة"، على الرابط: www.albawaba.com/ar/727462 أخبار. حدود-قوة-الصين-الناعمة-12 تاريخ الاطلاع: 2015-08-06

³ Chin- Hao Huang. "China's Soft Power In East Asia: A Quest for Status and Influence?". The National Bureau of Asian Research. Washington DC. January 2013. Pp: 02-03.

⁴ آلان وبتلي. "النمط الآسيوي". على الرابط التالي:

<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/06/pdf/wheatley.pdf>

⁵ Zhang Lihua, Ingrid d'hooghe, Pang Xun: "Developing a Chinese Approach to Public Diplomacy".

On the Following Link : www.carnegietsinghua.org/2014/10/16/developing-chinese-approach-to-public-diplomacy/hree

Accessed: 12-11-2015

اليوم تشتبك الثقافة مع الاقتصاد والسياسة ما يدل أكثر على مكانتها البارزة ودورها في التنافس في إطار القوة الوطنية الشاملة". كما ذكر الرئيس الصيني السابق هو جين تاو في جانفي 2006 أمام القيادة المركزية للشؤون الخارجية: "أنه لزيادة سمعة الصين الدولية يتعين إظهار القوة الصلبة مثل الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والدفاع إلى جانب القوة الناعمة والمتجسدة في الثقافة". وبذلك انتهجت بيجين إستراتيجية مزدوجة لتوسيع نفوذ قوتها الناعمة في الخارج من خلال¹:

1- الترويج الثقافي.

2- المشاركة الإعلامية.

يعد لي تشانغتشون Li Changchun عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني والمسؤول عن شؤون الدعاية صاحب الدور الرائد في تعزيز الصورة الثقافية للصين ونفوذها في الخارج من خلال إنشاء معاهد كونفشيوس التي ظهرت لأول مرة عام 2004 والتي عكست جهد بيجين لتعزيز اللغة والثقافة الصينية على غرار المراكز الثقافية البريطانية والفرنسية والألمانية ما يعكس رغبة الصين في أن تصبح اللغة الصينية منافسة لنظيراتها العالمية وذلك بفضل قدراتها المالية الهائلة²، ووفقاً لبعض المحللين تم إنشاء معهد كونفشيوس جديد كل أربعة أيام بين عامي 2004 و2007 واعتباراً من عام 2010 كان هناك 322 من معاهد كونفشيوس في 94 بلداً لتدريس وتعليم اللغة والثقافة الصينية إلى ما يربوا على 100 مليون شخص في الخارج، كما أعلنت وزارتي الخارجية والتربية والتعليم الصينيتين عن نيتهما توسيع معاهد كونفشيوس لتصل إلى ألف معهد بحلول سنة 2020³.

ومن أجل تعزيز مكانة وسمعة الصين على المستوى العالمي، بدأت بيجين حملة إعلامية كبيرة ففي جوان 2010 أطلقت وكالة أنباء شينخوا المملوكة للدولة قناة CNC العالمية على مدار 24 ساعة باللغة الإنجليزية، وفي العام نفسه نقلت وكالة شينخوا مقرها في نيويورك إلى ساحة تايمز سكوير للإشارة إلى طموحها لأن تصبح مصدرًا رائدًا للخبر العالمي ومشروعاً للالتقاط وجهات النظر الصينية، حيث يبدو أن النخب السياسية الصينية قد وضعت أهمية كبيرة لتحسين وتوسيع قدرة وسائل الإعلام ودورها في الاتصال الجماهيري، ويأتي الدافع وراء ذلك من استمرار الشكوك الصينية تجاه وسائل الإعلام الغربية، وفي هذا السياق وجدت دراسة صينية أن وكالة الأسوشيتد برس Associated Press ويوناييتد برس انترناسيونال United Press International ورويترز Reuters ووكالة فرنس برس Agence France Presse تنتج 80% من الأخبار اليومية في جميع أنحاء العالم⁴.

ومن جهة أخرى تكثف الصين مشاركتها في المعارض والملتقيات الدولية خاصة في المدن العالمية ذات الإشعاع العالمي كنيويورك، جنيف، باريس ودبي في محاولة للانتشار على أوسع نطاق. هذا التوجه الجديد للثقافة الصينية يجد أساساً له في خطاب الرئيس

Liming Jiang. "Domestic Sources of China's Soft Power Approach". *China Security* 5. N° 02. 2009. Pp: 1 34-49.

² أنطوان برونيه، جون بول جيشار، مرجع سابق، ص: 205.

H.H. Michael Hsiao, Alan Yang. "Transformations in the China's Power toward ASIAN". *China Brief*. ³ Vol VII. Issue 22. Nov, 24. 2008. P: 13.

Chin- Hao Huang. Op, Cit. P: 08.⁴

الصيني هو جين تاو في المؤتمر 17 للحزب الشيوعي الصيني الذي خصص جلسة عامة كاملة لمسألة الثقافة، حين قال: "يجب تعميق التبادل الثقافي بين الصين والخارج واستلهم الانجازات الحضارية لمختلف الدول لتعميق الإشعاع الدولي للثقافة الصينية"، وأعلن البيان الختامي للمؤتمر "أن بناء بلادنا كقوة عظمى ثقافية اشتراكية" يعد هدفاً قومياً¹. فبالإضافة إلى الترويج لتعليم المندرين عبر العالم تقوم الصين بتمويل المهرجانات الثقافية الصينية في العديد من الدول مثل فرنسا والولايات المتحدة، وفي أكتوبر 2005 أنفقت الحكومة مليوني دولار على مهرجان صيني دام شهراً كاملاً في مركز كيندي بواشنطن².

يُدرّك القادة الصينيون والنخبة السياسية بأن الصورة العالمية للصين وتأثيرها يُمكن أن يتعزّز من خلال تبني وتعزيز القوة الناعمة كإستراتيجية للسياسة الخارجية النشطة وبيروز ذلك من خلال المقال الذي كتبه وانغ هونينغ Wang Honing عضو الأمانة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والمستشار السياسي للرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين Jiang Zemin بعنوان (التوسع الثقافي والسيادة الثقافية)، حيث رأى بأن بيجين يجب أن تعمل بشكل أعمق على تبني القيم الثقافية الصينية الكونفوشيوسية التقليدية في سياستها الخارجية كآلية للدفاع ضد الهيمنة الأمريكية حيث يعكس هذا الرأي على نطاق واسع مصلحة بيجين في تبني مفهوم القوة الناعمة³.

فالصين تسعى لمحاكاة نهج السياسة الخارجية الأمريكية بغيره بغيره صرف الشواغل إزاء قوة الصين الصاعدة والتأكيد على رسالة إيجابية عن التنمية السلمية، وعلى سبيل المثال قامت وزارة الشؤون الخارجية الصينية برعاية مؤتمر هام جداً في هذا الموضوع عام 2002 حيث تركّزت جُلّ المداخلات حول الطبيعة والغرض من القوة الناعمة في استدامة القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وكان من خلاصات المؤتمر أن بيجين تحتاج إلى اللحاق بالولايات المتحدة فيما يتعلق بتوظيف القوة الناعمة لتُساعد على تلميع صورتها العالمية. ومن المثير للاهتمام أن الخبراء الصينيون يرون أن القوة الناعمة أداة هامة وجوهرية في كلا السياستين الداخلية والخارجية، فالقوة الناعمة المحلية أصبحت أداة رئيسية لبيجين لحشد الدعم الشعبي للحزب الشيوعي الحاكم وتعزيز الشعور بالفخر الوطني، وفي الوقت نفسه فالقوة الناعمة مهمة وضرورية في السياسة الخارجية الصينية من خلال وضع قصّة النجاح الاقتصادي للصين كبديل عملي للديمقراطية الليبرالية الغربية⁴.

سيكون من الصعوبة بما كان للصين أن تكون مقبولة كقوة إقليمية أو عالمية طالما أن بيجين تحتفظ بنهجها المرتكز على القوة الناعمة المركزية، حيث سيكون من الصعب على المراقبين الخارجيين في المنطقة الاقتناع بأن السياسة المحلية المُروّعة للجان الشعبية في الصين (بالتحديد أحداث ميدان تيانمين) لا تنعكس على سلوكها في الخارج، وهو ما يقودنا إلى التساؤل التالي: ما مدى فعالية سعي الصين لتبوء مركز الدولة المسيطرة من خلال نهج القوة الناعمة؟

¹ "أنماط القوة الناعمة للصين"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، على الرابط التالي:

تاريخ الاطلاع: 29-08-2015 www.rawabcentre.com/archives/11698

² حكيمي توفيق، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مجلة المفكر، العدد الثاني عشر، مارس 2012، ص: 398.

³ Chin- Hao Huang. Op, Cit. P: 06.

⁴ Ibid. P: 07.

للإجابة على هذا التساؤل يُحدد جوزيف ناي Joseph Nye بيانات الدراسات الاستقصائية كواحدة من طرق مُفيدة للغاية لقياس وتقييم الجاذبية الثقافية، بالإضافة إلى نتائج استطلاعات الرأي بُغية تقييم القوّة الناعمة للصين من خلال إسقاطها على منطقة شرق آسيا. ففي الماضي كانت الولايات المتحدة القوّة العظمى التي تقرض منطق قوّتها الناعمة في شرق آسيا وما وراءها، ولكن يتساءل الكثيرون عمّا إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفقد هذا العنوان لصالح الصين على الأقل في شرق آسيا فهناك الكثير من المؤلفات التي تُشير إلى وجود علاقة سببية بين تزامن انخفاض القوّة الناعمة للولايات المتحدة وصعود القوّة الصينية الناعمة والتي تعد أقوى سلاح في ترسانة السياسة الخارجية للصين. لكن تظل هناك جملة من الأسئلة المحيطة بذلك مثل كيفية استخدام هذا السلاح؟ وهل استخدمت بيجين سلاح القوّة الناعمة بشكل جيّد منذ اعتماد سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978؟ فمن الواضح أن الصين رسّخت نفسها بفعالية كقوّة اقتصادية عظمى عالمية، ولكن هل يمكن قول نفس الشيء فيما يتعلق بالقوّة الناعمة؟

يمكن معالجة هذه الأسئلة من خلال فحص الكتابات حول القوّة الناعمة الصينية في شرق آسيا، فعلى الرغم من أن الكثير من هذه الكتابات تزعم أن الولايات المتحدة فقدت موقعها تماما أو جزئيا لصالح الصين كقوّة إقليمية عظمى -نقصد القوّة الناعمة- إلا أن دراسة هوليك جي غريغوري Holik G. Gregory والتي تعد من التقييمات الأكثر شمولا وصرامة منهجية في دراسة القوّة الناعمة للصين¹، حيث قسّم هوليك القوّة الناعمة إلى خمسة عناصر (العنصر الاقتصادي- العنصر السياسي- العنصر البشري- العنصر الثقافي والعنصر الدبلوماسي) وقام بقياس كل عنصر من هذه العناصر بإجراء الدراسات الاستقصائية الشاملة في كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين واندونيسيا وفيتنام والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبيّن في نهاية المطاف عند تحليل الأجزاء المكونة للقوّة الناعمة مع أسئلة الاستطلاع السليم أن القوّة الناعمة الصينية في شرق آسيا في ازدياد لكنها لا تزال ضعيفة نسبياً، وهو ما يتناغم مع دراسة أجراها مجلس شيكاغو للشؤون العالمية ومعهد شرق آسيا في كوريا الجنوبية والتي كشفت بأن نفوذ الصين في شرق آسيا كما تم قياسها في مجالات الثقافة ورأس المال البشري والدبلوماسية لا يزال يحتل مرتبة (أقل بكثير) من الولايات المتحدة الأمريكية، وبحسب كل من دافيد شامبو David Shampoo وجوزيف ناي فإن بيجين تتمتع بقاعدة ضعيفة جداً في المنطقة فيما يتعلق بإسقاطات القوّة الناعمة التي يحددها تأثير الفلسفات أو الأيديولوجيات² ويُرجع ناي سبب ضعف القوّة الناعمة الصينية إلى عاملين اثنين رئيسيين هما³:

1- سيطرة المؤسسات الرسمية الصينية على مبادرات القوّة الناعمة، مع تفويض فرص المؤسسات غير الرسمية التي هي الأساس لنجاعة القوّة الناعمة لأيّ دولة. فبحسب مجلة الإيكونوميست لم يفتتح الحزب الشيوعي الصيني بفكرة أن القوّة الناعمة تنبع إلى حد كبير من الأفراد والمجتمع المدني، بل يتشبث بوجهة نظر مفادها أن الحكومة هي

Gregory G. Holk. "Paper Tiger? Chinese Soft Power In East Asia". *Political Science Quarterly* 126. N° 02. 1 2011. P : 223.

Li Mingjiang. "China's Accommodative Diplomacy towards East Asia". In : *East Asia's Relations With a Rising China*. Bonn: Konrad Adenauer Stiftung. May 2010. P: 45

³ عمرو عبد العاطي، هل انتهى القرن الأمريكي؟ مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي: www.studies.aljazeera.net/bookrevision/2015/04/20 آخر تحديث: الأحد: 19 أبريل 2015 تاريخ الاطلاع: 22-06-2015

المصدر الرئيسي للقوة الناعمة، فعمل على الترويج لرموز ثقافية قديمة يُعتقد أنها ربما تكون ذات جاذبية عالمية باستخدام الأدوات الدعائية في الغالب¹.

2- نزاعات الصين الإقليمية مع دول الجوار كاليابان، الفيتنام، والفلبين والهند مما يُولد صعوبات أمام المحاولات الصينية لجذب مواطني تلك الدول لتأييد المصالح والقيم الصينية.

ولتحقيق التوازن بين صعود القوة الصلبة (الاقتصادية والعسكرية والسياسية) بوتيرة سريعة ومذهلة منذ بداية عقد الثمانينات، وصعود القوة الناعمة الصينية النسبي في نفس الفترة انتهجت الصين إستراتيجية محددة من خلال تصوير نفسها كأمة تسعى إلى تحقيق علاقات إيجابية ومفيدة مع البلدان الأخرى عن طريق زيادة جهودها الدبلوماسية في شرق آسيا وتغيير صورتها وتعاملها من التهديد إلى الحوار وزيادة حجم التجارة الإقليمية والعضوية النشطة في المنظمات الإقليمية مثل الآسيان وقمة شرق آسيا وزيادة حجم مساعداتها الخارجية غير المشروطة والتي تلقى صدًى إيجابياً لدى دول المنطقة ودول العالم النامي بالتحديد².

فإستراتيجية الصين لتعزيز قوتها الناعمة في منطقة شرق آسيا تميل إلى التركيز على الجوانب الإيجابية من خلال تنمية الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف، وفي هذا السياق يوضح كل من ديريك ميشال Derek Michael وريان هاردينغ Ryan Harding أن هدف الصين قصير الأجل هو طمأنة دول المنطقة تجاه نواياها السلمية ومنع تطوير تحالفات معادية للصين وبناء العلاقات التي تعزز الاستقرار الإقليمي والتنمية الداخلية في الصين³. كما توظف الصين قوتها الناعمة في المنطقة عن طريق القيام بتدريب الأجيال المستقبلية من المفكرين والفنيين والنخب السياسية الآسيوية في معاهدها الفنية وجامعاتها، وفي تقديرات العام الأكاديمي 2003 قدر عدد الطلبة الآسيويين بحوالي 80% من إجمالي عدد الطلاب المتدرسين في الجامعات الصينية، وعلى الرغم من أنه لا يمكن الجزم بمدى التأثير الذي قد يمثله إسقاط القوة الناعمة على التدريب الأكاديمي للأجيال المستقبلية من النخب الآسيوية، إلا أن الخبرات المكتسبة ستجعل من ساسة ومفكري هذه الدول إلى الاعتداد باتجاهات الصين والإلمام بالسياسات والمصالح الصينية، فضلاً عن اكتسابهم للمعرفة باللغة الصينية والثقافة والتاريخ الصيني إلى جانب قاعدة العلاقات الشخصية التي قاموا بتكوينها من خلال الدراسة أو التدريب في الصين⁴.

في استطلاع للرأي قامت به المؤسسة الإعلامية البريطانية BBC عام 2010 أشار الاستطلاع إلى اتجاهين مُثيرين للاهتمام: فمن ناحية البلدان الأكثر ثراءً وتقدمًا في شرق آسيا وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية لديها وجهات نظر أكثر سلبية اتجاه دور الصين المُنتامي في المنطقة، ومن ناحية أخرى فإن البلدان النامية في شرق آسيا لديها نظرة فاترة أو أقل تشاؤماً ويعكس هذا الرأي مشاعر الرأي العام حول الدور الصيني في المنطقة والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإسقاط القوة الناعمة للصين على سبيل المثال (الترويج الثقافي، اللغة ووسائل الإعلام)

¹ جوزيف س. ناي، "حدود قوة الصين الناعمة"، مرجع سابق

² Chin- Hao Huang. Op. Cit. Pp: 10-11.

³ Derek J. Mitchell, Brian Harding. **China And South east Asia. In Chinese Soft Power And Its**

Implications For The United State: Competition And Cooperation In The Developing World. Ed. Carola Mc Giffert. Washington DC: Center for Strategic and International Studies. 2009. P: 97.

⁴ David Shambaugh. "China Engages Asia: Reshaping the Regional Order". *International Security*. Vol 29. N° 03. Winter 2004-2005. P: 78.

وهو ما يدل على أن جهود الدبلوماسية العامة لبناء صورة إيجابية اتجاه الصعود السلمي للصين في المنطقة تحقق بعض الفوائد الإيجابية¹.

ومن جانب آخر فإن تبني الصين لمفهوم القوّة الناعمة واستخدامه بشكل متزايد لتحقيق مصالحها وأهدافها الجيو إستراتيجية هو ما يميّز سياسة بيجين في إفريقيا وآسيا وغيرهما فسياستها تختلف عن توجهات السياسة الأمريكية والأوروبية التي تعتمد على أسلوب العصا والجزرة، بخلاف الصين التي تعتمد على شعار رابح/ رابح والذي يُغري العديد من الدول الإفريقية والآسيوية التي تسعى إلى تطوير علاقاتها معها لأنها لا تقوم فقط على منح قروض ومساعدات ولكن تتم وفق شروط تحقق المصلحة المشتركة في التجارة والأعمال. كما أن الصين تمارس بشكل واسع وغير مسبوق دوليا دبلوماسية الأموال السائلة مما أدّى إلى أن تمتد مصالحها إلى مختلف أنحاء العالم فقد نمت تجارة الصين مع دول أمريكا اللاتينية بمقدار عشرة أضعاف في الفترة ما بين 2000 و2007 وتجاوزت 142 مليار دولار عام 2008 على اعتبار أن هذه المنطقة تُجسّد محور علاقاتها ونشاطها الدبلوماسي، لأن 12 دولة من مجموع الـ 26 دولة التي تعترف بتايوان من دول أمريكا اللاتينية ولخفض هذا العدد من الدول التي تعترف بتايوان تعمل بيجين على بناء علاقات سياسية واقتصادية وأيضا عسكرية قويّة مع هذه الدول².

الجدول رقم: 07 مؤشر القوّة الناعمة

مسح البلدان	القوة الناعمة للولايات المتحدة	القوة الناعمة للصين	القوة الناعمة لليابان	القوة الناعمة لكوريا الجنوبية
الولايات المتحدة	-----	0.47	0.67	0.49
الصين	0.71	-----	0.62	0.65
اليابان	0.69	0.51	-----	0.56
كوريا الجنوبية	0.72	0.55	0.65	-----
اندونيسيا	0.72	0.70	0.70	0.63
فيتنام	0.76	0.74	0.79	0.73

Source: Robert G.Sutter , Micheal E. Brown and Others. “Balancing Acts: The U.S. Rebalance and Asia- Pacific Stability”. Elliott School of International Affairs and Sigur Centre for Asian Studies. August 2013. P : 08.

المبحث الثاني: الصين والمعضلة الأمنية في شرق آسيا

إن المعضلة الأمنية في شرق آسيا تشكل تحديا حقيقيا وجوهريا في نفس الوقت لمشروع الصين طويل الأمد (2049)، المشروع الذي يطمح بأن تصبح الصين في مصاف الأمم العظمى واسترجاع نفوذها الإستراتيجي في منطقة شرق آسيا. إن القضايا التي تشكل في ثنائياها المعضلة الأمنية في شرق آسيا تعتبر بمثابة الحاجز الأخير أمام النفوذ والطموح

¹ “Global View of United States Improve While Other Countries Decline”. BBC World Service. April 18, 2010. On the Following Link: http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/160410bbc_wspoll.pdf

² عبد القادر الهواري، سقوط امبراطورية الغرب العظمى وصعود امبراطورية الشرق الأعظم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012. ص ص: 156-157.

الإقليمي للصين، وبالتالي كان لابد من أن نتناول هذه القضايا بالتفصيل، والتي تشمل كلا من تايوان التي تعتبرها الصين جزء لا يتجزأ من أراضيها وأيضاً جزر سينكاكو-دياويو المتنازع عليها مع اليابان، والنزاع البحري حول جزر بحر الصين الجنوبي أو ما تطلق عليه الصين "بالبحر الداخلي".

المطلب الأول: تايوان وقضية السيادة وإعادة التوحيد

عُرفت تايوان لأول مرة لدى الغرب في القرن السادس عشر باسمها البرتغالي "فرموزا" ومعناها بالعربية "الجميلة"، وفي عام 1683 استسلمت تايوان إلى السلالة الملكية Ch'ing وأصبحت جزء من مقاطعة Fukien الصينية، وفي عام 1895 ضُمت تايوان إلى اليابان بعد الحرب اليابانية-الصينية الأولى ومن ثم طُورت على أساس مستعمرة يابانية، وأعيدت تايوان إلى السيادة الصينية بعد استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية سنة 1945¹.

تعود جذور قضية تايوان إلى الحرب العالمية الثانية عندما تحالفت الولايات المتحدة مع الحكومة الوطنية الصينية بزعامة تشان كاي تشيك Tchang Kai-chek ضد القوات الشيوعية بزعامة ماوتسي تونغ التي استولت على السلطة في أكتوبر 1949، فنجحت قوات الحزب الشيوعي في دحر قوات تشان كاي تشيك التي فرّت إلى شونج كونج جنوب الصين. ولما بلغ المد الشيوعي الولايات الجنوبية انتقل الكومنانغ بزعامة كاي تشيك إلى تايوان في جنوب سواحل الصين بمائة ميل، حيث أقام كاي تشيك حكومته في تايبيه وانتخب رئيساً لها عام 1950، اعتبر كاي تشيك نفسه الممثل الرسمي للصين والسلطة الشرعية الوحيدة التي يقع على عاتقها استعادة البر الصيني وحظيت حكومة تايوان الجديدة بزعامة كاي تشيك بالدعم والاعتراف الدولي بقيادة الولايات المتحدة واحتفظت بمقعد الصين الدائم في مجلس الأمن الدولي وتعهدت الولايات المتحدة بتسليح تايوان والدفاع عنها وشجعت على قيام نظام حكم يقوده حزب واحد هو الحزب الوطني، وتوطدت العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان في خمسينات وستينات القرن العشرين عندما كانت المواجهة في الحرب الباردة على ذروتها بين الولايات المتحدة من جهة والاتحاد السوفيتي والصين من جهة أخرى².

فقد فرضت توازنات القوى وطبيعة الانشطار في بنية النظام الدولي وبدايات الحرب الباردة وطبيعة المصالح الأمريكية في عهد الرئيس هاري ترومان Harry S. Truman تحييد تايوان ووضع الأسطول السابع الأمريكي لحماية الجزيرة³، ولاعتبارات مصلحيه صعدت الإدارة الأمريكية من علاقاتها مع تايوان بتوقيع معاهدة أمنية للدفاع المشترك عام 1954 تلزم الولايات المتحدة بالتدخل العسكري تلقائياً إذا ما تعرضت تايوان لأي عدوان عسكري⁴، فالمادة الخامسة من هذه المعاهدة تنص على أنه إذا تعرض أحد البلدين لهجوم من قبل قوى حدّتها المادة السادسة من نفس المعاهدة (بتايوان وجزر البسكادور بالنسبة للصين الوطنية، والقواعد العسكرية في غرب المحيط الهادي بالنسبة للولايات المتحدة) فإن

¹ للمزيد أنظر: كمال حمّاد، "تايوان بين الإستراتيجيتين الصينية والأمريكية"، مجلة الدفاع الوطني، على الرابط التالي:

تاريخ الاطلاع: 2015-07-27 www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1323#.VbYQsfl_Jdi

² كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص: 190.

³ السيد عوض عثمان، "تايوان وتهديدات التنين الصيني"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، 1996. ص: 85.

⁴ للمزيد أنظر: عبد الجليل زيد مرهون، "قضية تايوان بين عصرين"، صحيفة الرياض، على الرابط التالي: www.alriyadh.com/27023

تاريخ الاطلاع: 2015-07-27

كلا من طرفي المعاهدة سيقدمان لبعضهما المساعدة في إطار ما تنص عليه القوانين الدستورية في كلا البلدين. كما نصت المادة السابعة من هذه المعاهدة على أن للولايات المتحدة الحق في وضع قوّة عسكرية في تايوان والبسكادور، وقد أدى عقد هذه المعاهدة بين الولايات المتحدة وتايوان إلى اعتراض صيني قوّي عليها¹.

إن الموقف الصيني المشحون إزاء قضية تايوان لا يُعزى فقط إلى حقيقة أنّها تعتبرها إحدى مناطقها (المفقودة) بل لسبب تاريخي آخر، وهو أنّه أثناء الحرب الأهلية بين الحزب الشيوعي الصيني والقوميين بزعامة كاي تشيك وانهزام هذا الأخير وفراره وقوّاته إلى تايوان والادعاء بأنّها قد أصبحت جمهورية الصين وزعموا لها السيادة على جميع أنحاء الصين ومن ثم لا زالت قضية تايوان تُمثّل بنّداً لم يكتمل بعد على أجندة الحرب الأهلية للحزب الشيوعي، ولهذا السبب فإن عودة تايوان لسيادة الصين هو أمر مطلق غير قابل للنقاش².

الاستقرار الوطني وبقاء النظام وشرعية الحكم في بيجين³، فوجهة نظر الصين من هذه الزاوية ترى أن تايوان لو سعت إلى الاستقلال فسلامة الأراضي والتكامل الإقليمي للصين سيصبحان مهددين، كما أن القادة الصينيون يؤمنون بنظرية الدومينو الداخلي ومعناها أن فقدان السيادة الإقليمية على جزء واحد من الإقليم سوف يشجع الانفصاليين أينما وجدوا، وسوف يُضعف معنويات القوى الصينية التي يجب أن تدافع عن الوحدة الوطنية، كما أن الصين تستخدم تايوان لتبرير زيادة نفقاتها العسكرية وبالأخص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي⁴.

فنظرة صناع القرار في بيجين إلى قضية خسارة تايوان تعني لهم الانقسام الفوضوي للصين والسقوط المفاجئ للحزب الشيوعي، فقد نصبت القيادة الصينية نفسها سنة 1949 على أساس الزعم – من ضمن أمور أخرى – بطرد النفوذ الأجنبي وتوحيد الوطن الأم ما يجعل القيادة الصينية حساسة جدّاً إزاء ما تعتبره المهمة غير المنجزة في توحيد البلاد بشكل كامل عبر إعادة تايوان إلى الحظيرة. فالقيادة الصينية لطالما أصرت وبثبات على استعادة تايوان وفق مبدأ (صين واحدة) وصيغة (دولة واحدة ونظامان) بحيث أنّها لم تترك لنفسها أي مجال للفشل⁵.

نشطت بيجين في سياستها الآسيوية والدولية لتطويق تايوان خاصة بعد الزيارة التاريخية التي قادت مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر إلى الصين من أجل استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وكانت قضية تايوان في صلب هذا النشاط الصيني، فقد اشترطت بيجين لاستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة قيام الأخيرة بما يلي⁶:

- 1- قطع الولايات المتحدة لعلاقاتها الدبلوماسية مع تايوان.
- 2- إلغائها لمعاهدة الدفاع المشترك مع تايوان.
- 3- سحب قوّاتها ومنشآتها العسكرية من تايوان.
- 4- وقف مبيعات الأسلحة لتايوان.

¹ ج. ب. دوريزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1945-1978، ج 2، (تر: خضر خضر)، طرابلس (لبنان): دار جروس برس، 1985. ص: 257.

² مارتن جاك، مرجع سابق. ص: 350-351.

³ بايتس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، (تر: دلال أبو حيدر)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009. ص: 225.

⁴ _____، مستقبل العلاقات الصينية التايوانية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2001. ص: 15.

⁵ بايتس غيل، مرجع سابق، ص: 226.

⁶ السيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص: 95..

وقد نجحت الصين إلى حد بعيد في فرض شروطها على الولايات المتحدة باستثناء وقف مبيعات الأسلحة لتايوان، كما استمرت العلاقات الثقافية والاقتصادية غير الرسمية بين تايوان والولايات المتحدة¹. وتم الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين في الأول من ديسمبر عام 1979 بعد أن تم تبادل الاعتراف الدبلوماسي قبل هذا التاريخ بأسبوعين، إلا أن هذا التطور الجديد في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة لم يمنع الأخيرة من توطيد علاقاتها مع تايوان، إذ أقرّ الكونغرس الأمريكي قانون العلاقات مع تايوان سنة 1979 الذي ما زال ساري المفعول حتى الوقت الحاضر باعتباره القاعدة التي تنظم العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان، والذي يُجيز للأولى الدفاع عن الثانية في حال تعرضها لهجوم صيني مع استمرار تزويدها بالأسلحة الدفاعية من وقت لآخر².

فبعد بؤادر الانفراج بين الولايات المتحدة والصين أصبح تركيز الأخيرة على سياسة التحديث في الاقتصاد والتخطيط الإستراتيجي العسكري نتيجة لإدراك الصين أن السلم ضرورة في المنطقة إذا ما أرادت أن تنتهج هذه السياسية³، كما روجت الصين لدبلوماسية سلمية سبيلا إلى الوحدة كمبدأ أساسي وثابت، وفي لقاء القمة بين الرئيسين الأمريكي كلينتون والصيني جيانغ في منتصف عام 1998 وافقت واشنطن على اللاءات الثلاث وهي أن الولايات المتحدة ملتزمة بفكرة الصين الواحدة، وأن لا تدعم (صين واحدة) و(تايوان واحدة)، وأن لا تؤيد دخول تايوان إلى المنظمات التي تستدعي عضويتها حق السيادة، وأن تقلص واشنطن مستوى تسليح تايوان وفي الوقت نفسه تفتتح في علاقاتها الاقتصادية مع الصين، وعليه هدفت بيجين إلى تحييد الدعم الأمريكي القوي لتايوان من أجل تنشيط حوار سياسي ثنائي مع تايوان من جهة، وخلق بيئة اقتصادية تجعل تايوان أكثر اعتمادا على اقتصاد الصين⁴.

على الرغم من صغر حجم تايوان فمساحتها لا تتجاوز 0,5% من إجمالي مساحة الصين، وعدد سكانها أقل من 2% من عدد سكان الصين إلا أنها تحمل قيمة إستراتيجية كبيرة للصين، فلو استطاعت تايوان تحقيق الاستقلال التام فإنها سوف تكون حرة ليس فقط في تحدي قوة الصين والحصول على عضوية الأمم المتحدة، ولكن أيضاً أن تكون حرة في إقامة علاقات عسكرية وثيقة وبصورة أكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي من المحتمل جداً أن يشمل الوجود العسكري الأمريكي في تايوان أي على بعد 100 ميل من السواحل الصينية، كما يمكن أن يشمل هذا الوجود أيضاً الأسلحة الإستراتيجية بما في ذلك ترسانة نووية قادرة على ضرب أي مكان داخل جمهورية الصين الشعبية. وبناء عليه فإن ذلك سوف يُنهى وبشكل فعّال أي طموحات للصين في توسيع نفوذها وهيمنتها على المحيط الهادي أو شرق آسيا، فمثل هذا السيناريو ستكون له آثار قائمة على الأمن القومي لـ PLA⁵. الأمر الذي جعل المؤتمر الوطني الشعبي NPC يقر قانون منع الانفصال عام

1 Michael Oksenberg. "A Deuced of Sino- American Relations". *Foreign Affairs*. Vol 61. N° 01. 1982.P : 182¹

2 ماجدة صالح، "اتجاهات الوحدة القومية في آسيا: كوريا - الصين"، في: محمد السيد سليم، آسيا والتحوّلات العالمية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998. ص: 73.

3 شولو تجنشو، "الصين وإستراتيجية جديدة: جمهورية الصين تتجه إلى الحرب الإلكترونية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، 1994. ص: 311.

4 كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص: 194.

5 Lee J. Hunkovic. "The Chinese -Taiwanese Conflict: Possible Future of a Confrontation between china ,Taiwan and The United States of America". In: *520 Analytic Methods*. American Military University. P: 20. On the Following Link: <http://lamp-method.org/eCommons/Hunkovic.pdf>

2005 ما يُعطي مثلاً عن السقف الذي تبدو القيادة الصينية مستعدة لبلوغه في الإصرار إزاء هذه القضية، إذ في الوقت الذي كانت فيه العلاقات عبر مضيق تايوان تمر فيه بالاستقرار الأكبر منذ سنوات عديدة بعث NPC برسالة سلبية عبر إقراره قانون منع الانفصال جاء في نص المادة الثامنة منه ما يلي:

" إذا تصرفت القوّات الانفصالية من أجل (استقلال تايوان) تحت أيّ اسم أو عبر أيّ وسيلة لتحقيق انفصال تايوان عن الصين، أو في حال وقوع حوادث رئيسية تستتبع انفصال تايوان عن الصين أو في حال الاستنزاف الكامل لاحتمالات تحقيق الوحدة سلمياً، ستلجأ الدولة إلى وسائل غير سلمية وإجراءات ضرورية أخرى لحماية سيادة الصين ووحدة أراضيها¹. "

وقد سارعت الحكومة التايوانية إلى التنديد بهذا القانون الذي اعتبرته بمثابة ضوء أخضر لشن الحرب عليها، وقال المتحدث باسم الحكومة شوجانغ تاي Shujang Tai: " إن هذا القانون يُوازي إعطاء الضوء الأخضر لشن الحرب... لأن أساسه هو السماح باعتماد أساليب غير سلمية ضد الجزيرة في حالة الضرورة²."

إن الصين تنظر إلى تايوان على أنها جزء عُضوي منها وأنها الرابط الأخير في معادلة من شأنها أن تُعيد إلى الوجود السيطرة الإستراتيجية التي كانت تتمتع بها الصين في آسيا فالخلاف حول تايوان يبقى قابلاً للانفجار بقوة ونو طبيعة خطيرة من شأنها أن تُخِلّ بالأمن في شرق آسيا خاصة أن الولايات المتحدة مُلتزمة بقوة بدعم تايوان وتسليحها³. فالولايات المتحدة عبّرت عن قلقها إزاء قانون منع الانفصال عن الصين الذي يُخول لبيجين حق استعمال القوّة إذا ما أصرت تايوان على الاستقلال، ومن جانب آخر فإن القانون الأمريكي يُجبرها على مقاومة استخدام القوّة ضد تايوان بل وتوفير سُبُل الدفاع لها أيضاً⁴.

يشير التقرير المقدم إلى المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2007 إلى أن ممارسات (دولة واحدة ونظامان) شهد إثراء متزايداً منذ عودة هونغ كونج وماكاو إلى السيادة الوطنية الصينية، فبدأت الدولة الواحدة ونظامان صحيح تماماً ويتحلى بالقوّة والحيوية، والعمل على تحقيق إعادة التوحيد السلمي للوطن الأم استرشاداً بهذا المبدأ هو أمر يتفق مع المصالح الأساسية للأمة الصينية⁵، وإذا قمنا بتفحص صيغة (دولة واحدة ونظامان) التي تتبناها القيادة الصينية نراها تقوم على ثلاث قواعد رئيسية هي⁶:

- 1- بسط السيادة الصينية على الكيانات السياسية المنفصلة بعد عودتها.
- 2- منح درجة عالية من الحكم الذاتي للأطراف الصينية تتيح لها الإبقاء على أنظمتها القضائية والتنفيذية والتشريعية دون تغيير أو تدخل.
- 3- إمكانية التعايش بين النظام الاقتصادي الاشتراكي الصيني وبين النظام الاقتصادي الرأسمالي المطبق في الكيانات السياسية الصينية الأخرى وذلك من دون إلغاء أو سيطرة.

¹ باينس غيل، مرجع سابق، ص: 226.

² للمزيد أنظر: "العلاقات الصينية- التايوانية"، المركز العربي للمعلومات،

www.arabsino.com/articles/10-05-07/94

³ عبد الله جمعة الحاج، "مغزى التهديدات الصينية لتايوان"، صحيفة الاتحاد، عدد 20 ديسمبر 2003.

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=1904>

⁴ علي سيد النقر، مرجع سابق، ص: 147.

⁵ المرجع نفسه، ص: 148.

⁶ وردة هاشم الجارحي، بعد هونغ كونج... هل تعود تايوان إلى الصين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998. ص: 227.

وبحسب هذه الصيغة الصينية للوحدة تحتفظ تايوان بنظامها السياسي والاقتصادي والعسكري على أن تعترف بأن حكومة بيجين هي السلطة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن الشؤون الخارجية والدفاع، وأن يسعى الجانبان لتذليل صعوبات التمازج بين شعبي الشطرين كما أن علاقات تايوان مع بقية دول العالم تبقى على الصعيد الاقتصادي دون الدبلوماسي وأخيراً لن تنبذ الصين حقها في اللجوء إلى القوة العسكرية لمنع تحقيق تايوان لاستقلالها من جانب واحد¹. ففضية تايوان هي الدافع الرئيسي للصين لتحديث قواتها العسكرية البحرية فاهتمام الصين البحري الرئيسي في المنطقة هو بتطوير قوة عسكرية تردع تايوان من إعلان استقلالها وتأخير أي تدخل أمريكي في حالة حدوث أي نزاع محتمل للصين مع تايوان وضمان تحقيق نصر سلس في أيّ نزاع مستقبلي حول تايوان فالمحللون العسكريون الصينيون يؤكدون على حقيقة أن السيطرة على تايوان ستتيح للصين توسعة رقعة دفاعاتها البحرية وزيادة سيطرتها على خطوط الاتصال البحرية وتعزيز وجود قواتها البحرية في المنطقة².

أما بالنسبة لتايوان فليها أربعة أهداف واسعة النطاق والتي تُشكل مجتمعة الأمن القومي للجزيرة الإستراتيجية والمتمثلة في تعزيز الثقة الشعبية في قدرة الحكومة على حماية الأمن المادي للجزيرة، وضمان الرخاء الاقتصادي والحرية السياسية في مواجهة التهديد الصيني المتنامي، والعمل على تعظيم كل ما يمكن من المساعدة السياسية والدبلوماسية والعسكرية المقدمة من المجتمع الدولي، ولاسيما تلك المقدمة من قبل الولايات المتحدة لضمان استمرار وصول تايوان إلى الأسواق ومصادر الموارد والتكنولوجيا اللازمة للحفاظ على مصالحها فيما وراء البحار من جهة، وعلى خلق قدرة عسكرية كافية لردع الصين من مهاجمة تايوان³، ما يُسهم في نهاية المطاف إلى حماية الحكم الذاتي لتايوان والحفاظ على بيئة تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة لها.

فالقيادة السياسية في تايوان تدرك تمام الإدراك أن إستراتيجيتها الدفاعية تجاه التصعيد الصيني تقوم على تحديث أكبر قدر ممكن من فروع قواتها المسلحة في مواجهة أي طارئ يهدد وضع الجزيرة. وفي هذا السياق تعد القوات الجوية التايوانية إحدى أكبر نقاط القوة العسكرية التي تمتلكها تايوان في مواجهة القدرات العسكرية الصينية وذلك لاعتمادها الكبير على التقنية الغربية المتقدمة، فتايوان وبالتعاون مع الولايات المتحدة عن طريق شركة (نورثروب غريم) تقوم بتصنيع طائرات F15y المتطورة والمجهزة بصواريخ سايد ويندر على عكس الطائرات الصينية⁴، كما تمتلك تايوان سرباً متقدماً من طائرات F16 الأمريكية وميراج 2000 الفرنسية. ويتأسس إدراك القيادة التايوانية على ضرورة بناء قدرات عسكرية متطورة من الوضع الجيوبوليتيكي لتايوان التي تتميز بقربها الجغرافي من البر الرئيسي للوطن الأم ما يمنح الصين إمكانية التفوق العسكري، وبالتالي يمنع تايوان من امتلاك زمام المبادرة لبدء الضربة العسكرية الأولى تجاه الصين⁵.

¹ كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص: 193.

² أشاينج باجبايي، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008. ص: 108.

³ Michael D. Swaine, Nicholas Eberstadt. And Others: Conflict and Cooperation In The Asia-Pacific Region **a Strategic Net Assessment**. Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace. 2015. P: 111.

⁴ سليمان الفيومي، "مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان والعلاقات الأمريكية الصينية"، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 04، أبريل 1982. ص: 34.

⁵ Robert S. Ross. "The Geography of the Peace East Asia in the Twenty First Century". International Security. Vol 23. N°04. Spring 1999. P : 113.

الجدول رقم: 08
القدرات العسكرية الجوية لتايوان

2015	2013	2010	2005	2000	1995	1990	
45 ألف	45 ألف	45 ألف	45 ألف	68 ألف	68 ألف	70 ألف	الأفراد العسكريون في الخدمة
90 ألف	90 ألف	90 ألف	90 ألف	90 ألف	90 ألف	90 ألف	الأفراد العسكريون في الاحتياط
100 طائرة تسلم ابتداء من 2020							طائرات الجيل الخامس F35A/B
146	146	146	146	150			طائرات الجيل الرابع F16A BLK20
47	47	47	47	50			طائرات الجيل الرابع الفرنسية Mirage 2000-5Ei
128	128	128	128	130	50		طائرات تايوانية الصنع F-ck-1

Source: www.globalsecurity.org/military/world/taiwan/airforce.htm

كما تسعى تايوان جاهدة لتعزيز قدراتها البحرية وتطويرها على اعتبار أن أي مواجهة مسلحة مع الصين تتطلب وجود قدرات بحرية متقدمة لأن ساحة القتال الرئيسية سوف تكون بين ضفتي مضيق تايوان، وبناء عليه تمتلك تايوان في ترسانتها البحرية حوالي 38 سفينة حربية منها 11 سفينة حربية ذات تقنية عسكرية عالية¹، فمنذ عام 2009 ركّز الجيش التايواني على تطوير نُظمه التسليحية بما في ذلك أسطول من زوارق التخفي الدورية وأسراب إضافية من الصواريخ المحمولة والموجهة بالرادار، ووفقاً لمسؤولي وزارة الدفاع التايوانية فإن هذا النهج سيؤدي إلى تحسين قدرة تايوان على الدفاع ضد قدرات PLA المتسارعة النمو كما يسمح لها باستهداف نقاط الضعف المقررة في إستراتيجية PLA². فتحديث الجيش التايواني المتواصل سيجعل من المكلف جداً على PLA أن ينتصر حتى بدون تدخل حليف تايوان القوي المتمثل في الولايات المتحدة، وبناء عليه فإن التحديث التنافسي للقوات على جانبي مضيق تايوان قد ساهم بشكل كبير في تراجع جاذبية الخيار العسكري في إعادة

¹ زيبغنيو بربجنسكي، رفعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيو إستراتيجية، (تر: أمل الشرقي)، عمان (الأردن): الأهلية للنشر والتوزيع، 1999. ص: 194.

² Craig Murray , Kyle Churchman. "Taiwan's Declining Defense Spending could Jeopardize". *Military Preparedness*. June 11, 2013. On the Following Link https://www.uscc.gov/sites/default/files/Research/Taiwan%20Declining%20Defense%20Spending%20Could%20Jeopardize%20Military%20Preparedness_Staff%20Research%20Backgrounder.pdf

التوحيد، ما يعني أن المداخل المعقولة لبيجين لإعادة التوحيد ستبقى محصورة في الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية المتواصلة¹.

إن مستقبل القضية التايوانية يبدو أنه مرهون بثلاثة عوامل رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي²:

1- أن التحولات الدولية الهائلة التي دفعت الصين إلى المواجهة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإصرار الصينيين على النظام الشيوعي كضامن للنظام السياسي الصيني ودخول الولايات المتحدة إلى آسيا الوسطى وإلى مناطق قريبة من الحدود الصينية ومن مناطق الضعف الصيني، حيث تكمن التشكيلة البشرية العرقية الصينية هناك بالإضافة إلى تمركز أهم المنشآت العسكرية الإستراتيجية للصين فإن هذا الموقف يمكن أن يضاعف من التوتر الصيني- الأمريكي وهو ما يمكن أن يكون لصالح تايوان.

2- قناعة الولايات المتحدة بحجم التحولات الاقتصادية والسياسية الصينية التي يمكن أن تدفع بالتضحية بتايوان من أجل وجود أكبر وأعظم يتمثل في الصين ذاتها.

3- حالة من عدم النجاح الأمريكي الاستراتيجي وعدم تحول الصين الواضح والسريع فإن تايوان سوف تكون الكاسب الأكبر من هذه الحالة غير الواضحة وغير المستقرة، حيث تستطيع تايوان بقدراتها المتواضعة أن تعظم حجم مساحة مناورتها السياسية والاقتصادية من أجل مزيد من البقاء والتأثير .

المطلب الثاني: النزاع في بحر الصين الجنوبي

إن البيئة الأمنية المعقدة في بحر الصين الجنوبي ترجع بالأساس إلى الأهمية الإستراتيجية للجزر المتنازع عليها والتي تضم مجموعة من الأرخيبيلات غير المؤهولة ولكنها تشكل أهمية جيو إستراتيجية لجميع الدول التي تدعي ملكيتها على هذه الجزر ومن بينها الصين، فقد أضحت لترسيم الحدود البحرية أهمية كبرى لغرض الحفاظ على الأمن وعدم استثارة مواجهات عسكرية، وأصبح قانون البحار كالدستور الذي يحكم المحيطات ويحدد من خلاله المناطق الاقتصادية الخالصة³، والتي هي بحسب المادة 56 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي أبرمت عام 1982 ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 بـ 200 ميل بحري تبدأ من سواحل الدولة، التي لها الحق في استغلال الموارد الطبيعية داخل هذه المنطقة الاقتصادية الخالصة⁴.

فالصين ترى أن صعودها إلى مصاف الدول العظمى ذات التأثير العالمي يبدأ بالسيطرة على جزر بحر الصين الجنوبي، الذي يُغطي مساحة قدرها 3,5 مليون كلم² ويمتد على مسافة 1570 ميل بحري من الشمال إلى الجنوب و520 ميل بحري من الشرق إلى

¹ أفيري جولشتاين، مرجع سابق، ص: 69.

² صالح النملة، "تايوان كمؤشر للصراع الصيني الأمريكي"، صحيفة الرياض، على الرابط التالي: <http://www.alriyadh.com/28810> تاريخ الاطلاع: 2016-04-28

³ Vaudine England. "Who's Right in South China Sea Spat". BBC News. On the Following Link: www.news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/7941425.stm Accessed: 05-08-2015

⁴ "South China Sea: Conflicting Claims and Tensions". Lowy Institute. On the Following Link: www.loyyinstitute.org/issues/south-china-sea Accessed: 07-08-2015

الغرب¹، وهو بحر شبه مُغلق ومعظم الدول المؤثرة في آسيا هي من بين الدول المطلّة على هذا البحر (كالفلبين- ماليزيا- إندونيسيا- سنغافورة- تايلندا- فيتنام- الصين وتايوان²). ويعتبر بحر الصين الجنوبي أقصر طريق بين المحيطين الهادي والهندي، وهو يضم بعض أكثر الممرات البحرية نشاطاً في العالم إذ تعبره أكثر من نصف ناقلات النفط العالمية³، أي حوالي ثلاثة أضعاف الكمية التي تعبر من خلال قناة السويس وحوالي 15 مرّة مقارنة بالكمية التي تعبر قناة بنما⁴، ويمر به ثلث حركة الشحن العالمي (حوالي خمسة

ترليون دولار أمريكي) ما يجعله ثاني أكثر الممرات البحرية ازدحاماً في العالم⁵ (تقريباً 41000 سفينة شحن تمر عبر بحر الصين الجنوبي سنوياً⁶). ويتضمن بحر الصين الجنوبي الممرات البحرية الإستراتيجية الآتية:

1- **ممر ملقا:** الذي يربط بحر الصين الجنوبي بالمحيط الهندي وتمر عبره كل الخطوط البحرية التي تصل بين شمال شرق وجنوب شرق آسيا وبقية قارات العالم ما عدا قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا.

2- **ممر لومبوك:** الذي يربط بين الجزر الإندونيسية الرئيسية والمحيط الهندي.

3- **ممر سوندا:** الذي يربط بين جنوب شرق آسيا وأستراليا.

تصاعدت مصالح الصين في بحر الصين الجنوبي نتيجة للتغيّر الدرامي في مركز ثقلها الديموغرافي والاقتصادي لصالح أقاليم السواحل الشمالية الشرقية، وبالتالي كان التصميم على دعم سيادة إقليمها الوطني وتأمين مزاياها الاقتصادية، وبناء على ذلك أكّدت الصين على سيادتها على جزر سبراتلي والجزر الأخرى في بحر الصين الجنوبي، وأن لها الحق في استخدام القوّة للدفاع عن سيادتها على هذه الجزر⁷. وقد استخدمت البيانات الحكومية الرسمية تقريباً نفس اللغة لوصف المطالبة بسيادة الصين وعادة ما يتم صياغة المطالبة على النحو التالي: "الصين لديها سيادة لا جدال فيها على جزر سبراتلي (أو جزر بحر الصين الجنوبي) والمياه المتاخمة لها⁸". وفي هذا السياق أصدر البرلمان الصيني في 25 فيفري 1992 قانوناً يقضي بملكية الصين وسيادتها على جزر سبراتلي وبارسيل واعتبار بحر الصين الجنوبي جزءاً من المياه الإقليمية للصين، ما يُحوّل للأسطول الصيني حق استخدام القوّة لمواجهة أي تعديّ أو تجاوز من جانب الدول الأخرى⁹، كما نشرت خريطة تنطوي على المنطقة

Mohamed Ali Ben Alwi. "The Conflicting Claims in the South China Sea". U.S Army War College. 1991. P : 03.

J.R. Morgan, M. J. Valencia. Atlas for Marine Policy in South- East China Sea. Berkely: University of California. 1983. Pp: 03-04.

³ للمزيد أنظر: عبد الله زيد المرهون، "تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي"، صحيفة الرياض، العدد: 16237، على الرابط التالي: www.alriyadh.com/790504 تاريخ الاطلاع: 6-8-2015

⁴ Accessed: 29-08-2015 m.euronews.com/Arabic/306738/

⁵ للمزيد أنظر: "بحر جنوب الصين"، المعرفة، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/9/26> تاريخ الاطلاع: 7-08-2015

⁶ Hafsa Khalid. "Pivot to Asia: US Strategy to contain China or to Rebalance Asia?". The Washington Review Of Turkish & Eurasian Affairs. February 2015. On the Following Link: www.thewashingtonreview.org/articles/Pivot-to-asia-us-strategy-to-contain-china-or-to-rebalance-asia.html Accessed: 22-07-2015

⁷ عبد المنعم طلعت، "الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا صياغة آسيوية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، 1998. ص ص: 46-47.

⁸ M Taylor Fravel. "China's Strategy in the South China Sea". Contemporary Southeast Asia. Vol 33. N 03. 2011. Pp: 293-294.

⁹ نورهان الشيخ، "النزاعات حول الجزر في آسيا وانعكاساتها على الأمن الآسيوي"، في: هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، مرجع سابق، ص: 206.

الاقتصادية الخالصة من ضمنها ناتوناس التي تمتلكها إندونيسيا، ووسعت سيادتها الإقليمية لتشمل 3 مليون كلم² بعدما كانت 370 ألف كلم² فقط¹.

فالقيادة الصينية وضعت منذ منتصف الثمانينات إستراتيجية بحرية جديدة تضع من ضمن أولوياتها ضرورة العمل على فرض السيطرة على الجزر المتنازع عليها، علاوة على حماية منطقتها الاقتصادية الخالصة في بحر الصين الجنوبي، والاستعداد للدخول في أيّ صراعات إقليمية قد تنشأ لهذا السبب لاسيما مع فيتنام والفلبين². فأمام الصين واحد من خيارين لتسوية المنازعات في بحر الصين الجنوبي، أولهما من خلال القانون الدولي، والثاني هو استخدام القوة العسكرية لتخويف أو دفع الدول المطالبة من الأراضي المتنازع عليها تماما. وفي هذا الإطار يسود الاعتقاد بين الأكاديميين أن الخيار الأول يبدو ضعيفا استنادا إلى قراءة بسيطة للقوانين الموجودة التي تحكم هذا النزاع، أما الخيار الثاني فهو مكلف وخطير فبالإضافة إلى السلوك العدواني للصين في المنطقة، فإنه أيضا من المحتمل أن يكون بمثابة الدافع لجهات خارجية لمواجهة مباشرة مع الصين خاصة الولايات المتحدة واليابان³.

الخريطة رقم: 01

المطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي التي تدّعي السيادة عليها.



Source: International Affairs. Diplomacy and Strategy@LSE.

On the Following Link: www.Lse.ac.uk.../SEAPpdf/SA_southchinaseadispute

Accessed : 23-08-2015

تعكس المطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي العديد من الاعتبارات الحاكمة للسياسة الإقليمية الصينية والمتمثلة في⁴:

¹ كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص: 200.

² مراد إبراهيم الدسوقي، مجدي صبحي وآخرون، النمور الآسيوية: تجارب في هزيمة التخلف، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995. ص: 275.

³ Lam Yi Wen Rachel. "The Spratly Island Dispute: Multilateral Negotiations Within ASEAN and with China". University of Bern. Seminar Paper International Negotiations (8229). Prepared for Professor Dr Felix Addor. P: 08.

⁴ مراد إبراهيم الدسوقي، مجدي صبحي وآخرون، مرجع سابق، ص: 274-275.

1- الرغبة في الربط بين حدود الدولة الصينية الحديثة وفرض السيطرة على كافة المناطق التي تُعتبر صينية من المنظور التاريخي حتى إذا لم تكن تحت السيادة الصينية من الناحية الفعلية.

2- تمثل المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي بالنسبة للصين مصدرًا محتملاً للثروة الطبيعية لاسيما الثروة النفطية.

3- إن بحر الصين الجنوبي ينطوي على أهمية إستراتيجية بالغة للصين، حيث تريد من خلال (مزاعم السيادة) إخراج القوّات البحرية المعادية من المياه الإقليمية القريبة من الموانئ الجنوبية للصين.

وفي هذا السياق يقول رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الخاص بمكتب هونولولو براد جلوسرمان Brad F. Glosserman أن أحد الأسباب الهامة التي تروّج لها بيجين للمطالبة بالنصيب الأكبر من الجزر التي تقع في بحر الصين الجنوبي وهي الأراضي المتنازع عليها ما بين فيتنام والفلبين، بالإضافة إلى رغبتها في دفع أسطول البحرية الأمريكية خارج المنطقة بشكل كُلي، كما أن الصين تستطيع تمهيد المجال أمام غواصاتها للتواجد في المحيط الهادي بدون أن يتم تعقبها من قبل دوريات الاستكشاف الأمريكية، وذلك إذا استطاعت بيجين بسط سيادتها على معظم مناطق بحر الصين الجنوبي ما سيمكنها من إبقاء دوريات الاستكشاف الأمريكية عند الخليج دون التوغل إلى داخل البحر¹.

الجدول رقم: 09

الدول التي تتنازع السيطرة على جزر بحر الصين الجنوبي مع الصين.

الجزيرة	أطراف النزاع مع الصين
ميسنشيف	الفلبين
سبراتي	تاوان، فيتنام، الفلبين، بروناي وماليزيا
باراسيل	فيتنام
ناتونا	إندونيسيا

المصدر: نبيل علي سرور ، مرجع سابق، ص 96
تعتبر المنازعات في بحر الصين الجنوبي في أحد جوانبها نتاجًا لتعقيدات التاريخ السياسي الذي شهدته المنطقة، وفي هذا الإطار تتعدد أشكال النزاعات في بحر الصين الجنوبي، إلا أن النزاع الأكثر أهمية وبروزًا على الإطلاق يتمثل في النزاع على أرخبيل سبراتلي وباراسيل.

أولاً: أرخبيل سبراتلي Spratly

يُعد أرخبيل سبراتلي (الذي تُطلق عليه الصين تسمية أرخبيل نانشا، أمّا فيتنام فتطلق عليه تسمية أرخبيل ترونغ سا والفلبين تطلق عليه تسمية أرخبيل كالايان²) أكبر أرخبيل في بحر الصين الجنوبي ويقع في المنطقة الوسطى بين فيتنام والفلبين، ويضم أرخبيل سبراتلي حوالي 33 جزيرة صغيرة بالإضافة إلى 200 من الجروف القارية والنتوءات البحرية ويتربع أرخبيل سبراتلي على مساحة 150 ألف ميل²، ويقع على بعد 230 ميل بحري قبالة

¹ Will Englund. "How the South China Sea Could help Beijing level the nuclear playing field?". The Washington Post. 14-05-2015. On the Following Link:

www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2015/05/14/how-the-south-china-sea-could-be-beijings-path-to-greater-dominance-in-the-pacific/

Accessed: 27-06-2015

² Rommel C. Banlaoi. "MARITIME SECURITY ENVIRONMENT IN THE EAST AND SOUTH CHINA SEAS". Paper presented at the International Conference on Maritime Security Environment in East Asian Waters. organized by the Ocean Policy Research Foundation (OPRF).Tokyo.Japan in 16-17February 2011.P:2.

سواحل فيتنام و900 ميل بحري إلى الجنوب من جزيرة هينان الصينية، في حين تبعد جزيرة بالاوان الفلبينية عن الأرخبيل إلى الشرق بـ 120 ميل بحري، أما ماليزيا فتبعد سواحلها عن الأرخبيل بـ 150 ميل بحري إلى الجنوب¹. وعلى الرغم من صغر هذه الجزر إلا أنها ذات أهمية اقتصادية بالغة، فقد أشارت دراسة حديثة إلى أن أرخبيل سبراتلي هو واحد من أغنى مناطق الصيد في العالم حيث يوفر 7,5 ألف طن لكل كلم² مع وجود أكثر من 1000 نوع من الأسماك و50 نوع من الرخويات وبالتالي المساهمة بحصة كبيرة سواء من حيث توفير الغذاء، أو الإيرادات على اعتبار أن الكثير من صادرات واقتصادات دول المنطقة تعتمد على السلع السمكية². كما أن المنطقة البحرية المحيطة بالأرخبيل غنيّة بالاحتياطيات النفطية والغازية، فقد قدر الخبراء أن هناك 14 مليار طن من النفط و22.5 تريليون طن من النفط المكافئ من الغاز الطبيعي³، وهو ما يمثل مصدرا محتملا لتلبية الطلب الصيني الهائل على النفط بعد أن أصبحت في عام 2009 ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة، ومن المرجح أن يتضاعف استهلاكها بحلول عام 2030 لتصبح أكبر مستهلك للنفط في العالم⁴. كذلك تطمح الدول المتنازعة على هذا الأرخبيل الحفاظ على فتح الممرات البحرية التجارية في جميع أنحاء هذه المنطقة للحفاظ على تجارتها الدولية، على اعتبار أن المضائق البحرية في بحر الصين الجنوبي هي همزة الوصل الوحيدة بين دول المنطقة وبقية العالم⁵.

تتباين إدعاءات الدول المتنازعة السيادة على أرخبيل سبراتلي، فالصين تزعم أن الجزر المكونة لأرخبيل سبراتلي قد اكتشفت في الأصل بواسطة الملاحين الصينيين وظلت خاضعة للإدارة الصينية منذ القرن الخامس عشر ولم تكن السيادة الصينية عليها محل نزاع حتى ثلاثينيات القرن العشرين، فالصين تستند في إدعاءاتها البحرية في بحر الصين الجنوبي على أساس (الاستخدام والإدارة التاريخيين⁶) ودعمًا لهذه الادعاءات انخرطت الصين في نشاطات عديدة تُظهر نيتها في بسط سيطرتها على المنطقة، ويشتمل ذلك على إقامة قواعد عسكرية أمامية على الجزر الخالية والمناورات البحرية الدورية ومنح امتيازات التنقيب لشركات النفط الدولية في المياه المتنازعة عليها وفي مرّات قليلة القيام باستعراض القوّة من جانب البحرية الصينية⁷.

وفي الجانب الآخر من الصراع تؤكد فيتنام من جهتها أن جزر أرخبيل سبراتلي كانت تاريخيا جزءًا من (إمبراطورية اينام) في أوائل القرن التاسع عشر وأنها لم تخضع لإدارة أيّ دولة أخرى. أما الفلبين فهي تبني مزاعمها على اعتبارات القرب الجغرافي والسيطرة الإدارية فهي لا تدّعي لنفسها الحق في كل جزر أرخبيل سبراتلي ولكن فقط الجزر القريبة منها⁸.

إن الصراع بين الصين والفلبين يعد الصراع الرئيسي في بحر الصين الجنوبي فالفلبين على عكس دول المنطقة الأخرى التي لا تُحبذ المواجهة العلنية مع الصين، تصر الفلبين على

¹ Mohamed Ali Ben Alwi. Op, Cit. P: 04.

² Hafsa Khalid. Op, Cit

³ للمزيد حول جزر سبراتلي أنظر الرابط التالي: r.swewe.net/word_show.htm/?350542_14& تاريخ الاطلاع: 24-07-2015

⁴ Leszek Buszynski. " The South China Sea: Oil, Maritime Claims, and U.S.-China Strategic Rivalry".

⁵ The Washington Quarterly. Spring 2012. P: 141.

⁶ "Disputed Spratly's Rich Oil. Gas. Miniral Fish Potential". Asia Pulse. November, 13. 1998

⁷ جيرالد سيجال، "شرق آسيا وكبح الصين"، في: مايكل إي. براون، أوبن آر. كوني وآخرون، صعود الصين، مرجع سابق، ص: 435.

⁸ مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (تر: عدنان حسن)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002. ص: 137.

⁸ مراد إبراهيم الدسوقي، مجدي صبحي وآخرون، مرجع سابق، ص: 274.

اتخاذ إجراءات من شأنها تأكيد أحقيتها في المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي ما يؤدي بالسلطات الصينية إلى القيام بإجراءات مضادة. فالصين تشن حرباً متعددة الجبهات ضد الفلبين للتأكيد على حقها في جزر سبراتلي في مقابل إنكار الحق الفلبيني¹. إلا أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت الصين أقل حدة في مطالباتها بأرخبيل سبراتلي بسبب سياساتها حول مفهوم الأمن الجديد والصعود السلمي للصين، وكجزء من هذه السياسة أجرت الصين محادثات مع دول الآسيان لإقامة منطقة تجارة حرة وتنفيذ مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي عام 2002².

ثانياً: أرخبيل باراسيل Parasele

هو ثاني أرخبيل في بحر الصين الجنوبي من حيث المساحة والأهمية الإستراتيجية فهو يتربع على مساحة 18000 ميل² ويبعد حوالي 180 ميل بحري من جزيرة هينان الصينية وتحتل جزر أرخبيل باراسيل حوالي 46 ألف كلم² من سطح المحيط داخل دائرة نصف قطرها حوالي 100 كلم، وتمتد جزر أرخبيل باراسيل من الغرب إلى الشرق على مسافة 180 كلم ومن الشمال إلى الجنوب على مسافة 170 كلم³. نظرياً تتمثل أطراف النزاع حول أرخبيل باراسيل بكل من الصين وتايوان والفيتنام، وتستند كل من تايوان والصين في أحقيتهما بجزر باراسيل في الحقائق التاريخية من خلال اكتشاف العملات المعدنية الصينية على واحدة من جزر أرخبيل باراسيل والتي تعود إلى أسرة وانغ من (13 إلى 23 قبل الميلاد). أما المطالب الفيتنامية بأرخبيل باراسيل فيمكن إرجاعها إلى القرن الثامن عشر عندما تأسست جمعية سادوت هوانغ لاستكشاف الإمكانيات التجارية لهذا الأرخبيل⁴.

يعتبر الصمت الفيتنامي عن المطالبة بحقها في جزر باراسيل أثناء الحرب مع الولايات المتحدة أحد نقاط الضعف في مطالباتها الحالية بالجزر، إلا أنها تستند في أحقيتها بجزر باراسيل على المذكرة الرسمية التي تقدمت بها حكومة فيتنام الجنوبية في أوائل عام 1956 التي أكدت فيها بسيادتها على جزر باراسيل، بالإضافة إلى المراسيم التي أصدرتها لتعيين السلطة الإدارية التابعة لها في الجزر، واحتفاظها بحماية فيها حتى هزيمة قواتها واحتلال الصين للجزر عام 1974 وطردها للقوات الفيتنامية منها⁵، ثم عادت الصين عام 1988 واحتلت عدداً آخر بعد مواجهات عسكرية. وتخشى فيتنام من سيطرة الصين على هذه الجزر التي تشرف على سواحل فيتنام وموانئها⁶.

المطلب الثالث: النزاع في بحر الصين الشرقي

بحر الصين الشرقي هو جزء من المحيط الهادئ تبلغ مساحته حوالي مليون وربع المليون كيلو متر مربع. ظل حتى القرن التاسع عشر يُعرف باسم بحر كوريا وكان بحرًا هامشيًا لم يحظ بالاهتمام الإعلامي والدولي كما هو عليه الآن، يتصل مع بحر الصين الجنوبي عند مضيق تايوان ومع بحر اليابان عبر مضيق كوريا وينفتح شمالاً على البحر الأصفر وتطل على شواطئه كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان. ويعتقد

¹ للمزيد حول الجهود الصينية لإثبات حقها في جزر سبراتلي أنظر: روبرت هيساو شيتشينج، نزاعات جزر ناناشا (سبراتلي)، مانابلا: جامعة سان توماس، 1999. ص: 27.

Mark Anthony M. Velasco. "Philippines – China Relations: The Case of the South China Sea (Spratly² Islands) Claims". Asia Pacific Journal of Multidisciplinary Research. Vol 02. N° 06 . December 2014. P: 81.

³ للمزيد حول جزر أرخبيل باراسيل أنظر الرابط التالي: www.nbengroup.com/territory/sisha_en/html تاريخ الاطلاع: 2015-09-05

Young P. Lewis. "China and the South China Sea". Asia Defense Journal. 7/86. Pp: 24-26.⁴

⁵ نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص: 207.

⁶ كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص: 200.

الصينيون أن قصر "الملك التنين" يقع في أعماقه بالإضافة إلى اعتباره موطن الكثير من شخصياتهم الأسطورية¹.

يتركز الصراع في بحر الصين الشرقي حول جزر دياويو بالصينية أو سينكاكو باليابانية وهي عبارة عن مجموعة من خمس جزر غير مأهولة اثنان منها فقط تتجاوز مساحتها 01 كلم² وثلاث صخور قاحلة، تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 07 كلم² تُطالب بها كل من الصين واليابان وتايوان. وتقع جزر دياويو- سينكاكو تقريبا في منتصف المسافة بين جزيرة تايوان وجزر ريوكيو اليابانية، وحوالي 120 ميلا بحريا شمال شرق تايوان و200 ميل بحري جنوب غرب أو كيناوا و230 ميل بحري شرق البر الرئيسي للصين².

تستند إدعاءات الصين بملكيته لجزر دياويو جزئيا على سجلات تاريخية تعود إلى أسرة منج Ming (1368-1644)، والتي تتضمن إشارات متفرقة عن الجزر³، من خلال الإشارة إلى سفر المبعوثين الصينيين من طرف أسرة آل منج لإجراء مراسيم تنصيب لأمرأ جزيرة ريوكيو واعتبرت منذ ذلك الوقت جزء من الوطن الأم⁴، وأن اليابان أدرجت الجزر بصورة غير شرعية إلى سيادتها الإقليمية بعد الحرب الصينية اليابانية الأولى عام 1895 ضمن بنود ما يُعرف بمعاهدة شيمونوسيكي Treaty of Shimonoseki التي حصلت بموجبها اليابان على تايوان وجزر دياويو- سينكاكو بالإضافة إلى شبه جزيرة لياوتونج في جنوب منشوريا⁵. أمّا اليابان فتؤكد أن جزر سينكاكو آلت إليها مع سيطرتها على أو كيناوا عام 1879 على الرغم من أنها لم تضم رسميا إلا عام 1895، فبعد هزيمة الصين في الحرب الصينية اليابانية عام 1895 تخلت أسرة كنج (1644-1911) رسميا لليابان بموجب معاهدة شيمونوسيكي الموقعة في 17 أبريل 1895 عن جزيرة تايوان والجزر المحيطة بها والتي من ضمنها جزر سينكاكو. ويتناغم هذا الموقف مع ما تضمنته صفحة الويب الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية اليابانية، والتي تؤكد أن موقف اليابان واضح وثابت اتجاه قضية جزر سينكاكو من خلال البيان التالي: "ليس هناك شك في أن جزر سينكاكو هي بشكل واضح جزء لا يتجزأ من أراضي اليابان في ظل الحقائق التاريخية واستنادا إلى القانون الدولي. وتستند هذه الحقائق والقوانين أساسا على مسح أجرته السلطات اليابانية عام 1885 لترسيخ أن جزر سينكاكو كانت ضمن الأراضي المباحة (أي الأراضي التي لا تنتمي إلى أي دولة)⁶". كما أنه طبقاً لمعاهدة سان فرانسيسكو للسلام التي عُقدت في عام 1951 حيث ينص البند الثاني من المعاهدة على أن جزر سينكاكو غير مُضمنة في الأراضي التي تخلت عنها اليابان، وطبقاً للبند الثالث من نفس المعاهدة وُضعت جزر سينكاكو تحت الإدارة الأمريكية كجزء من جزر نانسي شوتو (التي هي جزء أصيل من الأراضي اليابانية) وبذلك فهي مُضمنة في الأراضي أو المناطق التي أعيدت إلى اليابان لكي تصبح تحت الإدارة اليابانية وذلك طبقاً لاتفاقية إعادة أو كيناوا التي دخلت إلى حيز التنفيذ عام 1972⁷.

1 المنتدى العربي للدفاع والتسلح، على الرابط: www.defense-arab.com/vb/threads/66256 تاريخ الاطلاع: 2015-08-10
2 ZHONGQI PAN. "Sino- Japanese Dispute over the Diaoyu/ Senkaku Islands: The Pending Controversy from the Chinese Perspective". *Journal of Chinese Political science*. Vol 12. N° 01. 2007. P: 01.

3 إريكا سنريكر داونز وفليب سي ساوندرز، مرجع سابق، ص: 125.
4 Seokwoo Lee. "Territorial Disputes among Japan, China and Taiwan Concerning the Senkaku Islands" . *International Boundaries Research Unit*. Vol 03. N° 07. 2002. P: 02.

5 إيمان عبد العال عبد الغني، "السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا (1990-2008)"، مذكرة ماجستير، (جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم العلوم السياسية، 2012). ص: 214.

6 Accessed: 25-07-2015
7 الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية اليابانية على الرابط التالي: www.mofa.go.jp/region/asia-paci/senkaku/index.html

إن اكتشاف الموارد الطبيعية حول جزر سينكاكو- دياويو هو العنصر الرئيسي الذي أثار النزاع ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فإن جميع الدول لديها الحق في استخدام الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تمتد 200 ميل بحري تبدأ من سواحل الدولة. يتراوح الاحتياطي النفطي في بحر الصين الشرقي بين 60 و100 مليار برميل من النفط، في حين يوجد احتياطي مهم من الغاز الطبيعي يتراوح بين 1 و2 تريليون قدم مكعب حسب تقديرات إدارة المعلومات حول الطاقة (EIA) التابعة للحكومة الأميركية¹ بينما تقول المصادر الصينية بأن الاحتياطي النفطي يتراوح بين 70 و160 مليار برميل. كما يحتوي بحر الصين الشرقي أيضاً ثروات معدنية مهمة مثل الأحجار المرجانية الثمينة والزركون والذهب والتيتانيوم والبلاتين، وبوجود هذه الثروات الطبيعية فإن للجزر قيمة إستراتيجية للبلدين معاً بفعل موقعها الإستراتيجي، فالسيادة على هذه الجزر ستسمح لليابان أو الصين بالمطالبة باستغلال 40,000 كلم² من المياه المحيطة بها باعتبارها منطقة اقتصادية خالصة، كما يمكن استغلال الجزر عسكرياً فالصين تخشى أن تُقيم اليابان نظم استطلاع جوية وبحرية تضع الخطوط البحرية والجوية في المنطقة وفي مناطق صينية مثل (وينزهو Wenzhou) و(نينغ بو Ningbo) تحت المراقبة المباشرة لليابانيين حيث يرى الصينيون في ذلك تهديداً أمنياً وعسكرياً خطيراً².

بالإضافة إلى ما سبق يُمكن إرجاع أهمية النزاع الصيني الياباني حول جزر دياويو- سينكاكو إلى أنها تستنفر الشعور القومي لدى الصين، فضلاً عن ارتباطها بباقي الخلافات حول الجزر في منطقة شرق آسيا، إذ أن تنازل الصين عن حقوقها في جزر دياويو يُضعف من موقفها من جزر أرخبيلي سبراتلي وباراسيل في بحر الصين الجنوبي وهو ما يهدد الوحدة القومية الصينية التي جعلتها قيادة الحزب الشيوعي مصدراً لشرعيتها³.

الخريطة رقم: 02

توضح الحدود المتنازع عليها بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي.

<http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/territory/senkaku/question-and-answer.html> Accessed: 22-07-2015

¹ للمزيد أنظر: "إدارة المعلومات حول الطاقة"، على الرابط التالي: www.eia.gov/countries/regions-topics.cfm?fips=ECS تاريخ الاطلاع: 02-07-2015

² للمزيد أنظر: عبد الرحمن المنصوري، "الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي: studies.aljazeera.net/issues/2013/02/20132610105032411 آخر تحديث: الأربعاء 06 فيفري 2013

تاريخ الاطلاع: 2015-05-23

³ إيمان عبد العال عبد الغني، مرجع سابق، ص: 220.



المصدر: المنتدى العربي للدفاع والتسلح، مرجع سابق

الجدول رقم: 10

التسلسل الزمني للأحداث الهامة حول جزر سينكاكو- دياويو

الحدث	التسلسل الزمني
اندلاع الحرب الصينية اليابانية الأولى.	01 أوت 1894
اليابان تضم جزر سينكاكو- دياويو إلى أراضيها.	14 جانفي 1895
اليابان والصين توقعان على معاهدة شيمونوسيكي.	17 أفريل 1895
استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية، وإعادة تايوان إلى السيادة الصينية.	15 أوت 1945
توقيع معاهدة سان فرانسيسكو، حيث نصت المادة الثالثة من المعاهدة على وضع الجزر تحت الإدارة الأمريكية.	20 مارس 1952
منظمة الأمم المتحدة تعلن عن احتمال وجود احتياطات نفطية هامة حول جزر سينكاكو- دياويو.	07 جويلية 1968
تم الاتفاق على انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أوكليناوا اليابانية، وقد تم تحديد جزر سينكاكو ضمن الحدود الإقليمية لأوكليناوا.	12 أوت 1970
تم توقيع اتفاق بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والذي تضمن استعادة اليابان لسيادتها على جزر ريوكيو.	17 جوان 1971
تم الاتفاق بين اليابان والصين على طرح قضية جزر سينكاكو- دياويو في المستقبل تحت إطار معاهدة الصداقة والسلام بين البلدين.	12 أوت 1978
تميّزت هذه الفترة بتصاعد الاحتجاجات الصينية واليابانية	1996-2004

والتايوانية حول أحقية السيادة على جزر سينكاكو- دياويو.	
توتر العلاقات الثنائية بين اليابان والصين بعد اعتقال السلطات اليابانية صيادي سمك صينيين بعد اصطدام قاربهم بخفر السواحل الياباني بالقرب من الجزر المتنازع عليها.	07 سبتمبر 2010
قامت الحكومة اليابانية بشراء جزر سينكاكو من المالك الياباني.	10 سبتمبر 2012
اندلاع الاحتجاجات المناهضة لليابان داخل الصين، والتي كانت الأكثر انتشاراً و عنفاً منذ عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1972، والتي مسّت المصالح اليابانية كالمصانع والمطاعم المنتشرة داخل الصين.	15-16 سبتمبر 2012
استمرار الاحتجاجات الصينية المناوئة لليابان.	2012-2013
إعلان الصين توسيع منطقة الدفاع الجوّي في بحر الصين الشرقي لتشمل جزر سينكاكو- دياويو المتنازع عليها.	23 نوفمبر 2013
الرئيس الأمريكي باراك أوباما يعلن عن دعم الولايات المتحدة لليابان في نزاعها مع الصين حول جزر سينكاكو- دياويو.	أفريل 2014

Source : Si-Fu Ou. "China's A2AD and Its Geographic Perspective". P : 27.
On Following Link : www.rchss.sinica.edu.tw/files/publish/1239_4394902e.pdf

على الرغم من أن الصين واليابان وتايوان لم تعر اهتماما كبيرا لجزر سينكاكو- دياويو قبل الإعلان في عام 1968 بأن بحر الصين الشرقي ربما يحتوي على احتياطات نفطية¹ إلا أن الأسباب التي أدت إلى إثارة النزاع حول الجزر تتعدد وتتخلص أهمها في: التغييرات الهيكلية التي تشهدها المنطقة وتغير ميزان القوى بين البلدين لصالح الصين وتنامي نزعات التعصب القومي والمشاعر الوطنية في البلدين وعودة اليمين المحافظ في اليابان، واكتساب الصين لمزيد من الثقة بفعل عقود من النمو الاقتصادي الكبير. فقد أصبح النزاع حول هذه الجزر الصغيرة في السنوات الأخيرة المصدر الرئيسي للتوتر في العلاقة بين الصين واليابان وساءت العلاقة بشكل كبير بين البلدين بعد قرار الحكومة اليابانية القاضي بشراء ثلاثة من الجزر الخمسة وتأميمها في سبتمبر 2012. ويبدو أن التصعيد سيبقى سيد الموقف بعد وصول "شينزو أبي" للحكم، خصوصاً وأن حزبه (الحزب الليبرالي الديمقراطي) تعهد خلال حملته الانتخابية بتعزيز القدرات العسكرية اليابانية لمواجهة المواقف العدائية للصين في بحر الصين الشرقي، وتطوير عمليات الصيد في جزر سينكاكو- دياويو. هذا بالإضافة إلى أن البلدين أغلقا باب التفاوض وبنفيان وجود نزاع حول الجزر ويتمسك كل طرف بحقه السيادي دون تقديم أي تنازل أو محاولة لإيجاد أرضية مشتركة للحوار². فبحر الصين الشرقي يمثل منطقة إستراتيجية حيوية ليس للصين واليابان فقط بل للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أيضاً ويبدو أن الأسباب الداخلية (مرحلة انتقال السلطة من الجيل الرابع إلى الجيل الخامس في الصين، وعودة "شينزو أبي" إلى هرم السلطة اليابانية بأجندة

¹ إريكا ستريكر داونز، فليب سي ساوندرز، مرجع سابق، ص: 126.
² عبد الرحمن المنصوري، مرجع سابق

متشدة تجاه الصين) إضافة إلى أسباب جيو إستراتيجية (الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الشرقي مع تغير مركز الثقل الاقتصادي العالمي إلى شرق آسيا وتحويل الولايات المتحدة لتركيزها إلى المنطقة، ووجود موارد طبيعية متنوعة وهائلة في هذا البحر) تدفع كل طرف إلى التثبيت بمواقفه والامتناع عن تقديم أية تنازلات مما يؤشر على أن فرص تسوية الخلاف قليلة وأن الخلاف سيستمر بين البلدين لمدة طويلة، غير أن تشابك المصالح الاقتصادية بين البلدين وأهمية المنطقة للولايات المتحدة قد يحول دون تحول النزاع بين اليابان والصين إلى مواجهة مسلحة ولو في المنظور القريب على الأقل.

المبحث الثالث: الدور الصيني في شرق آسيا بين الثوابت الأيديولوجية والمقتضيات الإستراتيجية

تُدرِك القيادة الصينية جيّدًا أن ترجمة القوّة الصاعدة لصالح تغيير الحسابات الجيوسياسية والعسكرية سيكون شديد الصعوبة، لاسيما وأن بروز الصين العسكري يقلق محيطها بشكل تلقائي، وبناء عليه فهي مدركة بأن الانطلاق نحو العالمية والمساهمة الفعّالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي لا بدّ وأن تسبقها مكانة إقليمية تساعد على تحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي، لذلك فقد حرصت على انتهاج "سياسة حسن الجوار" مع الدول المحيطة بها وأصبحت تعطيها أولوية متقدمة، وفي هذا السياق يقول أحد المحللين: "فيما يتعلق بآسيا تسعى الصين لتعزيز صورتها لتكون قادرة على التعامل مع نفوذها الاقتصادي والإستراتيجي المتزايد بمسؤولية أكبر، فالصين تريد أن تلعب دورًا بنّاءً في الشؤون الاقتصادية والسياسية الإقليمية بهدف بناء أساس مستقر لنفوذ أكبر في المستقبل¹". إن الصين تستمد إستراتيجيتها الإقليمية كجزء من إستراتيجيتها العالمية الكبرى، حيث يأمل القادة الصينيون في الاستفادة من "فترة الفرصة الإستراتيجية" في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين لبناء القوّة الوطنية الشاملة من أجل تعزيز مكانتها الدولية.

المطلب الأول: النفوذ السياسي.. دبلوماسية متعددة الأطراف

¹ Bruce Vaughn , Wayne M. Morrison. "China-Southeast Asia Relations: Trends, Issues, and Implications for The United States". Congressional Research Service. April 6, 2006. P: 03. On the Following Link: <https://fas.org/sgp/crs/row/RL32688.pdf>

إن الفكر الإستراتيجي الصيني تقليدياً لم يتضمن مفهوم –المنطقة- بل كان يركز على مفهوم –المناطق المجاورة- من منظور المركزية الصينية (المملكة الوسطى) عن طريق تأسيس (نظام خوا يي) الفريد للتعامل مع دول الجوار وبذلك أسست الصين تاريخياً علاقاتها مع الدول المجاورة من منظور ثنائي وليس من منظور إقليمي¹. إلا أنه مع منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي بدأت الصين في الترويج لمفهوم المنطقة حيث وضعت تركيزها الإستراتيجي على منطقة شرق آسيا كأساس للتعاون الإقليمي، وهو ما يدل على أن الصين أصبحت إستباقية في تسريع التعاون الإقليمي وأنها أصبحت أكثر نشاطاً في مجال الدبلوماسية متعددة الأطراف²، فالحفاظ على سياسة الدبلوماسية النشطة يعطي لبيجين القدرة على توسيع نفوذها باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية لمجابهة الولايات المتحدة بدون مواجهة مباشرة معها.

إن الصين وإدراكاً منها بأنها قوة إقليمية ذات مصلحة عالمية محدودة فإن جزء كبيراً من إستراتيجيتها يركز على المحيط الإقليمي الذي تقع فيه، وهو ما يعني أن الإستراتيجية الإقليمية للصين هي إلى حد كبير جوهر إستراتيجيتها الكبرى، وكل سلوكيات وممارسات إستراتيجيتها الإقليمية تعكس بالتالي ضرورات إستراتيجيتها الكبرى. فمنطقة شرق آسيا هي المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة للصين حيث تجتمع فيها كل جوانب مصلحتها الوطنية الشاملة (السياسية، الاقتصادية والأمنية)، لذلك تسعى الصين إلى تحقيق أهداف إستراتيجيتها الإقليمية بطريقة لا يمكن تطبيقها بسهولة على أي منطقة أخرى، وذلك وفق منهج متكامل يسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في آن واحد. فالقيادة الصينية مدركة تماماً بأن المسرح الرئيسي للصين لممارسة نفوذها السياسي هو منطقة شرق آسيا على اعتبار أن الصين لا تتوقع أن يكون لها صوتاً عالمياً إذا لم يكن لها ثقل سياسي إقليمي وبناء عليه تسعى الصين إلى أن تكون قوة لا غنى عنها في القضايا الإقليمية تحت صورة القوة الإقليمية الكبرى المسؤولة³.

تعكس الإستراتيجية الإقليمية للصين في منطقة شرق آسيا على وجه التحديد هدف السياسة الخارجية الرئيسي لبيجين في السعي إلى إيجاد بيئة خارجية سلمية، ومن أجل ضمان بيئة إقليمية سلمية وهو شرط مسبق لاستمرار تحديث الصين تسعى الأخيرة لتعزيز صورتها كقوة إيجابية في المنطقة وأيضاً لترسيخ صعودها السلمي وذلك من خلال دعم المؤسسات والمنظمات الإقليمية متعددة الأطراف وأيضاً تعميق العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار وبالنسبة للكثيرين يبدو بأن الجانب الاقتصادي هو الحاسم بالنسبة للصين⁴. وفي هذا الإطار صرّح نائب مدير قسم آسيا في وزارة الخارجية الصينية يانغ يان يي Yang Yanyi في إحدى الندوات الأكاديمية التي عقدت في بيجين عام 2008: "إن هدف

¹ جانغ يون لينغ، "استعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار وتبني أنظمة جديدة"، في: الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، (تر: أية محمد الغازي)، الجيزة (مصر): دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017. ص: 276.

² Shulan YE. "CHINA'S REGIONAL POLICY IN EAST ASIA AND ITS CHARACTERISTICS".

Discussion Paper 66. China Policy Institute. The University of Nottingham . October 2010 . P: 04.

³ Tang Shiping, Zhang Yunling. "China's Regional Strategy". In: David Shambaugh. Power Shift: China and Asia's New Dynamics. California (USA): University of California Press. 2005. Pp: 03-04.

⁴ Elena Atanassova-Cornelis. "The Rise of China and Security in East Asia: Implications for the EU and US Strategies in the Region". Paper for the International Conference (EU and the Emerging Powers).. European Parliament. Brussels. Belgium. 29-30 April 2013. P: 04.

التعاون الإقليمي للصين هو تسهيل التنمية وتعزيز السلام الإقليمي، فالصين تريد الحفاظ على بيئة مستقرة وسلمية خاصة في محيطها¹.

فقد برز احتضان الصين للمنتديات الإقليمية متعددة الأطراف منذ أواخر عقد التسعينات من القرن العشرين كجانب رئيسي في إستراتيجيتها الإقليمية في المنطقة وأيضاً من أجل التحوط ضد الهيمنة الأمريكية، فقد عززت بيجين نشاطها في منتدى الآسيان زائد ثلاثة (ASEAN+3) مستعينة في ذلك بأدواتها الاقتصادية الجبارة، حيث أصبحت الصين بفعل نهضتها الاقتصادية السريعة محور النمو الاقتصادي في منطقة شرق آسيا، لذلك شرعت في إقامة منطقة التجارة الحرّة بين الآسيان والصين. وفي هذا السياق تعد اتفاقية التجارة الحرّة بين الآسيان والصين في نوفمبر 2002 تطورا مهما في انتقال الصين إلى قوّة اقتصادية مهيمنة، حيث يذكرنا هذا الوضع تاريخيا بالاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) عام 1947 والذي بموجبه تمتعت أوروبا الغربية بإمكانية الوصول التفضيلي للسوق الأمريكية ما ساهم في تطور النظام التجاري الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية وبذلك ساهمت الغات في توسيع قوّة السوق العالمية الأمريكية، وبنفس القدر من الأهمية تعكس اتفاقية التجارة الحرّة بين الصين والآسيان إستراتيجية توسع اقتصادي للصين، فمنح الصين لامتيازات تفضيلية لصادرات الآسيان إليها سيوسّع في نهاية المطاف صادراتها ممّا يجعل اقتصادياتها تعتمد بشكل متزايد على الصين².

ومن جانب آخر أظهرت الصين التزامها بمبادئ الآسيان لحل وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية لتصبح بذلك أوّل دولة من غير الأعضاء توقع معاهدة الصداقة والتعاون³. وبذلك فقد نجحت الصين بأساليبها الدبلوماسية الفعّالة في التخفيف من حدّة التوترات وانعدام الثقة الإستراتيجي الذي ميّز العلاقة بين الصين والآسيان، وبناء عليه استطاعت الصين أن تخلق منطقة نفوذ لها في شرق آسيا وإرسال رسالة بأهمية التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما وسّع من دائرة تأثير القوّة الناعمة الصينية من جهة أخرى، وفي هذا السياق أظهر مسح إحصائي شمل 22 دولة يقع أغلبها في آسيا بأن نفوذ الصين أصبح أكثر إيجابية من نفوذ الولايات المتحدة⁴. علاوة على ذلك سعت الصين للترويج لمنتديات آسيا فقط والدعوة لفكرة جماعة شرق آسيا كوسيلة للحد من نفوذ الولايات المتحدة واستبعادها من المؤسسات والهيكل الإقليمية، فالصين تسعى لتوسيع نفوذها السياسي من خلال النهج المؤسسي، أي عن طريق التعاون الإقليمي وبذلك فقد أثبتت نفسها كقوّة آسيوية من خلال زيادة الانخراط والاندماج في العمل المؤسسي الإقليمي⁵. فالصين كقوّة آسيوية ستسعى بحسب الكثير من الخبراء وعلى رأسهم ستيفن والت Stephen Walt إلى تبني عقيدة مونرو آسيوية خاصة بها وفي هذا السياق يقول

¹ Sara Lengauer. "China's Foreign Aid Policy: Motive and Method". *Bulletin of the Centre for East-West Cultural & Economic Studies*. Vol 09. Issue 02. September -December 2011. P: 54.

² Robert S. Ross. "Balance of Power Politics and The Rise of China: Accomodation and Balancing in East Asia". *Security Studies*. Vol 15. N° 3. Fall 2006. P: 202.

³ Robert G. Sutter. *Chinese Foreign Relations : Power and Policy since the Cold War*. Second Edition. United Kingdom: Rowman Littlefield Publishers. 2010. P: 212.

⁴ حسن محمد سليم، مرجع سابق، ص: 202.

⁵ Dorothy-Grace Guerrero. "China's Rise and its Increasing Role in Asia". *FOCUS ON THE GLOBAL SOUTH*. May 18, 2007. On the Following Link: <https://focusweb.org/node/1218>
Accessed: 30-07- 2017

ستيفن والت: " إن الصين كقوة آسيوية لن تقبل أن تقيم الولايات المتحدة تحالفات وثيقة ووجود عسكري بالقرب من حدودها، فهي ستحاول بلا شك أن تدفع الولايات المتحدة للخروج من منطقة شرق آسيا".

إن من المؤكد أن الصين لديها حوافز لتوسيع نفوذها السياسي في منطقة شرق آسيا وهو ما سيقود بالتأكيد إلى مزيد من التنافس مع الولايات المتحدة على الهيمنة الإقليمية حيث يمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

1- أن الصين بوصفها القوة الاقتصادية الرائدة في المنطقة ستسعى حتما إلى ترجمة أهميتها الاقتصادية في المنطقة إلى أهمية سياسية، حيث ينبع ذلك من مازق جيو اقتصادي على اعتبار أن الاقتصاد الصيني -بما في ذلك التجارة الخارجية والمواد الخام والطاقة- يعتمد بشكل متزايد على البيئة الخارجية (الإقليمية) وهو ما يعطي الصين حافزا للبحث عن قدر أكبر من التأثير والسيطرة على هذه البيئة الخارجية.

2- أن النخب الصينية ترى في الولايات المتحدة بأنها قوة إقليمية متراجعة وفي الصين قوة إقليمية صاعدة، وبأن مستقبل شرق آسيا يزداد باطراد في الإستراتيجية الوطنية الشاملة للصين. فالنخب الصينية تتطلع إلى مستقبل تتمتع فيه الصين بنفوذ كامل داخل منطقة شرق آسيا، انطلاقا من فكرة مفادها أن الوجود الأمريكي في المنطقة يمثل نوعا من أعمال الاستيلاء الإستراتيجي لقوة خارجية تسعى لاحتواء النفوذ الصيني الطبيعي في المنطقة².

3- منع تشكيل تحالفات تستهدف الصين على اعتبار أن ذلك يهدد استمرار مسيرة النمو الاقتصادي في الصين ويقيد تحركاتها الدبلوماسية في منطقة شرق آسيا³. فالصين تستهدف تحقيق تواجد أوسع وذي فعالية وقدرة على تحقيق التوازن ما يمكنها بالتالي من كبح وممارسة ضغوط إستراتيجية على أي منظمات أو قوى قد تظهر في الأوقات الحرجة لزعة الاستقرار والسلم الإقليميين.

4- أن الصين تسعى لتحسين علاقاتها مع القوى الكبرى وهو ما يتطلب انتهاج سياسة نشطة متعددة الأطراف وتجنب الأحادية في تأكيد مصالح الصين الحيوية.

المطلب الثاني: الصعود الصيني وتغيير هيكل الأمن الإقليمي

زادت المخاوف الإستراتيجية للصين في منطقة شرق آسيا بشكل كبير في فترة ما بعد الحرب الباردة خصوصا مع تراجع النفوذ الإستراتيجي الروسي في المنطقة، وقد تركزت هذه المخاوف بالتحديد على الولايات المتحدة واليابان باعتبارهما القوتان القادرتان على ملء الفراغ الإستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي في منطقة شرق آسيا. وبناء عليه فالصين تشعر بالقلق من التحالف الأمني الأمريكي- الياباني مع تزايد شكوكها في التزام اليابان المستمر لسياسة خارجية سلمية⁴.

¹ Bonnie S. Glaser. "CHINA'S GRAND STRATEGY IN ASIA". Center for Strategic and International Studies (CSIS). Washington DC. March 13, 2014. P: 05. On the Following Link:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/ts140313_glaser.pdf

² G. JOHN IKENBERRY. "Between the Eagle and the Dragon: America, China, and Middle State Strategies in East Asia". POLITICAL SCIENCE QUARTELY. VOL 131. N° 01. Spring 2016. Pp: 21-22.

³ Taylor Fravel. "International Relations Theory and China's Rise: Assessing China's Potential for Territorial Expansion". International Studies. Review 12. 2010. Pp: 510-511. On the Following Link:

<http://web.mit.edu/fravel/www/fravel.2010.ISR.china.expansion.pdf>

⁴ QUANSHENG ZHAO. "China and Major Power Relations in East Asia". Journal of Contemporary China (29). 2001. P: 668. On the Following Link: <http://olemiss.edu/courses/pol337/zhaogu01.pdf>

إن الرؤية الأمنية بأبعادها الإستراتيجية تحدد طبيعة الدور الذي تضطلع به الدولة ضمن البنية الهيكلية للنظام الدولي، إلا أن السمة التي تتميز بها الرؤية الأمنية الصينية ما تزال تميل إلى أن تكون إقليمية الأبعاد أكثر من أن يحكمها إطار عالمي. فالصين عازمة على تطوير آليات تعاون أمني متعدد الأطراف مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية والاضطلاع بمهام الأمن الإقليمي مع قوى أساسية وهو الأمر الذي تعده أحد مهام سياساتها المستقبلية، وبذلك فالصين تدعم فكرة عدد من الآليات الأمنية الفرعية أهمها شمال شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا¹. ووفقا لباري بوزان فإن إقليم شرق آسيا يضم مجمع الأمن الإقليمي الخاص به وبالتالي فإن الانقسامات في المنطقة هي نتاج سياسة الاستقطاب الإقليمي مما يؤدي إلى تشكيل تحالفات إقليمية فرعية².

إن النموذج الحالي لهيكل الأمن في شرق آسيا هو في حالة غير مستقرة نتيجة لصعود الصين كفاعل سياسي واقتصادي وعسكري مهم في المنطقة، فالكثير من الخبراء ينظرون إلى الصعود الصيني على أنه مرادف لتراجع الولايات المتحدة في المنطقة ما يؤدي عمليا نظرية انتقال السلطة الإقليمية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، فالصين تعتبر المشاركة الأمنية العميقة للولايات المتحدة في شرق آسيا بمثابة أكبر تهديد لمصالحها وطموحاتها الإقليمية³. وبناء عليه قامت الصين بتوظيف نفوذها السياسي وتأثيرها الاقتصادي في المنطقة مدعومة بالقدرات العسكرية المتنامية بسرعة من أجل حماية مصالحها الأمنية في شرق آسيا، وبما أن الصين أصبحت أكثر ثقة في قدراتها فقد بدأت بالفعل في تغيير توازنات القوى لصالحها.

عززت الصين مفاهيم الأمن القومي لتجاوز المفاهيم المحصورة في الأمن العسكري الكلاسيكي إلى مسائل الاستقرار الاقتصادي والتنمية الوطنية وهو ما يتسق إلى حد بعيد مع التصور الإقليمي لدول شرق آسيا، وبذلك توفر الصين وسيلة وآلية لطمأنتهم بأنها تتشارك معهم نفس التحديات الأمنية كما يسمح لها من جهة أخرى رسم تناقض مع الولايات المتحدة التي ركزت في ظل إدارة الرئيس بوش الابن على محاربة الإرهاب والأبعاد العسكرية للأمن. فاحتضان الصين للمؤسسات الأمنية متعددة الأطراف في شرق آسيا يمثل أهم عنصر في سياستها الأمنية الإقليمية وفي نفس الوقت يجسد تعبيراً دراماتيكياً عن سياستها الأمنية بعد الحرب الباردة مباشرة، حيث كانت الصين حذرة إلى حد بعيد من هذه المنتديات متعددة الأطراف على اعتبار أنها مجرد منابر لانتقاد وتطوير الصعود السلمي للصين. إلا أن هذه الرؤية السلبية قد تغيرت إلى أخرى إيجابية مفادها أن مشاركة الصين في هذه المؤسسات والمنتديات الإقليمية للأمن سيساعدها كثيرا في صياغة القواعد الدولية وتحسين علاقاتها مع دول الجوار، كما أن الصين تعتبرها وسيلة لإدارة المخاوف الإقليمية بشأن التوسع الكبير في القدرات والنفوذ الصيني وأيضا الحد من ما تعتبره الصين جهود الولايات المتحدة لتقييد نفوذها في المنطقة⁴. فمثلا أثناء مفاوضات مدونة قواعد السلوك في

¹ نيبيل علي سرور. مرجع سابق، ص: 355.

Acharya Amitav. "A Regional Security Community in Southeast Asia". *Journal of Strategic Studies*. Vol 2 18. N° 03. 1995. P: 197.

Elena Atanassova- Cornelies.Op, Cit. P: 03.³

Evan S. Medeiros. "CHINA'S INTERNATIONAL BEHAVIOR : Activism, Opportunism and 4 Diversification". *PROJECT AIR FORCE. RAND CORPORATION*. 2009. Pp: 130-131.

On the Following Link:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2009/RAND_MG850.pdf

بحر الصين الجنوبي عام 2002، التي تهدف إلى تعزيز بناء الثقة بين أطراف النزاع في بحر الصين الجنوبي فيما يتعلق بحرية الملاحة والتحليق فوق بحر الصين الجنوبي، حاول المسؤولون الصينيون استخدام هذه المفاوضات لرفع إمكانية فرض قيود على المناورات البحرية الأمريكية في المنطقة بما يقلل من الهيمنة الأمريكية¹.

الجدول رقم: 11

مشاركة الصين المتزايدة في المنتديات والمنظمات الإقليمية في شرق آسيا.

Organizations, forums, treaties and processes	China	US	ASEAN
Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), est. 1967			+
ASEAN + 3, est. 1997	+		+
ASEAN + 6 (also called East Asia Summit), est. 2005	+		+
ASEAN Regional Forum (ARF), est. 1994	+	+	+
Asia Pacific Economic Cooperation (APEC), est. 1989	+	+	+
Asia Cooperation Dialogue (ACD), est. 2002	+		+
Bao Forum for Asia (BFA), est. 2001	+	+	+
Conference on Interaction and Confidence Building (CICA), est. 1999	+		
Malacca Strait Patrols Information Sharing Exercise (MSPISE), est. 2004			+
Shanghai Cooperation Organization (SCO), est. 1996	+		
Shangri-La Dialogue, est. 2001	+	+	+
Sixth Party Talk, est. 2007	+	+	
South China Sea Declaration of Conduct (DOC), est. 2002	+		+

Source : Zhiming Chen. “China's South China Sea policy and its implications for Canada: Claims, strategies and consequences”. Canadian Foreign Policy Journal. Vol 18. N° 03. September, 2012. P: 309.

يمثل الجدول أعلاه أهم المنظمات والمنتديات الإقليمية في شرق آسيا والتي عرفت انتشاراً واسعاً منذ نهاية الحرب الباردة، حيث وصفها إلين فروست Ellen L. Frost بأنها تشكل الإقليمية الجديدة في آسيا². ومن خلال الجدول تبرز المشاركة المتزايدة للصين في هذه المنتديات والمنظمات الإقليمية نتيجة للدعوات المتزايدة من الداخل للعب دور أكثر نشاطاً وفعالية في مجال التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف خاصة في المسائل الأمنية غير التقليدية والنزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي.

الجدول رقم: 12

Bronson E. Percival, “China's Influence in Southeast Asia: Implications for the United States”. U.S.⁻¹ China Economic and Security Review Commission Hearing . In : China's Global Influence: Objectives and Strategies. July 22, 2005. Pp: 07-08. On the Following Link:

https://www.uscc.gov/sites/default/files/7.21-22.05percival_bronson_wrts.pdf

Ellen L. Frost. Asia's New Regionalism. USA: Lynne Rienner Publishers. 2008. P: 15.²

التنافس بين القوّة المهيمنة والقوّة الصاعدة في النظام الدولي.

النتيجة	المنافسة الأيديولوجية	مستوى الترابط الاقتصادي	الأمن الذي تتمتع به كلتا القوتين في مقابل الآخر	القوى المهيمنة
الحرب	منخفضة	مرتفع	الاعتقاد السائد قبل 1914 أن مستوى الأمن سيكون منخفضا إذا لم يتم تبني الإجراءات التصحيحية أي الحرب.	المملكة المتحدة وألمانيا- ما قبل عام 1914
الحرب	متوسط إلى مرتفع	منخفض إلى متوسط	منخفض بسبب تهديد القوّة الجوية الألمانية المحتمل.	المملكة المتحدة وألمانيا- ما قبل عام 1939
الحرب الباردة- أزمات خطيرة في البداية ثم سلام هش.	عالية ومكثفة	منخفض	في البداية كان منخفضا ثم ارتفع سريعا.	الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة
يتم تحديدها.	إلى الآن منخفضة أو غير موجودة	مرتفع	عالية بالنسبة للولايات المتحدة ومنخفضة إلى متوسطة بالنسبة للصين	الولايات المتحدة والصين- اليوم

Source : ROBERT J. ART. "The United States and the Rise of China: Implications for the Long Haul". Political Science Quarterly. VoL 125. N° 03. 2010. P: 366.

خلاصة الفصل

مما سبقت الإشارة إليه فإن صعود الصين أصبح يشكل أخطر التحديات الجيو إستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، فالصين تسعى إلى استعادة المركزية التي كانت تتمتع بها في الجيو سياسية الآسيوية حتى مجيء الاستعمار كما أن نهضتها الاقتصادية منذ ثمانينات القرن العشرين أصبحت الآن قادرة على لعب دور عالمي كبير كان ببساطة لا يمكن تخيله قبل ثلاثين عاما. ونظرا للإنجازات الاقتصادية والعسكرية التي حققتها الصين فإنه من غير المستغرب أن نجد النخب الصينية وصناع القرار فيها بعد قرون عديدة من الاضمحلال الداخلي والإهانة الوطنية يأملون في ترسيخ وضع الصين الطبيعي كقوة عظمى بكل ما يصاحب ذلك من امتيازات وصلاحيات.

كما يجدر القول بأن القوة الصينية المتنامية موجهة نحو تحييد الهيمنة والسيادة الأمريكية في شرق آسيا التي لا تزال تشكل بحسب الكثير من المراقبين أكبر القيود الخارجية على قدرة الصين في استخدام نفوذها وقوتها المتراكمة باطراد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي الحالي خدمة لمصالحها الوطنية الخاصة.

الفصل الثالث

التوجه الأمني الأمريكي الجديد .. الانعطاف نحو شرق آسيا

تمهيد:

إن توجيه الولايات المتحدة لبوصلتها شرقا يعني ضمنا رغبتها في أن يكون القرن الحادي والعشرين كسابقه قرنا أمريكيا بامتياز، فبعد حربين يائستين في العراق وأفغانستان بحسب جوزيف ناي، بدأت واشنطن تنتبه لما يحدث في شرق آسيا التي أصبحت بحق محركا رئيسيا للسياسة الدولية نتيجة للديناميكية الاقتصادية التي تتمتع بها دول المنطقة وهو ما دفع الصين –المنافس الأول المحتمل للولايات المتحدة مستقبلا- إلى السعي لإعادة الظهور كقوة إقليمية مهيمنة في المنطقة، حيث تشعر الصين بأنها مضطرة لتأمين مصالحها مع توسع نطاق تأثيرها العالمي. وبذلك برزت المخاوف الأمريكية من أنه إذا لم تتخذ واشنطن دورا أكثر نشاطا في شرق آسيا فإن الصين ستظهر بشكل لا لبس فيه باعتبارها القوة الإقليمية المهيمنة وهو ما يتناقض مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. وبناء عليه سنعالج في هذا الفصل النقاط التالية:

المبحث الأول: الالتزام الإستراتيجي نحو الشرق.. خيار التوازن في الباسيفيك.

المبحث الثاني: نحو إعادة هندسة التحالفات الأمريكية في شرق آسيا.

المبحث الثالث: الاستجابة الصينية للانعطاف الأمريكي.. ومستقبل العلاقات بين انعدام الثقة الإستراتيجي والتكيف العملي.

المبحث الأول: الالتزام الإستراتيجي نحو الشرق.. خيار التوازن في الباسيفيك

إن منطقة شرق آسيا أصبحت نقطة ارتكاز في إستراتيجية الولايات المتحدة وسياساتها الدفاعية عقب صدور توجيهات إدارة أوباما في جانفي 2012 بشأن "إعادة التوازن" إلى شرق آسيا وهو ما أدى إلى جدل كبير بشأن تأثير ذلك على علاقات واشنطن مع كل من الحلفاء والخصوم في هذه المنطقة وحول العالم، كما شهدت المنطقة تأجج للمشاعر القومية واستمرت بعض المعضلات التاريخية دون حل، وزادت الصراعات وظهرت بعض القدرات العسكرية الجديدة التي بإمكانها تغيير الاستقرار الإستراتيجي في المنطقة، بما يُعد دافعاً للولايات المتحدة لزيادة وجودها العسكري خاصةً مع تزايد المخاوف حول مسار ونوايا القوّة الصينية الصاعدة.

المطلب الأول: إقليم شرق آسيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

إن الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بشرق آسيا ليس وليد المرحلة الحالية التي كثر فيها الحديث عن التحول الكبير -الانعطاف نحو آسيا- خاصة في العهدة الثانية للرئيس باراك أوباما Barack Obama، وإنما جاء في سياق تدعيم الوجود الأمريكي الحاضر أصلاً في المنطقة منذ عقود وذلك استجابة للمعطيات التي أفرزها الصعود الصيني¹. فالاهتمام الأمريكي بشرق آسيا يعود تاريخياً إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما تم توقيع أول اتفاقية دبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين عُرفت بمعاهدة "وانغيا Wanghia" عام 1844 والتي حصل بموجبها الرعايا الأمريكيون على الامتيازات والحصانات الدبلوماسية²، ثم اتسع هذا الوجود بعد التوقيع على معاهدة "كاناغاوا Kanagawa" عام 1854 والتي عُرفت أيضاً بمعاهدة السلام والصداقة بين الولايات المتحدة واليابان والتي بموجبها تعهدت الأخيرة بمنح الولايات المتحدة لقب "الدولة الأولى بالرعاية" ما شكل منعطفاً تاريخياً في تثبيت النفوذ الأمريكي في المنطقة³. وبعد تبوأ الولايات المتحدة الأمريكية صدارة الاقتصاد العالمي عام 1896 صاغت روابطها الإستراتيجية تجاه شرق آسيا تحت شعار "الباب المفتوح" في تأكيد واضح وصريح على أهمية حرية التجارة في المنطقة وحماية لمصالحها

¹ طارق عزيزة، "إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني"، سلسلة أبحاث اجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 04 فيفري 2017، ص: 09. على الرابط التالي:

<file:///C:/Users/win7/Downloads/The-United-States-strategy-in-Asia.pdf>

Keith Porter. "Timeline of US.- Chinese Relations". Thought Co. August 23, 2016. On Following Link:²
www.thoughtco.com/timeline-of-us-chinese-relations-3310268 Accessed: 12-11-2016

³ عبدالكريم صالح المحسن. "العلاقات اليابانية - الامريكية النشأة والتاريخ". شبكة منتديات الحق الثقافية، أكتوبر 2011. على الرابط التالي:
تاريخ الاطلاع: 2016-06-13 <http://www.alhak.org/vb/showthread.php?t=28342>

التجارية والاقتصادية في الصين من النفوذ الأوروبي المتزايد في الإقليم¹، فهذه الرؤية البرجماتية الأمريكية لوجودها العسكري في المنطقة يؤكدها مايكل مكديفيت Michael Mc Devit بقوله: " الوجود العسكري الأمريكي يوفر الاستقرار، والاستقرار ضروري للنمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي ضروري لتوليد أسواق للسلع الأمريكية"².

إلا أن الهجوم الجوي الياباني على ميناء بيرل هاربر Pearl Harbor عام 1941 هو الذي رسّخ الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بالمنطقة، حيث أعلنت الولايات المتحدة صراحة أن أمنها القومي يبدأ عند الحافة الغربية للمحيط الهادي وليس عند سواحلها وهو ما يعني مسؤوليتها على وضع ترتيبات أمنية في منطقة شرق آسيا تستهدف بالأساس منع انفراد أي دولة بالهيمنة على المنطقة أو امتداد نفوذها بما يؤثر سلبا على المصالح الأمريكية (المصالح الاقتصادية وتأمين الملاحة الأمريكية في المياه الدولية)³. وهو بالتحديد ما عبّر عنه المؤرخ الاقتصادي البريطاني نبال فيرغيسون Niall Ferguson بقوله: "... حتى عندما تعرضوا للقصف الشامل من قبل القوّات اليابانية عام 1942 قاتل الأمريكيون بهدف استعادة الهيمنة الغربية القديمة على آسيا"⁴.

على خلاف أوروبا الغربية انعكست الحرب الباردة على قضايا الأمن في إقليم شرق آسيا في جانبين أساسيين تميّز بهما المشهد الأمني في شرق آسيا أولهما أنه على النقيض من أوروبا الغربية التي اعتبرت أن الاتحاد السوفيتي هو العدو الأساسي والمشارك لجميع الدول في المنطقة، فإن دول شرق آسيا انقسمت حول التهديد الأمني الذي يشكله الاتحاد السوفيتي إلى معسكرين أحدهما يعتبر الاتحاد السوفيتي هو التهديد الرئيسي للمنطقة، أمّا الثاني فيشكك في صدقية هذا التهديد. وثانيهما التوجس الكبير لدول المنطقة تجاه الماضي الاستعماري العنيف للإمبراطورية اليابانية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وهو ما صعّب من إمكانية إقامة مؤسسات إقليمية متعددة الأطراف للأمن الجماعي وبالتالي اعتمدت الكثير من دول المنطقة في بنائها الأمني على الولايات المتحدة كشريك موثوق به. وبناء عليه ركّزت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في إستراتيجياتها الأمنية اتجاه شرق آسيا على التحالفات الثنائية نظرا لعدم وجود مؤسسات أمنية متعددة الأطراف (اليابان 1951) (أستراليا ونيوزيلندا 1951) (الفلبين 1952) (كوريا الجنوبية 1953)، فالولايات المتحدة وفي إطار إستراتيجية الاحتواء ضد الاتحاد السوفيتي في منطقة شرق آسيا استغلت العداوات الإقليمية "آسيا المتفككة" للحفاظ على نفوذها ومصالحها في المنطقة⁵.

ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي عادت الولايات المتحدة إلى موقع أفضلية من جديد على هرم النظام الدولي، حيث أخذ العالم يسير بوتيرة مطردة نحو

¹ مكسيم لوفابر، مرجع سابق، ص: 20.

² William Mayborn. "The Pivot to Asia: The Persistent Logics of Geopolitics and the Rise of China". *JOURNAL OF MILITARY AND STRATEGIC STUDIES*, Vol 15. ISSUE 04. 2014. P : 77.

³ دلال محمود السيد، "المعادلات الأمنية الجديدة في جنوب وجنوب شرق آسيا"، مجلة السياسة الدولية، على الرابط التالي: www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/9846-من-المجلة-ملحق-تحولات-إستراتيجية-القرن-الصيني-؟-الانقلاب-التدريجي-3/135/9846 تاريخ الاطلاع: 2017-03-19

⁴ Brahma Chellaney. "U.S. Strategy in the Asia-Pacific". *Report Aljazeera Centre for Studies*, February 15, 2012. P: 02. On the Following Link:

<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/2/15/201221510538465734U.S.%20Strategy%20in%20the%20Asia-Pacific.pdf>

⁵ ITO GO. "Regionalism in the Asia-Pacific and U. S. Interests". *NANZAN REVIEW OF AMERICAN STUDIES*, MEIJI UNIVERSITY, Vol 30. 2008. P: 168. On the Following Link:

https://www.ic.nanzan-u.ac.jp/AMERICA/kanko/documents/vol.30_pdf/nras30_23_ito_go.pdf

الأحادية القطبية ما انعكس بالتالي على إدارة الرئيس بوش الأب George H. W. Bush التي أصبحت مضطرة لمواكبة هذه التحولات العالمية السريعة من خلال إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية في العالم وفي منطقة شرق آسيا بالتحديد من احتواء النفوذ الشيوعي لكلا القوتين السوفيتية والصينية في المنطقة إلى الحفاظ على الوضع الراهن الذي يميل بقوة إلى رجحان الهيمنة الأمريكية. وفي هذا الإطار تشير الوثائق الإستراتيجية للبتاغون بين عامي 1990-1992 والمعروفة باسم "مبادرة إستراتيجية شرق آسيا EASI" إلى الولايات المتحدة بوصفها مُوازن إقليمي ووسيط نزيه للاستقرار الصعب في المنطقة¹.

كانت إدارة الرئيس بوش الأب معارضة بشدة للاقتراحات الداعية لإقامة مؤسسة أمنية إقليمية في شرق آسيا وذلك انطلاقاً من شكوكها من استخدام الروس أو الصينيين هذه المؤسسة الإقليمية لمحاولة توسيع نفوذها في المنطقة على حساب المصالح الأمريكية إلا أنه مع بداية عام 1992 أي السنة الأخيرة من العهدة الرئاسية ألانت الإدارة الأمريكية موقفها من إنشاء منتدى إقليمي متعدد الأطراف للأمن وذلك بعد الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية جيمس بيكر James Baker في العاصمة اليابانية طوكيو في نوفمبر 1991 أكد فيه على مركزية التحالفات الثنائية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مع الإقرار بأن الإجراءات متعددة الأطراف قد تكون تكملة للتحالفات الثنائية في إشارة إلى العمل المتعدد الأطراف لعملية السلام في كمبوديا، النزاعات البحرية في بحر الصين الجنوبي وقضية شبه الجزيرة الكورية وهو ما نجده متضمناً في المقال المنشور لبيكر في مجلة الشؤون الخارجية حيث قال: "ينبغي علينا أن نكون على يقين من إمكانية هذه المنتديات متعددة الأطراف على العمل بنجاح لكن دون حبس أنفسنا في إطار هيكل مفرط²".

يمكن إرجاع هذا التغيير في الرؤية الإستراتيجية الأمريكية لدورها في منطقة شرق آسيا إلى شكوك الحلفاء اتجاه الدور الأمريكي بعد الحرب الباردة خاصة بعد التخفيض في ميزانية الدفاع وعديد القوّات، بالإضافة إلى إغلاق اثنين من أهم القواعد الأمريكية في المنطقة (قاعدتي سوبيك البحرية وكلارك الجوية في الفلبين) ما أدى إلى تراجع في الوجود الأمني الأمريكي في المنطقة وبالتالي إلى تعميق مخاوف الحلفاء من القوة الصينية الصاعدة ودورها مستقبلاً في إقليم شرق آسيا³. وبناء عليه توجه تركيز إدارة الرئيس بوش الأب إلى الحوار الأمني الإقليمي متعدد الأطراف لطمأنة الحلفاء والأصدقاء في المنطقة اتجاه الالتزام الأمريكي الدائم والمستمر جنبا إلى جنب مع التحالفات الأمنية الثنائية وهو ما يندرج في سياق ابتكار إستراتيجيات إقليمية مبتكرة تعيد رسم الهياكل المؤسساتية لعلاقات ما بعد الحرب الباردة بأسلوب جديد⁴.

1 James Baker, A III. "America in Asia: emerging architecture for a pacific community". *Foreign Affairs*. Vol 70, N° 05. Winter 1991- 1992. Pp: 15- 18.

2 Evelyn Goh. "The ASEAN Regional Forum in United States East Asian strategy". *The Pacific Review*. Vol. 17, N° 01 March 2004. P: 52.

3 "البيان المشترك لاجتماع الوزاري الخامس والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مانيل، الفلبين، 21-22 تموز / يوليه 1992"، على الرابط التالي: http://asean.org/?static_post=joint-communique-25th-asean-ministerial-meeting-manila-philippines-21-22-july-1992 تاريخ الاطلاع: 15-04-2016

4 روزماري فوت، س نيل ماكفرلين ومايكل ماستندونو، *الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف*، (تر: أحمد حالي، الطيب غوردو)، لندن: أي كتب، ديسمبر 2016. ص: 141.

بعد انتخاب الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton عام 1993، عمد إلى تغيير نهج السياسة الأمريكية لسلفه جورج بوش الأب، الذي ارتكز على القوة العسكرية في صياغة إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، حيث أكد بأن القوة العسكرية وحدها ليست كافية للمضي قدماً نحو الانفتاح العالمي الذي يجسد القيم الليبرالية الأمريكية وعالميتها، لذلك أصبحت القوة الموسعة بمفهومها الشامل السمة المميزة للسياسة الأمنية الأمريكية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين¹. وهو ما انعكس على النهج الإستراتيجي لإدارة كلينتون اتجاه منطقة شرق آسيا الذي أكد على أنه لحماية المصالح الأمنية والإستراتيجية الأمريكية يجب تعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة من خلال تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية وتعزيز القيم الديمقراطية ودعم التعددية الإقليمية من خلال قرار واشنطن عام 1994 بإنهاء وضع الصين كأكثر الدول انتهاكاً لحقوق الإنسان بعد عدة سنوات من التوتر الذي ساد العلاقات بين البلدين بعد مذبحه الميدان السماوي "تيانانمين" عام 1989²، كما دعمت إدارة كلينتون انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ومشاركتها في المحافل الدولية والإقليمية إيماناً منها بأن ذلك سيجعل السياسات الصينية أكثر انسجاماً مع المصالح الأمريكية، كما أن ذلك سيؤدي إلى اندماج الصين في النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة. ومن جانب آخر التزمت إدارة الرئيس كلينتون بتحقيق التعددية من خلال دعم المؤسسات الإقليمية في المنطقة، وفي هذا السياق أشار البيان الذي أدلى به مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي وينستون لورد Winston Lord أمام الكونغرس الأمريكي في مارس 1993 إلى أن الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية في المنطقة هو تطوير منتديات متعددة الأطراف للمشاورات الأمنية من خلال مشاركة الولايات المتحدة بشكل كامل في الحوار الأمني في إطار المؤتمر الوزاري للأسيان الذي أعلنت واشنطن تأييدها الكامل له على أمل أن يساعد ذلك في تعزيز الهوية الأمريكية باعتبارها قوة متكاملة في المحيط الهادي، بالإضافة إلى مساعدة الدول الإقليمية للدور الأمريكي الضامن للاستقرار الإقليمي في المنطقة. كما أعلنت إدارة كلينتون عن مبادرة "مجتمع جديد في المحيط الهادي" لتفعيل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي وتعزيزاً للتجارة والعلاقات الاقتصادية الجيدة في المنطقة³.

مع بداية القرن الحادي والعشرين انتخب الرئيس جورج والكر بوش George Walker Bush على رأس الإدارة الأمريكية الجديدة التي اتسمت بهيمنة المحافظين الجدد، ونتيجة لعدم خبرته بالسياسات الدولية وأجندتها خاصة في منطقة شرق آسيا ذات القيمة الإستراتيجية والحيوية للمصالح الأمريكية فقد عين الرئيس في إدارته فريقاً من المتخصصين في الشؤون الآسيوية يأتي على رأسهم بول وولفويتز Paul Wolfowitz نائب وزير الدفاع، ريتشارد أرميناج Richard Armitage نائب لوزير الخارجية وروبرت زوليك Robert Zoellick ممثلاً تجارياً للولايات المتحدة، حيث تمثلت مقاربة هذا الفريق الإقليمية اتجاه المنطقة في إعادة الاعتبار من جديد للتحالف الأمريكي-الياباني وكذا التحالف الأمريكي-الأسترالي

¹ نور الدين حشود، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012"، مجلة دفتار السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013. ص: 384.

² US. Department of State. "History of the Department of State During the Clinton Presidency (1993-2001)". Released by the Office of the Historian. Bureau of Public Affairs. On the Following Link:

<https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/pubs/8530.htm>

Accessed: 13-04-2016

³ Robert G. Sutter and Micheal E. Brown and Others. Op, Cit. P : 05.

كما عملوا على تحويل العلاقة مع الصين من "شريك إستراتيجي" في عهد الرئيس كلينتون إلى "منافس إستراتيجي" يهدد المصالح والنفوذ الأمريكي في منطقة شرق آسيا¹. فإستراتيجية الرئيس بوش في المنطقة مثلت تحول كبير عن إستراتيجية سلفه بيل كلينتون من خلال تركيزه صراحة على أن أولوياته الإستراتيجية هي منع ظهور أي منافس محتمل للهيمنة القيادية للولايات المتحدة مستعينا في ذلك بالقدرات العسكرية الجبارة للولايات المتحدة كأداة أساسية لتحقيق أهداف الأمن القومي². إلا أن هذا التوجه الإستراتيجي لم يصمد طويلاً فبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة غيرت الأخيرة تركيزها الإستراتيجي صوب أفغانستان والعراق والحرب العالمية على الإرهاب وبذلك تحوّل إقليم شرق آسيا إلى درجة ثانية في الأولويات الإستراتيجية لإدارة الرئيس بوش. فهذا التشتت الإستراتيجي الأمريكي في مناطق عديدة من العالم قلّص من القدرات الأمريكية لتحمل أعباء إضافية مرتبطة بالتنافس الإستراتيجي مع الصين، لذلك سعت إدارة الرئيس بوش الابن بالمقابل إلى توسيع التعاون مع الصين باعتبارها الخيار الأمثل للحفاظ على قيادتها وتعزيز دورها في شرق آسيا فضلاً عن الحفاظ على مصالحها الإقليمية والدولية هذا من جانب، ومن جانب آخر تأكيد سياسة الارتباط مع الصين باعتبارها "صاحبة مسؤولية" في النظام الدولي وبذلك أصبحت بيجين شريكا حاسما ومهما لواشنطن في مكافحة الإرهاب وفي التعامل مع الملف النووي لكوريا الشمالية فضلاً عن قضية تايوان³.

إلا أنه مع زخم العلاقات التعاونية المشتركة بين الصين والولايات المتحدة لم يمنع الأخيرة من تطوير إستراتيجية للطوارئ في حال تدهور العلاقات بين البلدين "سياسية التحوط" على اعتبار أن القوة الاقتصادية والعسكرية والنفوذ الدبلوماسي المتزايد للصين في المنطقة بالإضافة إلى عدم اليقين حول أهداف الصين الإستراتيجية، كل ذلك أثار مخاوف حقيقية في واشنطن بأن الصين وفي ظل تزايد قوتها سوف تسعى إلى تغيير هيكل النظام الإقليمي ومن ثم التنافس حول القيادة الإقليمية ما يهدد مباشرة المصالح الأمريكية في شرق آسيا. ففي تقرير البنتاغون السنوي للكونغرس عام 2006، أكد على تزايد قدرة الصين على المنافسة العسكرية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه أعرب التقرير عن مخاوف من أن التحديث العسكري للصين له تداعيات مستمرة خارج المصالح الإقليمية الفورية للصين أي "تايوان"⁴. وهو ما انعكس على العلاقات الأمريكية الصينية، إذ بات من الواضح أن الجانب التنافسي هو السمة المميّزة لهذه العلاقات خاصة في العهدة الثانية للرئيس جورج بوش الابن، وقد شمل ذلك تعزيز التحالفات الأمنية الأمريكية في المنطقة خاصة مع اليابان التي أدّى تقاسم المخاوف معها بشأن تزايد القوة الصينية خاصة العسكرية إلى تحفيز واشنطن لتعميق العلاقات العسكرية بينهما، وفي هذا السياق عملت

JUSUF WANANDI. "THE BUSH ADMINISTRATION AND EAST ASIA: UNDER THE SHADOW¹ OF THE SECURITY CLOUD". IN: **GEORGE W. BUSH AND EAST ASIA: A FIRST TERM ASSESSMENT**. Washington, D.C: Woodrow Wilson International Center for Scholars.,2005. Pp :46-47.

ATANASSOVA-CORNELIS, ELENA. "Reshaping the East Asian Security Order: US-China Hedging² and the EU's Strategic Choices". **RITSUMEIKAN INTERNATIONAL AFFAIRS**. Vol 10. April, 2011. P: 223.

Ibid. P: 224.³

Evan S. Medeiros. "Strategic Hedging and the Future of Asia-Pacific Stability". **The Washington Quarterly**, 29(1). 2005. Pp: 149-150.⁴

الولايات المتحدة واليابان على تطوير نظام مشترك للدفاع الصاروخي الباليستي وهو ما عزز دور اليابان كدعامة أساسية للنظام الأمني في شرق آسيا. كما عمدت إدارة بوش الابن إلى تعزيز علاقاتها الدفاعية مع دول المنطقة تحديداً الفلبين وتايلندا وفيتنام وسنغافورة خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتعاون في مجال الأمن البحري¹.

وعلى الرغم من جهود إدارة بوش في عهدها الثانية تدارك مآزقها الإستراتيجي من خلال محاولة إيجاد توازن بين حربها العالمية على الإرهاب خاصة في أفغانستان والشرق الأوسط، والتنافس الإستراتيجي مع الصين في شرق آسيا، إلا أنه يبدو بأن الصين قد استغلت جيداً انشغال صنّاع القرار الأمريكيين بالحرب العالمية على الإرهاب من أجل إسقاط قوتها العسكرية والاقتصادية وتوسيع نفوذها السياسي في المنطقة خدمة لمصالحها العليا خاصة فيما تعلق بتايوان ومسألة بحر الصين الجنوبي والشرقي وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للمركز القيادي الأمريكي المهمين في هذه المنطقة الإستراتيجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: محور آسيا.. مقاربة إقليمية أمريكية لإدامة الهيمنة العالمية

"مراكز القوة في العالم تتحول من الغرب إلى الشرق"، هذه العبارة على قصرها بالغة الأهمية لأن هذا التحول سيتبعه تغيرات جيوسياسية ستكون له انعكاسات مهمة على القرار الدولي².

بعد انتخاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama سنة 2008 أمر بمراجعة شاملة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الكونية، وذلك في إطار تطبيقه لشعاراته الانتخابية التي تركزت في معظمها على "التغيير"، خصوصاً فيما تعلق بمسألة التنصل عن السياسة الخارجية لسلفه جورج والكر بوش، والتي قامت أساساً على الاستخدام المفرط للقوة الصلبة- العسكرية في ما عُرف بالحرب العالمية على الإرهاب (التدخل في أفغانستان وغزو العراق)، وهو ما أدى إلى تحمّل الاقتصاد الأمريكي لأعباء مالية ضخمة هو في غنى عنها، فقد قدرّت إحدى الدراسات هذه الأعباء المالية بأكثر من خمسة تريليونات دولار أمريكي³، وهو ما يشكل تهديداً لاستمرارية الهيمنة القيادية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد يقول جوزيف ناي Joseph Nye: "إن الولايات المتحدة بعد أن أهدرت العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في حربين يائستين في العراق وأفغانستان بدأت تنتبه لما يحدث في آسيا والمحيط الهادي⁴."

وقد خلصت هذه المراجعة إلى أن هناك خلل في التركيز العالمي للقوة القومية للولايات المتحدة مع انفرادها بالقوة العالمية الأولى، وركزت هذه المراجعة بوجه الخصوص على الميل الأمريكي للقوة نحو أوروبا والشرق الأوسط. ورداً على هذه المراجعات

ATANASSOVA-CORNELIS, ELENA. Op, Cit. P: 225.¹

² سوباش كابيل، "الانتقال العالمي للقوة إلى آسيا"، سلسلة تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012. ص: 02.
³ في تقرير لمعهد واتسون للشؤون الدولية والعامّة في جامعة براون، قدر بأن الحروب في العراق وأفغانستان تسببت لدافعي الضرائب في الولايات المتحدة ما مجموعه خمسة تريليون دولار أمريكي حتى الآن، وهذا المبلغ يمكن أن يرتفع إلى أعلى مستوى في السنوات المقبلة. ويشمل هذا المبلغ بالإضافة إلى تكاليف المعدات والأفراد في العراق وأفغانستان، إنفاق وزارة الخارجية لمساعدة السكان المحليين، وزارة الأمن الداخلي الإنفاق المرتبط بالحروب، بالإضافة أيضاً إلى توسع الخدمات التي تقدمها وزارة شؤون المحاربين القدامى مع عودة الجنود الأمريكيين إلى بلادهم. للمزيد حول الموضوع أنظر الرابط التالي: www.militarytimes.com/articles/war-costs-report-brown-university تاريخ الاطلاع: 2016-11-15

⁴ عصام عبد الله، "أمريكا وخطتها لقرن المحيط الهادي"، صحيفة مكة، العدد: 42322، 21 جوان 2014. على الرابط التالي: www.makkahnewspaper.com/article/42322/Makkah/عصام-عبدالله-عصام Accessed : 29-12-2016

الإستراتيجية قادت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton سنة 2011 حملة إعادة التحول الإستراتيجي للقوة الأمريكية من الغرب والشرق الأوسط إلى شرق آسيا معتبرة أن هذه المنطقة الإستراتيجية ستكون مستقبلاً "مفتاح السياسة العالمية"، ما يبرئها بقوة لتكون هدفا لاستثمار الولايات المتحدة السياسي والاقتصادي والعسكري خلال العقد المقبل على اعتبار أن هذه المنطقة بالتحديد ستضمن للولايات المتحدة الأمريكية دوام الزعامة العالمية ويحفظ لها مصالحها إجمالاً¹، ولتعزيز هذا التوجه الجديد رفعت كلينتون سلسلة من الشعارات مثل "مرّة أخرى في آسيا"، "الدبلوماسية الأمامية"، "القرن الأميركي في المحيط الهادي"، "التحول الاستراتيجي" و "آسيا والمحيط الهادي محور استراتيجي"²، مُشيرة إلى أن الولايات المتحدة سوف تركز بالفعل وتوسع دورها الإستراتيجي في منطقة شرق آسيا وذلك رداً على النفوذ المتزايد للصين في المنطقة. ففي أكتوبر 2011 صرحت هيلاري كلينتون: "إن الحرب الأمريكية في العراق قد انتهت والولايات المتحدة سوف تبدأ بسحب قوّاتها من أفغانستان، فالولايات المتحدة تقف في نقطة محورية... وخلال العشر سنوات القادمة نحن بحاجة إلى إستراتيجية ذكية ومنهجية حول المكان الذي يجب علينا أن نستثمر فيه... لذلك وضعنا أنفسنا في موقف أفضل للحفاظ على قيادتنا وتأمين مصالحنا وتعزيز قيمنا على نطاق أوسع"³.

وقد ترسخ هذا النهج الإستراتيجي الجديد للإدارة الأمريكية خلال زيارة الرئيس باراك أوباما إلى أستراليا وإلقائه خطاباً أمام البرلمان الأسترالي في 17 نوفمبر 2011 جاء فيه: "... وإذ نحن اليوم أمام نهاية الحروب في العراق وأفغانستان وجهت فريقتي للأمن القومي لتعزيز وجودنا المهم في آسيا- المحيط الهادي وجعل هذه المنطقة أولوية قصوى في إستراتيجياتنا المستقبلية"⁴. فالرئيس باراك أوباما جعل من منطقة شرق آسيا "أولوية قصوى" للسياسة الأمنية الأمريكية، على اعتبار أن دول شرق آسيا سوف تلعب دوراً محورياً في تشكيل العالم في القرن الحادي والعشرين. وكرد على التخفيض المزمع في نفقات وزارة الدفاع الأمريكية أكد الرئيس أوباما بأنها لن تأتي على حساب منطقة شرق آسيا، وأضاف بأن الولايات المتحدة ملتزمة بلعب "دور أكبر وطويل الأمد في تشكيل هذه المنطقة"⁵. وهو ما أكدّه وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا Leon Panetta في تصريحاته المختلفة بأن التخفيضات التي تعرفها موازنة الدفاع الأمريكية لن تشمل الانتشار الأمريكي في شرق آسيا، ووفقاً لبانيتا فإن الموازنة الجديدة تحمي وفي بعض الحالات تزيد الاستثمارات الحاسمة لقدرة الولايات المتحدة على تعزيز قوّتها في هذه المنطقة من العالم وذلك من خلال⁶:

¹ سامي صبري عبد القوي، "مواجهة بكين: أبعاد جولة أوباما في منطقة آسيا-الباسيفيك"، مجلة السياسة الدولية، على الرابط التالي: www.siyassa.org/NewsContent/2/100/1903.aspx تحليلات/شؤون-دولية/مواجهة-بكين. تاريخ الاطلاع: 2016-09-14

² Regional Architecture in Asia: "Principles and Priorities", January 12, 2010. On the Following Link: www.state.gov/secretary/rm/2010/01/135090.htm . Accessed : 11-04-2013

³ Colonial Chris Mill . "The United States' Asia- pacific Policy and the Rise of the Dragon" .. Centre for Defence and Strategic Studies. Australian Defense College. August 2015. P: 01.

⁴ T.X. Hammes. "Offshore Controle: A proposed Strategy for Unlikely Conflict". Center for Strategic Research. SF N°: 278. June 2012. P: 01.

⁵ For More Look: "Barak Obama Says Asia- Pacific is Top US Priority" . 17-11-2011

⁶ "بيان الأدميرال هاري. ب هاريس قائد البحرية الأمريكية في المحط الهادي أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي"، ص: 01. على الرابط: <http://docs.house.gov/meetings/AS/AS00/20160224/104587/HHRG-114-AS00-Wstate-HarrisH-20160224.pdf>

1- الاستثمار في القدرات المستقبلية ذات الصلة لمواجهة التحديات في منطقة شرق آسيا.

2- إيفاد الأعداد المناسبة من قدراتنا العسكرية إلى منطقة شرق آسيا.

3- التكيف مع وضع قواتنا الإقليمية في منطقة شرق آسيا.

4- تعزيز التحالفات والشركات الإقليمية في منطقة شرق آسيا.

وفي هذا السياق تُشير خطة موازنة الدفاع المالية لعام 2013 على تقليص حجم الجيش الأمريكي بهدف خفض النفقات بواقع 487 مليار دولار في غضون عشر سنوات مع الإشارة إلى التركيز على الإستراتيجية الأمريكية الجديدة اتجاه شرق آسيا¹.

مما سبق فإنه يمكن تحديد الأسباب الكامنة وراء التعديل الإستراتيجي الأمريكي من خلال انتهاج إستراتيجية التوجه نحو شرق آسيا هو في اعتقاد الإدارة الأمريكية بأن مركز ثقل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والأمن القومي والمصالح الاقتصادية يتحول نحو آسيا، وبالتالي فإن إستراتيجية وأولويات الولايات المتحدة تحتاج إلى تعديل وفقاً لذلك وبناء عليه فقد جددت الولايات المتحدة التركيز على منطقة شرق آسيا أولاً وقبل كل شيء اعترافاً منها بالحقائق الجيوسياسية المتغيرة في القرن الحادي والعشرين فأهمية منطقة شرق آسيا مُتزايدة باضطراد في الاقتصاد العالمي، فبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة عام 2008 التي أدت إلى ضعف الاقتصاديات الغربية ودخولها في أزمة عميقة، فقد كانت أقل تأثيراً على معظم الاقتصاديات الآسيوية الرئيسية التي شهدت نمواً مستمراً بلا هوادة فحصة شرق آسيا من الناتج الإجمالي العالمي بلغت 27,4% عام 2010 وفقاً لتقدير صندوق النقد الدولي وهذه الحصة مرشحة للارتفاع لتصل إلى 33,7% عام 2020 وفقاً لمصرف التنمية الآسيوي وبحلول عام 2030 ستصل النسبة إلى 43% مع أكثر من 35% من التجارة العالمية وذلك وفقاً لتقديرات المعهد الوطني للدراسات الآسيوية².

فمنذ عام 2000 أصبح إقليم شرق آسيا أكبر مصدر للواردات وثاني أكبر سوق للتصدير بعد منطقة أمريكا الشمالية، فمنطقة شرق آسيا هي أكبر منطقة في العالم من حيث تعداد السكان حيث تشكل حوالي 61% من مجموع سكان العالم³، والأسرع نمواً اقتصادياً، ومن المتوقع أن تُصبح هذه المنطقة أكثر المناطق حيوية للاقتصاد الأمريكي في المستقبل المنظور⁴. وبناء عليه فإن الأساس الإستراتيجي لاحتضان منطقة شرق آسيا للإستراتيجية الأمريكية الجديدة الموسومة بـ "إعادة التوازن" هو أن المنطقة تمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، إذ يعد اقتصاد المنطقة واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم حيث بلغ معدل النمو السنوي 6,8% عام 2014 وهو ما يمثل نحو 40% من التوسع الاقتصادي

¹ عبد الجليل زيد المرهون، "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا"، صحيفة الرياض، العدد 15929، 03 فيفري 2012، على الرابط التالي: www.alriyadh.com/706527 تاريخ الاطلاع: 2016-11-10

² Roberts S. Ross, "A Realist Policy for Managing US- China Competition", *The Stanley Foundation*, November 2005, P: 03. On the Following Link:

<http://stanley.dynamicwebware.com/publications/pab/pab05china.pdf>

³ Author Not Provided, "Asia-Pacific Reaches Demographic Milestone as World Population Hits 7 Billion," UN ESCAP press release, (October 2011). On the Following Link:

<http://www.unescap.org/news/asia-pacific-reaches-demographic-milestone-world-population-hits-7-billion>

Accessed: 01-11-2016

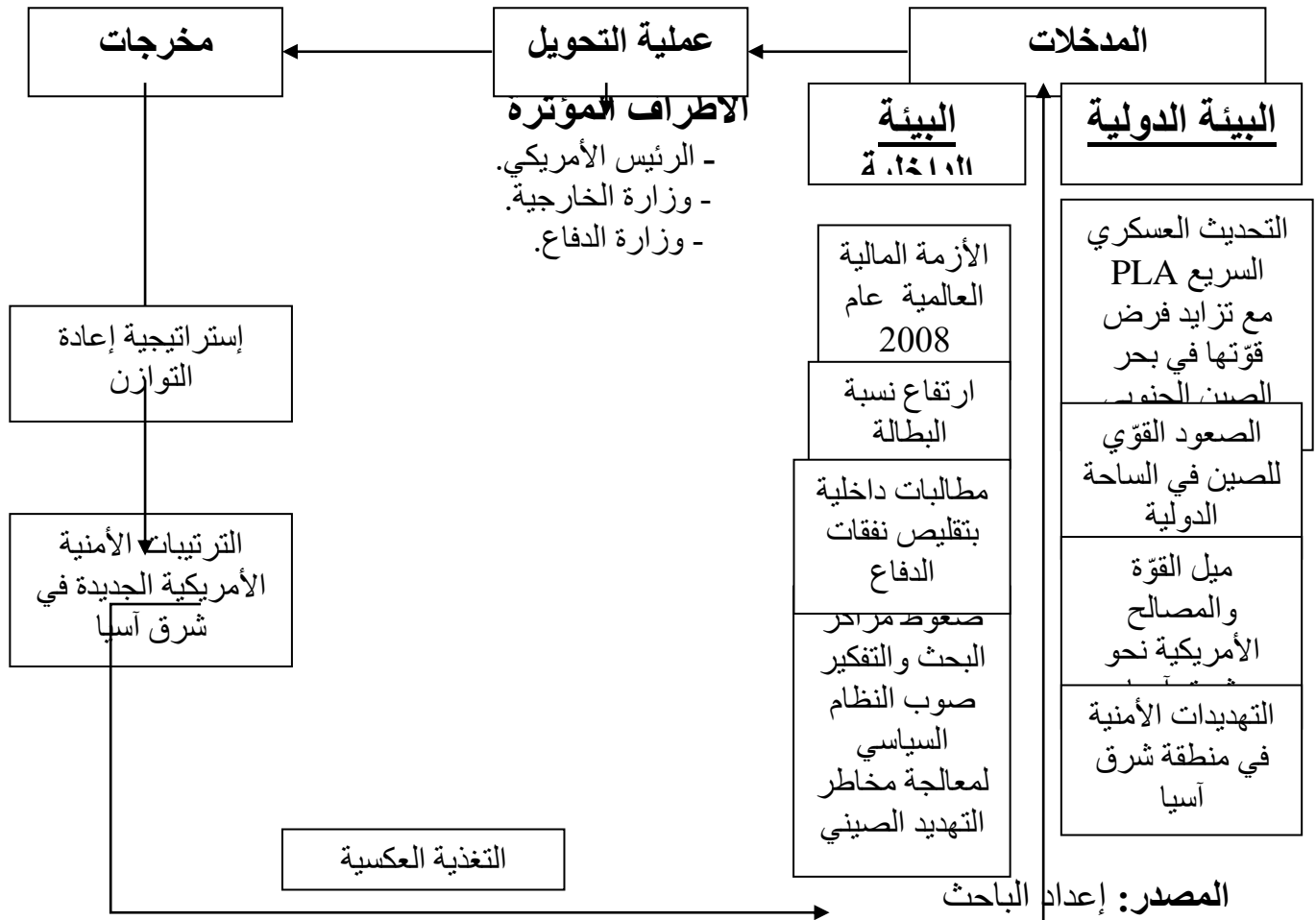
⁴ US Congress. "A Pivot To Pacific ? The Obama Administration's « Rebalancing » Toward Asia". Congressional Research Service. On the Following Link : www.fas.org/sfp/crs/natsec/r2448.pdf

العالمي¹. كما يستحوذ إقليم شرق آسيا على حوالي 56% من إجمالي التجارة الأمريكية (فمنطقة آسيا- المحيط الهادي تمثل ما نسبته 25% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات "يقدر عدد الوظائف الأمريكية المرتبطة بالتصدير إلى هذه المنطقة بحوالي 2.4 مليون عامل" في مقابل ما نسبته 30% من واردات الولايات المتحدة من السلع والخدمات²)، ويحتوي الإقليم كذلك على طرق التجارة والطاقة الأكثر ديناميكية في العالم. فالولايات المتحدة تسعى لضمان تحكمها بخطوط الملاحة البحرية الحيوية الممتدة من مضيق هرمز وحتى بحر الصين الجنوبي، وفي هذا السياق صرح الرئيس باراك أوباما قائلاً: "بينما نُخطط ونُعد الميزانيات للمستقبل سنخصص الموارد اللازمة للاحتفاظ بوجودنا العسكري القوي في هذه المنطقة." وأشار أوباما إلى أن إحدى أبرز الأولويات في هذا المجهود ستكون تعزيز (الأمن البحري) لآسيا في بحر الصين الجنوبي³.

الشكل رقم: 09

تفسير الترتيبات الأمنية الأمريكية الجديدة في شرق آسيا باستخدام "دافيد إستون" للتحليل النسقي.

نموذج



Robert A, Manning, James Przystup. "A America's East of Guam' Moment?". NIKKIE ASIAN REVUE. ¹ February 06, 2017. On the Following Link:

<http://asia.nikkei.com/Viewpoints/Robert-A.-Manning-and-James-Przystup/America-s-East-of-Guam-moment>
Accessed: 04-05-2017

Brad Glosserman, "The US "REBALANCE" and The US- JAPAN ALLIANCE", ISPI, Analysis N° 189, ² July 2013. P: 02.

³ علي زياد عبد الله العلي، مؤشرات القوة والتأثير في الإستراتيجية الأمريكية، بغداد: مكتبة السنهوري، 2016. ص: 160.

بحضور كبار قادة المؤسسة العسكرية الأمريكية وعلى رأسهم وزير الدفاع ليون بانيتا ورئيس هيئة أركان القوات المشتركة وقادة أفرع الأسلحة المختلفة في مقر وزارة الدفاع (البنتاغون)، أمارت الرئيس الأمريكي اللثام عن أهم ملامح المراجعة الإستراتيجية، وهي الوثيقة الرسمية التي وردت في ثماني صفحات وحملت عنواناً فيه الكثير من الرمزية والإيحاء: "تعزيز -استدامة- قيادة الولايات المتحدة للعالم: أولويات دفاع القرن الواحد والعشرين"

Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities

for 21st Century Defense في إشارة واضحة للمعنيين بأمر مُنافسيتها أو الطامحين لإرساء نظام عالمي جديد يتقاطع مع هيمنة القطب الواحد. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية الجديدة نشر القسم الأكبر من الأسطول البحري الأمريكي في منطقة شرق آسيا بالتوازي مع تعزيز الشراكات العسكرية في إطار جهد يرمي إلى تفضيل الدور الأمريكي في منطقة حيوية لمستقبل الهيمنة الأمريكية، حيث أنه بحلول 2020 ستُعِيد البحرية الأمريكية نشر قواتها من نسبة 50% في المحيط الهادي مقابل 50% في المحيط الأطلسي، إلى ما نسبته 60% في المحيط الهادي مقابل 40% في المحيط الأطلسي بما يشمل ست (06) حاملات طائرات فضلاً عن أكثر السفن والقطع البحرية الأمريكية²، كما سيعمل البنتاغون على إعطاء الأولوية لقيادة المحيط الهادي USPACOM بالنسبة لمعظم القدرات العسكرية الأمريكية الحديثة بما في ذلك الغواصات والمقاتلات من الجيل الخامس مثل F-22s و-F-35 فضلاً عن العمل مع الحلفاء لإحراز تقدم سريع في نشر أنظمة الدفاع الصاروخي³.

ونظراً للأهمية الحيوية لإقليم شرق آسيا في سُلَم أولويات الإدارة الأمريكية لضمان استمرار القيادة العالمية للولايات المتحدة، فقد شملت إستراتيجية "إعادة التوازن" استثمارات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية، وفي هذا السياق يقول نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي سميث Smith: "يسعى نهج إعادة التوازن للحفاظ على النظام الإقليمي الذي ساهم في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في آسيا منذ عقود." ويشتمل ذلك على تحديث شراكات أمنية مع حلفائنا "اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين، وأستراليا" بالإضافة إلى توسيع مشاركة مراكز القوى الناشئة في المنطقة مثل اندونيسيا وفيتنام وماليزيا وسنغافورة ونيوزلندا وجزر المحيط الهادي والهند، وكذا الاستثمار في المؤسسات المتعددة الأطراف في المنطقة بما في ذلك رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، قمة شرق آسيا (EAS) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC)⁴.

وقد أوجزت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون النهج الإستراتيجي للرئيس باراك أوباما في مقالها بمجلة فورين بوليسي Foreign Policy الموسوم بـ "القرن الأمريكي في المحيط الهادي" بوصفها أن ذلك يُمثل منعطفاً إستراتيجياً في منطقة شرق

¹ نيل نايلى، "الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة"، المعهد العربي للبحوث والدراسات العربية، 16-01-2012. على الرابط التالي:

تاريخ الاطلاع: 23-02-2014 <http://www.airss.net/site/2012/01/16/الإستراتيجية-الدفاعية-الأمريكية-الج/>

² خضر إبراهيم سلمان البدراني، عدنان خلف حميد البدراني، "إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين"، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، الإصدار 30، السنة 2016. ص: 180-181.

³ سيث كروسبي، "عقبات ثلاث: إستراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادي"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، جويلية 2014 تاريخ الاطلاع: 02-02-2017

على الرابط التالي: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/308> For more look: "The Importance of the Asia-Pacific Region". On the Following Link: www.editionals.voa.gov/a/the-importance-of-the-asia-pacific-region/1514099.html Accessed : 31-10-2016

آسيا والذي يتطلب تنفيذ "إستراتيجية إقليمية ذكية ومتماسكة"، وقد حددت كلينتون ستة (06) خطوط رئيسية للنشاط الأساسي لإستراتيجية "إعادة التوازن" نجملها كالآتي¹:

- 4- تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية.
- 5- تعميق علاقات العمل مع القوى الناشئة بما في ذلك الصين.
- 6- التعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف.
- 7- توسيع التجارة والاستثمار.
- 8- إعادة صياغة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.
- 9- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن إستراتيجية "إعادة التوازن" لمحور شرق آسيا تستهدف بالأساس تعزيز فُدرَة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بالنمو الاقتصادي والنفوذ الاستراتيجي والقدرة التنافسية في كل المجالات مع عدم إنكار عامل الصعود الصيني في التأثير على التحول الاستراتيجي الأمريكي تجاه شرق آسيا، فصعود القوّة الصينية سلّمياً منذ أكثر من ثلاثة عقود مدفوعة بالنمو الاقتصادي السريع والمتصاعد وهو ما مكّن الصين من تحقيق قفزات كبيرة في إنفاقها العسكري كان آخرها زيادة بمقدار 12.6% لعام 2012 بالمقارنة مع ميزانية الإنفاق العسكري لسنة 2011 متأثرة بقضية تايوان، التنافس الإستراتيجي مع الهند وتطور الوجود العسكري الأمريكي في الباسيفيك، وكذا الشعور باتساع الفجوة التكنولوجية بين القوّة الصينية ومثيلاتها الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية²، وهو ما يُنذر بحصول خلل في ميزان القوى في المنطقة³. فالولايات المتحدة كانت ومن المرجح أن تظل القوّة الأولى في المحيط الهادي في المستقبل المنظور، فبالعودة إلى التاريخ القريب ومع بداية الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة القوّة البارزة والمؤثرة في منطقة شرق آسيا من خلال شبكة قويّة من التحالفات مع دول المنطقة أبرزها مع (اليابان، كوريا الجنوبية وأستراليا)، وبذلك حافظت الولايات المتحدة على بيئة مواتية لها في منطقة شرق آسيا استناداً إلى ضمانات أمنية ثنائية وبهذا أصبح التواجد العسكري والأمني الأمريكي عنصراً أساسياً في النظام الأمني لإقليم شرق آسيا، فالولايات المتحدة لديها مصلحة أمنية واضحة، وهي أن تكون المنطقة مقسمة بين اثنين أو أكثر من الدول الكبرى حتى لا تستطيع أيّ قوّة تحقيق الهيمنة الإقليمية ومن ثم تركيز مواردها على المحيطات المتاخمة لها وبالتالي تهديد الأمن القومي الأمريكي⁴، وبناء عليه يُمكن اعتبار إستراتيجية "إعادة التوازن" بأنها إستراتيجية تعديل الأولويات والمصالح بدعم من القدرة العسكرية الأمريكية في ضوء بروز الصين باعتبارها تمثل أكبر تهديد للقيادة الكونية الأمريكية للعالم⁵.

وكنتيجة لما سبق تتجلى قوّة العنصر العسكري لإستراتيجية "إعادة التوازن" إلى جانب العنصرين الدبلوماسي والاقتصادي، فالجانب العسكري لإستراتيجية إعادة التوازن يشتمل

Hillary Clinton, "America's Pacific Century", *Foreign Policy*, Octobre 11, 2011 On the Following Link: www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century. Accessed : 01-11-2016

² عبد الجليل زيد المرهون، "الاتجاهات الدولية للإنفاق العسكري"، *صحيفة الرياض*، العدد: 16587، 22 نوفمبر 2013. على الرابط التالي: <http://www.alriyadh.com/886249> تاريخ الاطلاع: 2016-09-12

³ Josef S. Nye, "Advancing US Strategy for East Asean Security", *belfer center for science and international affairs*, 2011. On the Following Link:

www.belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/1415/advancing_us_strategy_for_east_asean_security.html

Accessed : 08-11-2016

Robert S. Ross. Op, Cit., P: 03. ⁴

Colonal Chris Mill. . Op, Cit. P: 31.⁵

على جهدين مترابطين هما إعادة التوازن الجغرافي وإعادة التوازن في القدرات. فمن الناحية الجغرافية فإن إعادة التوازن تتضمن تعديلات على الإستراتيجية الإقليمية طويلة الأمد للولايات المتحدة والموقف العسكري وهيكل القوّة لمراعاة التحديات والفرص الناشئة، أمّا من حيث القدرات العسكرية فإن إعادة التوازن تنطوي على استثمارات في الأجهزة والنظم والتكنولوجية اللازمة للحفاظ على هيكل القوة الذي يحفظ الدفاع عن أمن ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها في مواجهة التحديات العسكرية الإقليمية الناشئة بسرعة¹.

فهناك اعتراف من واشنطن بأن الوضع الأمني في شرق آسيا قد أصبح أقل استقرارًا كما أن هناك إلحاح من أصدقاء أمريكا وحلفائها في المنطقة وخاصة اليابان ودول الآسيان (ASEAN) للاضطلاع بدور أكبر في ضمان الاستقرار والسلام، وذلك بعد أكثر من عقد من التصور الذي ساد في شرق آسيا بأن المنطقة هي في وضع ثانوي في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية نتيجة لتركيز الأخيرة جُهداتها العسكري والأمني على الشرق الأوسط وأفغانستان، بالإضافة إلى الحرب العالمية على الإرهاب وكنتيجة لذلك فإن مستويات انعدام الأمن في منطقة شرق آسيا أصبحت أكثر إلحاحًا بما تتضمنه من مسائل إستراتيجية كمسألة صعود الصين والأمن البحري خصوصًا ضمان الملاحة البحرية في بحر الصين الجنوبي وكذا المسألة النووية لكوريا الشمالية². وكانعكاس للاعتبارات السابقة فقد شهدت منطقة شرق آسيا نموًا مُتسارعًا في برامج الدفاع والتسلح لتحقيق بذلك المنطقة في السنوات القليلة الماضية واحدة من أكبر قفزات التسلح والإنفاق العسكري في عموم آسيا والعالم، فبحسب تقرير التوازن العسكري لعام 2012 الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن الذي نُشر في أبريل 2012 والذي خُصّ فيه أنه ولأوّل مرّة في التاريخ تتفوق الميزانية العسكرية لدول القارة الآسيوية على نظيراتها الأوروبية مدفوعة في المقام الأول بزيادة معدلات الإنفاق العسكري في منطقة شرق آسيا بالدرجة الأولى³.

فبحسب العديد من المراقبين فإنه من الحكمة أن تُعطي الولايات المتحدة المزيد من التركيز على منطقة شرق آسيا لأن الفشل في ذلك يُمكن أن يكون بمثابة دعوة للقوى الإقليمية الأخرى ولاسيما الصين لتشكيل المنطقة بطرق ليست بالضرورة في مصلحة الولايات المتحدة، كما أن الفشل يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة لاعتبارات عديدة لعل من أبرزها صعود الصين ومحاولاتها الحثيثة لتحويل نفوذها الاقتصادي في المنطقة إلى نفوذ سياسي-عسكري يخدم مصالحها كقوة إقليمية مُهيمنة⁴. وفي هذا الإطار يرى يوان بنغ Yuan Peng مساعد رئيس المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة والخبير في الشؤون الأمريكية أن الولايات المتحدة تسعى من ناحية إلى كبح نهوض الصين وتحرص من ناحية أخرى على التعاون معها تماشيًا مع تطبيق خطة "إعادة التوازن" في المنطقة التي ترغب في بسط هيمنتها عليها والتمتع بمكانة قيادية فيها، وفي ضوء تأثير الصين كقوة اقتصادية صاعدة

Thomas Fargo. "The Military Side of Strategic Rebalancing". *Asia policy*. The National Bureau of Asian Research. N° 14. July 2012. Seattle (Washington). Pp: 28-29.

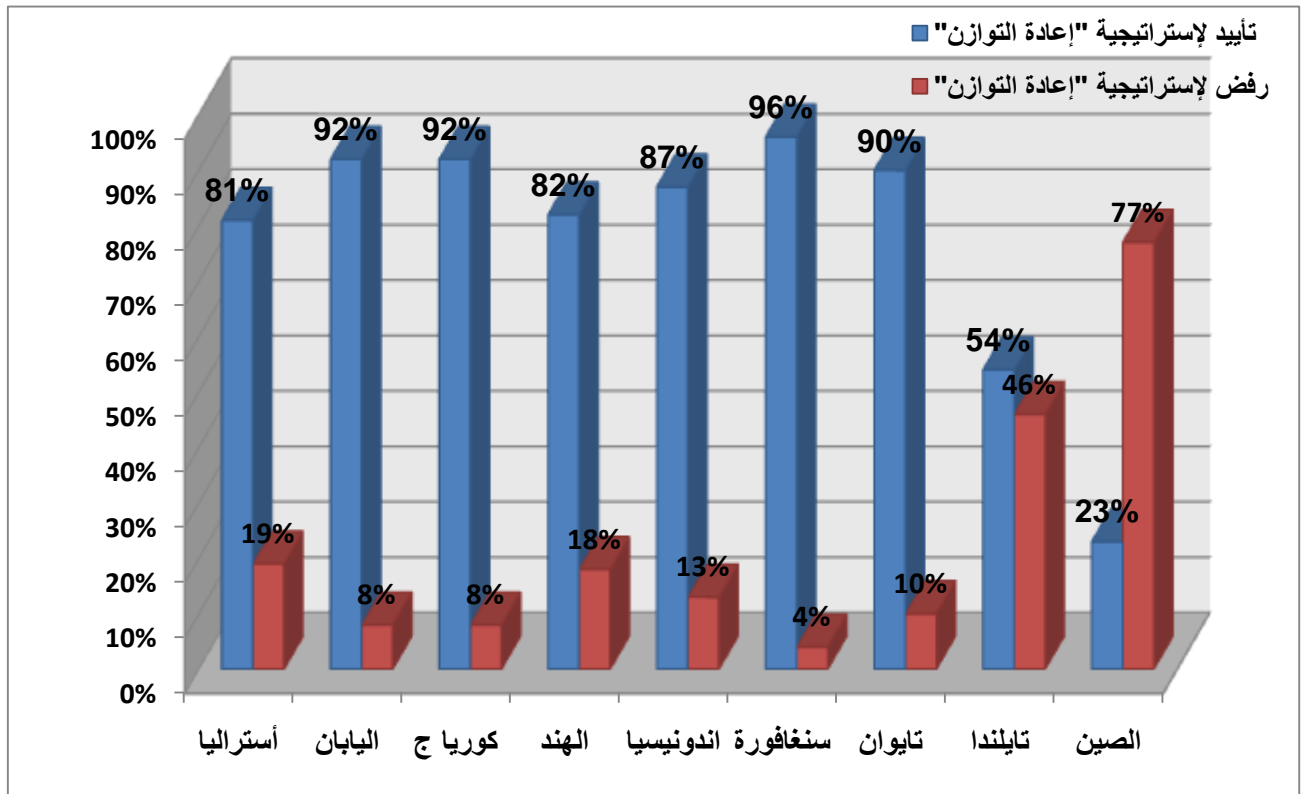
Bjorna R. Sverdrup-ta ygeson, Marc Lanteigne and Ulf Sverdrup, "For Every Action... The American Pivot To Asia and Fragmented European Responses". *Norwegian Institute of International Affairs and International Order and Strategy at Brookings*, January 27, 2016, P: 04. On the Following Link: <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/The-American-pivot-to-Asia-and-fragmented-European-responses-2.pdf>

³ أصيل كمال عبد الحسين، "الإنفاق العسكري لدول إقليم المحيط الهادي"، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، الإصدار 22، السنة 2012، ص: 277-278.

US Congress. *Pivot To Pacific ? The Obama Administration's « Rebalancing » Toward Asia*. Op, Cit. P7⁴

في المنطقة وامتلاكها لسوق كبيرة وشاسعة، نفت يوان إلى أن قُوّة "الإشعاع" السياسي والاقتصادي والاستراتيجي للشبكة التجارية التي تمثل الصين محورها في منطقة شرق آسيا أصبحت تشكل في الواقع تحديات ضخمة للولايات المتحدة¹، وما يدعم ذلك أن الكثير من الدراسات ترجح بأن تكون الصين الفاعل الدولي الأول المنافس للولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أن ميزان القُوّة العالمي يميل بقوة إلى آسيا ما يؤكد التحول التاريخي للقُوّة²* والقيادة في النظام الدولي³.

الشكل رقم: 10 يوضح نسب تأييد النخب في دول شرق آسيا لإستراتيجية "إعادة التوازن"



Source: David J. Berteau, Michael J. Green and Zack Cooper. Assessing the Asia-Pacific Rebalance. Washington DC: Centre For Strategic & International Studies. December 2014. P: 19.

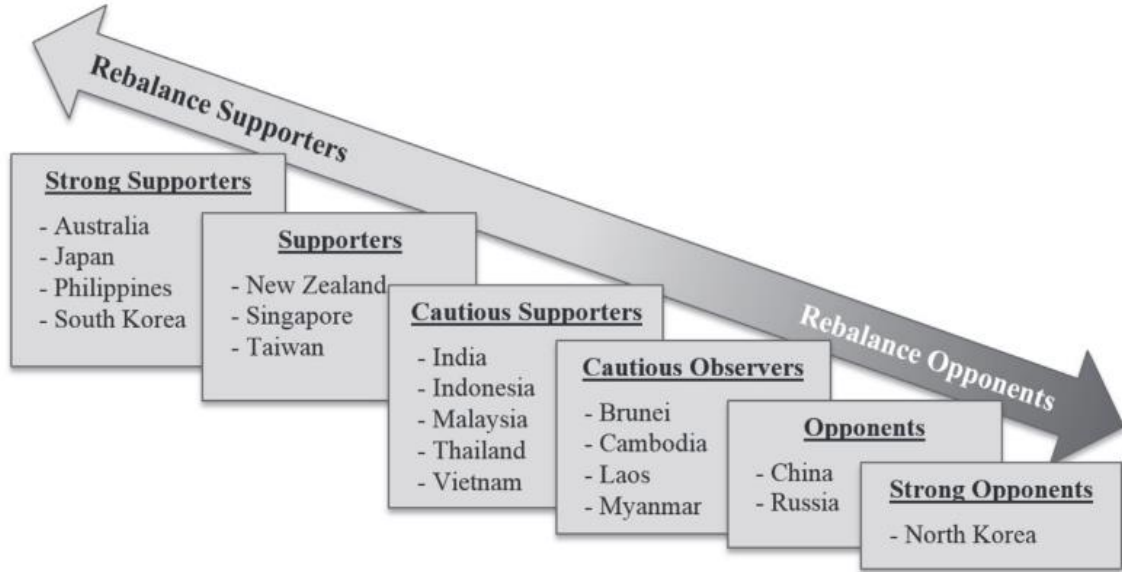
¹ للمزيد أنظر: "ماذا تحمل إستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية نحو منطقة آسيا-الباسيفيك في جعبتها؟". على الرابط التالي: www.arabic.news.cn/topic/2012-11/20/c_131986855.htm تاريخ الاطلاع: 2016-11-01

² * يُشير مصطلح تحول القُوّة "power Transition" إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل للدولة المهيمنة. ولكي يحدث تحول للقُوّة يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقُوّة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة، أو على الأقل يحدث تعادلا مع المقدرات القومية للدولة المهيمنة بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي. للمزيد حول الموضوع أنظر: علاء عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القُوّة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص: 11-10. على الرابط التالي: www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/3laa_3bd_alhafeez_mhmd.pdf

³ هند بطلموس، الصين في ميزان القُوّة العالمي، على الرابط التالي: www.annabaa.org/nbanews/68/347.htm تاريخ الاطلاع: 2016-10-02

إن البيانات الموضحة في الشكل رقم: 10 تعطينا صورة واضحة عن مدى التأييد الكبير بين النخب - غير الرسمية- لإستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية في المنطقة، كما نرى أن هذا التأييد لا ينحصر في الحلفاء التقليديين كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، بل يتعداه إلى دول لا تربطها علاقات ترقى إلى مستوى التحالف الإستراتيجي كإندونيسيا وسنغافورة وربما أن هذا التأييد مؤداه -حسب هذه النخب- أن إستراتيجية "إعادة التوازن" لا تشكل تهديدا لدول المنطقة كما أنها ليست موجهة إلى دولة بعينها -نقصد الصين- بقدر ما هي حماية لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، كما أنها ستعيد التوازن إلى المنطقة ما يمنع الصين من ممارسة أي نوع من الهيمنة وفرض سياساتها عليها خاصة فيما يتعلق بالنزاع البحري في بحر الصين الجنوبي. وهذا بعكس النخب الصينية التي ترى في هذه الإستراتيجية استتساخ لاستراتيجيات الحرب الباردة وأن هدفها النهائي هو احتواء الصين ومنعها من تحويل نهضتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي يهدد الهيمنة الأمريكية على العالم. أما فيما يتصل بتايلاند فيرجع التوازن بين الرافضين والمؤيدين إلى أن تايلندا ليست على أي نزاع حدودي مع الصين خاصة في بحر الصين الجنوبي الغني بثرواته وبالتالي تنظر إلى هذه الإستراتيجية بنوع من التوجس والريبة.

الشكل رقم: 11 الرؤية الإقليمية لدول شرق آسيا لإستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية.



Source : David J. Berteau, Michael J. Green, Zack Cooper, Op , Cit. P: 20.

أما الشكل رقم: 11 فهو يعكس الرؤية الرسمية لدول المنطقة تجاه إستراتيجية "إعادة التوازن" من خلال تقسيم دول المنطقة إلى فئات مختلفة تعكس توجهاتها المتباينة، فعلى الجانب الأيسر "أستراليا- اليابان- كوريا ج- الفلبين" تمثل الدول التي أعربت عن دعمها الرسمي لإستراتيجية "إعادة التوازن" عبر دعمها لزيادة المشاركة العسكرية الأمريكية في المنطقة باعتبارها الضامن الأساسي للاستقرار وقد تجلى ذلك باستعدادها لتعزيز أو قبول

إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها، تليها "سنغافورة- تايوان ونيوزيلندا" وهي دول رسمياً داعمة لإستراتيجية "إعادة التوازن" ولكن ليس بنفس قوّة المجموعة الأولى. أمّا جهة اليمين فتضم الدول التي أعلنت رسمياً معارضتها لإستراتيجية "إعادة التوازن" وقد ضمت المجموعة الأولى على أقصى اليمين دولة واحدة هي كوريا الشمالية التي أعلنت معارضتها بشدّة لهذه الإستراتيجية على اعتبار أنها تهدد الاستقرار الإقليمي عن طريق تقويض جهود إيجاد تسوية سلمية للقضية الكورية، تليها المجموعة التي تضم "الصين وروسيا" وقد أعلنت كلا الدولتين رفضهما لهذه الإستراتيجية على اعتبار أنها تمثل تهديد يمكن أن يزعزع الاستقرار الإقليمي في المنطقة ما يؤدي إلى إشعال سباق للتسلح لا تُحمد عقباه، كما أنها تستهدف بالأساس احتواء الصين وتقويض نهضتها السلمية. ويتوسط كلا المجموعتين دولاً تتصف بالارتياب والشك تجاه هذه الإستراتيجية عكستها التصريحات الرسمية للمسؤولين فيها فالمجموعة التي تضم "الهند- اندونيسيا- تايلندا- فيتنام وماليزيا" تمثل الدول الداعمة لإستراتيجية إعادة التوازن ولكن بحذر.

أمّا المجموعة التي تضم "بروناي- ميانمار- لاوس وكمبوديا" فهي تمثل الدول المراقبة بمعنى أنها تراقب بحذر شديد انعكاسات وأثار هذه الإستراتيجية أولاً حتى تحكم عليها ومن ثم تخرج بقرار رسمي اتجاهها، وهذا التصنيف للمجموعتين "الداعمون بحذر" وكذا "المراقبون بحذر" هو نتيجة للتصريحات الرسمية في هذه الدول، فالمجموعة الأولى عكستها تصريحات محتشمة لمسؤوليها أما المجموعة الثانية فقد آثر مسؤولها الصمت وعدم التعقيب في انتظار اتخاذ الموقف الرسمي.

المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية في إقليم شرق آسيا

تواجه الولايات المتحدة مشهداً أمنياً معقداً وغير أكيد في شرق آسيا حيث لا تزال وتيرة التغيير أخذة في الإسراع، فتوزيع القوّة السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم أصبح مقسماً بشكل أكبر، والتطور السريع في الصين وهي أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان سيستمر في تحديد معالم نظام دولي لن يكون من السهل تحديده لكن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الأكثر قوّة في هذا النظام الدولي، إلا أنه سيتعين عليها الاعتماد بشكل متزايد على الحلفاء والشركاء الرئيسيين لكي تتمكن من الحفاظ على الاستقرار والسلام في بيئة أمنية معقدة حيث تبرز مجموعة من التحديات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا. ففي شهادته أمام لجنة في الكونغرس الأمريكي في أبريل 2011 أوضح قائد قيادة المحيط الهادي الأمريكية United States Pacific Command (USPACOM) الأدميرال روبرت ويلارد Robert Willard مجموعة من التحديات الأمنية تشمل على: "التحديث العسكري للصين ومواقفها الحازمة في النزاعات الإقليمية كوريا الشمالية وقدراتها النووية والصاروخية، التهديدات السيبرانية، أمن الفضاء والتدهور البيئي والكوارث الإنسانية!"

Satu P. Limaye. "The United States and The Asia- Pacific: Challengers and Opportunities". P: 117
On the Following Link: www.nids.mod.go.jp/english/publication/joint_research/series7/pdf/09.pdf

أولاً: تهديدات منع الولوج/ المنطقة المحرمة A2/AD

إن التحديث العسكري السريع والمتواصل للجيش الصيني الذي ظلّ ينمو بمعدل رقمين على مدار العقدين الماضيين، والاتهامات الأمريكية بعدم الشفافية الكاملة للإنفاق العسكري الصيني، هذه العوامل وغيرها بحسب الخبراء العسكريين والأمنيين تدخل في صلب تطوير القدرات الصينية المرتبطة بإستراتيجيتها الموسومة اختصاراً بـ A2/AD والتي تُمثل من وجهة نظر المحللين العسكريين الأمريكيين قمة التهديد الذي يواجه القدرات العسكرية الأمريكية في منطقة غرب المحيط الهادي عموماً وشرق آسيا بشكل خاص، فالقلق بدأ ينتاب وزارة الدفاع الأميركية من أنها قد لا تتمكن بعد الآن من نشر قوّات عسكرية انطلاقاً من الولايات المتحدة باتجاه مسرح عمليات ما من دون أن تلقى مقاومة على غرار ما قامت به خلال حرب الخليج الأولى (1990-1991) أو في عملية "حرية العراق" عام 2003... ونتيجة لهذا الوضع الجيو إستراتيجي الجديد تزامن إطلاق إدارة أوباما لإستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية في المنطقة مع إطلاق وزارة الدفاع الأميركية في 17 جانفي 2012 تصوراً جديداً تحت اسم "مفهوم الولوج العملياتي المشترك JOAC" والذي يهدف إلى ضمان قدرة ولوج القوّات الأميركية أيّ موقع أو مسرح نزاع، سواء على الأرض أو في الجو أو في الفضاء أو البحر أو في مجال الإنترنت واستمرارية وجودها فيه¹.

ترجع أصول إستراتيجية A2/AD الصينية إلى نهاية الحرب الباردة عندما لاحظ المحللون العسكريون الصينيون أثناء حرب "عاصفة الصحراء" التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق عام 1991 أنّ واحداً من العناصر الأساسية لنجاح الولايات المتحدة هو قُدرتها على نشر قوّات في مسرح العمليات مع مخاطر قليلة من التدخل العدائي، وبناء عليه خلص القادة العسكريون الصينيون بأنّه في حالة وقوع حرب مع الولايات المتحدة فإن عملية الانتشار العسكري الأمريكي يجب أن تتعطل أو يتم تحييدها لذلك يجب تطوير القدرات العسكرية الصينية لتكون مُصممة لتلبية هذه الحاجة². فبحسب ميلان فيغو Milan Vego أستاذ العمليات العسكرية المشتركة في كلية الحرب البحرية بروود آيلاند الأمريكية "إن نجاح أيّ عملية كبيرة أو حملة عسكرية يعتمد على حرّية الحركة للقوّات في مسرح العمليات، ومن دون القدرة على إجراء تحركات واسعة النطاق في البر والبحر والجو فإن مفهوم الحرب التشغيلية هو أساساً مفهوم فارغ³". ونظراً للفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الولايات المتحدة والصين فقد أثرت الأخيرة بدل الدخول في سباق تسلّح مُنهك اقتصادياً تطوير قُدراتها العسكرية لتتناسب مع طبيعة إستراتيجية A2/AD أيّ "حروب محلية محدودة" في المدّة والأهداف والمجال الجغرافي وتُخاض بأسلحة تقليدية لا غير تستهدف

¹ أحمد علو، "مفهوم الولوج العملياتي المشترك JOAC في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، مجلة الجيش، دراسات وأبحاث، العدد 326-327، أوت 2012. على الرابط التالي:

www.lebarmy.gov.lb/ar/content-المشترك-العملياتي-مفهوم-الولوج-الجيش-الجديدة-joac

تاريخ الاطلاع: 2017-02-23

Stuart E Johnson, Duncan Long. **Coping with the Dragon: Essays on PLA Transformation and the US.**²

Military. Washington DC: Centre for Technology and National Security Policy. 2007. P: 73.

Milan Vego. "The Factor of Space, Joint Operational Warfare". Newport. RI: Naval War College. Reprint,³ 2009. P: 07.

بالأساس منع أو تأخير دخول القوّات الأمريكية إلى مناطق مُحدّدة تعتبرها الصين حيوية لأمنها القومي خاصة تايوان بالدرجة الأولى بالإضافة إلى بحري الصين الشرقي والجنوبي¹. يُستخدم مصطلح "منع الدخول Anti-Access A2" للإشارة إلى التهديدات التي تمنع دخول القوّات العسكرية من مسافات بعيدة وتستخدم في الغالب ضد عمليات التقدم أو الإنزال أو القصف والمساندة من البحر باستخدام الأسلحة المختلفة. أمّا المعنى العملي لمنع الولوج (A2) وفق رؤية "JOAC" فيتضمن جميع الإمكانيات البعيدة المدى لهذا المنع من قبل الخصوم (كاستخدام وسائل المراقبة الحديثة من الأقمار الاصطناعية وصواريخ كروز الجوّالة أو الصواريخ الباليستية القادرة على ضرب أهدافها بدقّة، قوّات الخدمات اللوجستية بما يتجاوز 1000 ميل بحري، فضاء الاتصالات والشبكات العنكبوتية بما تتضمنه من قدرات هجوم إلكتروني يستهدف تعطيل القيادة الأمريكية والسيطرة على البنية التحتية سواء العسكرية أو المدنية، بالإضافة إلى أنظمة التشويش والاعتراض الفضائية²). فالجمع بين هذه العناصر والإمكانيات من قبل الخصم -من الناحية النظرية- وتحضيرها بطريقة منهجية ومُنسّقة سيحد من إمكانيات وصول القوّة العسكرية الأميركية إلى أيّ مكان في العالم، كما أنه سيقيم العوائق الفعّالة أمام انتشارها، وسيفرض بالتالي ثمنًا باهظًا تدفعه هذه القوّات في حال تدخلها في أيّ مسرح حول العالم، وقد يبدأ العمل في هذا المنع من الأراضي الأمريكية نفسها، كما قد يستمر أو يتتابع وصولًا إلى منطقة العمليات المفترضة³.

أمّا مصطلح "المنطقة المحظورة Area Denial AD" فيشير إلى العمليات العسكرية ووسائلها على مدى أقصر وبقدرة أقل، وهي مصممة للحد من حرية عمل القوّات المعادية وتحركها باستخدام الأسلحة المختلفة في منطقة العمليات العسكرية نفسها أو القريبة منها. أمّا المعنى العسكري لمصطلح (AD) فيتمثل في إعاقة جهود القوّات الأميركية لإقامة وجود عملياتي داخل مناطق العدو البرية أو المائية أو حدوده، أو منعها في حال وجودها (أو بعد وصولها) من التحرك. ووفق "JOAC" فإنّ عناصر القوّة في المنطقة المحرمة تتمثل بوجود سلاح الدفاع الجوّي، الصواريخ الموجهة العالية الدقّة، المدفعية، الألغام، أسلحة الدمار الشامل أو أيّ من عناصر حرب العصابات والقوّات الخاصة⁴.

Richard A. Bitzinger, Michael Raska. "The Air Sea Battle Debate and the Future of Conflict in East Asia". S. RAJARATNAM SCHOOL OF INTERNATIONAL STUDIES. February, 2013. P: 05.

On the Following Link:

www.rsis.edu.sg/wpcontent/uploads/2014/07/PB130201_The_AirSea_Battle_Debate.pdf

Department of Defense. "JOINT OPERATIONAL ACCESS CONCEPT (JOAC)". VERSION 1.0.²

January 17, 2012. P: 09. On the Following Link:

www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/JOAC_Jan%202012_Signed.pdf

³ أحمد علو، مرجع سابق.

⁴ مارتني كوتشاك، "وزارة الدفاع الأمريكية تطلق 'مفهوم الولوج العملياتي المشترك' لضمان استمرارية تواجدها على الساحة العالمية، مجلة الأمن والدفاع العربي، 2012-01-20. على الرابط التالي: <http://sdarabia.com/?p=9579> تاريخ الاطلاع: 2017-02-23

يوضح الشكل رقم 12 في أسفله القواعد العسكرية الأمريكية في غرب المحيط الهادي من تايوان إلى غاية مقر USPACOM في هاواي والمسافة بينها وبين البر الرئيسي للصين، بينما في الأعلى يوضح تشكيل القدرات العسكرية الصينية المرتبطة بإستراتيجية A2/AD والتي تضم القدرات البرية المشار إليها باللون الأحمر وهي متمثلة أساسا بالقدرات الصاروخية قصيرة، متوسطة وبعيدة المدى والتي يبرز فيها بشكل خاص الصاروخ الصيني DF 21D والذي يصل مداه إلى 1500 كلم إلا أن ما يميزه هو سرعته الفائقة التي تتجاوز 10000 كلم/سا ما يصعب من عملية اعتراضه، بالإضافة إلى قدرته على ضرب أهداف متحركة في عرض البحر بما في ذلك الضخمة كحاملات الطائرات وتدميرها¹. أما اللون البنفسجي فيشير إلى القوّات البحرية خاصة الغواصات الصينية النووية من نوع كيلو. وفي الأخير اللون الأزرق ويشير إلى القدرات الجوية خاصة مقاتلة الجيل الخامس الصينية من نوع CJ-20.

إن هذا التشكيل المتنوع للقوات الصينية يؤكد على قدرة الصين على ضرب جُلّ القواعد العسكرية الأمريكية في غرب المحيط الهادي وبشكل خاص جزيرة غوام ما يعني قدرة PLA على تأخير أو حتى منع الجيش الأمريكي من الدخول إلى سلسلتي الجزر الأولى والثانية ما يجعل تدخل الولايات المتحدة لصالح حلفائها في المنطقة (اليابان- تايوان- مسألة بحر الصين الجنوبي) في أيّ نزاع عسكري تكون الصين طرفا فيه مهمة مكلفة للغاية. فبالنسبة للمحللين العسكريين الأمريكيين فإن القدرات العسكرية الصينية الخاصة A2/AD ما هي إلا ترجمة لمعناها السياسي بوسائل عسكرية إستراتيجية A2/AD تعني بالنسبة للولايات المتحدة منعها وحرمانها من إسقاط قوّتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والحدّ من تأثيرها ونفوذها وبالتالي تهديد أمنها وازدهارها، وكذلك الأمر بالنسبة لحلفائها في المنطقة. ففي تقريره الصادر في 18 أكتوبر 2010 حدّر مركز التقديرات الإستراتيجية والميزانية CSBA من التهديدات التي تُجسدها قدرات A2/AD الصينية على قدرة القوّات الأمريكية USPACOM في الوصول إلى منطقة غرب المحيط الهادي، كما حدّر التقرير نفسه من أن الإستراتيجية الصينية الشاملة لتطوير قدرات A2/AD تبدو مُصمّمة على إلحاق خسائر كبيرة بالقوّات الأمريكية في فترة قصيرة من الزمن، وبالتالي إطالة الجدول الزمني لقدرات إعادة تشغيل القوّات الأمريكية للدفاع عن حلفائها في المنطقة²، ما يؤدي إلى تحييد القوّات الأمريكية في المنطقة وردعها من التدخل في أيّ صراع أو نزاع إقليميين ما يعطي قوّات PLA القدرة على فرض سيطرتها على كامل منطقة غرب المحيط الهادي³. كما أشارت وزارة الدفاع الأمريكية في تقريرها السنوي إلى الكونغرس الأمريكي بشأن التطورات العسكرية والأمنية للصين لعام 2014 على ما يلي: "إن استثمارات الصين الكبيرة لتحديث قوّاتها خاصة فيما تعلق بإستراتيجية A2/AD هي في تواصل مستمر

MAJOR ANDREW C.MARSIGLIA. "REBALANCING TO ASIA- PACIFIC REGION AND ¹ CHALLENGES OF ANTI-ACCESS/ ARIA DENEAL & THE AIR- SEA BATTLE STRATEGY". (MASTR OF MILITARY STUDIES. Marine Corps University. Virginia (US). April 4, 2013). P: 10.

On the Following Link: <file:///C:/Users/win7/Downloads/ADA601637.pdf>

Dennis G, Scarborough. "DETECTING THE DRAGON: AIR-SEA BATTLE AND THE U.S.-JAPAN ² ALLIANCE". JOINT ADVANCED WARFIGHTING SCHOOL. June 17, 2011 . P: 57.

On the Following Link: <file:///C:/Users/win7/Downloads/ADA545431.pdf>

Yoji Koda. "The US- Japan Alliance: Responding To China's A2/AD Treat". Centre For New American ³ Security. Washington DC. May 2016. P: 04.

بخاصة تطوير منظومات الصواريخ الباليستية متوسطة وبعيدة المدى بالإضافة إلى صواريخ كروز المضادة للسفن والأسلحة المضادة للفضاء وقدرات الانترنت الهجومية¹."

ثانياً: البرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الآسيويين كوريا الشمالية تهديداً أمنياً خطيراً فإلى جانب قوّاتها التقليدية التي تعد من الأكبر عالمياً تبنّت كوريا الشمالية برنامجاً للصواريخ والتجارب النووية إيماناً منها بأن القدرات النووية هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على ديمومة القيادة للحزب الشيوعي الحاكم². فمن الواضح أن كوريا الشمالية قد تجاهلت فعلاً أو أنهت اتفاقاتها السابقة للحد من إنتاج المواد النووية واختبارات القذائف ممّا شكل مخاوف حقيقية لدول المنطقة، ووفقاً لتقرير مجلس الأمن الدولي الصادر في ماي 2010 حول البرنامج النووي لكوريا الشمالية فإن: "جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تعتقد... أن برنامجها النووي يمكن أن يوفر للبلاد وسيلة لتحقيق هدفها المعلن في أن تصبح دولة قوّية ومزدهرة دون أن تستسلم لما تعتبره مؤثرات أجنبية³". ومن جانب آخر يسوق عدد كبير من المحللين عدّة مبررات لإصرار كوريا الشمالية على تنفيذ برنامجها النووي والصاروخي وهي على وجه التحديد⁴:

1- يعد بيع الصواريخ الكورية لدول أخرى مصدراً مهماً لتوفير العملة الصعبة ما من شأنه التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعاني منها كوريا الشمالية خاصة وأن كوريا الشمالية تنفق ما يقرب من ربع ناتجها المحلي الإجمالي على جيشها وفقاً لتقديرات وزارة الخارجية الأمريكية.

2- بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت كوريا الشمالية بلا مظلة أمنية توفر لها الحماية المطلوبة على نحو يخضعها لشروط كل من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وفقاً لشروط واشنطن وذلك على غرار ما تحقق مع الألمانيتين وهو ما تراه بيونغ يانغ متصادماً مع مصالحها العليا.

الخريطة رقم: 03

أهم القواعد التابعة للبرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية.

David Fouse. "Toward Building Capacity, Cooperation and Information Sharing in the Western Pacific". Paper was presented at the Meiji University Symposium In : **The U.S.-Japan Alliance in the Maritime Domain**. October 2014. P: 03.

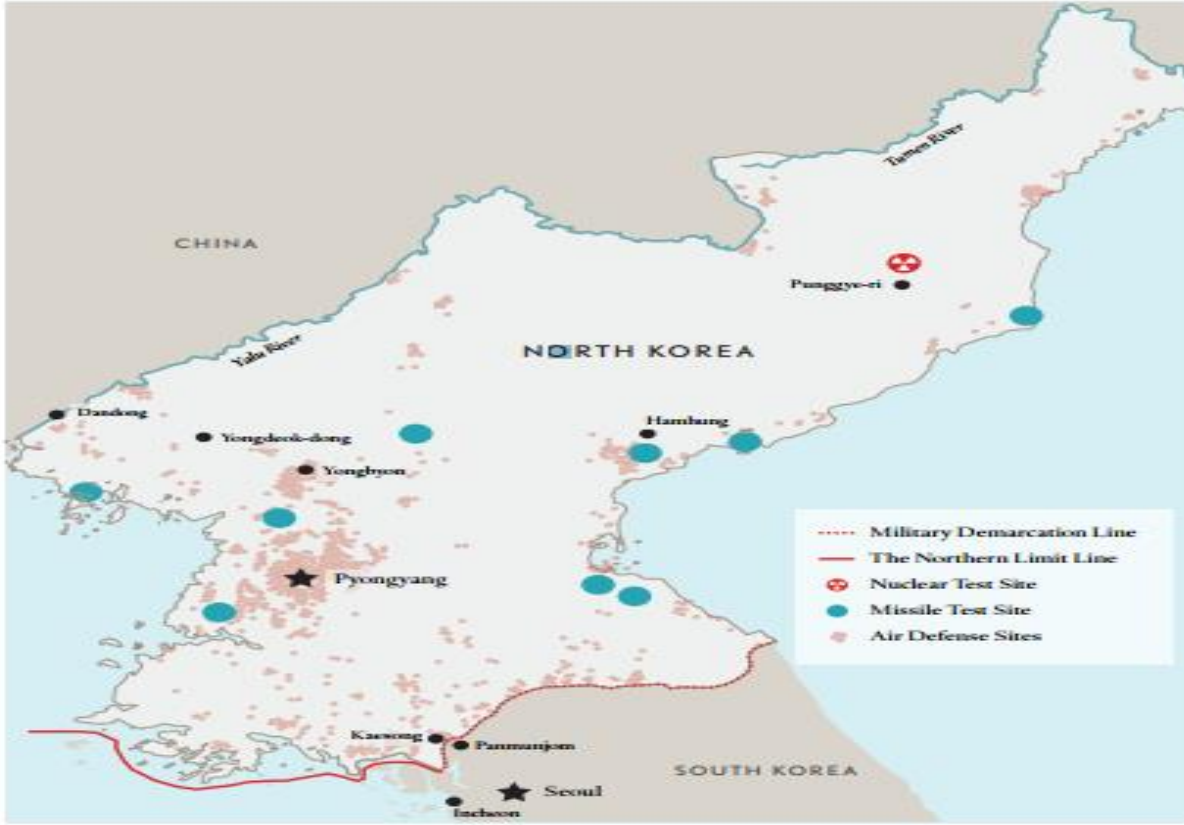
Eleanor Albert. "North Korea's Military Capabilities". **Council on Foreign Relations**. Last updated: 2 September 05, 2017. On the Following Link:

<https://www.cfr.org/backgrounder/north-koreas-military-capabilities>

Accessed: 16-09-2017

Anthony H. Cordesman, Charles Ayers and Aaron Lin. **North Korean Nuclear Forces and the Threat of Weapons of Mass Destruction in Northeast Asia**. Center For Strategic and International Studies. July 25, 2016. P: 20. On the Following Link: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/160725_Korea_WMD_Report_0.pdf

⁴ إيمان عبد العال عبد الغني، السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا (1990-2008)، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص:



Source : Mike Mullen, Sam Nunn.” A Sharper Choice on North Korea Engaging China for a Stable Northeast Asia”. Independent Task Force

Report N°. 74. The Council on Foreign Relations (CFR). USA. 2016. P xix

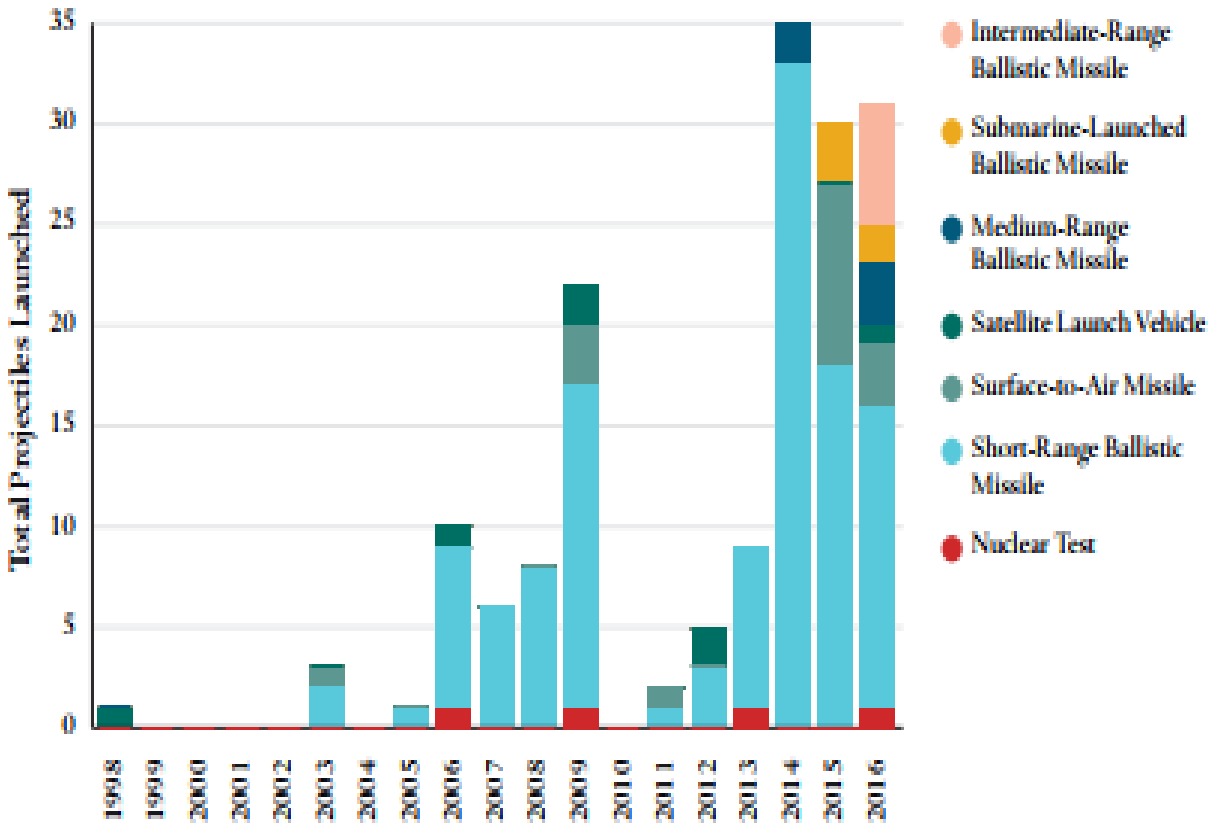
وقد أجرت كوريا الشمالية سلسلة من الاختبارات والتجارب النووية كانت أولها في أكتوبر 2006 وبذلك أصبحت تاسع دولة في العالم تمتلك أسلحة نووية، حيث فجّرت أولى قنابلها التي تعمل بالبلوتونيوم وصلت قوّتها إلى ما يعادل كيلو طن من مادة تي أن تي ثم في ماي 2009 قامت بتجربتها النووية الثانية حيث فجّرت قنبلة نووية بلغت شدّتها ثمانية كيلو طن من مادة تي أن تي، وفي عهد الزعيم الشاب كيم جونج أون Kim Jong- Un الذي تولى السلطة عام 2011 قامت كوريا الشمالية بتجربة نووية ثالثة في فيفري 2013 ثم بتجربة نووية رابعة في جانفي 2016 حيث تشير تقديرات مبادرة التهديد النووي الأمريكية بأن قوّة هذين التجربتين فاقت سبعة عشر كيلو طن من مادة تي أن تي في الأولى وخمسة وثلاثين كيلو طن في الثانية، وهو ما يتجاوز القنبلة النووية الأمريكية التي أسقطت على هيروشيما عام 1945 أول قنبلة ذرية قدرت قوّتها بستة عشر كيلو طن. وفي سبتمبر 2017 قامت كوريا الشمالية بتجربتها النووية الخامسة التي أشارت التقديرات الأولية للنشاط الزلزالي بأن قوّتها تجاوزت مائة كيلو طن من مادة تي أن تي ما يعطي مصداقية بأن كوريا الشمالية قد تمكنت من تصنيع أول قنبلة هيدروجينية¹.

كما يواصل النظام السياسي في كوريا الشمالية جهوده لتطوير منظومة متقدمة للصواريخ قصيرة، متوسطة وطويلة المدى في سياق هدفه بناء برنامج للصواريخ الباليستية في إطار مساعيه لامتلاك مصدر للهيبة، الردع الإستراتيجي ووسيلة لممارسة

Anthony H. Cordesman, Charles Ayers and Aaron Lin. Op, Cit¹

النفوذ الإقليمي¹. وبناء عليه فإن القدرات الصاروخية المتنامية لكوريا الشمالية ستكون لها تداعيات كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة ومصالحها الحيوية في منطقة شرق آسيا بالإضافة إلى حلفائها في المنطقة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية اللذين يقعان في مرمى الصواريخ الكورية الشمالية وهو ما يمكن أن يهدد الاستقرار الإستراتيجي في شرق آسيا.

الشكل رقم: 13 الاختبارات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية للفترة 1998-2016



Source : Mike Mullen and Sam Nunn. Op, Cit. P: 24.

ثالثاً: الأمن السيبراني

إن المتمعن في طبيعة السياسة الدولية ومستقبلها يُدرك تمام الإدراك بأنه لا توجد علاقة هامة لمستقبل العالم أكثر من السياسة بين الولايات المتحدة والصين، وبالنظر إلى طبيعة علاقاتهما لا توجد ربما قضية ارتقت بسرعة في أهميتها وأولويتها وتوَلد عنها الكثير من الاحتكاك في فترة زمنية قصيرة جداً بين البلدين أكثر من قضية "الأمن السيبراني" فانعدام الثقة المتبادلة في إجراءاتهما الثنائية في الفضاء السيبراني أخذت تنمو بوتيرة سريعة ما توَلد عنه تقييمات سلبية عميقة للنوايا الإستراتيجية طويلة الأمد لكل دولة. فالأمن السيبراني

Anthony H. Cordesman. **Korean Missile Forces**. Center For Strategic and International Studies. November 17, 2016. P: 03. On the Following Link:
https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/161108_AHC_Korean_Missile_Forces.pdf

أصبح يُشكل قضية خاصة مُثيرة للجدل في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، ووفقاً لمساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي دانيال راسل Daniel Russell فإن: "الأمن السيبراني لديه القدرة على دفع انعدام الثقة الإستراتيجية في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين¹". وعلى الرغم من كونه قضية جديدة فإن الأمن السيبراني أثبت أنه يُمثل تحدياً حقيقياً مثل الشواغل التقليدية التي هيمنت طويلاً على جدول الأعمال الأمريكي- الصيني (التجارة، حقوق الإنسان، العلاقات عبر المضيق والنزاعات الإقليمية في منطقة شرق آسيا) والقلق وراء ذلك أن الجانب الخبيث (الشرير) من الفضاء الإلكتروني زاد جنباً إلى جنب مع تزايد حجم واستخدام الجانب الحميد (الخير)².

إن تحديد مفهوم الهجوم السيبراني ينم عن صعوبة بالغة نظراً لتعدد التعريفات والزوايا المختلفة وإن كانت مشتركة في مضمون متقارب في المعنى وهو استهداف مواقع إلكترونية من خلال وسائل اتصال إلكترونية أخرى. ومن أبرز تعريفات الهجوم السيبراني تعريف ميشال فيورتنس Michael Fuertes الذي اعتبره بمثابة: "هجوم عبر الانترنت يقوم على التسلل إلى مواقع إلكترونية غير مرخص بالدخول إليها، بهدف تعطيل أو إتلاف البيانات المتوفرة فيها أو الاستحواذ عليها، وهو عبارة عن سلسلة هجمات إلكترونية تقوم بها دولة ضد أخرى³". أمّا إليهو زيمت Elihu Zimet وكارل باري Charles L. Barry فيعتبران الحرب السيبرانية بأنها: "مجموعة من العمليات القائمة على الهجمات الإلكترونية والخداع النفسي فضلاً عن استهداف شبكة تواصل العدو العسكرية وعملياته الأمنية الإلكترونية⁴". ومن جانب آخر يعرف ماركو روسيني Marco Roscini الحرب السيبرانية بأنها: "تطويع الإمكانيات الإلكترونية العسكرية لأجل التأثير في مواقع إلكترونية أخرى وتعطيلها وتدميرها سواء كانت تقدم خدمات مدنية أو عسكرية⁵". وفي سياق ذي صلة يعتقد كل من بيتر سينجر Peter Singer وآلان فريدمان Allan Friedman بأن الحرب السيبرانية مثل الحرب المادية يُمكن تعريفها انطلاقاً من ثلاث معالم رئيسية هي⁶:

- 1- الحرب السيبرانية تمتلك فضاءً مُستضيفاً لها، كما أن الحرب المادية فضاءها البر أو البحر أو الجو.
- 2- الحرب السيبرانية تستهدف تحقيق مآرب سياسية محددة وهو ما يميّزها عن الجرائم الإلكترونية.
- 3- الحرب السيبرانية دائماً ما تمتلك وحدة عنف أساسية.

¹ Adam Segal. "STABILIZING CYBER SECURITY IN THE US- CHINA RELATION SHIP". *Political and Security Affairs*. P: 04. On the Following Link:

www.nbr.org/download/pdf/psa/us-china_brief_segal_sept2015.pdf

² Kenneth Lieberthal , Peter W. Singer. "Cybersecurity and U.S.-China Relations". *21st Century Defense Initiative at BROOKINGS*. February 2012. P: 02. On the Following Link:

www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/0223_cybersecurity_china_us_lieberthal_singer_pdf_english.pdf

³ أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، "الهجمات السيبرانية: مفهومها و المسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر"، مجلة المحقق الحلي، المجلد 08، العدد 04، 2016. ص: 616.

⁴ Zimet Elihu and Charles L. Barry. *Military Services Overview , Cyber Power and National Security*. Washington , DC: National Defense University Press. 2009. P: 291.

⁵ أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، مرجع سابق، ص: 617.

⁶ بيتر سينجر، آلان فريدمان، "كيف سيواجه العالم تحديات الأمن السيبراني؟"، مجلة السياسة الدولية، على الرابط التالي: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4925.aspx> تاريخ الاطلاع: 2017-04-01

مما سبق يمكن تحديد مفهوم الأمن السيبراني على أنه مجموعة الوسائل والآليات الكفيلة بحماية المنشآت والممتلكات من أيّ اختراق إلكتروني، وفي هذا السياق يُعرّف قاموس أكسفورد الأمن السيبراني على أنه: "الإجراءات والتدابير المتخذة للحماية من الاستخدام الإجرامي أو الاستخدام غير المصرح به للمعلومات الإلكترونية¹". أما الإتحاد الدولي للاتصالات فقد حدّد مفهومه على النحو المنصوص عليه في التوصية رقم 1205 الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات بأنه: "مجموعة الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن والضمانات الأمنية ومناهج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريبات وآليات الضمانات والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية البيئة السيبرانية وأصول المؤسسات والمستخدمين²".

تعد الصين واحدة من القوى السيبرانية الرائدة في العالم فمنذ عام 1991 تضاعف تمويل جمهورية الصين الشعبية لقطاع التكنولوجيا المتقدمة خاصة في مجال الانترنت لكلا القطاعين العسكري والمدني في إطار جهودها لبناء القوّة الصينية الشاملة، وأيضاً في إطار محاولاتها المتعددة والجريئة لتطوير قدراتها في الحرب السيبرانية كوسيلة لاتمائية للقتال وهزيمة القوّة الفائقة للولايات المتحدة. فالصين تطور قدراتها في مجال الحرب السيبرانية باطراد ما يعطيها القدرات اللازمة لإلحاق الضرر بالاقتصاد والبنية التحتية وتعطيل الاتصالات وكذا نظم المعلومات اللازمة لدعم الحرب التقليدية³. وفي هذا السياق تعد تايوان الوجهة المفضلة للهجمات السيبرانية للصين إذ تعددت هذه الهجمات وتتنوع منذ عام 1999 فعلى سبيل المثال قام قرصنة صينيون عام 2003 باختراق الشبكة العنكبوتية لأكثر من 30 وكالة حكومية تايوانية بما في ذلك وزارة الدفاع، لجنة الانتخابات وإدارة الشرطة الوطنية، وفي عام 2004 تسلل قرصنة صينيون إلى وزارة المالية وحزب الكوميتنغ، وفي العام التالي تسببت هجمات سيبرانية صينية بأضرار جسيمة لموقع مجلس الأمن الوطني التايواني⁴.

كما تعد الحرب السيبرانية بين الولايات المتحدة والصين واحدة من أكبر وأطول الحروب الإلكترونية القائمة في العالم فمنذ إنشاء الصين لوحدة حرب الفضاء الإلكتروني المعروفة باسم "الوحدة 61398"⁵ عام 2003 تعرضت الولايات المتحدة في العام ذاته لأسوأ حلقات التجسس الإلكتروني فيما عرف بـ "Titan Rain" حيث قام قرصنة صينيون بشن هجمات إلكترونية على شركة لوكهيد مارتن وإدارة الفضاء الأمريكية

Online Oxford Dictionary. **Cyber Security**. On the Following Link:

www.oxforddictionaries.com/definition/English/cybersecurity

1
Accessed: 13-07-2015

2 محمد مختار، "هل يمكن أن تتجنب الدول مخاطر الهجمات الإلكترونية؟"، مفاهيم المستقبل، اتجاهات الأحداث، العدد 06، يناير 2015.

على الرابط التالي: <http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

Colonel Jayson M. Spade. **CHINA'S CYBER POWER AND AMERICA'S NATIONAL SECURITY**.³
PENNSYLVANIA (USA) : U.S. ARMY WAR COLLEGE. CARLISLE BARRACKS. 2012. P: 02.

Bryan Krekel. **Capability of the People's Republic of China to Conduct Cyber Warfare and Computer Network Exploitation**. Virginia (USA): Northrop Grumman, 2009. Pp: 67-70.

5 هي وحدة سرّية خاصة بجيش التحرير الشعبي الصيني PLA تقوم بعمليات التجسس الإلكتروني وسرقة المعلومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية. وتتسم عملياتها بالسرّية التامة ولا يتم الإعلان عنها. ويُعتقد أن الوحدة 61398 تخضع لإدارة المكتب الثاني التابع للإدارة الثالثة لهيئة أركان جيش التحرير الشعبي التي تقع في منطقة شنغهاي، وتقوم شركة الاتصالات الصينية بإمدادها بنوع خاص من الألياف الضوئية لنقل بيانات الإنترنت، ويعتقد التقرير أن الوحدة تضم أو أنها هي نفسها تشكل ما أطلقت عليه شركة مانديت اسم (APT: Advanced Persistent Threat) أي التهديد المستمر المتقدم، وهي وحدة قامت بالهجوم على عدد كبير من المؤسسات الصناعية والحكومية حول العالم منذ عام 2003 على الأقل.

NASA وكذا العديد من مقاولي الدفاع الأمريكيين¹. وفي تقرير مقدم إلى الكونجرس الأمريكي سُربت أجزاء منه إلى صحيفة Washington Post ذكر أن قرصنة صينيون يعملون لصالح الحكومة الصينية قاموا بسرقة معلومات عسكرية أمريكية حول منظومات مضادة للصواريخ من طراز PAC-3 ونظام THAAD للدفاع الصاروخي بالإضافة إلى المعلومات حول الطائرات والسفن العسكرية، ما مكن الحكومة الصينية من استخدام هذه المعلومات لتطوير تقنياتها العسكرية وهو ما وفر عليها الكثير من الوقت والجهد والأموال لتطوير هذه الأسلحة². فالحرب السيبرانية تعد من النقاط البارزة في الخطة الخمسية للحكومة الصينية (2011-2015) وبحسب المحللين فإن الصين يمكن أن تكون أكثر قدرة وعدوانية في الحرب السيبرانية في العالم مدفوعة أساسا برغبتها في الوصول إلى القوة العالمية³.

إن المعضلة الأمنية الأمريكية في مجال الفضاء السيبراني تتأسس بناء على أن معظم قدرات البنية التحتية الأمريكية سواء كانت مدنية أو عسكرية مربوطة بالفضاء السيبراني كأنظمة الاتصالات والفضاء والملاحة البحرية والطيران والكهرباء وأنظمة توجيه الصواريخ عن بعد وعمليات التزود بالوقود جواً والطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية، وبالتالي فإن حماية هذه البنى والمنشآت من أي هجمات إلكترونية يدخل في صميم الأمن القومي الأمريكي، وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد عرّف البنى التحتية بأنها: "الأنظمة والممتلكات التي تكون فيزيائية أو افتراضية والتي يؤدي المساس بها إلى إضعاف الأمن والاقتصاد القومي"⁴. ولتلافي حدوث ذلك قامت وزارة الدفاع الأمريكية باستحداث قيادة عسكرية جديدة عام 2009 عُرفت باسم "قيادة الفضاء الإلكتروني Cyber Command" مهمتها الرئيسية استخدام تقنيات المعلومات والانترنت كسلاح للحرب، وكذا حماية المنشآت الأمنية والعسكرية والمدنية الأمريكية من أي هجومات إلكترونية وكذا القيام بهجمات إلكترونية خدمة للمصالح القومية الأمريكية، كما يستهدف البنّاعون أن تُشرف القيادة الجديدة على أعمال كل القطاعات العسكرية الأمريكية المرتبطة بالفضاء السيبراني بهدف حمايتها وتأمينها من مخاطر الحروب السيبرانية أو حتى القيام بعمليات إلكترونية عسكرية ضد أهداف أمنية وعسكرية خارجية⁵.

إن الفكر الإستراتيجي الأمريكي حول الأمن السيبراني يتأسس على مقولة أن الفضاء الإلكتروني هو ساحة حرب يجب أن تُهيمن عليها الولايات المتحدة بهدف ضمان التفوق الإستراتيجي للجيش الأمريكي في نطاق الفضاء الإلكتروني، وكذا ضمان حرية الحركة

¹ Josh Rogin. "The Top 10 Chinese Cyber Attacks (that we know of)". *Foreign Policy*. January 22, 2010

On Following Link: <http://foreignpolicy.com/2010/01/22/the-top-10-chinese-cyber-attacks-that-we-know-of/>
Accessed: 31-06-2016

² إيهاب خليفة، "التطبيقات الأمنية لـ "قوة الفضاء الإلكتروني"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني. على الرابط التالي:
تاريخ الاطلاع: 14-05-2017 http://www.acronline.com/print_article.aspx?id=19817

³ Magnus Hjortda. "China's Use of Cyber Warfare: Espionage Meets Strategic Deterrence". *Journal of Strategic Security*. Vol 4, N° 2, Summer 2011. Pp: 06-07.

⁴ "هل سيشهد العالم حربا إلكترونية مدمرة؟"، موقع قناة الجزيرة على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2014/12/11/هل-سيشهد-العالم-حربا-إلكترونية-مدمرة

تاريخ الاطلاع: 2017-04-05
⁵ إيهاب خليفة، "الوظيفة هاجر: نمط جديد من الوظائف في المؤسسات العسكرية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 10 ماي 2015 على الرابط التالي: <http://rawabetcenter.com/archives/6907>
تاريخ الاطلاع: 2017-06-05

للقوات الأمريكية وبالمقابل حرمان الخصوم من هذه الميزة¹، إلا أن ذلك لن يتم إلا من خلال بذل الولايات المتحدة لجهود ضخمة حتى تحافظ على هذه الميزة في الفضاء الإلكتروني على اعتبار أن هناك تهديدات جمة يمكن أن تُضعف التفوق الأمريكي في هذا المجال.

الجدول رقم: 13 مصفوفة التهديد السيبراني في العالم.

Country	Estimated Military Spending	Intent	Estimated Threat	Current Capabilities	Basic Data Weapons	Intermediate Data Weapons	Advanced Data Weapons
China	\$55.90	5.0	High	4.2	Yes	Yes	Yes
Iran	\$9.70	4.0	Elevated	3.4	Yes	Limited	No
Libya	\$1.30	3.0	Moderate	2.5	Yes	No	No
North Korea	\$5.20	3.0	Elevated	2.8	Yes	Limited	No
Russia	\$44.30	5.0	High	4.0	Yes	Yes	Yes
Syria	\$8.90	3.0	Moderate	2.2	Yes	No	No

Source: Sunny Lee. US Security Strategy toward North Korea's Cyber Terrorism. Washington, DC: Carnegie Institution for Science. December, 02. 2011. P: 07.

يبين الجدول رقم 13 أكثر الدول امتلاكاً لقدرات الحرب السيبرانية في العالم، حيث تأتي على رأسها الصين التي يضعها التصنيف ضمن الدول الأكثر تهديداً في العالم Estimated Threat تحت درجة "التهديد الكبير High" إلى جانب روسيا وبدرجة أخرى كوريا الشمالية التي تصنف تحت درجة "التهديد المرتفع Elevated" وبالتالي فإن ثلاث من بين الست دول الأكثر تهديداً في العالم في مجال الحرب السيبرانية هي جزء من إقليم شرق آسيا ما يشكل أكبر تهديد للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

رابعاً: أمن الفضاء

¹ ريتشارد أ. كلارك، روبرت نيك، "حرب الفضاء الإلكتروني: التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، على الرابط التالي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن الفضاء مجال حاسم لأمنها وازدهارها، حيث تنص سياسة الفضاء الوطنية الحالية الصادرة عن إدارة الرئيس أوباما عام 2010 على أن: "الولايات المتحدة تعتبر استدامة واستقرار وحرية الوصول إلى الفضاء واستخدامه حيويًا لمصالحها القومية¹". فالولايات المتحدة تصدر قائمة الدول إنفاقا على الأنشطة الفضائية (حوالي 40 مليار دولار سنويا على برامج الأمن القومي والفضاء المدني²)، كما أنها تمتلك أغلب الأقمار الصناعية في المدار، فمن بين أكثر من 1300 قمر صناعي نشط في المدار أطلقت الولايات المتحدة حوالي 550 قمرا صناعيا منها حوالي 300 تتبع الحكومة الأمريكية. فهذه القدرات الفضائية تساهم من جهة بفعالية في الاقتصاد الأمريكي فقد أثبتت دراسة حديثة أن النظام العالمي لتحديد المواقع GPS ساهم لوحده بأكثر من 68 مليار دولار في اقتصاد الولايات المتحدة عام 2013³. وتوفر من جهة أخرى خدمات أساسية للأمن القومي الأمريكي من خلال تسهيل الاتصالات مع القوّات النووية والإستراتيجية الأمريكية، وتشكل كذلك حجر الزاوية لقدرات الولايات المتحدة في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، كما تعتبر القدرات الفضائية الأمريكية حاسمة في الدفاع عن حدودها وحلفائها ومصالحها الحيوية في الخارج.

إن إدراك PLA لمدى اعتماد الولايات المتحدة على الدعم الفضائي لتعزيز قدراتها في أيّ نزاع عسكري كان الدافع الرئيسي لقيام الصين بتطوير برنامج متعدد الأبعاد لتحسين قدراتها للحد من أو منع استخدام الأصول الفضائية من قبل الخصوم المحتملين خلال أوقات الأزمات أو النزاعات⁴، فالصين ترى في الأقمار الصناعية الأمريكية للتجسس الإلكتروني والمراقبة بالرادار أو بواسطة الأجهزة ما دون الحمراء أو مجرد التنصت تشكل تهديدا مباشرا. وقد بدأت الجهود الصينية لتطوير قدرات الفضاء الخارجي في الخروج إلى العلن أواخر التسعينات عندما كتب عدد متزايد من المنشورات العلمية عن الجهود الصينية لشراء أو تطوير تكنولوجيا ليزر منخفضة وعالية الطاقة وأجهزة التشويش اللاسلكية، وغيرها من القدرات التي يمكن استخدامها لمهاجمة الأقمار الصناعية⁵. ففي التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية إلى الكونغرس عام 2007 أشار إلى أن PLA قد اتبع في السنوات الأخيرة برنامجا قويا ومتعدد الأبعاد للفضاء يشتمل الحصول على قدرات التشويش والليزر والأسلحة السيبرانية الهجومية⁶، وقد جاء هذا التقرير بعد نجاح الصين الكبير والمتمثل في إطلاقها صاروخا باليستيا لتدمير أحد أقمارها الصناعية الخاصة

¹ Brian Weeden and Xiao He. "U.S.-China Strategic Relations in Space". IN: u.s.-china relations in strategic domains. the national bureau of asian research (nbr). special report 57. april 2016. P: 67.

² "Space Foundation Report Reveals Global Space Economy Climb to \$330 Billion". Space Foundation, July 7, 2015. On the Following Link: www.spacefoundation.org/media/press-releases/space-foundation-report-reveals-global-space-economy-climb-330-billion. Accessed: 21-05-2017

Dee Ann Divis. "Study: GPS Contributed More Than \$68 Billion to the U.S. Economy". Inside GNSS.³ June 16, 2015. On the Following Link: www.insidegnss.com/node/4535. Accessed: 02-05-2017

Office of the Secretary of Defense. Military Power of the People's Republic of China 2010. August 2010.⁴ P: 07. On the Following Link: https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2010_CMPR_Final.pdf

Shawn L. Twing. "U.S. Defense Intelligence Agency Report Accuses Israel of Laser Technology"⁵ Transfer to China. Washington Report on Middle East Affairs. April-May 1999. p: 44. On the Following Link: <https://www.washingtonreport.me/1999-april-may/u.s.-defense-intelligence-agency-report-accuses-israel-of-laser-technology-transfer-to-china.html>

Office of the Secretary of Defense. Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2012. May 2012. p: 09. On the Following Link: https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2012_CMPR_Final.pdf

بالطقس وهو في مداره الأرضي المنخفض على مسافة 530 ميلا فوق الأرض مما أثار مخاوف الولايات المتحدة من قدرة الصين على تدمير الأقمار الصناعية الأمريكية العسكرية والمدنية، وفي هذا الإطار كشفت صحيفة "ديلي تليغراف" البريطانية معلومات حول وثيقة سرية حصل عليها موقع "ويكيليكس" تقول بأن الولايات المتحدة قد هدّدت الصين باتخاذ إجراءات عسكرية بعد التجربة الصينية الناجحة وأن هذه الحادثة دفعت الولايات المتحدة لإجراء اختبار في فيفري 2008 لتدمير قمر صناعي أميركي معطوب كي تثبت للصينيين أنها قادرة أيضا على شن ضربات في الفضاء.¹

إن قدرة الصين المتنامية على مواجهة التكنولوجيا والقدرات الأمريكية في الفضاء تشكل خطرا حقيقيا على التفوق العسكري الأمريكي في منطقة غرب المحيط الهادي عموما فالكثير من الخبراء العسكريين يعتقدون بأن التهديد الصيني الحالي في مجال الفضاء الخارجي للقدرات العسكرية الأمريكية في إقليم شرق آسيا يقف على قدم المساواة مع المخاطر التي تشكلها القدرات التقليدية وكذا القدرات السيبرانية الهجومية للصين، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن تنوع أنشطة الفضاء الصينية تجعل كل مكون فضائي أمريكي تقريبا -النظم الفضائية في المدار، الروابط التي تسيطر عليها وتوجه بياناتها بالإضافة إلى المرافق الأرضية المرتبطة بها- سيواجه تهديدات خطيرة مع نضوج برامج الفضاء الصينية الحالية وتكنولوجياتها في PLA.² وفي هذا السياق قالت تيريزا هيتشنز Teresa Hitchens مديرة مركز الإعلام حول الدفاع في مقابلة مع وكالة "فرانس برس" أن الصينيين يأتون وراء الولايات المتحدة وروسيا لجهة قدرتهم على استخدام الفضاء لغايات عسكرية لكنهم يملكون برنامجا جديا يرمي لتطوير قدراتهم وبعد عشرين عاما سيصبحون على الأرجح قوة فضائية عظيمة.³ وهو ما يتفق مع تصريح مدير المخابرات المركزية الأمريكية CIA جيمس كلابر James R. Clapper عام 2015 بشأن التهديد المتزايد للصين في مجال الفضاء الخارجي حيث صرّح بأن: "الصين تطور قدرات لمنع التورط في نزاع معها كالذي من الممكن أن يندلع بشأن الأنشطة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي".⁴ فالصين لا تريد من وراء تطوير برامجها الفضائية اكتساب التفوق وتحقيق الهيمنة على كل الفضاء الخارجي، بل تريد بشكل أساسي اكتساب القدرات التي تمكنها من فرض الرقابة وبالتالي تقييد عمليات الخصم وقدراته التقليدية على القتال بما فيه الكفاية لتمكين وحدات PLA من تحقيق أهدافها التشغيلية المحددة، فقد أثبتت الصين بشكل خاص حاجتها إلى قدرات متقدمة لتحييد الأقمار الصناعية الأمريكية وإتلافها أو تدميرها.

الجدول رقم: 14

طبيعة السوائل التشغيلية في الصين والجهات المالكة لها.

المهمة	حكومية	عسكرية	تجارية	مدنية	المجموع
--------	--------	--------	--------	-------	---------

¹ "واشنطن وبيجين تبادلتا استعراضا مقدرتهما على إسقاط الأقمار الصناعية"، موقع ويكيليكس بالعربي، على الرابط التالي:

تاريخ الاطلاع: 2017-04-07 http://wikileaks-a.blogspot.com/2011/02/blog-post_6028.html

ASHLEY J. TELLIS. "China's Military Space Strategy". *Survival*. Vol 49. N° 03. Washington, DC. ²

Autumn 2007. P: 54.

³ "تجربة الصين لتدمير قمر صناعي قد تطلق مجددا حرب النجوم"، *تورس*، على الرابط التالي: www.turess.com/alwasat/3883

تاريخ الاطلاع: 2017-07-13

⁴ لي بيلينجز، "الحرب في الفضاء قد تكون أقرب من أي وقت مضى"، *مجلة العلوم الأمريكية*، 22 مارس 2017، على الرابط التالي:

www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/war-in-space-may-be-closer-than-ever

تاريخ الاطلاع: 2017-04-07

37	-----	-----	28	09	استشعار عن بعد
15	-----	-----	15	-----	التنقل
24	01	11	04	08	الاتصالات
29	01	-----	-----	28	رصد الأرض
10	02	-----	-----	08	علوم الفضاء
17	01	01	01	14	تطوير التكنولوجيا
132	05	12	48	67	المجموع

Source : Eric Heginbotham. **The U.S.-China Military Scorecard: Forces, Geography, and the Evolving Balance of Power, 1996–2017**. Santa Monica (Calif): RAND Corporation. 2015. P: 229.

إن المشكلة الأكثر إلحاحاً بالنسبة للصين هي الفجوة في القدرات الفضائية الكبيرة لصالح الولايات المتحدة بحيث إن لم تتمكن من تضيقها سوف تواجه مزيداً من المخاطر والتحديات لعل أبرزها هو تحييد الردع النووي المحدود للصين، وبناء عليه تصبح الصين غير قادرة على الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والتي على رأسها تايوان وبحر الصين الجنوبي، لذلك تعتبر الصين أن تطوير قدراتها الفضائية بالغ الأهمية للدفاع عن أمنها القومي وفي نفس الوقت تعتبر هذه القدرات من أكثر عناصر مضاعفة القوة فعالية لذلك يجب على PLA تطوير هذه القدرات¹.

في شهادته أمام اللجنة الفرعية للقوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي حول استثمارات الفضاء الصينية أوضح أشلي. ج تليس ASHLEY J. TELLIS جملة من التوجيهات التي من شأنها أن تحد من القدرات الصينية في مجال الفضاء نجملها كالتالي²:

- 1- تمويل جميع التدابير العسكرية اللازمة: فالولايات المتحدة قادرة على التعامل مع التهديد الصيني إذا التزمت إدارة أوباما والكونغرس بتوفير الموارد المالية الكافية لتمويل الحلول التكنولوجية اللازمة لهزيمة مبادرات الفضاء الصيني.
 - 2- إشراك الحلفاء في آسيا: إذ أنه يتعين على واشنطن التعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وغيرهم من الحلفاء في المنطقة لتقييد القدرات الصينية، بالإضافة إلى التشاور بشأن التحديات التي يطرحها برنامج الفضاء الصيني.
 - 3- دعم الاتفاقيات الدولية: وذلك في إطار الجهود متعددة الأطراف بشأن المدونة الدولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي التي يدعمها الاتحاد الأوروبي.
- ومع ذلك فقد أقرّ تليس بأن إجراءات بناء الثقة الجيدة من غير المحتمل أن تقيد برامج الحروب المتقدمة والفضاء الصينية بطريقة مجدية.

خامساً: الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية

Brian Weeden, Xiao He. Op, Cit. P: 73.¹

ASHLEY J. TELLIS. "Does China Threaten the United States in Space?". CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE. Washington, DC. January 28, 2014. On the Following Link: <http://carnegieendowment.org/2014/01/28/does-china-threaten-united-states-in-space-pub-54349>

Accessed: 06-04-2017

إن التنمية الاقتصادية وتلوث الهواء والماء ونمو الطبقة الوسطى في الدول سريعة النمو كالصين والهند وما يستتبع ذلك من زيادات في الطلب على الموارد تتفاعل بشكل معقد مع تأثيرات الاحتباس الحراري الذي يهدد الأمن البيئي العالمي بما في ذلك منطقة شرق آسيا المعرضة بشدة للتأثيرات المتوقعة لتغيّر المناخ، فبحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن منطقة شرق آسيا هي واحدة من أكثر المناطق ضعفاً لتغيّر المناخ ومن المرجح أن تصبح الآثار أكثر حدة في المستقبل¹، وبحسب نفس الهيئة تعد منطقة شرق آسيا الأكثر تعرضاً للكوارث في العالم فقد قُتل ما يقرب من مليوني شخص نتيجة الكوارث الطبيعية بين عامي 1970 و2011 ما يمثل نسبة 75% من جميع الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي، وفي تقريره السنوي قدر بنك التنمية الآسيوي أن المنطقة تحتاج إلى حوالي 40 مليار دولار سنوياً حتى عام 2050 من أجل تحييد آثار التغيّر المناخي².

فالتغيّر العالمي المرتبط بالمناخ أصبح يمثل تحدياً إقليمياً للدول والحكومات في منطقة شرق آسيا، كما أنه أصبح يمثل فرصة لتطوير القدرات والمناهج الجديدة لإدارة القضايا المعقدة المرتبطة بالأمن التي يفرزها التغيّر المناخي، ففي الوقت الذي تعمل فيه الإدارة الأمريكية على تفعيل إستراتيجيتها الموسومة بإعادة التوازن لإقليم شرق آسيا فإنها تنظر إلى قضايا الاحتباس الحراري والتغيّر المناخي باهتمام بالغ مع إدماجها في خططها وإستراتيجيتها على المستوى الإقليمي بالنظر إلى ما أصبحت تمثله آثار تغيّر المناخ من تحديات أمنية مُتزايدة. فتغيّر المناخ والاحتباس الحراري أصبحا من القضايا المعتمدة بقوة على أجندة الأمن القومي الأمريكي وفيما يختص بمنطقة شرق آسيا صرّح الأدميرال سامويل لوكليير Samuel J. Locklear قائد USPACOM بأن تغيّر المناخ أصبح يشكل تهديداً مُلحاً على المدى الطويل ووصفه بأنه بمثابة رأس القاطرة التي تدفع لمزيد من التعاون الإقليمي في المنطقة من أجل الاستجابة بشكل أفضل للكوارث الطبيعية³، التي أصبحت لديها القدرة على التأثير في البيئة الأمنية كارتفاع مستويات سطح البحر، تزايد أنماط الطقس القاسية والزلازل وما يرافقها من أمواج تسونامي المدمرة، الأعاصير والفيضانات الضخمة⁴.

فوفقاً لتقرير مركز التحليل البحري CNA عام 2007 فإن التغيرات المناخية يمكن أن تؤدي إلى مضاعفة التهديدات الأمنية من خلال تفاقم النزاعات والتطرف والتحرك نحو الاستبداد والأيدولوجيات الراديكالية ما يفرض نوعاً جديداً من عدم الاستقرار، فالعديد من الخبراء والمحليين العسكريين والأمنيين بحسب التقرير يعترفون بأن تداعيات التغيّر المناخي والاحتباس الحراري تتطلب نفس الإستراتيجية التي يستخدمها الجيش الأمريكي في نزاعه مع أيّ طرف آخر⁵. وقد اعترف البنتاغون في تقرير صادر عنه عام 2010 أن الآثار الأمنية والإستراتيجية لتغيّر المناخ يمكن أن تؤدي إلى آثار جيوسياسية كبيرة في

United Nations Environment Programme. Regional Office for Asia Pacific. Climate Change. “ **Helping** ¹ **countries tackle climate change in Asia Pacific**”. On the Following Link: www.unep.org/roap/Home/tabid/roap/Activities/ClimateChange/tabid/6834/Default.aspx Accessed : 04-06-2017

Caitlin E. Werrell, Francesco Femia. “**THE U.S. ASIA-PACIFIC REBALANCE, NATIONAL SECURITY AND CLIMATE CHANGE**”. The Center for Climate and Security. Washington, DC. November 2015. Pp: 13- 16.

Samuel J. Locklear. “**The Future of Asian Security**”. speech to the Atlantic Council. March 6, 2014. ³ On the Following Link: www.atlanticcouncil.org/events/past-events/admiral-locklear-discusses-the-future-of-asian-security Accessed : 07-05-2017

Caitlin E. Werrell, Francesco Femia. Op, Cit. P: 80.⁴

The CNA Corporation, “**National Security and the Threat of Climate Change 2007**”. Pp: 24- 26. ⁵ On the Following Link: www.npr.org/documents/2007/apr/security_climate.pdf

جميع أنحاء العالم ممّا يساهم في الفقر وتدهور البيئة وزيادة إضعاف الحكومات الهشة حيث أوصى التقرير بالتواصل الإستباقي مع الحكومات الضعيفة التي يكون فيها الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية الكبرى ما يدفع نحو انتهاج أساليب جديدة للتعاون الأمني الإقليمي تضع في الاعتبار مجموعة من التحديات نلخصها كالتالي¹:

- 1- أن التغيرات العالمية المرتبطة بالمناخ والاحتباس الحراري تشكل تهديدا مباشرا وكبيرا وإن كان بطيئا للكثير من دول منطقة شرق آسيا.
- 2- أن المصالح المتبادلة للولايات المتحدة ودول شرق آسيا خاصة الضعيفة منها تفرض العمل معاً لفهم القضايا الأمنية الوطنية والإقليمية المرتبطة بالتغير المناخي من أجل الاستعداد لها ومعالجتها.
- 3- أن المبادرات الثنائية ليست كافية لمعالجة مثل هذا النوع من التهديدات الأمنية التي تتطلب معالجتها مبادرات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى التعاون من خلال المنظمات الإقليمية في شرق آسيا.

إن الهدف الأساسي من الوجود العسكري الأمريكي في منطقة شرق آسيا هو توفير الاستقرار وبدون الاستثمارات المناخية من جانب الولايات المتحدة وحلفائها فإن احتمالات عدم الاستقرار والصراع والكوارث الطبيعية سوف تزداد باطراد مع تكبد الولايات المتحدة ودول المنطقة لخسائر كبيرة، فمن شأن تصدي الولايات المتحدة لمخاطر التغير المناخي في المنطقة أن يساعدها على تعزيز نفوذها من خلال تعزيز الاستقرار وتوسيع وتعميق التحالفات والثقة وحماية المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية.

فإستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في المنطقة تعتمد في جانب كبير منها على البحار حيث تلعب العديد من الجزر الصغيرة أدواراً حاسمة، وبالتالي فإن عدم اليقين الذي تنطوي عليه آثار التغير المناخي وحجمها (تشير دراسات علمية كثيرة إلى أن العديد من جزر المحيطين الهادي والهندي معرضة للغرق والاختفاء نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات) تشكل تحديات ضخمة للمخططين العسكريين الأمريكيين في إطار إستراتيجية إعادة التوازن فعلى سبيل المثال توفر جزيرة ديبغو غارسيا Diego Garcia المرجانية المنخفضة في المحيط الهندي قاعدة رئيسية لدعم الطائرات التكتيكية والطويلة المدى، كما تمثل جزيرة Guam قاعدة بحرية وجوية متزايدة الأهمية للخدمات اللوجستية للقوات الأمريكية في المحيط الهادي، كما أن هذه الجزيرة الإستراتيجية تستضيف خمس الغواصات الأمريكية، فكلتا الجزيرتين معرضتين للغرق والاختفاء نتيجة ارتفاع مستوى مياه المحيطين الهادي والهندي بسبب الاحتباس الحراري².

U.S. Department of Defense. "Quadrennial Defense Review Report (2010)". P: 85.

On the Following Link: www.comw.org/qdr/fulltext/1002QDR2010.pdf

Caitlin E. Werrell, Francesco Femia. Op, Cit. P: 33.²

الخريطة رقم: 04
توضح التهديدات الأمنية في إقليم شرق آسيا.



المصدر: إعداد الباحث.

المبحث الثاني: نحو إعادة هندسة التحالفات الأمريكية في شرق آسيا

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار الولايات المتحدة وحلفائها، أنشأت الولايات المتحدة نظام للتحالفات في كل من أوروبا وآسيا من أجل حصر الشيوعية داخل الاتحاد السوفيتي وتلافي توسعها إلى مناطق تُعتبر مناطق نفوذ حيوي للولايات المتحدة الأمريكية. وبينما قامت بإنشاء ترتيبات أمنية متعددة الأطراف في أوروبا (حلف الناتو)، أسست لنظام أمني في شرق آسيا على أساس ترتيبات أمنية ثنائية من خلال معاهدات الدفاع المشترك مع كل من (اليابان- كوريا الجنوبية- أستراليا- الفلبين) كما أن الولايات المتحدة تعمل في شراكة دفاعية مع كل من ماليزيا- سنغافورة- نيوزيلندا- فيتنام والهند إلا أنها لم ترتق إلى التزامات الدفاع المشترك. وعلى الرغم من نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي لم تتغير طبيعة التحالفات الأمنية الأمريكية في المنطقة على العكس تماما من منظمة حلف شمال الأطلسي الذي تم توسيعه وإعادة تعريفه ليتلائم مع تطورات البيئة الدولية بعد الحرب الباردة.

وبناء على ما سبق سوف نتناول في هذا المبحث الترتيبات الأمنية التي جاءت بها إستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية في منطقة شرق آسيا والتي ارتكزت على إعادة هيكلة تحالفاتها التقليدية وإعادة إحياء تحالفاتها القديمة من خلال إنشاء نظام أمني قائم على مفهوم التناوب بين الجيش الأمريكي وشركائه في المنطقة.

المطلب الأول: إعادة الهيكلة لتفعيل التحالف الأمريكي- الياباني

تؤكد وجهة النظر الرسمية الأمريكية بأن التحالف الأمريكي- الياباني قد شكّل وما زال يُشكل دعامة الأمن القومي الأمريكي في شرق آسيا، وقد تأسس ذلك بالنظر إلى طبيعة العلاقات الإستراتيجية التي جمعت الولايات المتحدة باليابان والتي انبثقت تاريخيا عن المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها اليابان مع الولايات المتحدة وكانت فاتحة هذه المعاهدات في الثامن سبتمبر 1951 فيما عرف (بمعاهدة سان فرانسيسكو) ودخلت حيز التنفيذ في 28 أبريل 1952، والتي بموجبها أنهت الولايات المتحدة احتلالها لليابان باستثناء جزيرة (إيوجيما Iwo Jima) التي ظلت تحت الاحتلال الأمريكي حتى عام 1968، ومحافظة (أوكيناوا Okinawa) التي تحرّرت عام 1972. وبموجب معاهدة (سان فرانسيسكو) تم إعادة السيادة لليابان مع الإقرار بتواجد فرق وقواعد عسكرية أمريكية كضامن للدفاع على اليابان ضد أي عدوان خارجي على اعتبار أن المعاهدة السالفة قد فرضت على اليابان إقرار دستور سلمي يلغي كل مظاهر التسلح العسكري الهجومي الذي ميّز الروح العسكرية للإمبراطورية اليابانية في الحرب العالمية الثانية!

بعد الدور الكبير الذي لعبته اليابان في الحرب الكورية (1950- 1953) وخوفا من أن تدفع الاعتراضات (غير علنية) من جانب الحكومة اليابانية على الطريقة الأحادية الأمريكية التي وُقعت بها معاهدة (سان فرانسيسكو²*) إلى تراجع دور اليابان في الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي، ساهم وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس بحنكته المعروفة في إعادة صياغة معاهدة (سان فرانسيسكو)، ما أدّى بالولايات المتحدة الأمريكية

¹ علي زياد العلي، آسيا الواعدة: الإستراتيجية الأمريكية في القارة الآسيوية، عمان (الأردن): دار أمجد للنشر والتوزيع. 2015. ص: 55.

² * على اعتبار أن معاهدة سان فرانسيسكو كانت تتضمن نصوصا لا تتفق مع كون اليابان قد أصبحت دولة مستقلة، فقد كان النص الأصلي يُجيز استخدام القوات الأمريكية داخل اليابان لقمع الاضطرابات إذا طلبت الحكومة اليابانية ذلك، كما أن المعاهدة لم يكن لها تاريخ لانتهاء سريانها أو وسيلة من وسائل إنهائها.

إلى توقيع معاهدة جديدة (شاركت في صياغتها الحكومة اليابانية) شكّلت تحالفا استراتيجيا رفع مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين عُرفت بـ (معاهدة التعاون المشترك والأمن) (Treaty of Mutual Cooperation and Security)، تمّ التوقيع عليها في 19 جانفي 1960 وبموجب البند السادس من هذه المعاهدة تم التوصل إلى اتفاقية أمنية ثنائية عُرفت باتفاقية (وضع القوات الأمريكية)¹ - SOFA - Status Of Force Agreement.

دور إستراتيجية إعادة التوازن في عملية إعادة الهيكلة

إن فهم التحولات الأمنية في السياسة اليابانية لا يمكن إدراكه بمعزل عن التهديدات التي تواجهها اليابان في بيئتها الإقليمية، إذ يُعتبر الصعود الصيني الاقتصادي وما يتبعه من إنفاق وتحديث عسكريين على رأس العناصر التي تهدد اليابان في محيطها الإقليمي، كما لا يمكن إغفال تهديد البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، هذا إضافة إلى خوف طوكيو من تراجع دور الولايات المتحدة بالمنطقة أو تراجع درجة التزاماتها الأمنية تجاه اليابان. لذلك كانت اليابان من أبرز الدول الداعمة لإستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في منطقة شرق آسيا، فقد رحبت النخب الإستراتيجية في اليابان بهذه الإستراتيجية دون تأخير كما لم يمض وقت طويل حتى جاء الرد الرسمي للحكومة اليابانية أثناء مؤتمر صحفي مشترك بين رئيس الوزراء نودا Noda والرئيس باراك أوباما بالعاصمة الكمبودية (بنوم بنه) في 20 نوفمبر 2012 حيث صرح رئيس الوزراء نودا: "أرحب بسياسة الولايات المتحدة القائمة على زيادة أهمية منطقة آسيا- المحيط الهادي، وأرغب في مزيد من التعاون والعمل من أجل إبراز آثار التآزر بين السياسات اليابانية والأمريكية"².

فالولايات المتحدة تريد من اليابان أن يكون لاعبا إقليميا في المنطقة من خلال المساهمة في الأمن الإقليمي على جميع مستوياته، وفي هذا السياق أولت الولايات المتحدة اهتماما خاصا باليابان في إطار إستراتيجية إعادة التوازن فقد صرّحت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في مقالها بمجلة Foreign Policy بأن اليابان تمثل حجر الزاوية للسلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا على اعتبار أن الولايات المتحدة واليابان يمتلكان رؤية مشتركة لنظام إقليمي مستقر من خلال قواعد واضحة تضمن من خلالها حرية التنقل في المنطقة إلى المنافسة العادلة. وفي إطار خفض الولايات المتحدة لميزانيتها العسكرية بمقدار 487 مليار دولار على مدى عشر سنوات فقد كان من الواضح أن الولايات المتحدة تريد تقاسم الأعباء المالية للدفاع في المنطقة مع حلفائها وشركائها الإقليميين، وفي هذا الإطار أشارت هيلاري كلينتون بوجه الخصوص إلى اليابان حيث ذكرت بأن اليابان سوف تقدم أكثر من خمسة مليارات دولار لضمان وجود دائم للقوات الأمريكية على أراضيها³. ومن جانب آخر ذكر توماس دونيلون Thomas Donilon مستشار الأمن القومي الأمريكي بأن التحالف الأمريكي الياباني سيبقى حجر الزاوية في أمن وازدهار المنطقة

¹ عبد الكريم صالح المحسن، "العلاقات اليابانية الأمريكية: النشأة والتاريخ"، ج3، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3476، 04 سبتمبر 2011. على الرابط التالي: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274207 تاريخ الاطلاع: 2016-12-22

² "تصريحات الرئيس باراك أوباما ورئيس الوزراء الياباني نودا قبل الاجتماع الثنائي في قصر السلام بالعاصمة الكمبودية بنوم بنه"، على الرابط التالي: www.whitehouse.gov/che-press-office/2012/11/20/remark-president-obama-and-prime-minister-noda-japan-bilateral-meeting تاريخ الاطلاع: 2016-08-16

³ SD Muni, Vivek Chadha. "ASIAN STRATEGIC REVIEW 2014 : US Pivot and Asian Security". Institute for Defense Studies and Analyses. New Delhi. 2014. P: 176. On the Following Link : http://www.idsa.in/system/files/book/book_ASR2013_0.pdf

وأضاف بأنه: " لا يكاد يكون هناك تحدي إقليمي أو عالمي في رزنامة الولاية الثانية للرئيس باراك أوباما لا تنتظر فيه الولايات المتحدة إلى اليابان للعب دور هام ومحوري¹. " مع تولي الحزب الديمقراطي مقاليد الحكم في اليابان بزعامة شينزو آبي Shinzo Abe في ديسمبر 2012 أعلنت الحكومة اليابانية بدعم وتشجيع كبيرين من الإدارة الأمريكية أنها تعتزم إعادة النظر في المبادئ التوجيهية للدفاع بحجة أنها لم تعد تتلاءم وواقع الأمن الإقليمي المتغير في المنطقة، وهو ما توافق مع خطاب وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل Chuck Hagel الذي ألقاه في قمة الأمن الآسيوي المعروف (بحوار شانغريلا) بأن الولايات المتحدة تريد من اليابان أن تغير مبادئها التوجيهية للدفاع من أجل المشاركة أكثر وتعزيز دورها في إستراتيجية إعادة التوازن². وفي إطار سعيها لتعديل المبادئ التوجيهية للدفاع قدم فوميياكي كوبو Fumiaki Kubo وهو أستاذ الدراسات الأمريكية في جامعة طوكيو بعض الاقتراحات للحكومة اليابانية التي من شأنها توثيق وزيادة فعالية العلاقات الأمريكية اليابانية في إطار إستراتيجية إعادة التوازن، وقد اشتملت هذه التوصيات على³:

1- بناء خفر السواحل الياباني.

2- زيادة الإنفاق على الدفاع.

3- دعم مجلس الأمن القومي الياباني.

4- إقرار قانون سرية الدولة.

5- إعادة تفسير الحكومة لقانون الدفاع الجماعي The Law of collective defense

في إطار جهودها الرامية لإلغاء القيود التي فرضها دستور اليابان السلمي وبالتحديد في المادة التاسعة⁴* منه، أشارت حكومة شينزو آبي في المبادئ التوجيهية المنقحة للدفاع في 17 ديسمبر 2013 بأن البيئة الأمنية لليابان أصبحت شديدة التعقيد على نحو متزايد وبالتالي فهي تستشعر الحاجة لتعزيز التحالف الأمريكي الياباني لجعله أكثر توازناً وأكثر فعالية⁵، وتماشياً مع إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية للعب دور أكبر في أمن منطقة شرق آسيا أظهرت اليابان أيضاً التزامها للعب دور مماثل فقد أشارت المبادئ التوجيهية المنقحة إلى أن اليابان ستساهم بنشاط أكبر من أي وقت مضى في ضمان السلام والازدهار في العالم في الوقت الذي تواصل فيه تعزيز أمنها واستقرارها في منطقة شرق آسيا⁶. وفي هذا

¹Thomas Donilon. "The United States and The Asia Pacific in 2013". Lecture Delivered at Asia Society. New York. March 11, 2013. On the Following Link:

www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/03/11/remarks-tom-donilon-national-security-advisory-president-united-states-a Accessed : 05-09-2013

Chuck Hagel. "The US Approach To Regional Security". The 12TH IISS Asia Security Summit. The 2

Shangri-la Dialogue. Singapore. June 01, 2013. P: 06. On: <file:///C:/Users/win7/Downloads/Hagel.pdf>

Fumiaki Kubo. "Prime Minister ABE and President OBAMA Can Strengthen The Alliance". *AJISS-3 Commentary*. N° 171. February 19, 2013. Pp : 03-04.

⁴ تنص المادة التاسعة من الدستور الياباني الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية من طرف الجنرال الأمريكي دوغلاس ماك آرثر، وأقره مجلس النواب الياباني ثم صادق عليه الإمبراطور عام 1946، ودخل حيز التنفيذ عام 1947 على عدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية والتخلي عن الحرب كحق من حقوق السيادة والامتناع عن امتلاك السلاح النووي أو السعي للحصول عليه، كما أن هذه المادة لا تعتبر بندا فقط في الدستور الياباني بل تشكل أيضاً آلية سلام إقليمية ودولية استخدمت كأساس للأمن الجماعي في منطقة آسيا- المحيط الهادي.

⁵ Ministry of Defense. *National Defense Programme For Financial Year 2014 and beyond*. Government of Japan. December 17, 2013. Tokyo, Japan. P : 04. On the Following Link:

http://www.mod.go.jp/j/approach/agenda/guideline/2014/pdf/20131217_e2.pdf

Ibid. P: 05.⁶

الإطار صرّح رئيس الوزراء شينزو آبي بأن: "اليابان سوف تعيد بناء هيكلية جديدة شاملة للدفاع، وكذا تعزيز نظامها لمنع وأيضا الاستجابة لمختلف الحالات الطارئة¹". إن سعي الحكومة اليابانية بزعامة شينزو آبي لأن تقود إعادة الهيكلة الشاملة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية (JSDF) Japanese Self-Defense Forces حتى ترتقي إلى مصاف الشريك الفعلي -بدل الشريك اللوجستي فقط- للولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا كان يصطدم بالأطر التقليدية الحاكمة للسياسة الأمنية اليابانية، وبالتالي كان لزاماً عليها خلق أطر جديدة تتناسب والمتغيرات الدولية والإقليمية لذا قامت حكومة شينزو آبي بجملة من التغييرات الهيكلية نجمها كالتالي:

أولاً: تأسيس مجلس الأمن القومي الياباني "NSCJ"

في إطار رؤيتها لمواجهة التحديات الأمنية وتنسيق جهود الوزارات والوكالات المعنية قامت حكومة شينزو آبي بتأسيس مجلس للأمن القومي في ديسمبر 2013 على غرار نموذج مجلس الأمن القومي الأمريكي²، وكان ذلك بمثابة إصلاح لمجلس أمن اليابان The Security Council of Japan الذي تأسس عام 1986 ولم ينعقد إلا نادراً بسبب طبيعته البيروقراطية وكثرة أعضائه (كان يضم تسعة وزراء) وهو ما قلص من فعاليته لذلك ضم المجلس الجديد في عضويته أربعة أعضاء هم رئيس الوزراء رئيساً، وزير شؤون مجلس الوزراء ووزيري الخارجية والدفاع ويجتمع مرّة كل أسبوعين. وينظر مجلس الأمن القومي في المسائل المرتبطة بالدفاع، المبادئ التوجيهية للدفاع وكذا مسألة نشر قوات JSDF في حالات الأزمات³. وبالتزامن مع إنشاء مجلس الأمن القومي اعتمد البرلمان الياباني في 6 ديسمبر 2013 قانون يوضح العقوبات التي ترتبط بانتهاك سرية الدولة، واعتبر آبي ذلك خطوة هامة ضرورية تمهد الطريق لبدء التبادل الاستخباراتي مع الدول الأخرى في مجال الأمن -وهو ما يفسر تردد واشنطن في تبادل معلومات تقنية حول مقاتلة الجيل الخامس "الشيخ" F-35-. ويكفل القانون لمجلس الأمن القومي القدرة على بلوغ قاعدة بيانات غنية تُساهم في جعل المجلس ساحة للمناقشات واتخاذ القرارات المصيرية، كما يغلظ القانون الجديد العقوبة المفروضة على تسريب المعلومات السرية لتصل إلى غرامة مالية وسجن لمدة تصل إلى عشر سنوات، بينما لم تكن فترة السجن تتجاوز السنة الواحدة قبل إصدار القانون المشار إليه⁴.

ثانياً: مبدأ السلام الاستباقي "Proactive Pacifism"

في ديسمبر 2013 أصدرت حكومة شينزو آبي وثيقتين إستراتيجيتين هما إستراتيجية الأمن الوطني "NSS" والمبادئ التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني "NDPG" حيث وضحت كلا الوثيقتين كيف تنوي الحكومة اليابانية معالجة التهديدات الأمنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، ومن ثم ينبغي عليها كدولة مُحبة للسلام أن تتبنى سياسة أمنية دفاعية غير هجومية، وألا تصبح قوة عسكرية تُمثل تهديداً للدول المجاورة وأن تلتزم في هذا السياق بالمبادئ غير النووية الثلاثة (لا تمتلك السلاح النووي، ولا تنتج السلاح النووي، ولا تسمح لطرف ثالث بإدخال ذلك السلاح إلى أراضيها)، إلا أن الأبرز في كلا الوثيقتين هو استخدام

SD Muni, Vivek Chadha. Op, Cit. P: 180.¹

HIROYUKI SUGAI. "Japan's future defense equipment policy". Center for 21st Century Security and Intelligence. The Brookings Institution. OCTOBER 2016. P: 10. On the Following Link:

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/10/201610_japan_future_defense_hiroyuki_sugai.pdf

Alexandra Sakaki. "Japan's Security Policy: A Shift in Direction Under Abe?". Stiftung Wissenschaft und Politik. Berlin, Germany. March 02, 2015. Pp: 12- 13. On the Following Link:

https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2015_RP02_skk.pdf

Ibid. P : 14.⁴

(مبدأ السلام الإستباقي) وهو ما أُعتبر خروجاً عن (مبدأ يوشيدا) والذي في ظلّه كانت سياسة اليابان الخارجية مبنية على السلام السلبي الأمر الذي حدّ من قدرات طوكيو في مجال السياسات الأمنية والدفاعية، حيث اقتصر استعمال القوات المسلحة فقط على مجالات الحظر والمنع. وتحت شعار (السلام الإستباقي) ترفع إدارة آبي القيود العسكرية التي فرضتها اليابان على نفسها على مدار العقود الماضية، وذلك عبر العمل على ثلاثة مستويات وهي كالتالي:

تفسير جديد للمادة 09 من الدستور: بحسب شينزو آبي هي خطوة تعتبر ضرورية لتمكين اليابان من العمل مع الشركاء وتقديم مساهمة أكبر في السلام الإقليمي والدولي¹. وقد وافق البرلمان الياباني في الفاتح جويلية 2014 على إعادة تفسير المادة التاسعة، وبموجب إعادة التفسير فإنه يحق لطوكيو أن تشن عملاً عسكرياً بمقتضى حق الدفاع المشترك Collective Self-Defense فلم يعد الأمر مقصوراً على حق الدفاع الفردي فحسب ولكن يتم اللجوء لذلك الحق إذا تم شن هجوم مسلح في مواجهة بلد ما على صلة قوية باليابان الأمر الذي سيترتب عليه تهديد وجود اليابان وحق مواطنيها في الحياة والحرية والسعادة بشكل جذري².

مراجعة قوانين تصدير الأسلحة: في الفاتح أبريل 2014 قامت حكومة آبي بتخفيف القيود المفروضة على تصدير الأسلحة بموجب قانون تصدير الأسلحة لعام 1967 والذي شدّد عام 1976 حيث حظر تصدير الأسلحة³. وبموجب هذه المراجعة سوف يكون تصدير الأسلحة مباحاً طالما يساهم في كفالة أمن اليابان ويتوافق مع مبدأ (السلام الإستباقي). وقد أوضح أمين عام مجلس الوزراء يوشيهيدي سوغا Yoshihidi Suga أنه: "بناء على هذه المبادئ الجديدة اتخذنا قرارات لإضفاء الشفافية على ما سنبنيه من تجهيزات دفاع وسيساهم ذلك في السلام والتعاون بناء على مبدأ السلام الإستباقي، مُضيفاً أن اليابان ستساهم في برامج تنمية وإنتاج عتاد دفاعي⁴". وتعتبر هذه الخطوة مهمة جداً لتمهيد الطريق أمام فتح آفاق التعاون المشترك مع الولايات المتحدة في مجال صناعة الأسلحة⁵.

ميثاق التعاون الإنمائي الجديد: وافقت حكومة رئيس الوزراء شينزو آبي في 10 فيفري 2015 على ميثاق جديد للتعاون الإنمائي ليحل محل ميثاق المساعدة الإنمائية الساري المفعول منذ عام 2002 ليكون بذلك نبراساً تتبّع طوكيو في مساعدتها للدول النامية. ووفقاً للميثاق الجديد من الممكن أن تقدم اليابان المساعدات للقوات العسكرية الأجنبية - المقصود هنا القوات الأمريكية في إقليم شرق آسيا- على أن تكون مساعدات لأهداف غير عسكرية كالإغاثة في حالات الكوارث. غير أن الكثير من الباحثين الإستراتيجيين يؤكدون بأنه من المستحيل التمييز بين "الأنشطة العسكرية" و"الأنشطة غير العسكرية" على أرض الواقع على اعتبار أن طوكيو لم تضع معايير واضحة للتمييز في هذا الشأن فمن غير

Ibid, P : 19.¹

Michael Hoffman. "Where Will 'Proactive Pacifism' Lead Up? ". *The Japan Times*. March 07, 2015. ²

On the Following Link : www.japantimes.co.jp/news/2015/03/07/national/media-national/will-proactive-pacifism-lead-us/#.WF5R5h70hdh Accessed: 24-12-2016

Tsutomu Oshida. **Overview Of Japan's Export Controls**. 4th Edition. Japan : Center for Information On Security Trade Control (CISTEC). June, 2015. P: 21. ³

⁴ " اليابان تحرر نفسها من قيود دفاعية عمرها نصف قرن"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد: 12909، 02 أبريل 2014، على الرابط التالي:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=766979&issueno=12909#.WGKlaR70hdg>

تاريخ الاطلاع: 2016-12-27

Stephanie Nayoung Kang. "Arms Export Control Policies in Japan: Revising the 'Three Principles' and the Role of the Japan-US Security Alliance". *CSIS Issues & Insights*. Vol 14. N° 12. Washington DC. ⁵ March 2014. P: 20.

الواضح كيف يمكن منع طوكيو من تحويل المساعدات غير العسكرية إلى مساعدات عسكرية في وقت لاحق¹.

إن من أهم أدوات تنفيذ إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في شرق آسيا هو التحالف الأمريكي الياباني، لذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى حث الحكومة اليابانية على إلغاء القيود الدستورية التي تُقيّد التحالف الأمريكي الياباني حتى تكون له اليد الطولى في تنفيذ أجنذات إستراتيجية إعادة التوازن، وفي هذا الإطار استجابت حكومة آبي لدعوات الإدارة الأمريكية عبر الخطوات الدستورية -السالفة الذكر- لدفع التعاون الأمني والعسكري بين البلدين جنبا إلى جنب مع دور أقوى وأكثر استقلالية لليابان في التحالف الأمريكي الياباني². وفيما يتعلق بمساهمة اليابان العسكرية المحتملة في إستراتيجية إعادة التوازن انقسم الأمريكيون بالتساوي إلى معسكرين³:

1- المسؤولين: يعتقد هذا المعسكر بأن اليابان قد تتحرك ببطء شديد في توسيع قدرات "JSDF".

2- الخبراء الإستراتيجيون: على النقيض من المعسكر السابق يعتقدون بأن اليابان تتحرك في هذا الوقت بسرعة كبيرة جداً من أجل الحفاظ على الأمن الإقليمي.

وعموماً فإن هناك تأييد واسع في اليابان لـ:

1- زيادة إدماج منظومة الدفاع الصاروخي الياباني مع نظيره الأمريكي.

2- زيادة التعاون مع الولايات المتحدة في مجال الحرب المضادة للغواصات، الأمن السبيرياني، المناورات الجوية وعمليات كسح الألغام البحرية.

إن التحالف الأمريكي الياباني يحتاج لتكييف قدراته مع الواقع الإستراتيجي المتغير في المنطقة والذي فرضته القدرات الصينية المتسارعة في مجال A2/AD التي من شأنها تغيير التوازنات العسكرية الإقليمية في المدى القريب، وبالتالي يحتاج التحالف الأمريكي الياباني إلى تحديث التعاون في مجال الدفاع للحفاظ على الردع في ظل الوضع العسكري الجديد⁴. ففي سعيها لتقييد القدرات الصينية في مجال A2/AD طوّرت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تحالفها الإستراتيجي مع اليابان مفهوماً عسكرياً جديداً يُعرف بالمعركة الجوية- البحرية "Air Sea- Battle" أو باختصار "ASB"، وهو يستهدف أساساً زيادة فعالية التشغيل المشترك للقوات الجوية والبحرية خاصة في عمليات مكافحة إستراتيجية A2/AD ما يضع مزيداً من التركيز على القدرات اللازمة للعمل على مواجهة القدرات الصينية المتسارعة في هذا المجال⁵. وفي هذا الإطار يقول آرون فريديبيرغ Aaron Friedberg وهو من أبرز أنصار "ASB" بأن: "الصين في حال قيامها بغزو تايوان، أو استولت على الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي وقامت بتعزيز دفاعاتها هناك

SD Muni. Vivek Chadha. Op, Cit. P: 20.¹

Beart Gaens. "JAPAN'S NEW SECURITY POLICY: BREAKING AWAY FROM THE POST-WAR REGIME". Briefing Paper 148. The Finnish Institute of International Affairs. Febuary 2014. P: 05.

Hayley Channer. "Steadying The US Rebalancing To Asia; The Role of Austalia, Japan and South Korea". Australian strategic Policy Institute. Insights N° 77. November 2014. Pp: 04-05.

Sugio Takahashi. "Counter A2/AD in Japan-U.S. Defense Cooperation: Toward 'Allied Air-Sea Battle'".⁴ March 31, 2012. P : 01. On the Following Link:

https://project2049.net/documents/counter_a2ad_defense_cooperation_takahashi.pdf

Abraham M. Denmark, Yan Xuetong and Others. "Regional Perspectives On US Strategic Rebalancing".⁵ Asia Policy. N° 15. Washington (Seattle). January 2013. Pp: 08-09.

وأفلحت في غلق مضيق ملقا، فإنه لن يكون بالمقدور إجبار بيجين على التخلي عن مكاسبها في المدى القصير¹."

إن موقع اليابان الجغرافي وقدراتها العسكرية والتقنية سواء الكامن منها أو الفعلي تدخل في صلب إستراتيجية "ASB" لضمان قدرة الوصول وحزبة الحركة للقوات الأمريكية في المحيط الهادي، حيث أنه من الصعب جدًا على هذه القوات مكافحة إستراتيجية A2/AD الصينية خارج إطار التحالف الأمريكي الياباني على اعتبار أن جُلّ القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة غرب المحيط الهادي (شانجي، غوام ودييغو غارسيا)، هي مهمة من الناحية الإستراتيجية لكنها صغيرة لتكون بمثابة قواعد واسعة النطاق لدعم إستراتيجية "ASB"². فالمهمة الأساسية لقوات الدفاع الذاتي اليابانية في هذه الإستراتيجية ستشمل تأمين القواعد الأمريكية الرئيسية في اليابان، الحصار الإستراتيجي لنقاط الاختناق في بحر الصين الشرقي والدفاع عن الممرات البحرية غرب المحيط الهادي في سياق تأمينها لسلسلة الجزر الأولى بما في ذلك "تايوان" التي تشكل خط المواجهة الأول مع PLA، لذلك قامت اليابان بنشر أحدث منظومة أمريكية للصواريخ الاعتراضية SM-3 Black IA المصممة للدفاع ضد تهديدات الصواريخ الباليستية القصيرة أو متوسطة المدى في بحر الصين الشرقي، وصواريخ باتريوت PAC-3 في قواعدها الأرضية في جزيرة أو كيناوا³. ولدعم قدرة التحالف الأمريكي الياباني على تحقيق إستراتيجية "ASB" تضمنت المبادئ التوجيهية الجديدة للدفاع الصادرة في جويلية 2014 عن حُطّ لإنشاء "قوة برمائية" أقرب ما تكون لقوة مشاة البحرية الأمريكية (Marines) وفي هذا الإطار نصّت المبادئ التوجيهية الجديدة على ما يلي: "تعمل قوات JSDF على تطوير قدرات برمائية كاملة من أجل حماية البر الرئيسي وكذا استعادة وتأمين دون تأخير في حالة أيّ عدوان أو غزو لأيّ من الجزر النائية"⁴. وقد شاركت قوات JSDF بالفعل مع قوات مشاة البحرية الأمريكية في مناورات عسكرية بولاية كاليفورنيا في 17-06-2013 تُحاكي فيها عملية غزو محتملة لإحدى الجزر المعزولة⁵. كما وضعت الحكومة اليابانية خطة لتحسين وتطوير قدرات المناورة لقوات JSDF لاسيما في الدفاع عن الجزر النائية والمعزولة من خلال طلب وزارة الدفاع لاعتمادات مالية لسنة 2014 تقدر بـ 100 مليون ين لدراسة جدوى الحصول على طائرات MV-22 للإقلاع والهبوط العمودي، بالإضافة إلى شراء طائرات آر كيو-4 غلوبال هوك (RQ-4 Global Hawk) في وقت مبكر من السنة المالية 2015⁶. إن التعديلات الدستورية التي قامت بها حكومة شينزو آبي لتغيير العقيدة الأمنية لقوات JSDF منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تهدف بالأساس إلى زيادة دورها في التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت إعطاء مرونة كافية لقوات JSDF

David Fouse. Op, Cit. P: 04.¹

Yoji Koda. "The US- Japan Alliance: Responding To China's A2/AD Treat". Centre For A New American Security. Washington DC. May 2016. Pp: 02-03.

Patrick M. Cronin, Mira Rapp-Hooper and Harry Krejsa. "DYNAMIC BALANCE: An Alliance Requirements Roadmap for the Asia-Pacific Region". Centre For A New American Security. Washington DC. May 2016. P: 19.

National Defense Programme For Financial Year 2014 and beyond. Op, Cit. P: 08.⁴

SD Muni, Vivek Chadha. Op, Cit. P: 08.⁵

"EDITORIAL: Purchase of Osprey Fleet for SDF Will Boost Defense, Maneuverability". The Daily Yomiuri. Toyko. September 23, 2013. On the Following Link: www.questia.com/newspaper/IP3-3078439841/editorial-purchase-of-osprey-fleet-for-sdf-will-boost Accessed : 21-12-2016

لتوسيع مجال الدعم والإسناد للعمليات القتالية والاستخباراتية المشتركة مع قوات USPACOM في سياق إستراتيجية إعادة التوازن التي وضعت على رأس أولوياتها احتواء النفوذ العسكري المتسارع لقوات PLA في المنطقة من خلال تقييد قدرة الصين على فرض إستراتيجية A2/AD في غرب المحيط الهادي وبحر الصين الشرقي. ولتحقيق ذلك تعمل الحكومة اليابانية وبدعم من الإدارة الأمريكية على زيادة قدراتها العسكرية الهجومية عن طريق زيادة إستحواذات قوات JSDF من الأسلحة الهجومية بدل الدفاعية التي ميّزت مشترياتها العسكرية طيلة 70 عاما الماضية في خطوة ترمز إلى رغبتها في أن تكون شريكا أمنياً أكثر نشاطاً للولايات المتحدة في المستقبل، وفي هذا السياق التزمت اليابان بزيادة إنفاقها الدفاعي من 01% من إجمالي الناتج المحلي حالياً إلى 03% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات المقبلة مُسجلة بذلك أكبر زيادة في عقدين¹. والجدول رقم: 15 يوضح نوعية الأسلحة التي تستهدفها قوات JSDF خلال السنوات المالية القادمة.

الجدول رقم: 15

مشتريات الأسلحة لوزارة الدفاع اليابانية للسنوات المالية 2014-2018.

المورد	الكمية	نوع السلاح	اسم السلاح	القطاع
ميتسوبوشي للصناعات الثقيلة	44	دبابة قتال رئيسية	Type- 10	قوات الدفاع الذاتي البرية
جمعية الفضاء اليابانية KHI الشركة اليابانية للصلب JSW	31	مدفعية ذاتية الدفع 155 ملم	Type-99	
ميتسوبوشي للصناعات الثقيلة	99	مدفعية ذاتية الدفع 105 ملم	مدرعات مناورة قتالية	
بي أي سيستمز (USA) BAE	52	مركبة هجوم برمائية	AAV7	
(USA) Bell Helicopter/Boeing Rotor	17	طائرات هيلوكبتر بتقنية المراوح القابلة لتغيير الاتجاه	V-22 Osprey	
ميتسوبوشي للصناعات الثقيلة	09	صواريخ مضادة للسفن	Type- 12	
ميتسوبوشي للصناعات الثقيلة	05	صواريخ أرض جو متوسطة المدى	Type- 03	
جمعية الفضاء اليابانية KHI ميتسوبوشي للصناعات الثقيلة	05	غواصة هجومية مزودة بنظام الحرب المضادة للغواصات	Soryu-class	قوات الدفاع الذاتي البحرية
الشركة البحرية المتحدة	01	حاملة طائرات هيلوكبتر	Izumo-class	

ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة	02	مدمرة مزودة بنظام الصواريخ الموجهة	Atago (Mod)-class	قوات الدفاع الذاتي الجوية
ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة	02	مدمرة مزودة بنظام الصواريخ سطح-جو مضادة للسفن	Improved Akizuki-class	
ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة	23	طائرات مضادة للغواصات	Kawasaki P-1	
ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة	23	طائرات هيلوكبتر مضادة للغواصات	SH-60K Seahawk	
N.K Japan	09	هيلوكبتر متعددة المهام	Ship-based Multipurpose Helicopter	
شركة لوكهيد مارتن	28	طائرات الشبح من الجيل الخامس	F-35A Lightning II	
شركة نورثروب غرومان	04	طائرات التحكم والإنذار المبكر	E-2D Hawkeye	
شركة لوكهيد مارتن	03	طائرات النقل	KC-46A	
شركة نورثروب غرومان	05	طائرة بدون طيار	RQ-4 Global Hawk	

Source : <http://katehon.com:8080/article/japanese-army-can-choose-path-war>
 Accessed : 13-07-2016 and : <http://www.mod.go.jp/e/> Accessed : 4-7-2016

المطلب الثاني: تعزيز التحالف الإستراتيجي مع كوريا الجنوبية

تأسس التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي رسمياً في أكتوبر 1953 أي حوالي ثلاثة أشهر بعد انتهاء الحرب الكورية (1950-1953) وقد ظل هذا التحالف السمة الثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية في شرق آسيا¹. ولأسباب عديدة فإن بنية هذا التحالف ضرورية كقوة متكاملة من أجل الحفاظ على هدف الولايات المتحدة في شرق آسيا والمتمثل في ضمان الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم، ولعل أبرز هذه الأسباب وأكثرها وضوحاً هو أن كوريا الجنوبية تساعد على تثبيت الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الآسيوي فكوريا الجنوبية هي الدولة الوحيدة في آسيا القارية حيث تتمتع الولايات المتحدة بموطئ قدم عسكري حيث تحتفظ بحوالي 28500 جندي في إطار معاهدة الدفاع المشترك². علاوة على ذلك فإن طبيعة هذا الوجود العسكري تكشف حقيقة الاختلاف بينه وبين الوجود العسكري الأمريكي في اليابان، فالقوات الأمريكية في كوريا الجنوبية في غالبتها من الجنود (الجيش الأمريكي الثامن) في حين أنها في اليابان مُشكلة بالأساس من مشاة البحرية (قوة مشاة البحرية الثالثة) وهو ما

Robert G.Sutter , Micheal E. Brown and Others. Op, Cit. P: 21.¹

Mark E. Manyin. Emma Chanlett-Avery and Others. "U.S.-South Korea Relations". Congressional Research Service. October 20, 2016. P: 16. On the Following Link:
<file:///C:/Users/win7/Downloads/nps84-103116-03.pdf>

يكشف عن الطبيعة المختلفة للقيم العسكرية في كل من اليابان وكوريا الجنوبية، ففي الأولى يخدم هذا الوجود غرضاً أو مهمة طارئة فرضتها مخرجات الحرب العالمية الثانية، أما في الثانية فإنه يخدم وظيفة تشغيلية وهي الحرب ضد كوريا الشمالية¹ وبناء عليه فإن الوجود العسكري الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية يجعل من كوريا الجنوبية رأس جسر جيوسياسي للولايات المتحدة في إقليم شرق آسيا.

كما يوفر التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي من جهة ثانية قوة مادية يمكن من خلالها إدارة المشكلة النووية لكوريا الشمالية، فصراع الحلف مع بيونغ يانغ هو قضية وظيفية خاصة فيما يتعلق بالانتشار النووي وليس مسألة مرتبطة بالجغرافيا السياسية فقط²، وفي هذا الإطار حذر المدير السابق لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية والمدير السابق للديمقراطية في مجلس الأمن القومي الأمريكي مورتون هالبرين Morton Halperin من قبول كوريا الشمالية كقوة نووية، لأن ذلك سيحد من الجهود العالمية لعدم الانتشار النووي ما يجعل الأمر أكثر صعوبة في منع إيران من امتلاك أسلحة نووية أيضاً³. وأخيراً تتقاسم كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية مصالح بحرية متزايدة الأهمية على اعتبار أن كوريا الجنوبية تتفقر للوصول البري إلى آسيا القارية بسبب الصراع مع جارتها الشمالية لذلك تعتبر حرية الوصول إلى أعالي البحار قضية حيوية وجوهرية بالنسبة لمصالحها لذلك إذا سعت الصين إلى الهيمنة الإقليمية فإن ذلك من شأنه الإضرار بالمصالح الكورية الجنوبية وهو ما يتماشى إلى حد كبير مع النظرة الإستراتيجية للولايات المتحدة بشأن الأمن البحري⁴.

نتيجة للاعتبارات السابقة يعتبر التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي أحد الركائز الإستراتيجية الهامة، والتي كان الهدف منها هو حماية كوريا الجنوبية من الاعتداءات المحتملة لكوريا الشمالية، إلا أنه ومع النمو الاقتصادي القوي لكوريا الجنوبية وترسخ القيم الديمقراطية الليبرالية فيها، ارتفع سقف التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي ليشمل الأمن في كامل منطقة شرق آسيا، الأمر الذي جعل كوريا الجنوبية إحدى الركائز الأساسية لإستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في المنطقة⁵. وهو بالتحديد ما عبّرت عنه صحيفة كوريا تايمز The Korea Times في تقريرها الصادر في جانفي 2014 عندما عنونت أن كوريا الجنوبية برزت كمحور أمريكي لآسيا⁶.

رحبت كوريا الجنوبية بإستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية حيث اعتبرتها دليلاً على رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على التزامها التقليدي ودروها كشريك رائد وموثوق به

Patrick M. Cronin, Seongwon Lee. "Expanding South Korea's Security Role in the Asia-Pacific Region" .¹ DISCUSSION PAPER. The Council on Foreign Relations. New York. March 2017. P: 02.

. David Brunnstrom. "South Korea Missile-Defense Deployment -Going to Happen-: Carter". Reuters.² April 08, 2016. On the Following Link: <http://www.reuters.com/article/us-usa-northkorea-missiledefense-idUSKCN0X52FH> Accessed: 30-05-2017

Shihoko Goto. "South Korea and the U.S. Pivot to Asia". Wilson Center. Asia Program. On the Following³ Link: <https://www.wilsoncenter.org/event/south-korea-and-the-us-pivot-to-asia> Accessed: 06-06-2017

Ash Carter and Han Min-goo. "Joint Press Briefing by Secretary Carter and Minister Han Min-goo in⁴ Seoul, South Korea". Transcript. November 02, 2015. On the Following Link: <https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript-View/Article/627049/joint-press-briefing-by-secretary-carter-and-minister-han-min-goo-in-seoul-sout> Accessed: 31-05-2017

"South Korea's Role in the US Rebalance to Asia". On the Following Link:⁵ <http://www.keia.org/event/south-koreas-role-us-rebalance-asia> Accessed: 01-05-2017

Rachel M. Hale. "The Pivot to Asia South Korea as a Strategic Partner for U.S. Foreign Policy in Asia".⁶ Liberty University. Spring 2014 . P: 07. On the Following Link: <http://digitalcommons.liberty.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1434&context=honors> Accessed: 05-06-2017

في المنطقة. وعلى الرغم من أن كوريا الجنوبية قد رحبت عموماً بإستراتيجية إعادة التوازن، إلا أن الكوريين الجنوبيين يراقبون عن كثب تنفيذ الولايات المتحدة لهذه الإستراتيجية ويضعون التقييمات الخاصة حول أثارها المحتملة في سياق رغبة كوريا الجنوبية في تعزيز قدراتها ودورها كقوة متوسطة في المنطقة، ويمكن تحديد أهم هذه المخاوف كالتالي¹:

1- مصداقية الولايات المتحدة باعتبارها حليفاً عسكرياً لكوريا الجنوبية وقدرتها الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها الأمنية في المنطقة في ضوء قيودها المالية من الاستمرار في لعب دورها كضامن أساسي للأمن، خاصة في ظل النمو العسكري المطرد والسريع للصين.

2- ما إذا كانت إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية والاستجابة الصينية لها قد تغدّي سباق التسلح أو تزيد المنافسة والمواجهة في العلاقات الصينية الأمريكية، وفي هذه الحالة قد تشعر كوريا الجنوبية بضغط أكبر للاختيار بين شريكها التجاري الأول وكفيلها الأمني الرئيسي.

3- أن الاستجابة الصينية لإستراتيجية إعادة التوازن قد يكون لها تداعيات سلبية على آفاق إعادة التوحيد لشبه الجزيرة الكورية.

ولتلافي هذه المخاوف ينظر الكوريون الجنوبيون إلى إستراتيجية إعادة التوازن في المقام الأول باعتبارها جزءاً من الترتيبات الأمنية الأمريكية الموجهة لردع كوريا الشمالية وليس باعتبارها سياسة احتواء جديدة موجهة للصين. فجهود كوريا الشمالية المستمرة لتطوير قدراتها النووية والصاروخية شكّلت الحافز الأساسي لتكثيف التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، فالولايات المتحدة تسعى لتعزيز تحالفاتها التقليدية في شمال شرق آسيا بما فيها كوريا الجنوبية، بينما تعمق في الوقت نفسه علاقاتها الأمنية مع دول جنوب شرق آسيا في إطار عقيدة "التناوب" التي تدخل في صلب إستراتيجية إعادة التوازن في المنطقة، وبناء عليه كان من المهم للولايات المتحدة التأكيد لكوريا الجنوبية بأن البصمة الأمنية الأمريكية الموسعة في جنوب شرق آسيا لا تأتي على حساب التزاماتها الدفاعية والأمنية في شمال شرقها.

وفي إطار دورها في إستراتيجية إعادة التوازن اقترحت الولايات المتحدة نشر منظومة الدفاع الصاروخي عن المنطقة المرتفعة ثاد Terminal High Altitude Area Defense (THAAD²*) في كوريا الجنوبية منذ عام 2014، إلا أن المناقشات الرسمية لم تبدأ إلا في شهر فيفري 2016، أي بعد التجربة النووية الرابعة لكوريا الشمالية التي أجريت في جانفي 2016 وبعد سلسلة من اللقاءات والمشاورات أعلنت إدارة الرئيس بارك جون هاي Park Geun-hye موافقتها على نشر منظومة ثاد في السابع جويلية 2016 الذي من شأنه

Scott Snyder. "U.S. Rebalancing Strategy and South Korea's Middle Power Diplomacy". *East Asia* ¹ Institute . EAI Middle Power Diplomacy Initiative Working Paper 12. February 2015. Pp: 05- 07.

² إن منظومة الدفاع عن المنطقة المرتفعة (ثاد): هي نظام دفاع صاروخي مصمم لاعتراض وتدمير الصواريخ الباليستية القصيرة ومتوسطة المدى في مرحلتها النهائية من الطيران، وقد دخلت هذه المنظومة إلى العمل في الجيش الأمريكي عام 2008، وشركة لوكهيد مارتن الأمريكية هي المقاول الرئيسي المسؤول عن تصنيع منظومة ثاد. ووفقاً للوكهيد مارتن فإن قدرة ثاد على اعتراض وتدمير الصواريخ على ارتفاعات عالية باستخدام الطاقة الحركية، تجعله يخفف من أثار أسلحة الدمار الشامل بحيث لا تسبب أضراراً على الأرض. للمزيد حول الموضوع انظر:

"What is THAAD: Everything you need to know about the US anti-missile system". On Following Link: <http://indianexpress.com/article/what-is/what-is-thaad-everything-you-need-to-know-about-the-us-anti-missile-system-4630087>

Accessed: 01-06-2017

بحسب المراقبين أن يغيّر البيئة الأمنية لكوريا الجنوبية بشكل كبير، وقد تم اختيار مقاطعة سيونغجو Seongju التي تبعد بحوالي 217 كلم إلى الجنوب الشرقي من العاصمة سيول كموقع لمنظومة ثاد، ويرجع اختيار هذه المنطقة بالتحديد لأهميتها الإستراتيجية بحيث أنها توفر حماية لمقاطعات بيونغتايك، ونجو، ويغوان وغونسان من الهجمات الصاروخية لكوريا الشمالية، كما أن هذه المناطق ستكون بمثابة مركز متقدم لتعزيزات وإمدادات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة في حالة أيّ هجوم على كوريا الشمالية¹.

ففي بيان مشترك بين البلدين أعتبر أن الغرض من نشر هذه المنظومة المتطورة يأتي ضمن الإجراءات الدفاعية لحماية أمن كوريا الجنوبية وشعبها وحماية قوات التحالف من التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية لجارتها الشمالية، كما أنه في السياق ذاته سيحد من القدرات الهجومية لكوريا الشمالية ما يدفعها قسرًا إلى تبني خيار الدبلوماسية². وهو ما شدّد عليه وزير الدفاع الكوري الجنوبي هان مين كو Han Min Koo بعد لقاء نظيره الأمريكي أشتون كارتر Ashton Carter في الاجتماع الاستشاري للأمن CSM بين البلدين في 21 أكتوبر 2016، حيث شدّد على أن: "الفعالية العسكرية لمنظومة ثاد تأتي لجهة أنه النظام الوحيد القادر على وقاية كوريا الجنوبية من التهديدات النووية والباليستية لكوريا الشمالية"³.

يوضح بريان كلارك Bryan Clark وهو محلل عسكري في مركز التقييم الإستراتيجي والميزانية (CSBA) أن أهمية ثاد تكمن في القدرة العالية والدقيقة لأجهزة الرادار وأجهزة الاستشعار C2 system التي يتوفر عليها، بحيث أنها تعطي قدرة عالية على معرفة نوعية الصواريخ المعادية وبالتالي توزيع الدفاعات الصاروخية بشكل مناسب، وبناء عليه يمكن اتخاذ القرار باعتراض الصواريخ إمّا باستخدام نظام باتريوت PAC-3 MSE (تكلفة الصاروخ 4 مليون دولار) أو نظام باتريوت PAC-3 (تكلفة الصاروخ 3,5 مليون دولار) وإما استخدام باتريوت PAC-2 (تكلفة الصاروخ 02 مليون دولار) أو يمكن اللجوء إلى منظومة ثاد THAAD (تكلفة الصاروخ 11 مليون دولار)، وبذلك فإن ثاد يعطي قدرًا من المرونة التشغيلية لأنظمة الدفاع الجوّي الأمريكية في كوريا الجنوبية بحيث يمكنها التعامل مع كل أشكال التهديدات الصاروخية بفعالية عالية وبأقل تكلفة⁴. فالولايات المتحدة تريد توحيد منظومات الدفاع الجوّي في كوريا الجنوبية بشبكة واحدة سلسة ومتناسكة ما يمكن من تحقيق قدرة اعتراضية أكثر دقة من خلال رصد الصواريخ المعادية من زوايا ونقاط متعددة ما يعزز قدرات منظومة الدفاع الجوّي لتصبح ذات قدرات متعددة الطبقات ما يعزز

Michael D. Swaine. "Chinese Views on South Korea's Deployment of THAAD". *China Leadership Monitor*. N° 52. Winter 2017. P: 01. On the Following Link:

<http://carnegieendowment.org/files/CLM52MS.pdf>

"THAAD in the Korean Peninsula". *Institute for Security & Development Policy*. On the Following Link:²
<https://translate.google.com/?hl=fr#ar/en/> Accessed: 14-09-2016

AGENCE DE PRESSE YONHAP. " (LEAD) La Corée du Sud et Les Etats- Unis Envisagent de déployer des tous stratégiques Américains pour dissuader Pyongyang". 21- 10- 2016. Le Lien Suivant:

<http://french.yonhapnews.co.kr/news/2016/10/21/0200000000AFR20161021000500884.HTML>

Dernière Lecture: 02-06-2017

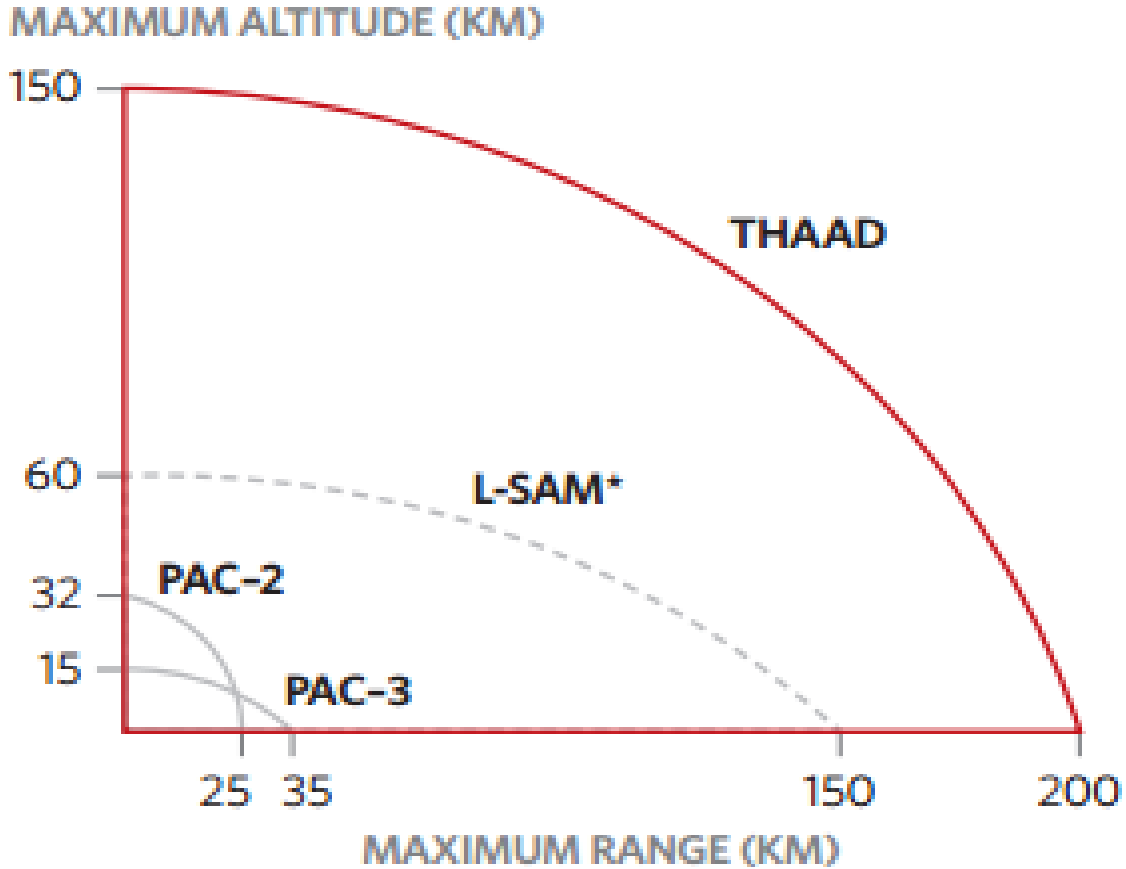
Mike Fabey. " Why America's THAAD Deployment to South Korea Is Making China Go Crazy ". *THE NATIONAL INTEREST*. March 15, 2017. On the Following Link :

<http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/why-americas-thaad-deployment-south-korea-making-china-go-19785>

Accessed: 07-05-2017

نسب النجاح ويزيد بالتالي القدرة الاعتراضية¹. والشكل التالي يوضح حجم المنطقة والارتفاع الذي تغطيه منظومات ثاد وباتريوت PAC وأيجيس L-SAM الصاروخية الأمريكية في كوريا الجنوبية.

الشكل رقم: 14



Source : Bruce Klingner. Op, Cit. P: 06.

لقد ترافق نشر منظومة ثاد مع اعتراضات شديدة خاصة من جانب الصين التي حددت بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية وحتى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سيول إذا لم تراجع موقفها من نشر منظومة ثاد، على اعتبار أن ذلك سيهدد المصالح الصينية ويقوض التوازن الإستراتيجي في المنطقة². إن اعتراض الصين على نشر كوريا الجنوبية لمنظومة ثاد بحسب الخبراء ليس مرتبطاً بالصواريخ التي يحملها على اعتبار أنه نظام دفاعي بالأساس ولا يحمل رؤوساً حربية لأنه يعتمد على القوة الحركية (الاعتراضية) لتدمير الصواريخ المستهدفة بدلاً من تفجيرها، وحتى من الناحية النظرية فإنه يمكن للولايات

¹ Bruce Klingner. "South Korea Needs THAAD Missile Defense". The Heritage Foundation. BACK GROUND. N° 3024. June 12, 2015. P: 06.

² Ben Rosen. " Why China is strongly objecting to South Korea's THAAD developments". The CHRISTIAN SCIENCE MONITOR. March 01, 2017. On the Following Link:

<http://www.csmonitor.com/World/Asia-Pacific/2017/0301/Why-China-is-strongly-objecting-to-South-Korea-s-THAAD-developments>

Accessed: 04-05-2017

المتحدة استخدام ثاد لرصد الصواريخ الباليستية الصينية، إلا أنه لن يستطيع استهدافها إلا في مراحلها النهائية من الطيران ما يستبعد فرضية اعتراض تلك التي تستهدف الولايات المتحدة لأنها مازالت لم تبلغ مداها النهائي من الطيران. بل إن الخبراء يربطون الاعتراضات القوية للصين على نشر منظومة ثاد بقدرات الرادار المتطورة (AN/TPY-2 Radar System) التي يتوفر عليها والتي يمكن استخدامها لتتبع ورصد أنظمة الصواريخ الصينية، مما يؤدي إلى تقويض رادعها النووي كما أنه يعطي الولايات المتحدة ميزة كبيرة في أي صراع مستقبلي مع الصين¹.

فبحسب المحللين العسكريين الصينيين فإن ثاد هو في جزء منه فقط موجه ضد كوريا الشمالية على اعتبار أنها لا تستطيع إطلاق صواريخ قصيرة المدى أو توجيه مدفعيتها لتصل إلى ارتفاعات عالية ما يحد من فعالية ثاد، وبالتالي فإن قدرات الرادار هي السبب الحقيقي والفعلي لنشر منظومة ثاد في كوريا الجنوبية². فبشكل عام تشعر الصين بقلق كبير من أن تستخدم الولايات المتحدة كوريا الجنوبية واليابان لاحتوائها في المستقبل، وفي هذا السياق كتبت صحيفة جلوبال تايمز Global Times الوطنية الصينية في افتتاحيتها بداية العام 2017: "إذا أصرت كوريا الجنوبية على أن تصبح دمية أمريكية، فإن على الصين أن تتصرف ضدها"³.

المطلب الثالث: عقيدة التناوب في إستراتيجية إعادة التوازن.. الأماكن بدلاً من القواعد
إن قانون الرقابة على ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لعام 2011 جاء في أعقاب أسوأ أزمة مالية منذ الكساد العظيم، ومع ذلك فإن التاريخ قد برهن بأن عصور القيد المالي غالباً ما تتوافق مع ابتكارات عسكرية كبيرة تتواءم وشح الموارد. فإثناء قوات هجوم برمائية القصف الاستراتيجي، حاملات الطائرات وحرب الدبابات كلها مفاهيم استحدثت خلال فترة الكساد العظيم عام 1930. كما ظهرت الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية ومزودة بأسلحة ذرية، طائرة الشبح، الأسلحة فائقة الدقة وكذا الاتصالات المتقدمة ظهرت كلها خلال فترة الانسحاب الأمريكي من فيتنام. ببساطة فإن ضيق الميزانيات وشح الموارد المالية لا تبرر فشل الخيال والابتكار فمن الممكن إحراز تقدم جيد في إستراتيجية الرئيس باراك أوباما لإعادة التوازن إلى شرق آسيا عبر استحداث عقيدة عسكرية جديدة متمثلة في "مفهوم التناوب"⁴.

¹Neil Connor. "US begins moving THAAD anti-missile defence system to South Korea site as military chiefs brief entire Senate on escalating tensions with North". *The Telegraph*. April 25, 2017. On the Following Link: <http://www.telegraph.co.uk/news/2017/04/25/us-military-reportedly-begins-moving-thaad-missile-defence-south/> Accessed: 04-06-2017

²Adam Taylor. "Why China is so mad about THAAD, a missile defense system aimed at deterring North Korea". *The Washington Post*. March 7, 2017. On the Following Link:

https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2017/03/07/why-china-is-so-mad-about-thaad-a-missile-defense-system-aimed-at-deterring-north-korea/?utm_term=.7ca95589dabe Accessed:03-06-2017

balance1010. "THAAD and China". May 01, 2017. On the Following Link:³

[/https://balance1010.wordpress.com/2017/05/01/thaad-and-china](https://balance1010.wordpress.com/2017/05/01/thaad-and-china) Accessed: 23-05-2017

SHAWN BRIMLEY, JERRY HENDRIX. "Let's Lock in the Rebalance to Asia". *Defense One*. On The ⁴ Following Link: www.defenseone.com/ideas/2015/03/lets-lock-rebalance-asia/108589 Accessed: 29-12-2016

إن معظم دول المنطقة تعتمد على الولايات المتحدة لمواجهة تنامي قدرات A2/AD الصينية التي بإمكانها منع وصول الولايات المتحدة إلى غرب المحيط الهادي إن لم يكن بمقدورها تحييد قدرات إسقاط السلطة الأمريكية، وبناء عليه فإن وجود التناوب هو تعزيز لمصادقية البنية التحتية للقوات الأمريكية في المنطقة. وفي هذا الصدد اعتمدت الولايات المتحدة على نهج (الأماكن بدلاً من القواعد) من خلال تناوب القوات مع الدول الحليفة عن طريق زيادة التدريبات المشتركة وبناء القدرات الدفاعية للحلفاء بدلاً من السعي لإقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في المنطقة، وهو ما يساعد في تخفيف الضغوط على ميزانية الدفاع على اعتبار أن مبدأ التناوب يحتاج إلى قوات وموظفين أقل، كما يزيد من سرعة استجابة الجيش الأمريكي لمختلف الحالات الطارئة في جميع أنحاء الإقليم ما يمكنه من تحمل أعباء أمنية إضافية في المستقبل والابتعاد عن المشاعر القومية المناهضة للوجود الأمريكي في قواعد دائمة بدول المنطقة¹.

وفقاً للأدميرال سامويل لوكليير Samuel Locklear قائد USPACOM فإن قدرات A2/AD التي يتم تطويرها من طرف PLA نتيجة لما يعتبره نقاط ضعف مُحتملة للولايات المتحدة في المنطقة، فإن وجوب التناوب للتعويض عن مثل هذه الثغرات في قدرات الولايات المتحدة نتيجة التوزيع غير المتساوي جغرافياً في قدراتها العسكرية حيث هناك تركيز كبير للقوة الأمريكية في شمال شرق آسيا (القواعد العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية) بالمقارنة مع جنوب شرق آسيا خاصة بعد إغلاق القواعد البحرية والجوية الأمريكية في الفلبين عام 1992، ومع تزايد التوترات والنزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي ظهر نوع من عدم التوازن بين الحاجة الإستراتيجية للانتشار العسكري الأمريكي والوجود الفعلي له في شرق آسيا. ونتيجة لذلك قررت الولايات المتحدة تنفيذ عمليات النشر الدورانية للقوات الأمريكية في منطقة شرق آسيا على أساس العناصر التالية²:

- 1- الحاجة إلى مواصلة تنفيذ إستراتيجية إعادة التوازن التي لاقت ترحيباً كبيراً في المنطقة باستثناء الصين.
- 2- الحاجة إلى نشر قوات أمريكية في المناطق التي لا توجد فيها قواعد عسكرية أمريكية كبيرة لكن هذا الوجود ضروري إستراتيجياً- لاحتواء النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة.
- 3- الحاجة إلى توسيع الوجود العسكري الأمريكي في كامل إقليم شرق آسيا مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد وتدرتها بسبب القيود المفروضة على ميزانية الدفاع الأمريكية.
- 4- الحاجة إلى نشر قوات عسكرية أمريكية في مناطق محددة عند الضرورة، وذلك لتعذر القبول السياسي لاستضافة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في المستقبل المنظور على الأقل، على اعتبار أن هذا النمط من الانتشار يتميز بمنافعه

Group Captain Graham Edwards. "On Balance – Is the US Rebalance Good for Australia? ". The Centre¹ for Defence and Strategic Studies. Commonwealth of Australia. AUGUST 2015. P: 03. On Following Link: <http://www.defence.gov.au/ADC/Publications/IndoPac/R23177601-2.pdf>

Asahi Shimbou, Yoichi Kato. "The US Military Presence in Japan in The Context of The "Rebalancing"² To The Asia- Pacific ". Forum 006 Special Report. Suntory Foundation. P: 03. On the Following link: www.sintory.com/spnd/jgc/forum/006/pdf/006_kato-en-pdf

الاقتصادية وقلة النفقات إلى جانب ضعف حدة المعارضة السياسية داخل الدول المستقبلية¹.

وبناء على ما سبق فإن عقيدة التناوب يمكنها تلبية كل الاحتياجات السابقة لذا يمكن وصفها بأنها الخيار المنطقي للولايات المتحدة الأمريكية في مثل هذه الظروف. ولتفعيل تناوب القوات الأمريكية في منطقة شرق آسيا عمدت الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاقيات رسمية ثنائية لاستغلال القواعد العسكرية في كل من أستراليا والفلبين وسنغافورة بالإضافة إلى تطوير وتعزيز الشراكات الأمنية مع الدول البحرية الرئيسية في منطقة شرق آسيا التي لا ترتبط بمعاهدات أمنية مع الولايات المتحدة على نحو يُتيح لها تشكيل شبكة أمنية قادرة على الرد على التهديدات الصينية المرتبطة بقدرات A2/AD كفيتنام وماليزيا. فالولايات المتحدة مُهتمة بالوصول إلى الموانئ الفيتنامية خاصة في خليج كام رانه Cam Ranh Bay الذي يستضيف قطع بحرية أمريكية غير قتالية لإجراء بعض الإصلاحات فالعلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وفيتنام في طريقها إلى الانفراج، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري John Kerry عن مساعدات عسكرية غير قتالية أمريكية لفيتنام بقيمة 18 مليون دولار لدعم القدرات البحرية للجيش الفيتنامي.

كما صرح رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مارتن ديمبسي Martin Dempsey بأن رفع حظر بيع الأسلحة لفيتنام سيكون في أقرب الأجل ومن ثم سوف نبحت في نوعية المعدات التي يمكن توفيرها وهي على الأرجح في مجال المراقبة البحرية بالنظر إلى أهمية موقع فيتنام وقدراتها على مستقبل الأمن البحري في بحر الصين الجنوبي². وفي هذا السياق يقول رئيس قسم الاستشراق في معهد موسكو للعلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية دميتري ستريلتسوف Dmitry Stryeltsov: "الولايات المتحدة راهنت منذ زمن طويل على إقحام فيتنام في فلكها السياسي في مجال الأمن القومي في جنوب شرق آسيا³". فالولايات المتحدة تعتبر تعزيز علاقاتها بفيتنام جزء من إستراتيجيتها لردع الصين والتي بدأ التأسيس لها منذ صيف 1995 عندما اتخذت الولايات المتحدة قراراً مبدئياً باستئناف الحوار مع فيتنام لمجابهة الصين، وفي إستراتيجية إعادة التوازن أظهرت الولايات المتحدة جلياً هدفين حيويين هما إحداث توازن مع الصين من خلال فيتنام، ودعم فيتنام في مطالبها البحرية في بحر الصين الجنوبي. فالولايات المتحدة تُراهن على فيتنام لامتلاكها قدرة عسكرية وخبرة اكتسبتها في حربها الناجحة ضد الصين عام 1979، لذا تعتبر الولايات المتحدة أنه إذا لزم الأمر الاعتماد على أحد ما لردع الصين فالمرشح لذلك هو فيتنام لذلك تحاول الولايات المتحدة جاهدة تأسيس نقاط ارتكاز عسكرية من خلال فيتنام ضد الصين. وكإشارة لانفراج العلاقات بين الولايات المتحدة وفيتنام تم توقيع اتفاق تسمح بموجبه فيتنام "لفيلق السلام" الأمريكي بالعمل على الأراضي الفيتنامية في 24 ماي 2016 بعد

¹ علي زياد العلي، مرجع سابق، ص: 23.

² Sheldon Simon. "US-Southeast Asia Relations: Enhancing the Rebalance". *Comparative Connections*. Center For Strategic and International Studies, Washington DC. Sep 2014. P: 06. On the Following Link: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/1402qus_seasia.pdf

³ "الولايات المتحدة تبحث عن تحالف مع فيتنام ضد الصين"، وكالة سبوتنيك، 23 ماي 2016. على الرابط التالي: <https://arabic.sputniknews.com/world/201605231018885153>

مفاوضات استمرت أكثر من عشر سنوات بين البلدين لتأسيس البرنامج وذلك في إطار زيارة الرئيس أوباما لفيتنام¹.

كما حرصت الولايات المتحدة على تطوير علاقاتها الأمنية بماليزيا، ففي إطار جهودها لتشجيع إستراتيجية إعادة التوازن في المنطقة قام الرئيس باراك أوباما بزيارة رسمية إلى ماليزيا في 26 أبريل 2014، حيث تعد هذه الزيارة الأولى لرئيس أمريكي منذ زيارة ليندون جونسون Lyndon Johnson عام 1966 وهو ما يمثل إشارة رمزية إلى الأهمية المتزايدة لماليزيا في السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة شرق آسيا. وفي إطار هذه الزيارة التاريخية رفع البلدين مستوى العلاقات بينهما إلى مستوى "الشراكة الشاملة" ما يمهد الطريق لتعاون أوثق بين البلدين، حيث صرح رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب بأن بلاده تدعم إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في المنطقة ما سيعزز حسبه الأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية².

تعتبر الولايات المتحدة ماليزيا شريكا قيما وهاما في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف خاصة ما تشكله الدولة الإسلامية في سوريا والعراق "داعش ISIS" من تهديدات فقد حذر تقرير أعدّه معهد "تحليل سياسات النزاعات" من أن منطقة جنوب شرق آسيا تواجه تزايدا في تهديد المتطرفين وسط تعاون متزايد بين الجماعات المناصرة لتنظيم "الدولة الإسلامية"، كما أشار التقرير أيضا إلى أن داعش عزّز التعاون بين جماعات متطرفة أخرى في جنوب شرق آسيا واعتبر أن هذا التوجه قد وسّع مجال تجنيد المتطرفين وفتح قنوات جديدة أمام التمويل والاتصالات³. وفي سياق ذي صلة كشف نائب مدير الوحدة الخاصة لمكافحة الإرهاب في الشرطة الماليزية أيوب خان في كلمة ألقاها خلال افتتاح ندوة حول الإرهاب في دول الآسيان إلى أن داعش يحرص على جلب العديد من المتعاطفين في المنطقة، كما أشار إلى أن هناك العديد من المناصرين لداعش في جنوب شرق آسيا يتلقون الأوامر بتنفيذ هجمات إرهابية من قادة كتيبة "نوسانتر" المخصصة لمقاتلي التنظيم في دول جنوب شرق آسيا⁴.

وفي تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب الصادر عام 2014 أشادت الوزارة بالحرب الماليزية ضد داعش خاصة فيما تعلق بتعزيز قدراتها في ضبط الحدود وتنفيذ القوانين الخاصة بمنع المقاتلين المحتملين من السفر إلى مناطق النزاع نتيجة التأثير المتزايد لداعش في جنوب شرق آسيا. وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مع نائب رئيس الوزراء الماليزي ووزير الشؤون الداخلية أحمد زاهد حميدي أثناء زيارته لماليزيا في أكتوبر 2015 على إنشاء مركز إقليمي للاتصالات يكون هدفه مكافحة التراسل الرقمي ومواجهة الآلة الدعائية المتطرفة لداعش في الفضاء الإلكتروني. كما وقع الوزيرين على وثيقة الأمن القومي الرئاسي رقم 06 (HSPD6) ما يمهد الطريق أمام

www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/bdaef842-b0a6-48cb-8b10-6049c5ecceea

Accessed: 02-02-2017¹

Oh Ei Sun and David Han. "Malaysia's Relations with the Major Powers: China and United States". S. ²

RAJARATNAM SCHOOL OF INTERNATIONAL STUDIES (RSiS). March 01, 2016. P: 08.

On the Following Link: https://www.rsis.edu.sg/wp-content/uploads/2016/03/Malaysia-Update-March-2016_Copy_Finalised.pdf

³ "تقرير يحذر: تهديد "داعش" يتصاعد في جنوب شرق آسيا". صحيفة النهار اللبنانية. على الرابط التالي:

تاريخ الاطلاع: 2017-02-16 <http://www.annahar.com/article/489535>

⁴ عبد الله بوقس، "مسؤول ماليزي: تزايد أنشطة تنظيم (داعش) من أخطر التهديدات على دول الآسيان"، وكالة الأنباء الكويتية، 09 جوان

2016. على الرابط التالي: <http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2530750&language=ar>

تاريخ الاطلاع: 2017-02-16

تبادل المعلومات بين البلدين حول 86000 ألف من المشتبه بهم في قضايا مرتبطة بالإرهاب في الولايات المتحدة ودول أخرى¹.

ومن جانب آخر التزمت الولايات المتحدة بتقديم الدعم لخطط ماليزيا لبناء قاعدة بحرية في بينتولو في بحر الصين الجنوبي، وفي هذا السياق أعلن وزير الدفاع الماليزي أن بلاده حريصة على الاستفادة من خبرات مشاة البحرية الأمريكية في إطار مناقشات مع الولايات المتحدة لزيادة الدعم والتدريب وتبادل الخبرات². كما سمحت ماليزيا لطائرات استطلاع أمريكية بتسيير دوريات غير معلنة في بحر الصين الجنوبي من القاعدة البحرية الماليزية في جزيرة لابوان وهو ما يرمز إلى تطور العلاقات الأمريكية الماليزية التي وصلت إلى مستوى التنسيق الأمني والشريك الإستراتيجي المهم في إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية من خلال المشاركة في اجتماعات أمنية رفيعة المستوى مع الولايات المتحدة الأمريكية³.

أولاً: أستراليا

تعد أستراليا من أهم الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق آسيا إذ ترجع العلاقات الأمنية بين البلدين إلى الحرب العالمية الأولى عندما خاضت القوات الأمريكية معركة هامل (Battle of Hamel) تحت قيادة الجنرال الأسترالي جون موناش John Monash في الجبهة الغربية لأوروبا⁴، كما استمرت هذه العلاقات خلال الحرب العالمية الثانية عندما ساندت أستراليا الولايات المتحدة عسكرياً ولوجستياً في حربها البحرية مع القوات الإمبراطورية اليابانية في جنوب شرق آسيا وذلك نتيجة تخوف أستراليا من الغزو الياباني خاصة مع تركيز المملكة المتحدة جهودها العسكرية على تحرير غرب أوروبا وشمال أفريقيا من النازية وهو ما أدّى إلى خسارة مستعمراتها الإستراتيجية في جنوب شرق آسيا سنغافورة لذلك بدأت أستراليا تنظر ولأول مرة للولايات المتحدة لمساعدتها في ضمان أمنها، وهو ما عزز دور الولايات المتحدة باعتبارها الداعم الخارجي الرئيسي للأمن القومي الأسترالي وقد تجسد ذلك بالتوقيع على اتفاقية أنزوس ANZUS عام 1951 بين كل من الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزلندا⁵.

إن توقيع أستراليا على معاهدة ANZUS جعلها تستمد جملة من الفوائد نُجملها كالتالي:

- 1- ضمانات أمنية بأن الولايات المتحدة ستهدد لمساعدة أستراليا في حالة وجود تهديد إستراتيجي رئيسي.
- 2- امتياز الوصول إلى النتائج والتفديرات والتقييمات لمجتمع المخابرات الأمريكية.

¹“Malaysia will set up regional centre to counter ISIS propaganda”. *The Straits Times*. 10 October 2015 On the Following Link: <http://www.straitstimes.com/asia/se-asia/malaysia-will-set-up-regional-centre-to-counter-isis-propaganda> Accessed: 15-02-2017

² Marvin C. Ott and Julia Allen. “The Rebalance To Southeast Asia”. *Foreign Policy*. Research Institute. April 2015. P: 04. On the Following Link: http://www.fpri.org/docs/ott_allen_-_rebalance_se_asia.pdf

³ علي زياد العلي، مرجع سابق، ص: 104.

⁴ Bruce Vaughn. “Australia: Background and U.S. Relations”. *Congressional Research Service*. August 15, 2013. P: 03. On the Following Link: [file:///C:/Users/win7/Downloads/nps62-091713-19%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/win7/Downloads/nps62-091713-19%20(1).pdf)

⁵ The Heritage Foundation. “2015 Index of U.S Military Strenght”. On the Following Link: www.index.heritage.org/military/2015/chapter/op-environment/asia/ Accessed: 28-08-2017

3- امتياز الوصول إلى العلوم المتقدمة المرتبطة بتكنولوجيا الدفاع.
4- الفوائد الاقتصادية من وصول خاص إلى السوق الأمريكية بموجب اتفاقية التجارة الحرة.

إضافة إلى ما سبق فقد تعززت العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وأستراليا بعدما أقر الكونغرس الأمريكي عام 1989 تشريعا خاصا يضع بموجبه أستراليا في مرتبة – حليف إستراتيجي خارج الناتو- ما ساهم في تعاون خاص بين الولايات المتحدة وأستراليا في مجال تنمية البحوث الدفاعية، وقد تطور هذا التعاون الأمني بين البلدين عندما أصدر الكونغرس الأمريكي عام 1996 قانون تتمتع بموجبه أستراليا بنفس الإعفاءات التي أعطيت لأعضاء حلف الناتو في إطار قانون مراقبة تصدير الأسلحة الأمريكية¹.

إن قوة التحالف الأمريكي الأسترالي وأهميته في إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في شرق آسيا جعل الرئيس الأمريكي باراك أوباما يختار البرلمان الأسترالي ليلقي خطابه الشهير في نوفمبر 2011 لإعلان التوجه الإستراتيجي الأمريكي الجديد في المنطقة وهو ما قوبل من طرف صنّاع القرار الأستراليين بالتأييد دون الكثير من الجدل والنقاش وقد تجلّى ذلك في خطاب رئيسة الوزراء جوليا جيلارد Julia Gillard أمام الكونغرس الأمريكي بمناسبة الذكرى الستين لمعاهدة ANZUS عام 2011: " لديك حليف في أستراليا، حليف للحرب والسلام، حليف للمشقة والازدهار، حليف للسنوات الستين الماضية كما أنه حليف للسنوات المقبلة. إن الاعتماد على الجغرافيا والتاريخ وحدهما لا يُمكن أبداً من شرح قوة الالتزام بيننا، لأن قيمنا المشتركة وصدقة شعبنا هما جوهر تحالفنا...²" كما أن وجهة النظر الرسمية للحكومة الأسترالية تجد دعما شعبيا كبيرا لها، فبحسب استطلاع للرأي قام به معهد لووي للسياسة الدولية LIIP عام 2015 فإن 80% من الجمهور الأسترالي يرى تعزيز وتوثيق التحالف الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة وأستراليا يدخل إِمّا في خانة "المهم جدًا" أو "المهم لحد ما" للأمن القومي الأسترالي³.

جاء إعلان الرئيس باراك أوباما عن دوران قوّات مشاة البحرية وأفراد القوّات الجوّية في مدينة داروين Darwin باعتباره جزء أساسيا في إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في منطقة شرق آسيا، فتناوب هذه القوّات يدخل في إطار المبادرات الجديدة التي من شأنها أن تعزز التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة وأستراليا من خلال التدريبات المشتركة كما أنه يشتمل أيضا على تخزين مسبق للمعدات العسكرية في إطار جهود الولايات المتحدة لتنويع وجودها العسكري في شرق آسيا⁴. ومن جانب آخر تطمح الولايات المتحدة من وراء نشر هذه القوة إلى تعزيز قابلية التشغيل البيئي بين الجيش الأمريكي ونظيره الأسترالي، كما يمكن اعتباره إشارة ملموسة على التزام الولايات المتحدة بوجود عسكري

Carlyle A, Thayer. "Australia, the ANZUS Alliance and US. Rebalancing to the Asia- Pacific". Chennai¹ Centre for China Studies. April 06, 2015. On the Following Link: www.C3sindia.org/australia/4961.

Accessed: 31-12-2016

HANNA HARRISON. "SECURITY COMMUNITIES IN THE ASIA-PACIFIC: ANALYSIS OF AUSTRALIAN SECURITY POLICY DIRECTION 2009-2015". (Master's dissertation. University of Tampere. School of Management. May 2015). P: 50.

Stuart Rollo and Tess Lea. "As US Marines arrive in Darwin, Australia must consider its strategic position". The Sydney Morning Herald. April 24, 2016. On the Following Link:

<http://www.smh.com.au/comment/as-us-marines-arrive-in-darwin-australia-must-consider-its-strategic-position-20160422-goco5s.html>

Accessed: 31-01-2017

Bruce Vaughn. Op, Cit. P: 06.⁴

طويل الأمد في غرب المحيط الهادي، وفي الوقت نفسه إشعارًا رمزيًا من جانب الولايات المتحدة لصد محاولات الصين لكسب الهيمنة الإقليمية وخاصة على بحر الصين الجنوبي¹. فالولايات المتحدة لن تقوم ببناء قاعدة جديدة في داروين بل ستقوم باستخدام تكنة روبرتسون Robertson Barracks الموجودة بالقرب من مدينة داروين وهي قاعدة تضم حوالي 4500 جندي أسترالي، إلا أنها سوف تحتاج إلى عمليات توسعة لتلبية متطلبات مشاة البحرية الأمريكية ومعداتهم². ففي 04 أبريل 2012 وصلت أول دفعة من مشاة البحرية الأمريكية قوامها 250 جندي إلى مدينة داروين في إطار التناوب لمدة ستة أشهر على أن يصل عديدها إلى 2500 بحلول عام 2020 وفي هذا السياق ذكر تقرير لصحيفة واشنطن بوست بأن الولايات المتحدة وأستراليا تنويان إحداث توسيع كبير في العلاقات الإستخباراتية بما في ذلك خطط لاستحداث رحلات لطائرات بدون طيار انطلاقًا من جزيرة كوكس الأسترالية Cocos Island وهو ما من شأنه أن يسهل دوريات المراقبة في المناطق الشمالية من المحيط الهندي³، كما أن الولايات المتحدة تتفاوض مع أستراليا لنشر سرب من القاذفات بعيدة المدى مثل B2 و B52 في القاعدة الجوية تيندال Tyndall شمالي أستراليا في إطار جهود الولايات المتحدة لتأمين حرية الطيران والملاحة في المجال الجوي والمياه الدولية في إقليم شرق آسيا⁴.

الجدول رقم: 16

نشر قوات التناوب لمشاة البحرية الأمريكية في إقليم داروين

¹ Bert Chapman. "US Marine Corps Battalion Deployment to Australia: Potential Strategic Implications". Security Challenges. Vol 13. N° 01. The Kokoda Foundation. 2017. Pp 01-02

² Asiaone News. US Marines to be Based in Darwin. Friday, Novembre 11, 2011. On the Following Link: www.news.asiaone.com/News/AsiaOne%2BNews/World/Story/A1Story20111111-309994.html

Accessed: 14-11-2016

www.Kigalikonnnect.com/article/detail.php

Accessed: 01-02-2017³

⁴ للمزيد حول الموضوع أنظر: محادثات أمريكية أسترالية لنشر قاذفات أمريكية في أستراليا، صحيفة الوفد المصرية، على الرابط التالي: عالمي/1071924-محادثات-أمريكية-أسترالية-لنشر-قاذفات-أمريكية-في-أستراليا/www.m.alwafd.org تاريخ الاطلاع: 2016-11-2

Year	Regiment	Approx. Rotation Size	Equipment	Key Activities
2012	2nd Battalion, 3rd Marine Regiment, HI	200	No heavy equipment, vehicles, and aircraft	Bilateral training with Australian Defence Force (ADF)
2013	3rd Battalion, 3rd Marine Regiment, HI	250	No heavy equipment, vehicles, and aircraft	Bilateral Training with ADF Exercise Koolendong Exercise Talisman Sabre Australian-Indonesian humanitarian assistance tabletop
2014	1st Battalion, 5th Marine Regiment, Camp Pendleton, CA	1,150	<ul style="list-style-type: none"> Four CH-53E Super Stallion Helicopters 150 vehicles Support Equipment 	Bilateral Training with ADF Exercise Hamel Exercise Koolendong Exercise Southern Frontier
2015	1st Marine Battalion, 4th Marine Regiment, Camp Pendleton, CA. Detachment Combat Logistics Battalion 1, Camp Pendleton.	1,150	<ul style="list-style-type: none"> Four CH-53E Super Stallion Helicopters Support Equipment 	Bilateral Training with ADF Exercise Talisman Sabre Exercise Predator Walk Exercise Kowari Military Skills Competition
2016	1st Battalion, 1st Marine Regiment, Camp Pendleton, CA. Marine Light Attack Helicopter Squadron 367, MCAS Kaneohe Bay, HI. Detachment-Combat Logistics Battalion 1, Camp Pendleton, CA.	1,250 (5)	<ul style="list-style-type: none"> Four Bell UH-1Y Venom helicopters 100 vehicles Support Equipment 	Bilateral Training with ADF Exercise Koolendong Exercise Kowari Exercise Hamel Exercise Southern Jackeroo

Source : Bert Chapman. Op, Cit. P: 04.

إن تعميق التحالف الأمني بين الولايات المتحدة وأستراليا يدخل في صلب إعادة انتشار الجيش الأمريكي في منطقة شرق آسيا خاصة مع التطور السريع للقدرات العسكرية والمطالب البحرية للصين في بحر الصين الجنوبي وهو ما يكشف عن تزايد ثقة الصين في مواجهة جيرانها، فوفقاً لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية فإنه: "على الرغم من التباعد الجغرافي بين الولايات المتحدة وأستراليا إلا أن الأخيرة تتمتع بالاستقرار السياسي والبنية التحتية والقدرات الدفاعية التي توفر مزايا عسكرية كبيرة للولايات المتحدة في ضوء مجموعة متزايدة من أنظمة التسليح الصينية وفي إطار جهود الولايات المتحدة لتحقيق توزيع أفضل لقواتها مع زيادة الأهمية الإستراتيجية لشرق آسيا والمحيط الهندي¹". فمشاركة أستراليا في عقيدة التناوب من خلال نشر دوران قوات المشاة البحرية والقوات الجوية الأمريكية في داروين هو في حد ذاته تعميق للتحالف الأمني بين الولايات المتحدة وأستراليا أكثر من مجرد تأكيد لأهمية التحالف، وهو ما يتسق مع مضمون الورقة البيضاء لوزارة الدفاع الأسترالية عام 2015 والتي أكدت بأن: "التحالف مع الولايات المتحدة لا يزال يشكل جزءاً لا يتجزأ من الترتيبات الأمنية والدفاعية لدينا ومن المقرر أن يستمر²". وانطلاقاً من ذلك تعزز أستراليا زيادة إنفاقها على ميزانية الدفاع من 1,6% حالياً إلى 02% من الناتج المحلي

ANAJ-IHEDN. "Le Numéro d'équilibriste australien en Asie- Pacifique". Pp: 06-07. Le Lien Suivant:¹
www.anaj-ihedn.org/WordPress3/wp-content/uploads/2016/03/Le-nume%CC%81ro-d%E2%80%99e%CC%81quibriste-australien-en-Asie-Pacifique.pdf

Department of Defense. "Defence Issues Paper 2014". Department of Defence. Canberra, 2014. Pp: 16-17.²

الإجمالي بحلول عام 2023 لإعطاء مزيد من الدعم لإستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في المنطقة¹.

إن تحديد الخصائص الهيكلية والإستراتيجية لقوة التناوب الأمريكية البحرية والجوية في داروين يؤكد بشكل لا لبس فيه بأنها مجهزة تجهيزاً كاملاً ومصممة لإسقاط القوة السريع في أوقات النزاع، كما أنها قادرة على الحفاظ والدفاع عن المناطق الحيوية والإستراتيجية للولايات المتحدة في حالة اندفاع قوات عسكرية كبيرة معادية، فمدينة داروين تبعد فقط 500 ميل عن اندونيسيا وبالتالي فهي قادرة على الاستجابة بسرعة لأي من القضايا الإنسانية أو الأمنية في جنوب شرق آسيا حيث النزاعات حول السيادة على بحر الصين الجنوبي تُسبب ارتفاع التوترات²، كما أن اختيار مدينة داروين قاعدة لاستضافة قوات التناوب الأمريكية يرجع بالأساس إلى جملة من الأسباب نُجملها كالتالي³:

1- قربها من مضيق ملقا الذي يعد أكثر الممرات البحرية ازدحاماً بالسفن التجارية في العالم، كما أنه المضيق الإستراتيجي الذي تمر عبره 80% من واردات الصين من النفط الخام.

2- أنها تقع خارج نطاق تهديد معظم الصواريخ الصينية المرتبطة بإستراتيجية A2/AD
3- أن حركة الطيران والملاحة الجوية فوق إقليم المدينة منخفض ما يساعد في عمليات التدريب الجوي.

4- أنها مدينة ذات كثافة سكانية منخفضة وتتوفر على مساحة شاسعة من الأراضي المنبسطة ما يوفر بيئة مواتية لمناورات عسكرية مشتركة تُحاكي إطلاق القذائف والأسلحة الحية.

ثانياً: الفلبين

ظلت الفلبين حليفاً إستراتيجياً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية على مدى عقود نظراً لموقعها الجغرافي المتميز الذي يمثل همزة وصل بين غرب وشرق المحيط الهادي. وعلى الرغم من الانسحاب الأمريكي من قاعدتي كلارك الجوية وسوبيك البحرية عام 1992، إلا أن التحالف الأمني بين الدولتين ظل قائماً بموجب اتفاقية الدفاع المشترك لعام 1951 والذي تعزز بتوقيع اتفاقية القوات الزائرة عام 1999 ما اعتبر استئنافاً قوياً ومتجدداً للتحالف الأمني بين الولايات المتحدة والفلبين، وقد تضمنت هذه الاتفاقية تطوير التمارين العسكرية المشتركة وتسهيل دخول السفن والقوات الأمريكية الزائرة إلى الفلبين⁴. وفي عام 2002 أصبحت الفلبين قاعدة هامة في الحرب الأمريكية على الإرهاب في جنوب شرق آسيا بعد التوقيع على اتفاقية الدعم اللوجستي العسكري (MLSA) التي سمحت للقوات الأمريكية باستخدام الفلبين كقاعدة لإمداد عملياتها العسكرية في جميع أنحاء المنطقة، كما تم بموجب هذه الاتفاقية نشر القوات الخاصة الأمريكية في أرخبيل سولو من أجل تعزيز

Hayley Channer. Op, Cit. P: 03. ¹

²“ Obama to send marines to Australia, reassures China”. france24. On the Following Link:
www.france24.com/en/20111116-usa-expand-military-presence-australia-asia-pacific-strategic-deployment

Accessed: 28-12-2016

Stuart Rollo, Tess Lea. Op, Cit ³

⁴ علي زياد العلي، مرجع سابق، ص: 95.

جهود الحكومة الفلبينية في مكافحة الجماعات الإسلامية المتطرفة (جماعة أبو سيّاف) في غرب ميندناو¹.

مع إعلان الولايات المتحدة عن إستراتيجية إعادة التوازن لشرق آسيا رحبت مانيلّا بتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وبأن تكون إحدى ركائز هذه الإستراتيجية لتقييد تأكيد الذات الإقليمية للصين خاصة في بحر الصين الجنوبي، وفي هذا الصدد يعتقد الأستاذ لوسيو بلانكو بيتلو Lucio Blanco Pitteloud من جامعة الفلبين بأن دوافع مانيلّا وتوجهاتها الأخيرة مرتبطة بخلفيات علاقتها مع الصين فقرار الفلبين بدعم التوجه الإستراتيجي للولايات المتحدة هو محاولة لموازنة ثقل القوة العسكرية الصينية المتنامية وبخاصة في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، ويستند في ذلك إلى واقعة تاريخية مريرة وهي قيام الصين عام 1994 أي بعد عامين من إزالة القواعد العسكرية الأمريكية باحتلال حَيْد ميستشيف البحري الذي تدّعي الفلبين ملكيته². فالفلبين تريد من الولايات المتحدة إزالة الغموض واللبس حول التزامها في إطار تحالفها المشترك بالتدخل لصالحها في أيّ نزاع بحري مع الصين على اعتبار أن الفلبين هي من أكثر دول المنطقة تورطاً في النزاعات البحرية في بحر الصين الجنوبي³، كما أنها تعد من أضعف جيوش المنطقة تسليحاً سواء ما تعلق منها بالقدرات البحرية أو الجوية نظراً لتركيزها على التهديدات الداخلية التي فرضتها الجماعات الإسلامية المتطرفة من جهة والمتمردون الشيوعيون من جهة أخرى وبذلك لم تعطي الفلبين الاهتمام الكافي لتغيرات البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية⁴.

إن الفجوة الكبيرة بين الأهمية الإستراتيجية للفلبين ودورها في إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية وبين قدراتها العسكرية الفعلية وبخاصة البحرية ساهم في جعل الفلبين أكبر متلقي للمساعدات العسكرية الأمريكية بين دول المنطقة حيث قدرت ما بين عامي 2009 و 2014 بـ 191 مليون دولار وتجاوزت 79 مليون دولار عام 2015 لوحده⁵، كما دفعت الولايات المتحدة بأن تجعل من الفلبين حيز الزاوية في برنامج البنتاغون لتطوير القدرات البحرية لحلفائها في المنطقة والمعروف باسم (مبادرة الأمن البحري لجنوب شرق آسيا) وهي المبادرة التي أعلن عنها لأول مرة وزير الدفاع آشتون كارتر Ashton Carter في حوار شانغريلا Shangri-La Dialogue بسنغافورة عام 2015، وهي عبارة عن برنامج خماسي بقيمة 425 مليون دولار يهدف إلى بناء وتعزيز القدرات البحرية لدول

¹ Thomas Lum, Ben Dolven. "The Republic of the Philippines and U.S Interests- 2014". Congressional Research Service. May 15, 2014. P: 12. On the Following Link:: <https://fas.org/sgp/crs/row/R43498.pdf>

² عمر عدس، "الفلبين تستعين بأمريكا لمواجهة الصين"، صحيفة الخليج، 2012-11-02. على الرابط التالي:

تاريخ الاطلاع: 2017-01-04 www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/1cc5d19e-4e10-4abc-9b70-36517c7990be

³ Aileen S.P.Baviera. "US Rebalance and the Responses from Southeast Asia". In: **AMERICA'S ROLE IN ASIA: The Implications of America's Rebalancing Policy to Asia**. Seoul (Korea) : Korean- American Association.. 2015. Pp: 99- 100.

⁴ JULIOS. AMADOR III, KARLA MAE PABELIÑA. "Philippines-US Security Relations: Deepening the Alliance". April 29, 2014. On the Following Link: www.asiamattersforamerica.org/asean/philippines-us-security-relations-deepening-the-alliance Accessed: 06-01-2017

⁵ "US Military Presence in the Asia- Pacific". On the Following link: <http://ippreview.com/index.php/Home/Blog/single/id/290.html>

Accessed: 12-01-2017

المنطقة بالقرب من بحر الصين الجنوبي على مدى خمس سنوات، وبحسب بيان الكونغرس الأمريكي فإن تقسيم المبلغ الإجمالي للمبادرة هو كالتالي¹:

1- خمسون (50) مليون دولار للسنة المالية 2016.

2- خمسة وسبعون (75) مليون دولار للسنة المالية 2017.

3- مائة (100) مليون دولار للسنوات المالية 2018، 2019، 2020.

وقد أوضح وزير الدفاع كارتر بأن الجزء الأكبر من التمويل المرصود للعام الأول من البرنامج سيذهب إلى الفلبين. وقال في هذا الصدد: "لقد أفرجنا للتو عن الجزء الأول من هذا التمويل الذي سيذهب 80 % منه إلى الفلبين." كما أوضح كارتر بأن التمويل سيساهم في تحديث التكنولوجيا وتدريب الجنود في المركز الوطني لمراقبة السواحل الفلبيني وتعزيز شبكة المعلومات لتمكين تقاسم المعلومات السريّة بين القيادة الأميركية في المحيط الهادي في هاواي ومراكز القيادة البحرية الفلبينية الرئيسية وتشكيل منصة استطلاع جوي بوساطة المناطق، بالإضافة إلى تزويد سفن دوريات البحرية الفلبينية بأجهزة استشعار أكثر تطوراً وفعالية².

إن مبادرة الأمن البحري لجنوب شرق آسيا تدخل في صلب تطوير القدرات والبنية التحتية لدول المنطقة في إطار تجسيد عقيدة التناوب الأمريكية التي تسعى من خلالها لسد الفجوة بين القدرات الصينية المتنامية وحلفاء الولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا خاصة الفلبين بما يكفل الحفاظ على الوضع الراهن. وفي هذا السياق جاءت مبادرة الأمن البحري لتعزز اتفاقية الدفاع الجديدة بين الولايات المتحدة والفلبين والتي تعرف باتفاقية التعاون الدفاعي المعزز EDCA والتي تم التوقيع عليها في 28 أبريل 2014 وتم اعتمادها من قبل المحكمة العليا الفلبينية بموجب قرارها الصادر في 12 جانفي 2016 الذي قضى بدستورية الاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة والفلبين، وفي هذا الصدد صرح ثيودور تي المتحدث باسم المحكمة: "اتفاق التعاون الدفاعي المعزز ليس ضعيفا دستوريا ... بصفته اتفاقاً تنفيذياً يظل متسقاً مع القوانين والمعاهدات القائمة التي يرمي إلى تنفيذها³."

تمثل اتفاقية التعاون الدفاعي المعزز نقلة نوعية في مستوى التحالف الأمريكي الفلبيني حيث ستسمح للولايات المتحدة بتناوب تشغيل السفن والطائرات والقوات لمدة زمنية أطول من المدة القصوى الحالية التي تبلغ أسبوعين خلال التدريبات العسكرية المشتركة بين البلدين، كما أنه من المتوقع أن تنشر الولايات المتحدة تدريجياً سفناً حربية وسرّاً من طائرات F16 أو F18 وطائرات استطلاع بحري، وقد خصصت الولايات المتحدة مبلغ 30 مليون دولار لبناء محطات للرادار في الساحل الفلبيني لمراقبة المجال البحري في بحر الصين الجنوبي، بالإضافة إلى إمكانية التخزين المسبق للمعدات والمؤن في القواعد الفلبينية

¹ Aaron Mehta. "Carter Announces 425 M\$ In Pacific Partnership Funding". Defense News. May 30, 2015. On the Following Link: <http://www.defensenews.com/story/defense/2015/05/30/carter-announces-425m-in-pacific-partnership-funding/28206541/> Accessed: 10-01-2017

² برانشانث براميسوران، "أمريكا والفلبين .. مستوى جديد" من التحالف"، صحيفة الإتحاد الإماراتية، 11 أبريل 2016. على الرابط التالي: <http://manager.alittihad.ae/details.php?id=14258&y=2016&article=full> تاريخ الاطلاع: 2017-01-10

³ "المحكمة العليا في الفلبين تقضي بدستورية اتفاق أمني مع أمريكا"، صحيفة الوفد، 12-01-2016. على الرابط التالي: www.m.alwafd.org مع-أمريكا/ تاريخ الاطلاع: 2017-1-9 عالمي/1015329-المحكمة-العليا-في-الفلبين-تقضي-بدستورية-اتفاق-أمني-مع-أمريكا/

لاستخدامها في عمليات التناوب وكذا لمواجهة الكوارث والحالات الطارئة¹. وقد حددت الفلبين والولايات المتحدة في بيان مشترك بعد الحوار الإستراتيجي الثنائي السادس خمسة قواعد عسكرية فلبينية ستستضيف القوّات البحرية والجوّية الأمريكية في إطار إستراتيجية التناوب كما هو مُبيّن في الجدول رقم: 17

القواعد الفلبينية الخمسة المعنية باستضافة تناوب القوّات الأمريكية.

اسم القاعدة	موقع القاعدة من العاصمة مانيلا	ملاحظات
حصن رامون ماجسايسي	58 ميلا إلى الشمال	أكبر منشأة عسكرية في الفلبين، تُغطي مساحة 86 ألف هكتار، وهي مرفق التدريب الرئيسي في الفلبين.
القاعدة الجوّية ألباسا	40 ميلا إلى الشمال الغربي	قاعدة الدفاع الجوّي الرئيسية في البلاد.
القاعدة الجوّية ماكتان بنيتو	359 ميلا إلى الجنوب الشرقي	قاعدة هيلوكبتر تكتيكية للبحث والإنقاذ بالإضافة إلى وجود أجنحة للنقل الجوّي.
القاعدة الجوّية انطونيو باوتيسستا	368 ميلا إلى الجنوب الغربي	تقع قرب عاصمة مقاطعة جزيرة بالاوان التي تحتل موقعا إستراتيجيا بالقرب من أرخبيل سبراتلي المتنازع عليه في بحر الصين الجنوبي.
القاعدة الجوّية لامبيا	493 ميلا إلى الجنوب الشرقي	القاعدة هي مقر جناح جوّي تكتيكي.

Source: Daniel H, Else. **DOD's Rotation to the Philippines**. Pp : 02-03.

On the Following link : www.fas.org/sgp/crs/natsec/IN10496pdf

ثالثا: سنغافورة

مع تنامي موجة المشاعر الشعبية المناهضة للتواجد العسكري الأمريكي في جنوب شرق آسيا والذي أفضى إلى إغلاق القاعدتين الأمريكيتين في الفلبين (كلارك وسوبيك) سارت سنغافورة ضدّ هذا التيّار، إذ صاغت روابطها العسكرية مع الولايات المتحدة عن طريق عرض وتقديم التسهيلات والخدمات العسكرية لها للتعويض عن الانسحاب العسكري من الفلبين وللتأكيد على أهمية الوجود العسكري الأمريكي بوصفه ضامنا للأمن الإقليمي لآسيما حرية المواصلات البحرية في جنوب شرق آسيا². فالولايات المتحدة بالنسبة لسنغافورة هي البلد الوحيد الذي لديه القدرة على ضمان الأمن والاستقرار الإقليميين والعمل على كبح الطموحات الصينية التي تدخل ضمن الأولويات الإستراتيجية المعلنة لسنغافورة وفي هذا السياق بدأت العلاقات الأمنية بين سنغافورة والولايات المتحدة بشكل جدّي في نوفمبر 1990 عندما وقع رئيس الوزراء لي كوان يو Lee Kuan Yew ونائب الرئيس الأمريكي دان كويل Dan Quayle مذكرة تفاهم في طوكيو تسمح للوحدات الجوّية والبحرية الأمريكية بالاستخدام

¹ Sheldon Simon, Carl Baker. "US- Southeast Asia Relations: Obama Passes". *Comparative Connections*. January 2014. P: 03. On the Following link:

www.csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/1303qus_seasia.pdf

² علي زياد العلي، مرجع سابق، ص: 95.

العسكري لبعض المرافق (القاعدة الجوية في بايا ليبار وميناء سيمباوانج) داخل سنغافورة بما في ذلك إصلاح القطع البحرية وتقديم الخدمات اللوجستية للأسطول السابع الأمريكي¹. وفي عام 1998 اتفقت الولايات المتحدة وسنغافورة على إضافة بند لاتفاقية 1990 يسمح للولايات المتحدة باستخدام القاعدة البحرية الجديدة "شانجي" التي تُعد المنشأة البحرية الوحيدة في جنوب شرق آسيا التي بإمكانها استيعاب حاملات الطائرات (القاعدة تحمّلت تكاليفها سنغافورة) وذلك على الرغم من عدم امتلاكها لحاملة طائرات وعليه من الناحية العملية فإن هذه القاعدة الحيوية قد صُممت حصراً للاستعمال العسكري الأمريكي². وقد تجسد ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عندما استخدمت البحرية الأمريكية "شانجي" كقاعدة لوجيستية هامة لقواتها المتوجهة إلى أفغانستان، كما استخدمتها في مختلف عملياتها لمكافحة الإرهاب في منطقة جنوب شرقي آسيا، ونتيجة لهذه الشراكة الأمنية المتنامية بين البلدين دعا الرئيس جورج بوش عام 2003 إلى اعتبار سنغافورة حليف رئيسي خارج حلف الناتو³.

وقد تعززت العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وسنغافورة بالتوقيع عام 2005 على اتفاقية الإطار الإستراتيجي للشراكة والتعاون الدفاعي والأمني SFA التي نصت على توسيع نطاق التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية خاصة بعد انضمام سنغافورة عام 2003 إلى مبادرة الأمن النووي التي تقودها الولايات المتحدة من أجل منع نقل المواد النووية من خلال فرض عمليات تفتيش على حاويات السفن التجارية والعسكرية⁴ (كانت سنغافورة أول بلد آسيوي ينضم إلى هذه المبادرة)، بالإضافة إلى توسيع المناورات والتدريبات وتبادل التكنولوجيا العسكرية⁵. كما تضمنت الاتفاقية الإطار SFA في طياتها اتفاقية جزئية للتعاون الدفاعي DCA التي نصت على تطوير جميع أنشطة التعاون الدفاعي بما في ذلك تطوير الخبرات والقدرات الدفاعية للتعامل مع طيف واسع من التهديدات غير التقليدية⁶.

في شهر أبريل 2013 وصلت القطعة البحرية الأمريكية يو أس أس فورت وورث USS Fort Worth إلى سنغافورة كإشارة للإعلان الرسمي عن بدء التناوب لمدة عشرة أشهر، وهي القطعة الأولى من ضمن أربع قطع أخرى من نفس الفئة سيتم نشرها في سنغافورة حتى عام 2018. فاستخدام الولايات المتحدة لهذا النوع من السفن القتالية بالتحديد يُعطي قدرًا من الرمزية للدور الذي يمكن أن تلعبه سنغافورة في إستراتيجية إعادة التوازن لشرق آسيا، فالسفينة يو أس أس فورت وورث هي أول سفينة تابعة للبحرية الأمريكية مصممة للعمل على مسافة قريبة من الشواطئ أو في المياه الضحلة -التي تُميز منطقة جنوب شرق آسيا وبالتحديد

Marvin C. Ott, Julia Allen. "THE REBALANCE TO SOUTHEAST ASIA". *Foreign Policy*. Research¹ Institute. APRIL 2015. P: 03. On the Following link: www.fpri.org/docs/ott_allen_-_rebalance_se_asia.pdf

Lynn Kuok. "The U.S.-Singapore Partnership: A Critical Element of U.S. Engagement and Stability in the Asia-Pacific". *ASIAN ALLIANCES WORKING PAPER SERIES*. PAPER 06, JULY 2016. P: 05. On the Following link: <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Paper-6.pdf>

See Seng Tan. "The United States: Still Singapore's Indispensable Partner?". *Asia Pacific Bulletin*. N°³ 295. December 10, 2014. P: 02. On the Following Link: <http://www.eastwestcenter.org/system/tdf/private/apb295.pdf?file=1&type=node&id=34874>

Accessed: 02-05-2016

See Seng Tan. "Facilitating the US Rebalance: Challenges and Prospects for Singapore as America's Security Partner". *Security Challenges*. Vol 12, Number 03. 2016. P: 27.

Bruce Vaughn. "U.S. Strategic and Defense Relationships in the Asia-Pacific Region". *Congressional Research Service*. January 22, 2007. P: 24. On the Following Link: <https://fas.org/sgp/crs/row/RL33821.pdf>

Emma Chanlett-Avery. "Singapore: Background and U.S. Relations". *Congressional Research Service*.⁶ July 26, 2013. P: 03.

بحر الصين الجنوبي- كما تتميز بحملها لطاقم صغير وفي نفس الوقت مجهزة بقدرات تكنولوجية كبيرة خاصة في مجال مكافحة الألغام البحرية والحرب المضادة للغواصات، كما أن حجمها الصغير نسبيا يجعلها أكثر قابلية ومرونة في التمارين والمناورات المشتركة مع الدول التي تمتلك قوات بحرية صغيرة كسنغافورة¹. وفي إطار مساهمة سنغافورة المحتملة للعمليات العسكرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي عمدت البحرية السنغافورية على إحالة اثنين من غواصاتها الهرمة من نوع تشالانجر على التقاعد مع تعويضهما بغواصتين من نوع 218SG التي يتم بناؤها من طرف شركة TKMS الألمانية بتكلفة إجمالية قدرها 2,2 مليار دولار².

ولتعزيز دورها في إطار إستراتيجية إعادة التوازن وافقت سنغافورة في الفاتح ديسمبر 2015 على النشر الدوري لطائرات الدوران البحرية P-8A بوسيدون لتسهيل جمع المعلومات الإستخباراتية الأمريكية في المنطقة خاصة مراقبة الأعمال العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي³. وفي هذا السياق نشر الأسطول السابع الأمريكي بالتناوب اثنين من طائرات P-8A بوسيدون في مطار بايا ليار Paya Lebar للفترة من 15 جويلية إلى 12 أوت 2016 لدعم مبادرات الأمن البحري المشتركة وهو ما يمثل فرصة للولايات المتحدة وسنغافورة للعمل معا وتبادل الخبرات، وفي هذا الإطار قال العميد رينشارد دبليو بريست Richard W. Priest قائد الفرقة 72: "نحن نتطلع إلى العمل جنبا إلى جنب مع سنغافورة لتدعيم العمل المشترك وتعزيز استعدادنا للرد على الحالات الطارئة⁴". كما يعكس نشر طائرات المراقبة البحرية P-8A بوسيدون رغبة سنغافورة في أن تظل الولايات المتحدة منخرطة في الأمن الإقليمي، وفي أن تظل شريكها الأمني الرئيسي⁵.

وفي الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمذكرة التفاهم لعام 1990 والذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية SFA عام 2005 اتفقت الولايات المتحدة وسنغافورة على رفع مستوى العلاقات الدفاعية من خلال اتفاقية DCA المحسنة عام 2015 لتوسيع إطار التعاون الدفاعي ليشمل خمسة مجالات رئيسية هي بالتحديد المجالات العسكرية، السياسية الإستراتيجية والتكنولوجية وكذا التعاون لمواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية مثل القرصنة والإرهاب العابر للحدود كما اتفق البلدين على تعزيز التعاون في مجالات جديدة بما في ذلك المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، الدفاع السيبراني والأمن البيولوجي⁶.

رابعاً: غوام

تعد غوام إحدى الجزر الأمريكية الرئيسية في غرب المحيط الهادي وهي تتبع مجموعة جزر ماريانا وتبلغ مساحتها حوالي 549 كلم²، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد

¹ Ibid. P: 04.

EMANUELE SCIMIA. "Singapore is playing a delicate US-China balancing game". ASIA TIMES. On: ² www.atimes.com/singapore-is-playing-a-delicate-us-china-balancing-game/ Accessed: 27-01-2017

See Seng Tan. Op, Cit. P: 29.³

www.navaltoday.com/2016/07/15/singapore-hosts-third-rotationl-us-navy-p-8-a-deployment/ ⁴

Accessed: 29-12-2016

See Seng Tan. Op, Cit. P: 30.⁵

"Carter, Singapore Defense Minister sign Enhanced Defense Cooperation Agreement". U.S. Department of Defense, December 07, 2015. On the Following Link: www.defense.gov/News-Article-View/Article/633243/carter-singapore-defense-minister-sign-enhanced-defense-cooperation-agreement

Accessed: 28-01-2017

حصلت عليها عام 1898 بعد انتصارها في الحرب الأمريكية الإسبانية في المحيط الهادي، وتبعد هذه الجزيرة الإستراتيجية بحوالي 1550 ميل عن الفلبين بينما تبعد حوالي 2000 ميل عن مدينة داروين الأسترالية وأقل من 1600 ميل عن اليابان ما يجعلها تتوسط المسافة ما بين اليابان وأستراليا أقوى حليفين للولايات المتحدة في المنطقة¹. وتضم جزيرة غوام قاعدتين عسكريتين رئيسيتين هما قاعدة أبرا البحرية Naval Base Apra وقاعدة أندرسون الجوية Andersen Air Force Base.

في إطار جهود الولايات المتحدة لإعادة التوازن لشرق آسيا اعتبر وزير الدفاع روبرت غيتس Robert Gates أن غوام جزء هام من هذه الجهود لإعادة التوزيع الجغرافي للقوات الأمريكية في غرب المحيط الهادي لتصبح أكثر مرونة من الناحية التشغيلية، وهو ما أكد عليه بول فوستي Paul Vosti مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن في آسيا والمحيط الهادي حيث اعتبر بأن غوام تلبي احتياجات إسقاط الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة على اعتبار أن الهيكل العسكري يحتاج إلى أن يكون موزعا جغرافيا لتوفير المرونة التشغيلية والاستدامة السياسية². وفي هذا الإطار أبرز نائب وزير الدفاع وليام لين الثالث William J. Lynn III أهمية غوام في ضمان أمن حلفاء الولايات المتحدة في غرب المحيط الهادي والاستجابة للكوارث والاحتياجات الإنسانية والحفاظ على الممرات البحرية الحيوية للاقتصاد العالمي بالإضافة إلى المعالجة السريعة لأيّ استفزاز عسكري قد يحدث³. فموقعها القريب نسبيا من سواحل شرق آسيا حوالي ثلاث ساعات عن طريق الجو وثلاثة أيام عن طريق البحر للوصول إلى محور اليابان، تايوان والفلبين يجعلها جذابة جدًا من الناحية اللوجيستية لقوات USPACOM⁴.

بناء على هذه المعطيات الجيوبوليتيكية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف من وراء إستراتيجيتها الجديدة إلى إعادة هندسة وجودها العسكري في المحيط الهادي انطلاقا من غوام سعيا منها لضمان مصالحها القومية، وهي تستند في ذلك على تعاليم ألفريد ماهان Alfred Thayer Mahan -نظرية القوة البحرية- من قبيل تحديد مواقع القواعد والأصول البحرية حول نقاط الاختناق الرئيسية، القواعد الأمامية للعمليات، النشر الواسع للقدرات البحرية والحفاظ على القدرة على التدخل في كل الأقاليم الجغرافية⁵. فبالنسبة للمخططين العسكريين الأمريكيين لا يمكن تجسيد ذلك إلا من خلال شبكة واسعة من المثلاثات الأمنية تغطي كل المحيط الهادي بحيث تكون غوام هي مركز هذه المثلاثات مع مراعاة الاحتياجات التالية⁶:

1- عدد المثلاثات الأمنية التي ستشكلها القواعد العسكرية.

¹ "غوام"، وكيبديا الموسوعة الحرة، على الرابط التالي: <https://ar.wikipedia.org/wiki/غوام> تاريخ الاطلاع: 2017-01-23

² Leah Eclavea. "Military Leaders Speak on Guam's Importance in Rebalance to Pacific". US Navy. Accessed : 13-01-2017 On the Following Link : www.navy.mil/submit/display.asp?story_id=84036

³ Shirley A.Kan. "Guam: U.S. Defense Deployments". Congressional Research Service. November 26, 2014. P: 01.

⁴ Tanguy Struye de Swielande. "The Reassertion of the United States in the AsiaPacific Region". Army war college. Spring 2012. P: 80. On the Following Link: http://ssi.armywarcollege.edu/pubs/parameters/articles/2012spring/struye_de_swielande.pdf

⁵ "GUAM AND STRATEGIC GEOMETRY – KEYSTONE OF AMERICAN MILITARY STRATEGY IN THE PACIFIC". On the Following Link : <https://varldsinsborderskriget.wordpress.com/2013/04/30/4632/> Accessed : 05-02-2017

⁶ Tanguy Struye de Swielande. Op, Cit. P: 83.

2- موقع غوام كقاعدة رئيسية عند تقاطع هذه المثلثات.
3- وجود العدو من عدمه داخل هذه الشبكة من المثلثات.
4- زيادة القوّة البحرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة القواعد.
ومن أبرز المثلثات الأمنية في المحيط الهادي (غوام- اليابان وكوريا الجنوبية) وأيضا (غوام- داروين وبيرل هاربر) بالإضافة إلى (غوام- تايوان واليابان). وبحسب البنّتاغون فإن من شأن هذه الترتيبات أن ترتقي بغوام من جزيرة صغيرة في المحيط الهادي إلى محور إستراتيجي بحري في إطار رؤية البنّتاغون الإستراتيجية للأمن البحري في المحيط الهادي¹.

ولتجسيد ذلك عمليا أصدر الجيش الأمريكي في 29 أوت 2015 قرارا ببدء بناء قاعدة عسكرية بحرية في غوام وتهيئتها لتستضيف نحو 5000 من أفراد المارينز و1300 من أفراد أسره من أصل 8600 كانت مقررة لإعادة انتشار القوّات الأمريكية من أوكليناوا اليابانية إلى جزيرة غوام بحلول عام 2020 لضمان وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها الأمنية في شرق آسيا في ظل زيادة التوتر في بحر الصين الجنوبي وتصاعد تهديدات كوريا الشمالية². كما تأتي هذه الخطة بعد عدّة عقود من الاحتجاجات لسكان أوكليناوا ضد الوجود العسكري الأمريكي نتيجة لممارسات الجنود الأمريكيين، فمن بين الحقائق المقلقة في هذا الصدد أنه بين عامي 1972 و1995 حدثت أكثر من 4716 جريمة ارتكبتها أفراد الجيش الأمريكي وقع أكثر من 75% منها في أوكليناوا³. وقد رصدت وزارة الدفاع الأمريكية لهذه العملية مبلغ 8,7 مليار دولار التزمت الحكومة اليابانية بتوفير 3,1 مليار دولار للمساعدة في إعادة انتشار قوّات المارينز من أوكليناوا إلى جزيرة غوام⁴.

الخريطة رقم: 05

غوام حجر الزاوية في المثلثاتية الأمنية الأمريكية في المحيط الهادي.

¹ "Guam, Marianas brace for massive US military redeployment". RT. Nov23, 2015. On Following Link: www.rt.com/usa/323189-guam-marine-base-secret Accessed : 19-01-2017

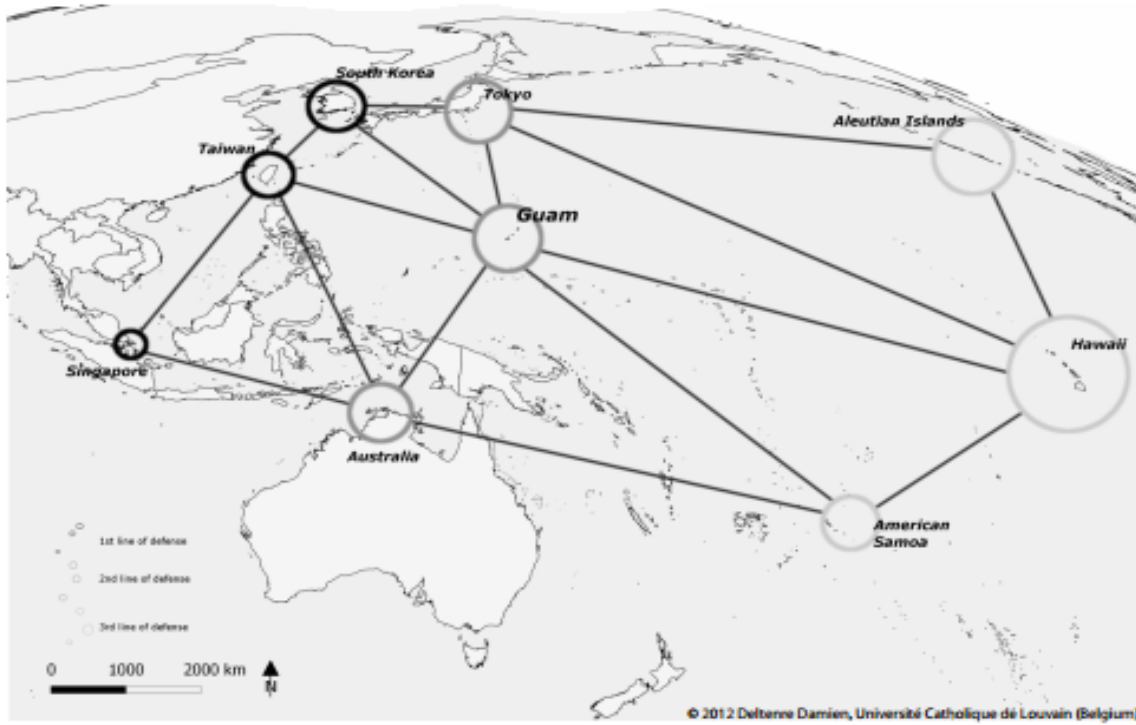
² Gaynor Dumat-ol Daleno. " Marine base construction go-signal document signed ". Pacific Daily News. August 29, 2015. On the Following Link:

www.guampdn.com/story/news/2015/08/28/marine-base-construction-go-signal-document-signed/71339642/ Accessed : 13-12-2016

³ Timothy Alexander Guzman. "Colonialism and America's Imperial Agenda in the Pacific: US to Rebalance Military in Guam to Counter China and North Korea ". Global Research. August 24, 2014.

On the Following Link : www.globalresearch.ca/americas-imperial-agenda-in-the-pacific-us-to-rebalance-military-in-guam-to-counter-china-and-north-korea/5397403 Accessed : 22-12-2016

⁴ "STATEMENT OF ADMIRAL HARRY B. HARRIS JR". THE HOUSE ARMED SERVICES COMMITTEE ON U.S. PACIFIC COMMAND POSTURE. February 24, 2016. P: 08. On Following Link: <http://docs.house.gov/meetings/AS/AS00/20160224/104587/HHRG-114-AS00-Wstate-HarrisH-20160224.pdf>



Source : Tanguy Struye de Swielande. Op, Cit. P: 84.

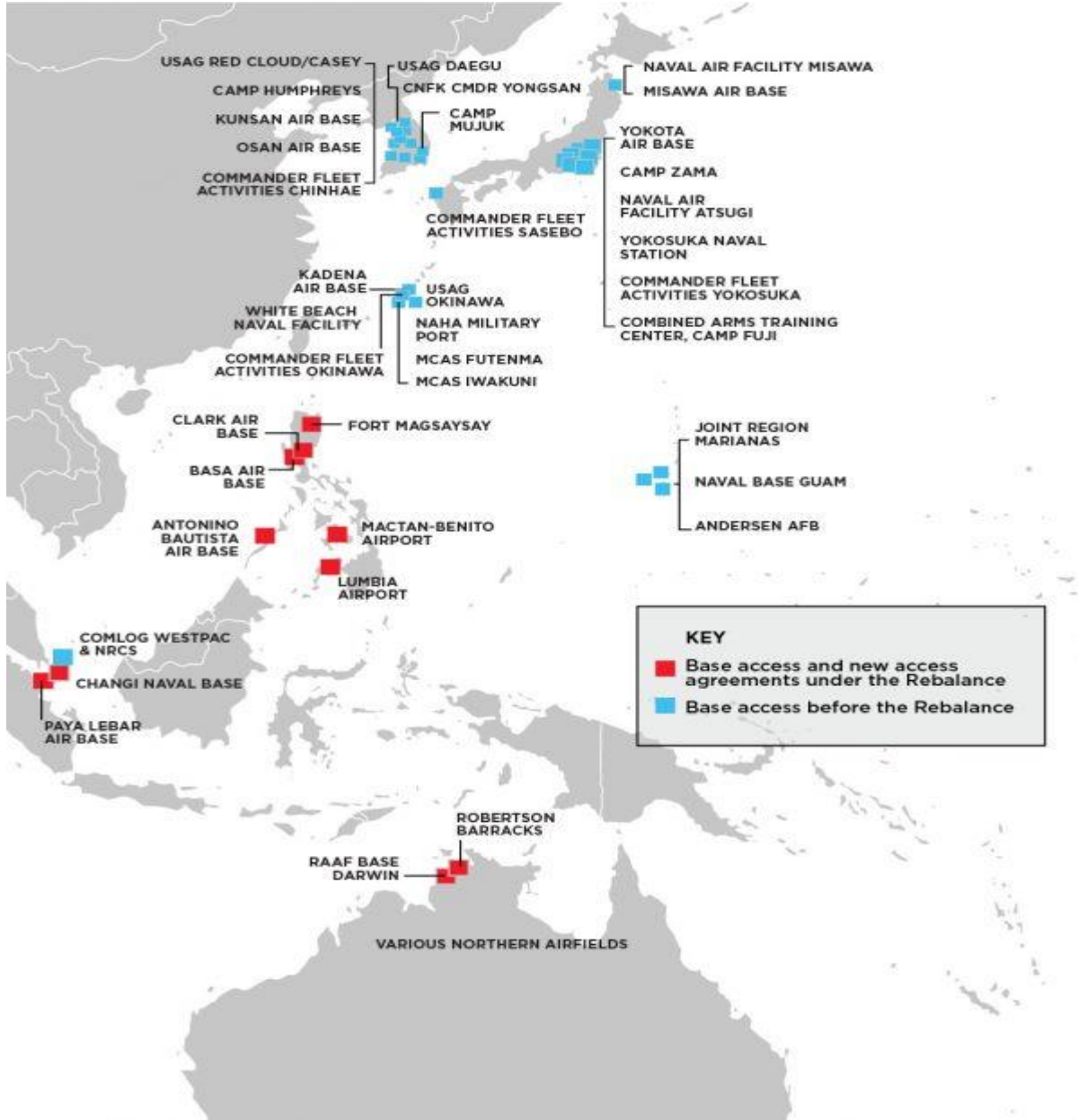
الخريطة رقم: 06

تبرز طبيعة الترتيبات الأمنية الأمريكية الجديدة في شرق آسيا في إطار إستراتيجية "إعادة التوازن".



Source : PHILIPPE GROS, NICOLE VILBOUX. “La posture de défense des États-Unis en 2015”. FONDATION Pour la RECHERCHE STRATEGIQUE. Observatoire sur la politique de défense des États-Unis. Rapport N°01. Juin 2015. P: 72 .

الخريطة رقم: 07
توضح القواعد العسكرية الأمريكية في شرق آسيا قبل إستراتيجية "إعادة التوازن" وبعدها.



Source : Mira Rapp-Hooper, Patrick M. Cronin and Others. “**COUNTER BALANCE Red Teaming the Rebalance in the Asia-Pacific**”. Asia-Pacific Security. November 2016. P: 16. On the Following Link:
<https://s3.amazonaws.com/files.cnas.org/documents/CNAS-Report-Counter-balance-Final.pdf?mtime=20161114085308>

المبحث الثالث: الاستجابة الصينية للانعطاف الأمريكي.. ومستقبل العلاقات بين اندام الثقة الإستراتيجي والتكيف العملي
 جاء الرد الصيني على إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية متعدد الأبعاد، إلا أنه يبدو بأن الصين أكثر نشاطاً في استخدام الأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية (القوة الناعمة) من البعد العسكري، حيث يؤيد المظهر المنخفض نسبياً للاستجابة العسكرية من جانب الصين الانطباع العام بأن الصين أقل احتمالاً لاستخدام PLA رداً على الانعطاف الأمريكي وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في العلاقات الثنائية.

المطلب الأول: النموذج الجديد لعلاقات القوى الكبرى

إن وجهة نظر القيادة الصينية على التوجه الإستراتيجي الأمريكي الجديد القائم على الانعطاف نحو آسيا، تقوم أساسا على اعتباره جزء من جهد أمريكي مُنسّق لاحتواء أو موازنة الصعود الصيني في المنطقة، وبناء عليه كان الرد الصيني هو عدم المواجهة وفي نفس الوقت الدفاع بلا هوادة عن المصالح الإقليمية للصين، وللموازنة بين متناقضين - عدم المواجهة والدفاع- طرحت بيجين نموذجا جديدا يحكم العلاقات بين القوى الكبرى كمدخل لإدارة المنافسة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تزايد انعدام الثقة الإستراتيجي بين البلدين منذ الإعلان عن إستراتيجية إعادة التوازن. فقد خلص كل من كينيث ليبرثال Kenneth Lieberthal ووانغ جيسي Wang Jisi إلى أن انعدام الثقة الإستراتيجي يُعرقّل تطور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، فالافتقار إلى الثقة المتبادلة سيزيد من تحديات إقامة علاقات مستقرة ومفيدة للطرفين، وهو ما يتطلب إستراتيجية جديدة للتفكير في كيفية إدارة العلاقات الصينية- الأمريكية بشكل صحيح¹. وبالنسبة لوانغ وليبرثال يعني انعدام الثقة الإستراتيجي: "التصور بأن أحد الطرفين سيسعى إلى تحقيق أهدافه الرئيسية طويلة الأجل بتكلفة مقبولة نسبيا على حساب المصالح والأهداف الأساسية للطرف الآخر²".

طرحت الصين رسميا مبادرة بناء نموذج جديد للعلاقات بين الدول الكبرى مع الولايات المتحدة للمرة الأولى أثناء الجولة الرابعة للحوار الإستراتيجي والاقتصادي بين البلدين في ماي 2012، وهو ما اعتبر من قبل الكثير من المراقبين بمثابة الرد الرئيسي للصين على إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في شرق آسيا، وقد تزامن هذا الطرح بشكل عام مع التخلي عن المبدأ التوجيهي الشهير للزعيم الإصلاحى دينغ شياو بينغ (إخفاء إمكانياتك والابتعاد عن الأضواء³)، حيث يمكن إرجاع هذا التغيير إلى رغبة الرئيس شي جين بينغ Xi Jin Ping في رسم سياسية خارجية للصين تصورها كقوة عظمى يمكن لها أن تدافع علنا عن مصالحها الوطنية وتتقدم بها بأقل قدر من ضبط النفس عما كانت عليه في الماضي⁴. فهذا النموذج الجديد هو بالتحديد محاولة صينية لإعادة تشكيل ورسم السياسة الخارجية للصين من خلال إعادة تعريفها وفق الخصائص الصينية ورفض المفاهيم التي فرضها الآخرون (الغرب)، حيث يبدو جليا بأن الجيل الخامس من القيادة الصينية بزعامة جين بينغ مدركة بأنه في خضمّ التغييرات التي يمر بها النظام الدولي هناك فرصة

Michael S. Chase. "China's Search for a New type of Great Power Relationship". CHINA BRIEF. Vol 1 12. Issue 17. September 7, 2012. Pp: 12- 13.

Center for American Progress. "A New Model of Major Power Relations: Pivotal Power Pairs as 2 Bulwarks of the International System". February 2014. P: 28. On the Following Link: <https://cdn.americanprogress.org/wp-content/uploads/2014/02/ChinaReport-CAP.pdf>

Bonnie S. Glaser. "A SHIFTING BALANCE CHINESE ASSESSMENTS OF U.S. POWER". CSIS. P: 3 12. On the Following Link:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/110613_glaser_Capacity Resolve_Web.pdf

Mathieu Duchâtel , Emmanuel Puig. "Chinese Reactions to the US Rebalance toward Asia: Strategic 4 Distrust and Pragmatic Adaptation". IN: Hugo Meijer. Origins and Evolution of the US Rebalance toward Asia Diplomatic, Military, and Economic Dimensions. New York: PALGRAVE MACMILLAN. 2015. P: 135.

إستراتيجية للصين لتولي زمام المبادرة بما يهدف في المقام الأول إلى الارتقاء بقوة الدولة الأمر الذي يعتبر ضرورة ملحة في هذه المرحلة¹.

الجدول رقم: 18

المراحل التاريخية للدبلوماسية الصينية.

الفترة الزمنية	المراحل الدبلوماسية	الهدف الأساسي	المفهوم الدبلوماسي	الغاية الأساسية	الهدف المثالي	الدعاية الدبلوماسية	الوسيلة الدبلوماسية
1949 - 1978	الدبلوماسية الثورية	بقاء الدولة	تحديات ثورية	الحصول على الاعترافات الدبلوماسية	الثورية	الأيديولوجية الفكرية	تحالفات إستراتيجية
1979 - 2009	الدبلوماسية التنموية	التنمية الاقتصادية	اندماج عقلائي	جذب الاستثمارات	الحداثة	التنمية المحلية	المتابعة والحذر
2010 - إلى الآن	دبلوماسية الدول الكبرى	صعود الصين	تشكيل ايجابي	تحمل مسؤوليات الدول الكبرى	الانسجام	بناء واجهة الدولة	التطبيق الشامل

المصدر: لي يونغ شي، يوان تشنغ تشينغ، "دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية"، في: جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، مرجع سابق، ص: 54. إن توسيع الولايات المتحدة لتواجدها ونفوذها في شرق آسيا أسهم بشكل واضح في تزايد الاحتكاك مع الصين ما يهدد بتطور الصراع بين البلدين، لذلك يمكن وضع نموذج علاقات القوى الكبرى الذي تبنته الصين في سياق إطار وضعته هذه الأخيرة لتجنب المنافسة الإستراتيجية المتقدمة والمكلفة مع الولايات المتحدة، ما يُمكن بالتالي الصين من تجاوز المعضلة الأمنية الكلاسيكية بين قوة عالمية مهيمنة، والقوة المنافسة لها على هذه الهيمنة وتجنب تكرار (مأساة القوى العظمى)، أو ما يدعى (بفخ ثيوديدس²) من خلال البحث عن حلول مناسبة للخلافات والتناقضات الكامنة في العلاقات بين البلدين³. وقد حدّد الرئيس جين بينغ المبادئ التوجيهية لهذا النمط الجديد من العلاقات في أربع نقاط هي⁴:

- 1- زيادة التفاهم المتبادل والثقة الإستراتيجية.
- 2- احترام المصالح الرئيسية والاهتمامات الأساسية لكل طرف.
- 3- تعميق التعاون في إطار المنفعة المتبادلة.

¹ Justyna Szczudlik-Tatar. "Towards China's Great Power Diplomacy under Xi Jinping". THE POLISH INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS (PISM). POLICY PAPER. N° 09. April 2015. Pp :01-02.

² * فخ ثيوديدس Thucydides's Trap: هو مصطلح استخدمه الأستاذ في جامعة هارفارد غراهام أليسون Graham Allison لشرح احتمال الصراع بين قوة صاعدة وقوة مهيمنة، وهو يستند في ذلك إلى الاقتباس الشهير عن ثيوديدس: "كان صعود أثينا والخوف منه مصدر إلهام في إسبرطة، ما جعل الحرب أمرًا لا مفر منه". فخوف الدولة الكبرى القائمة من صعود دولة فتية مع وجود اختلافات هيكلية واضحة بينهما سوف يؤدي إلى اندلاع حرب لا مفر منها بين الطرفين، وهو ما يعرف بالقانون الفولادي والمصير التاريخي في العلاقات الدولية. للمزيد حول الموضوع أنظر:

Chris JL Flickr. "Can America and China Escape Thucydides's Trap ?". BELFER CENTER for Science and International Affairs. Harvard Kennedy School. Cambridge. United States. On the Following Link : <http://www.belfercenter.org/thucydides-trap/overview-thucydides-trap> Accessed : 20-06-2017

³ جين تسان رونغ وانغ خاو، "المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني والمفاهيم والخصائص الجديدة للدبلوماسية الصينية"، في: جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، مرجع سابق، ص: 139.

⁴ Mathieu Duchâtel and Emmanuel Puig. Op, Cit. P: 136.

4- زيادة التعاون والتنسيق في القضايا والشؤون الدولية.

ولتحليل المبادئ التوجيهية التي حددها الرئيس جين بينغ، ينبغي علينا إيلاء الاهتمام بالخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية وانغ يي Wang Yi في معهد بروكينغز Brookings Institution بعد فترة وجيزة من طرح الرئيس جين بينغ لأول مرة نموذج علاقات القوى الكبرى، حيث أوضح السمات الثلاث لهذا النموذج الجديد وهي (لا مواجهة أو صراع) (الاحترام المتبادل) و(التعاون المريح للجانبين) وقد أوضح وانغ يي العلاقة بين هذه السمات الثلاثة ودور كل منها بما يشير إلى نوايا الصين باعتبارها دولة عظمى على قدم المساواة مع الولايات المتحدة¹:

أولاً: فيما يتعلق بالسمة الأولى أي لا صراع أو مواجهة فقد اعتبر كشرط أساسي مسبق للنموذج الجديد، مما يعني أن الصين لن تلجأ إلى الحرب حتى لا يتكرر تاريخ الحروب في العلاقات الدولية بين القوتين الصاعدة والمهيمنة. فتجنب الحرب وفقاً لوانغ يي من شأنه أن يعود بالنفع على الصين والولايات المتحدة معاً، ذلك على اعتبار أن طبيعة النظام الدولي ذات طابع عالمي معلوم وعلى درجة عالية من الترابط، بحيث تكون لجميع الدول مصالح مشتركة، وهو ما يدعم الحجج الليبرالية القائلة بأن الترابط المعقد في العلاقات الدولية سيمنع كلا القوتين من الذهاب إلى الحرب. ويوضح يان شيتونغ Yan Xuetong ذلك بأن النموذج الجديد يهدف إلى الابتعاد عن أي مواجهة عسكرية مماثلة لتلك التي كانت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، وفي الوقت نفسه ليس موجهاً لبناء تعاون إستراتيجي مثل الذي بين الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكنه باختصار يستهدف تحقيق المنافسة الإستراتيجية السلمية². وهو ما يتفق مع رأي فو بينغ Fu Ying الذي يعتقد بأن الصين هي الوافد الجديد على مركز الصدارة في العالم، لكن لا ينبغي عليها استنساخ النموذج الأمريكي، كما أن على الولايات المتحدة تعلم كيفية التعامل مع دول مثل الصين التي قد لا تكون حليفاً ولكنها ليست العدو³. وبناء عليه فإن الصين لن تدخل في حرب ضد الولايات المتحدة وهذا ما يخالف تنبؤات صراع القوى العظمى في نظرية انتقال السلطة.

ثانياً: الاحترام المتبادل وهي طريقة أخرى لتحدي النظام الهرمي بقيادة الولايات المتحدة حيث تصر الأخيرة كقوة عالمية مهيمنة على أن الدول يجب أن تتبع القيم والنظم التي تروج لها. وبالنسبة لوانغ يي فإن الاحترام المتبادل سيكون بمثابة المبدأ الأساسي للنموذج الجديد، وهذا المبدأ هو في الواقع نتيجة للاختلاف الكبير بين الصين والولايات المتحدة من حيث النظم والثقافات السياسية والاختلافات الهيكلية في وسائل تحقيق مصالحهما الإستراتيجية، ومع ذلك فإن كلاهما يتقاسمان مصالح مشتركة ما يفرض عليهما احترام الاختلافات بينهما. وهو بالتحديد ما شدد عليه جين بينغ عند زيارته للولايات المتحدة في فيفري 2012 عندما كان نائباً لرئيس الدولة حين صرّح: "يجب على الصين والولايات المتحدة وضع مثال جيد للعلاقات البناءة والتعاونية بين الدول ذات النظم السياسية المختلفة

Wang Yi. "Toward a New Model of Major- Country Relations Between China and the United States".¹ Speech at the Brookings Institution. September 20, 2013. On the Following Link:

<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2013/09/wang-yi-english-prepared-remarks.pdf>

Qi Hao. "China Debates the New Type of Great Power Relations". The Chinese Journal of International Politics. Vol 08. N° 04. Oxford University Press. 2015. P: 356.

Adnan Athar Bukhari , Shahid Hussain Bukhari and Mussawar Hussain Bukhari. "Dynamics of Geo-³ Strategic Environment in Asia-Pacific: The United States' Asia Pivot/Rebalancing Strategy & Chinese Response". Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS). Vol 36. N° 2. 2016. Pp: 815- 816.

والخلفيات التاريخية والثقافية المختلفة ومستويات التنمية المتباينة، مثال لا يوجد له سابقة تاريخية ويشكل مصدر إلهام للأجيال المقبلة¹. "ومن جانب آخر فإنه للحد من أي ضرر قد يلحق بالعلاقات الثنائية نتيجة هذه التباينات يتعين على الصين وفق تشو فانجين Zhou Fangyin اتخاذ قرارات حازمة فيما يتعلق بحماية مصالحها الحيوية لاسيما عندما تواجه سلوك غير عقلاني من جانب الولايات المتحدة، وهو ما شأنه أن يدفع الأخيرة نحو تبني مواقف أكثر عملية من جهة ويرفع سقف توقعاتها للنوع الجديد من علاقات القوى الكبرى من جهة ثانية².

ثالثاً: التعاون المربح في مقابل الافتراض الواقعي للعبة الصفرية في العلاقات الدولية، وهو بمثابة السلوك المحدد لتحقيق النموذج الجديد لعلاقات القوى الكبرى، ويتأسس على ذلك قبول الولايات المتحدة للارتقاء السلمي للصين كقوة عالمية وآمالها في التنمية السلمية وفي المقابل قبول الصين لاستمرار دور الولايات المتحدة كعامل استقرار في منطقة شرق آسيا ممّا يعني الاعتراف المتبادل بأن ازدهار ونجاح طرف ما هو في مصلحة الطرف الآخر³. وهو بالتحديد ما تضمنه خطاب الرئيس جين بينغ الذي ألقاه ردّاً على إستراتيجية إعادة التوازن حين أكد على أن: "الصين ترحب بالدور البناء الذي تقوم به الولايات المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، بينما نحن نأمل أن تحترم الولايات المتحدة مصالح الصين واهتماماتها في بلدان أخرى في المنطقة⁴". ومن جهة ثانية يمكن إرجاع سمة الازدواجية في الربح إلى أن التعاون الثنائي بين الدولتين أمر لا غنى عنه في مجالات عديدة كالأمن السيبراني، منع الانتشار النووي والاحتباس الحراري بالإضافة إلى القضايا الإقليمية كتايوان والنزاعات في بحري الصين الجنوبي والشرقي⁵.

إن الرأي السائد لدى النخب الإستراتيجية الصينية هو أن الانعطاف الأمريكي تجاه آسيا هو رد فعل من الإدارة الأمريكية على التحول السريع في ميزان القوى في شرق آسيا لصالح الصين، وأن الولايات المتحدة تستهدف دعم الهيكل الأمني الإقليمي الحالي الذي شيّدته بعد الحرب العالمية الثانية مدفوعة في المقام الأول بالمخاوف والمبادرات الأمنية⁶ ما يُعيق بالتالي جهود الصين لتهيئة بيئة إقليمية ملائمة تُفضي إلى تطوير قوتها الشاملة وتحقيق رؤيتها الإستراتيجية لأهداف المئويتين⁷.* وبالتالي فإن نموذج علاقات القوى

¹ Michael S. Chase. Op, Cit. P: 13.

² Qi Hao. Op, Cit. P: 363.

³ Stephen J. Hadley. **AMERICA, CHINA AND THE NEW MODEL OF GREAT-POWER RELATIONS.** SPEECH. LOWY INSTITUTE FOR INTERNATIONAL POLICY. November 5, 2014. P: 04. On:

www.lowyinstitute.org/sites/default/files/hadley_america_china_owen_harries_lecture_2014_web_0.pdf

⁴ Awais Zahid Abbasi. "Chinese Response to U.S. Asia Pacific Pivot Policy". National Defense University. Islamabad. April 30, 2015. P: 06. On the Following link:

file:///C:/Users/win7/Downloads/Chinese_Response_to_U.S._Asia_Pacific_Pi.pdf

⁵ Ku Minseon. "The Motives and Effects of China's (New Model of Major Country Relations) in China-U.S. Relations". Journal of International Relations and Foreign Policy. Vol 03. N° 01. June 2015. Pp :24- 25.

⁶ Tuan N. Pham. "Why the U.S. Rebalance to Asia Is More Important Than Ever". THE DIPLOMAT. June 28, 2016. On the Following Link: <http://thediplomat.com/2016/06/why-the-us-rebalance-to-asia-is-more-important-than-ever/>

Accessed: 24-06-2017

⁷* يُقصد بأهداف المئويتين تلك الأهداف التي وضعها الحزب الشيوعي الصيني عملاً بتحقيق الحلم الصيني على أرض الواقع، وتتمثل هذه الأهداف في بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل ومضاعفة إجمالي الناتج المحلي ومعدل دخل الفرد للسكان في الأرياف والمدن بحلول عام 2021 الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني. وبناء الصين دولة اشتراكية حديثة وغنية وقوية وديمقراطية ومتحضرة ومتناغمة وأن يصل معدل النمو إلى مستوى الدول المتوسطة بحلول عام 2049 الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

الكبرى هو محاولة من طرف القيادة الصينية لتخفيف حدّة الصراع المحتمل مع الولايات المتحدة الأمريكية، فبحسب وانغ زايبانغ Wang Zaibang وهو باحث في المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة (CICIR) فإن العلاقات الصينية الأمريكية قد تدخل في مرحلة تتسم بدرجة عالية من المخاطر خلال السنوات القادمة، ويرتبط أول تلك المخاطر حسب زايبانغ برد فعل أمريكي مبالغ فيه، عندما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الصيني نظيره الأمريكي خلال السنوات القليلة القادمة -يتوقع أن يكون خلال العشر سنوات القادمة- أمّا الخطر الثاني فينبع من نجاح الصين في بناء قوّة بحرية -البحرية الزرقاء- تستطيع بواسطتها تهديد السيادة البحرية الأمريكية في شرق آسيا والمحيط الهادي ما يؤدي إلى تعديل السياسات الأمريكية وتزيد بالتالي ضغطها العسكري على الصين، وآخر هذه المخاطر وفق زايبانغ يأتي لجهة تدويل اليوان الصيني وما إذا كان سيهدد وضع الدولار الأمريكي كعملة عالمية مهيمنة على التبادلات التجارية¹. وعليه فقد استخلص زايبانغ بأن هذه المخاطر الهيكلية الثلاث قد تشجع الولايات المتحدة لاتخاذ سياسات أكثر عدائية ضد الصين إن لم يتم إدارتها بالشكل الصحيح وهو ما يوفره النموذج الجديد لعلاقات القوى الكبرى. فالنموذج الجديد هو السبيل الوحيد لمنع اثنين من القوى الكبرى من الدخول في صراع عنيف كما فعلت القوى الكبرى سابقاً².

ويتفق ذلك مع رأي عضو مجلس الدولة الصيني الحالي ووزير الخارجية السابق يانغ جيه تشي Yang Jiechi، بأن الهدف الأساسي من بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى هو البحث عن طريقة جديدة للسيطرة على الخلافات الأمريكية- الصينية³. فابتكار الصين لهذا النموذج الجديد يُظهر نيتها وعزمها على تجاوز النظريات التقليدية في العلاقات الدولية وخطابها بخصوص الصين من خلال إدخال هذا النموذج، ومن جانب آخر يؤكد محاولات الصين لتغيير هويتها من خلال الخطابات الدبلوماسية، فبيجين تبحث عن طريقة للحفاظ على علاقات مستقرة وبناءة مع الولايات المتحدة، تكون قادرة على مواجهة التحديات التي ستنشأ حتماً مع ازدياد قوّة الصين ونفوذها على الساحة الدولية⁴. كما أنه يعكس تحولا صينيا عن السياسة الخارجية السلبية التي انتهجتها نحو سياسة خارجية نشطة تجعل من صعود الصين حقيقة لا رجعة فيها وهو ما يتضح من سلسلة المفاهيم والمبادرات الجديدة التي أطلقت على أعلى مستوى سياسي⁵، فالصين لا يمكنها أن تظل خاضعة للوضع الدولي الراهن وهو ما عبّر عنه يانغ بي حول خطط الصين لنشر الدبلوماسية وفق الخصائص الصينية⁶.

المطلب الثاني: الحزام والطريق.. محور صيني جيو إستراتيجي نحو الغرب

Mathieu Duchâtel, Emmanuel Puig. Op, Cit. P: 137.¹

Ely Ratner. "Rebalancing to Asia with an Insecure China". Center for Strategic and International Studies.² THE WASHINGTON QUARTERLY. SPRING 2013. P: 27.

³ يا شويه تونغ، "من إستراتيجية المتابعة والحذر إلى إستراتيجية العمل بجد وحماسة"، في: جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، مرجع سابق، ص: 111.

Michael S. Chase. Op, Cit. P: 13.⁴

Gudrun Wacker . "The Irreversible Rise. A New Foreign Policy for a Stronger China". In: Alessia⁵ Amighini and Axel Berkofsky. Xi's Policy Gambles: The Bumpy Road Ahead. Milano: The Italian Institute for International Political Studies (ISPI). 2015. P: 65. On the Following Link:

<http://www.ispionline.it/it/EBook/XiPolicyGambles.pdf>

Ku Minseon. Op, Cit. Pp: 31-32.⁶

وضعت القيادة الصينية الجديدة بزعامة جين بينغ ورئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ Li Keqiang إستراتيجية جغرافية سياسية اقتصادية طموحة وسّعت نطاق الخطوط القائمة للسياسة الخارجية الصينية، هدفها هو تخليص الصين من الطوق الإستراتيجي الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفائها عبر إستراتيجية إعادة التوازن لمنع الصين من توسيع نفوذها شرق وجنوب آسيا¹*. فالقيادة الصينية تعتبر اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي Trans-Pacific Partnership Agreement (TPP) الوجه الاقتصادي لإستراتيجية إعادة التوازن التي تستهدف احتواء صعود الصين ونفوذها المتزايد في شرق آسيا، وفي هذا السياق أشارت مقالة نشرت في صحيفة الشعب اليومية-الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي الصيني- إلى أن: "الشراكة التجارية TPP هي اتفاقية اقتصادية سطحية إلا أنها تحتوي على غرض سياسي واضح هو الحد من صعود الصين²". لذلك ركّزت الإستراتيجية الصينية الجديدة على فتح المزيد من الفرص التجارية والاستثمارية خاصة في البنية التحتية لتطوير وربط البنية التحتية الضخمة للكتلة الأرضية الآسيوية والأوروبية والإفريقية برًا وبحرًا³.

يعتقد فرانس بول فان دير بوتين Frans-Paul van der Putten أن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية الجديدة تجمع بين العديد من أهداف السياسة الخارجية للصين، حيث يمكن لها أن تؤتي بأرباح جيوسياسية أكبر من عوائدها الاقتصادية، فهي تسمح للصين بأن تقوّي نفوذها الدبلوماسي في آسيا وأوروبا وإفريقيا ما يعوضها عن الضغط الجيوسياسي الذي تواجهه في شرق آسيا في ظل التوجه الأمريكي الجديد في المنطقة⁴. فمبادرة الحزام والطريق هي في جوهرها مصممة للرد على الضغوط الجيو سياسية والجيو اقتصادية الأمريكية الرامية لاحتواء المارد الصيني⁵، فقد أشارت عديد التقارير إلى أن الولايات المتحدة تحشد حلفائها بشكل خاص وتشجعهم على رفض الانضمام إلى المبادرة الصينية، إلا أن قرار المملكة المتحدة بالانضمام في مارس 2015 فتح الباب واسعاً أمام العديد من حلفاء الولايات المتحدة الغربيين (ألمانيا، فرنسا وإيطاليا) بالانضمام في فترة قصيرة "أفريل 2015"⁶. كما انضم

¹ * أطلق الباحث الصيني البارز وانغ جيسي بعد عام تقريبا من إعلان الولايات المتحدة لتوجهها الجديد في شرق آسيا (إعادة التوازن) إستراتيجية صينية مضادة مفادها أنه في الوقت الذي تتجه فيه الولايات المتحدة نحو الشرق، يجب على الصين أن تطور إستراتيجية جيوسياسية خاصة بها أطلق عليها (محور إلى الغرب) توازن بها إستراتيجية إعادة التوازن. حيث يعتقد جيسي بأن المنافسة الصينية الأمريكية في شرق آسيا تدخل ضمن اللعبة الصفريّة، بينما يوجد في غربها (أوراسيا، الشرق الأوسط وأوروبا) إمكانات كبيرة للتعاون بين الصين والولايات المتحدة خاصة في مجالات الاستثمار، الطاقة، مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي ما يزيد حسبه من الثقة الإستراتيجية بين البلدين ويقال من خطر المواجهة العسكرية بينهما. للمزيد حول الموضوع انظر:

Feng Zhang. "Challenge Accepted: China's Response to the US Rebalance to the Asia-Pacific". Security Challenges. Vol 12. N° 03. Pp: 52- 53. On the Following Link:

https://www.regionalsecurity.org.au/resources/Files/SC12_3Zhang.pdf

Shang Xuan Yeo. "Predicting China's Response to the Trans-Pacific Partnership". CLAROMONT² McKENNA COLLEGE. May 02, 2016. P: 09. On the Following Link:

<http://www.cmc.edu/sites/default/files/keck/YeoX%20Fellowship%20paper%2015-16.pdf>

Peter Symonds. "One Belt, One Road: China's response to the US pivot". World Socialist Web Site.³ December 4, 2015. On the Following Link:

<https://www.wsws.org/en/articles/2015/12/04/obor-d04.html>

Accessed: 26-06-2017

ROBBIE GRAMER. "All Aboard China's New Silk Road Express". Foreign Policy. January 04, 2017⁴

On the Following Link: <https://foreignpolicy.com/2017/01/04/all-aboard-chinas-new-silk-road-express-yiwu-to-london-train-geopolitics-one-belt-one-road>

Accessed: 29-06-2017

⁵ رضوان جمّول، الاقتصاد السياسي للصين الحديثة: قراءة في مبادرة (الحزام والطريق) وآفاقها المستقبلية، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. 2016. ص: 69.

⁶ Inclusive Development International. Making Inroads: Chinese Infrastructure Investment in ASEAN and Beyond. August 2016. P: 21. On the Following Link: <http://www.inclusivedevelopment.net/wp-content/uploads/2012/02/Making-Inroads-China-Infrastructure-Finance-.pdf>

حلفاء رئيسيون للولايات المتحدة كأستراليا وكوريا الجنوبية إلى المبادرة الصينية، ومن جهتها تدرس اليابان بجدية أن تصبح عضوا فيها¹.

اقترح الرئيس جين بينغ رسميا إستراتيجية بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (المعروف اختصارا بالحزام) في سبتمبر 2013 خلال خطاب له في جامعة نزار باييف بكازاخستان بعنوان (تعزيز الصداقة بين الشعوب والعمل معا لخلق مستقبل مشرق²)، وإستراتيجية طريق الحرير البحري للقرن 21 (المعروف اختصارا بالطريق) خلال خطاب له في العاصمة الاندونيسية جاكرتا في شهر أكتوبر من نفس العام، وهو ما يعكس ضمنا التصور الذي قدمه الرئيس جين بينغ لمفهوم الأمن الجديد والذي مفاده أن (الأمن يساوي التنمية³). وبناء عليه فإستراتيجية الحزام والطريق هي مبادرة البنية التحتية والأمن الأكثر طموحا، ما يمثل تحولا غير مسبوق للدبلوماسية الاقتصادية في الصين من نهج منخفض المستوى لدائرة الصين الطموحة إلى مسعى هائل يستهدف وضع الصين باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، كما أنه من الناحية العملية يستهدف ضمان مكانة للصين كقوة مهيمنة في آسيا فضلا عن مكانة متزايدة باعتبارها الزعيم الإقليمي في مواجهة الولايات المتحدة واليابان⁴. وهو ما أكده توم ميللر Tom Miller في مؤلفه بناء الإمبراطورية حول طريق الحرير الجديد حين قال: "إن الصين تريد السيطرة على آسيا من جديد مستخدمة سياستها الخارجية لتحقيق هذا

الهدف، ففي حين تسيطر الولايات المتحدة على النصف الغربي للكرة الأرضية تريد الصين السيطرة على نصفها الشرقي من خلال تحسين قنوات الاتصال والمواصلات وجعل الصين مركزا تجاريا، حيث ينتهي كل طريق في هذه الشبكة إلى بيجين⁵". فالصين تسعى لترسيم مسار اقتصادي، اجتماعي وسياسي جديد حاسم من شأنه في حال نجاحه إحداث تحول عميق في طبيعة نموذج التنمية الصيني محاولة بذلك إحياء الحلم الصيني الكامن في وجدان الصينيين مقابل "الحلم الأمريكي"⁶.

الخريطة رقم: 08

الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن 21.

David Dollar. "China's Rise as a Regional and Global Power: The AIIB and the One Belt, One Road". ¹ HorizonS. Issue N° 4. Summer 2015. P: 163. On the Following Link:

<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/China-rise-as-regional-and-global-power.pdf>

Wang Yiwei. "China's "New Silk Road": A Case Study in EU-China Relations". In: Alessia Amighini ² and Axel Berkofsky. **Xi's Policy Gambles: The Bumpy Road Ahead**. Op, Cit. P: 93.

Jikkie Verlare. "A New Opportunity In EU-China Security Ties: The One Belt One Road Initiative". ³ July 2015. P: 29. On the Following Link:

<file:///C:/Users/win7/Downloads/A New Opportunity In EU-China Security T.pdf>

Ibid. P: 31.⁴

Tom Miller. **CHINA'S ASIAN DREAM: Empire Building along the New Silk Road**. London: Zed Books. ⁵ 2017. P: 37.

⁶ رضوان جمول، مرجع سابق، ص: 58.



Source: ARNALDO GONÇALVES. “CHINA’S PURSUIT OF THE ‘ONE BELT, ONE ROAD’ STRATEGY”. *Institute of Political Studies*. Catholic University of Portugal. P: 14. On the Following Link:

http://paperroom.ipisa.org/papers/paper_47466.pdf

وقد خصصت الحكومة الصينية جهودا دبلوماسية واقتصادية كبيرة لتطبيق رؤية الحزام والطريق من خلال تأسيس مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية لتمويل مشاريع الحزام والطريق، يأتي على رأسها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ويعرف اختصارا باسم AIIB، والذي حشدت له السلطات الصينية دعما إقليميا ودوليا هائلا وقد أثمرت هذه الجهود بالتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن إنشاء البنك الآسيوي من قبل 21 دولة آسيوية في أكتوبر 2014 مع تقديم 57 دولة أخرى لطلبات الانضمام كأعضاء مؤسسين في البنك قبل الموعد النهائي في 31 مارس 2015¹. حيث يتمتع الأعضاء المؤسسين بحق الحصول على أصوات إضافية، كما تنقسم العضوية في البنك إلى أعضاء إقليميين وأعضاء غير إقليميين فبحسب القوانين التنظيمية لا يمكن أن تقل مساهمة الأعضاء الإقليميين عن 75% من إجمالي رأس المال².

الجدول رقم: 19

مساهمة الدول الأعضاء في بنك AIIB مع نسب التصويت.

Insill Park. “U.S. – CHINA COMPETITION IN ASIA-PACIFIC REGION: THE AIIB AND THE NEW GLOBAL ORDER?”. (Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of International Affairs. City College of New York. May 2016). Pp: 05-06.
Inclusive Development International. Op, Cit. P: 20.²

Member	Capital Subscription (US\$ billion)	Voting Share
China	29.78	26.06%
India	8.37	7.51%
Russia	6.54	5.93%
Germany	4.48	4.15%
South Korea	3.74	3.50%
Australia	3.69	3.46%
France	3.38	3.19%
Indonesia	3.36	3.17%
Brazil	3.18	3.02%
United Kingdom	3.05	2.91%

Source : Inclusive Development International. Op, Cit. P: 24.

يركز بنك AIIB في عملياته على تمويل البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية الأخرى في آسيا كالطاقة والنقل والاتصالات والتنمية الحضرية والخدمات اللوجستية، والغرض من تأسيسه ذو شقين:

1- تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق الثروة وتحسينها، وزيادة الاتصال بالبنية التحتية في آسيا عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية والقطاعات الإنتاجية الأخرى.

2- تعزيز التعاون والشراكة الإقليميين في معالجة مشاكل التنمية من خلال العمل والتعاون الوثيق مع المؤسسات التنموية الثنائية ومتعددة الأطراف¹.

ففي تقرير لبنك التنمية الآسيوي (ADB) قدر بأن تطوير البنية التحتية في آسيا سيتجاوز 22.6 تريليون دولار حتى عام 2030 أي 1.5 تريليون دولار سنوياً². ومن المتوقع أن تصب الصين 01 تريليون دولار في تمويل عام إلى حد كبير في مجموعة متنوعة من المشاريع التي تغطي 65 بلداً. وبمجرد الانتهاء سيضم الحزام شبكة ضخمة من الطرق السريعة والسكك الحديدية التي تربط بين الصين وآسيا الوسطى وأوروبا والشرق الأوسط³. فالحزام ينطوي على بناء 80 ألف كلم من خطوط السكك الحديدية عالية السرعة مع مسار رئيسي يمتد من مدينة شيان Xi'an الصينية التاريخية كنقطة انطلاق إلى أوروبا من خلال أروماتشي Urumqi في مقاطعة شينجيانغ Xinjiang غرب الصين، ثم إلى وسط آسيا وإلى مدينة موسكو ومن ثم إلى أوروبا حتى العاصمة البريطانية لندن. وقد مثلت التجارة الثنائية للصين مع الدول الواقعة على طول طريق الحرير 26 % من إجمالي

Ibid. P: 22. ¹

Pieter Bottelier. "I am concerned that its significance is underrated in the U.S. and in the West in **genera**". In: **Where Will China's One Belt, One Road Initiative Lead?**. Public Policy. Wharton University of PENNSYLVANIA. March 22, 2017. On the Following Link:

<http://knowledge.wharton.upenn.edu/article/can-chinas-one-belt-one-road-initiative-match-the-hype>

Accessed: 28-05-2017

Ziad Haider. "Can the U.S. Pivot Back To Asia?". **FOREIGN AFFAIRS**. The Council Of Foreign Relations. May 23, 2017. On the Following Link:

<https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2017-05-23/can-us-pivot-back-asia>

Accessed: 28-06-2017

التبادلات التجارية للصين في الربع الأول من عام 2015 وفقا لما ذكرته وزارة التجارة الصينية¹.

كما شهدت قمة الآسيان السادسة والعشرون التي انعقدت في العاصمة الماليزية كوالالمبور يومي 24 و26 أبريل 2015 تسليط رئيس مجلس الدولة لي كه الضوء على جهود الصين في الالتزام بإقامة روابط للنقل البري من جنوب الصين إلى جميع أنحاء جنوب شرقي آسيا حيث تعهد بتقديم 10 مليار دولار كقروض ميسرة لتطوير البنية التحتية لدول الآسيان بما يعزز العلاقات الاقتصادية بين الصين والآسيان، حيث أنه من المتوقع أن يصل حجم التجارة البينية إلى تريليون دولار بحلول عام 2020². ويقول نوريوشي إهارا كبير الاقتصاديين في معهد طوكيو للتجارة والاستثمار الدولي الذي يتخذ من طوكيو مقرا له، إن البنية التحتية المالية للحزام والطريق تتشكل تدريجيا وبصرف النظر عن البنك الآسيوي للاستثمار، لدى الصين أيضا صندوق طريق الحرير بقيمة 40 مليار دولار وبنك التنمية الجديد لتمويل مبادرة الحزام والطريق. وفي نهاية المطاف يعتقد إهارا أن بيجين قد لا تقتصر على البنية التحتية ولكنها قد تجعلها الأساس لمناطق التجارة الحرة الإقليمية والثنائية³. وهو ما دفع العديد من الدراسات إلى التحذير من أن شرق آسيا تقترب بسرعة - إن لم تكن قد عبرت بالفعل- الخط الذي لا ترغب فيه البلدان في بدء أنشطة أمنية رئيسية جديدة مع الولايات المتحدة خوفا من الانتقام الاقتصادي للصين، فهذا هو الحال ليس فقط بين شركاء الولايات المتحدة الجدد كفيتنام وماليزيا، ولكن أيضا حلفائها منذ فترة طويلة كسنغافورة وأستراليا.

إن الروابط البرية والبحرية التي تسعى الصين لإقامتها عبر الحزام والطريق لها هدف إستراتيجي هو تقليل اعتماد الصين على ممرات الشحن البحرية في جنوب شرقي آسيا لاستيراد الطاقة والمواد الخام من الشرق الأوسط وإفريقيا، فبيجين تدرك جيداً بأن الإستراتيجيين العسكريين الأمريكيين يعتبرون الحصار البحري بما في ذلك السيطرة على مضيق ملقا عنصرا حاسما في خططهم العسكرية ضد الصين⁴. وبناء عليه ستتمكن الصين من الحصول على الطاقة والموارد بشكل أفضل لتصبح أقل اعتمادا على طرق النقل التي يسيطر عليها الجيش الأمريكي. فحتى الآن فإن حوالي 80 % من واردات الصين من النفط تمر عبر مضيق ملقا المزدهم وتحت سيطرة الجيش الأمريكي والكيانات التجارية غير الصينية. ومن خلال الذهاب إلى ميناء غوادر للمياه العميقة في باكستان سوف تقصر بنسبة 85 % المسافة بين الصين وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا بدلاً من الذهاب عبر مضيق ملقا. كما ذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أن الصين ستستثمر في القناة التايلاندية التي تعرف أيضا بقناة (كرا) التي تقطع جنوب تايلاند لتوفير ما يصل إلى 48 ساعة لشركات الشحن العابرة بين آسيا وأوروبا وهو طريق يتحائل أيضا على مضيق ملقا⁵.

Peter Symonds. Op, Cit¹

Ibid²

Rajiv Biswas. "One Belt, One Road is relevant for Europe since China wants to link its rail to Europe."³ So, China wants Europe to be part of [OBOR], but not as a key driver". In: Where Will China's One Belt, One Road Initiative Lead?. Op, Cit.

Peter Symonds. Op, Cit.⁴

Shuaihua Wallace Cheng. "China's New Silk Road: Implications for the US". Yale Global Online. Yale⁵ University. May 28, 2015. On the Following Link:

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية.. الآفاق والتحديات

إن منطقة شرق آسيا أصبحت تمثل أولوية قصوى للولايات المتحدة الأمريكية بعد عقد من انشغالها بالحرب العالمية على الإرهاب، وخلال هذا الانشغال تغير الكثير من مقومات القوة للصين فقد أصبحت القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة وترافق مع ذلك صعود سريع لقدراتها التكنولوجية والعسكرية ما يطرح تحديات جمّة للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، وبناء عليه فالولايات المتحدة من خلال إستراتيجية إعادة التوازن تستهدف تعزيز تحالفاتها وشراكاتها الأمنية في منطقة شرق آسيا، كما تسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز جهود بناء علاقات تعاونية مع الصين انطلاقاً من اعتقاد مفاده بأن الصين هي مفتاح الرخاء والازدهار والسلام لشرق آسيا في القرن الحادي والعشرين¹. وفي هذا الإطار وصفت إدارة أوباما علاقاتها بالصين بأنها الأكثر أهمية من أيّ قوة أخرى ناشئة في العالم، على اعتبار أن الولايات المتحدة لديها مصلحة عميقة في الصعود السلمي للصين وبناء عليه أكدت الولايات المتحدة بأنها ملتزمة بتطوير علاقات إيجابية- تعاونية مع الصين.

إن إمارة الولايات المتحدة اللثام عن إستراتيجيتها الموسومة بإعادة التوازن جعلت الكثير من الأصوات المناوئة تتعالى على اعتبار أن هذه الإستراتيجية تستهدف أساساً احتواء الصعود الصيني، فالخطابات الرسمية للمسؤولين الصينيين ركزت بشكل كبير على نوايا الولايات المتحدة التي تستهدف تعزيز وجودها الإقليمي كجزء من إستراتيجية إعادة التوازن وفي هذا السياق كتب نائب وزير الخارجية تسو تيانكاي Cui Tiankai على موقع وزارة الشؤون الخارجية الصينية منتصف عام 2012 حين تساءل عن الحكمة من هذا التحول: "ما الحكمة من وراء كل هذه التحركات؟ ما هي الإشارات التي يريدون أن يرسلوها إلى الصين والمنطقة؟" كما شدد في السياق ذاته بأن على الولايات المتحدة أن تضمن عدم وجود فجوة بين بياناتها السياسية ونواياها الحقيقية². وهو الأمر الذي فنّده وزير الدفاع ليون بانيتا عندما أعلن رفضه لهذه الأصوات المشككة، واعتبر أن التعاون الأمريكي الصيني يمكن أن يعود بالنفع على كلا البلدين في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك والتي على رأسها تأتي مسائل الأمن القومي. فلكل من الولايات المتحدة والصين مصلحة قويّة في السلام والازدهار في شرق آسيا، كما أن الصين أثبتت بأنه يمكن أن تشارك الولايات المتحدة ودول المنطقة في الجهود الجماعية الرامية للتصدي بشكل فعّال للتهديدات الأمنية الإقليمية الملحة بما فيها التوتر في شبه الجزيرة الكورية، والوقاية من انتشار أسلحة الدمار الشامل³. وفي هذا السياق وصف ليو جيي Liu Jieyi المدير السابق لقسم مراقبة التسليح ونزع السلاح بوزارة الخارجية الصينية مسألة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بأنها نقطة مضيئة في العلاقات الصينية الأمريكية على اعتبار أن

<http://yaleglobal.yale.edu/content/chinas-new-silk-road-implications-us>

Accessed: 12-06-2017

Jonathan G. Odom. "What Does a "Pivot" or "Rebalance" Look Like? Elements of the U.S. Strategic Turn Towards Security in the Asia-Pacific Region and Its Waters". *Asian-Pacific Law & Policy Journal*. Vol 14 (1). 2012. P: 14.

Timothy Adamson. *China's Response to the US Asia-Pacific "Rebalance" and Its Implications for Sino-US Relations*. United States: Pro Quest LLC. 2013. P: 44.

"Assistant Secretary of State Kurt Campbell. Remarks to the Media on Departure at the Beijing Capital Airport". Beijing. January 4, 2012. On the Following Link:

www.state.gov/p/eap/rls/rm/2012/01/180111

Accessed: 14-07-2017

البلدين يتمتعان بنظرة أكثر نضجا اتجاه هذه القضية بالتحديد، فالصين والولايات المتحدة تتقاسمان نفس الهدف فيما يتعلق بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية¹.

ومن جانب آخر ترى الولايات المتحدة أنه من الضروري توسيع مجالات الاهتمام المشترك مع الصين ما سيدفع نحو مزيد من الحوار معها وهو ما سيساعد على المساهمة البناءة في الأمن الإقليمي لشرق آسيا. ففي ماي 2011 عقدت الولايات المتحدة داخل هيكل الحوار الإستراتيجي والاقتصادي (S&E) أول إستراتيجية للحوار الأمني مع الصين تستهدف تكثيف الحوار بين المسؤولين المدنيين والعسكريين لكلا البلدين من أجل فتح مناقشات صريحة حول العلاقات الثنائية الأكثر حساسية لأمنهما القومي كالأمن البحري والأمن السيبراني وأمن الفضاء ما يوفر قدرا أكبر من الاتصالات بين جيشي البلدين لتعزيز التفاهم وتجنب سوء التقدير². كما تسعى الولايات المتحدة أيضا لتعميق شراكتها مع الصين في مجال المساعدة الإنسانية في إطار الكوارث الطبيعية، مكافحة المخدرات وذلك في إطار مساعيها لخلق مسار إيجابي لعلاقتها مع الصين يجعل من الأخيرة شريك مهم وبنّاء في أمن إقليم شرق آسيا. وهو ما يتفق مع طرح هنري كيسنجر الذي يعتقد بأن أكبر تهديد للأمن القومي الأمريكي في المستقبل سيكون العجز المالي والقيود المفروضة على الميزانية لذلك فإن سياسة الاحتواء ليست في مصلحة الولايات المتحدة وبناء عليه فإن إستراتيجيتها في شرق آسيا لا يجب أن تكون موجهة لاحتواء الصين³.

وفي الشق المقابل فإن الصعود الصيني السريع وتراجع الولايات المتحدة النسبي سوف يغيّر لا محالة في ميزان القوة العالمي بين القوة العالمية رقم واحد ومنافسها الأقرب، فقد أوضح بريجينسكي بتزايد احتمالات حدوث احتكاكات حتمية مع تزايد دور الصين ونفوذها الإقليمي، ومع انحسار القوة الأمريكية النسبي بالإضافة إلى التراجع الذي لا مفر منه للتأثير الياباني في المنطقة سيزيد لا محالة من شعور التفوق الإقليمي للصين⁴. وفي ظل هذا الوضع يجب على واضعي السياسات الأمريكية والصينية الأخذ بعين الاعتبار:

- 1- أن مصالحهم المشتركة -لديهم الكثير من المصالح المشتركة- يجب أن تبقى قوية بما فيه الكفاية لتصمد أمام الصراعات الحتمية التي يمكن أن تنشأ بينهما مستقبلا.
- 2- اتخاذ الخطوات اللازمة من جانب كل طرف من أجل كبح جماح الشعور القومي المتصاعد⁵.

فالولايات المتحدة تركز على إشراك الصين من خلال تعظيم التعاون وزيادة دمج الصين في النظام الدولي القائم، إلا أنه بحسب مايكل سوين MICHAEL D. SWAIN يتعين على الولايات المتحدة الاستعداد لصين غير متعاونة من أجل الحفاظ على نفوذها وهيمنتها،

Gu Guoliang. "Cooperation and differences between China and the United States in the field of arms control and nonproliferation". P: 02. On the Following Link: www.nti.org/media/pdfs/Gu_Guoliang.pdf

Jonathan G. Odom. Op, Cit. P: 17.²

Huang Renwe. "The Rebalance of U.S. Asian Strategy and China's Strategic Advantage". CIR. Vol 22. ³ N° 5. September -October 2012. P: 91. On the Following Link:

<http://niiseng.cssn.cn/articles/essays/201404/P020140418793712187024.pdf>

Duy Thanh. "POSSIBLE SCENARIOS FOR CHINA - U.S. RELATIONS BY 2030". (Thesis of Master ⁴ Degree. School of History, Philosophy, Political Science and International Relations . Victoria University of Wellington. New Zealand. 2014) . P: 32. On the Following Link:

<http://researcharchive.vuw.ac.nz/xmlui/bitstream/handle/10063/3272/thesis.pdf?sequence=2>

ROBERT J. ART. Op, Cit. P: 391.⁵

وفي هذا الإطار حدّد سوين ثلاث إستراتيجيات محتملة للولايات المتحدة من أجل إشراك الصين مع الحفاظ على نفوذها في الوقت نفسه، وتتمثل هذه الإستراتيجيات في:

أولاً: المشاركة الانتقائية

إن الانعطاف الأمريكي نحو شرق آسيا يمثل تحولا إستراتيجيا لتركيزها من الشرق الأوسط إلى شرق آسيا، وفي هذا السياق يقول سوين بأن إعادة تعبئة الموارد نحو شرق آسيا هو مشاركة انتقائية.

ثانياً: الموازنة الخارجية

فالولايات المتحدة بتعزيز أصولها البحرية والجوية في المنطقة هي تتعاون بشكل إستراتيجي مع عدد محدد من الدول في المنطقة ما يسمح لها بتأكيد نفوذها من جهة وموازنة النفوذ الصيني المتصاعد من جهة أخرى. ومع ذلك يؤكد سوين بأنه لا يمكن التأكد من نتائج الموازنة الخارجية لأنها قد تهدد الحكومة الصينية.

ثالثاً: الإطار الأمني التعاوني:

اقترح سوين إطاراً أمنياً تعاونياً بحيث يمكن لكل من الولايات المتحدة والصين التعاون من خلال تقاسم المسؤوليات الأمنية وتوفير الاستقرار في العلاقات الثنائية، إلا أن هذا الإطار يحتاج لإنجاحه إلى الاتفاق بين الولايات المتحدة والصين. ومع ذلك يعتقد سوين بأن هذه الإستراتيجية هي أفضل ما يكون لتطويع العلاقات الثنائية، إلا أن النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي بالإضافة إلى التفاوت في القدرات التكنولوجية قد يعرقل وضع مثل هذا الإطار¹.

الجدول رقم: 20

وجهات النظر الإستراتيجية الأمريكية الأربعة بشأن التعامل مع الصين

النوايا الصينية			
متشائم	متفائل		
أولوية الاحتواء العسكري	الاندماج	متفائل	مسار القوة الصينية
تحقيق التوازن في التحالفات	ضبط النفس الدبلوماسي	متشائم	

Source : Zack Cooper, Jake Douglas. "Four Visions of US Strategy on China". National Asian Security Studies Program. Issue Brief N° 3.

Australia, Canberra. December 02, 2016. P: 05.

بحسب الجدول أعلاه يتضح مدى انقسام النخب الإستراتيجية الأمريكية تجاه طبيعة العلاقة مع الصين إلى متفائلين بدور أكثر إيجابية ومسؤولية للصين في منطقة شرق آسيا وفي النظام الدولي القائم ما يفرض ضرورة إشراكها في المؤسسات الدولية القائمة وتغليب لغة الحوار الدبلوماسي على أساليب "الحرب الباردة" التي لا تتوافق وطبيعة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي تجنب مأساة القوى العظمى عبر تاريخ

¹ MICHAEL D. SWAINE, YAN XUETONG And Others. "Future Challenges For U.S.- China Relations".
CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE. April 17, 2012

On The Following Link: <http://carnegieendowment.org/2012/04/17/future-challenges-for-u.s.-china-relations-event-3692>

Accessed: 22-04-2016

العلاقات الدولية. وفي المقابل وجود نخبة أمريكية متشائمة تجاه طبيعة مسار ونوايا القوة الصينية الصاعدة بسرعة في سلم القوى العظمى، ما يفرض بالتالي على صانع القرار الأمريكي احتواء هذه القوة قبل اختلال موازين القوى صوب الشرق ونهاية عصر الهيمنة الغربي- الأمريكي. ومع ذلك فطبيعة العلاقات الأمريكية الصينية معقدة ومتداخلة إلى درجة لم يوجد مثلها عبر تاريخ العلاقات الدولية على الأقل منذ معاهدة واسفاليا الشهيرة ما يُصعب من مهمة التكهن بمستقبلها، وفي هذا السياق أشار روبرت آرت Robert J. Art إلى ثلاث معايير رئيسية حاسمة لتحليل مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية هي:

- 1- لا يمكن التنبؤ على وجه اليقين بطبيعة النوايا الصينية، ولكن يمكننا القول بكل ثقة بأنها ستكون أكثر توسعية مما هي عليه الآن.
- 2- أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن توقف صعود الصين على الرغم من قدرتها على إبطاء هذا الصعود لفترة من الزمن من خلال سياسات اقتصادية عدائية.
- 3- ينبغي عدم الافتراض بأن العلاقات الأمريكية الصينية محكوم عليها بتكرار السجل الكئيب للقوى الثلاث السابقة المهيمنة في السنوات المائة الماضية على اعتبار أن هناك اختلافات واضحة بينها¹.

خلاصة الفصل

لقد عكست الترتيبات الأمنية الأمريكية في شرق آسيا اعترافاً أمريكياً ضمناً بأن مستقبل الوضع الجيو إستراتيجي المتفوق للولايات المتحدة في العالم مرتبط بشكل كبير بالتطورات في هذه المنطقة الحيوية من العالم، فالولايات المتحدة تسعى إلى تعزيز مشاركتها الإستراتيجية ودورها القيادي من أجل الاستفادة قدر الإمكان من ارتفاع إقليم شرق آسيا في أجندة السياسة الدولية، ومن أجل كبح جماح الطموح الإقليمي للصين في توظيف نهضتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي- أمني إقليمي يخدم مصالحها وهو ما يتناقض مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة. لذلك قامت هذه الأخيرة بالموازنة بين وجودها التاريخي القوي في شمال شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية) وجنوب شرق آسيا من خلال إحياء تحالفاتها القديمة، وأيضاً من خلال بناء شراكات أمنية جديدة تعتمد على مبدأ التناوب في المعدات والأفراد من أجل تلافي الاعتراضات السياسية في الدول المستقبلة للتواجد الأمريكي في المنطقة، وأيضاً من أجل الموازنة بين شح مواردها المالية جرّاء الأزمة المالية العالمية وبين مسؤولياتها كقوة عالمية.

¹ ROBERT J. ART, Op, Cit, P: 361.

ورغم الزخم الكبير الذي أحدثه تعزيز الوجود الأمني- العسكري الأمريكي الحاضر أصلا في المنطقة خاصة في الصين التي اعتبرته نوعا من عقلية الحرب الباردة لا تتوافق وطبيعة العلاقات الدولية المعاصرة المتسمة بدرجة عالية من الترابط والاعتماد المتبادل في ظل العولمة، إلا أن الردّ الصيني تميّز بدرجة عالية من الحكمة ومن ضبط النفس في إطار عدم الانسياق نحو سباق تسلح مجهد ومكلف ينسف كل ما حققته النهضة الاقتصادية الصينية طيلة ثلاثة عقود سابقة، لذلك تميّزت الاستجابة الصينية للترتيبات الأمنية الأمريكية بتغليب القوة الناعمة (اقتصاديا ودبلوماسيا) ما يعكس تفضيلها للبراغماتية في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وأيضا من أجل توسيع دائرة تأثيرها في المنطقة وإزالة مخاوف دولها إزاء الصعود الصيني ما ينسف بالتالي الأساس الذي بنيت عليه هذه الترتيبات الأمنية على الأقل لدى النخبة الصينية الحاكمة.

الخاتمة

منذ تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة -أول رئيس أمريكي من منطقة الباسيفيك- سعى بشدة إلى إعادة التأكيد على المصالح الأمريكية في شرق آسيا، حيث أعرب على أن الأساس المنطقي وراء هذا التحول الإستراتيجي يكمن في عبارة "هنا نرى المستقبل"، كما وصفت هيلاري كلينتون هذه المنطقة بأنها نقطة محورية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، إلا أن إعلان أوباما "العودة إلى آسيا" قد ترافق مع احتجاجات من بعض المسؤولين ممن عملوا في الإدارة الجمهورية السابقة وتساءلوا عما إذا كانت الصياغة تشير إلى أن إدارة الرئيس بوش الابن قد هجرت آسيا وانتقدوا إدارة أوباما كمثال سيئ لجلب السياسة الحزبية إلى الدبلوماسية الوطنية لذا أعيدت تسمية الإستراتيجية لتصبح "محور آسيا" ما يعني ضمناً انتقال محور تركيزها من أوروبا إلى آسيا، لكن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين وجدوا مكامن للقلق متسائلين في الوقت نفسه عما إذا كانت الولايات المتحدة ستتخلى عن أوروبا والأطلسي حيث ظلت أوروبا على مدار قرون خلت المسرح الرئيسي للسياسة العالمية، وقد تسبب رد فعلهم هذا في وضع الصياغة النهائية لهذه الإستراتيجية على أنها "إعادة التوازن"، وهو في الحقيقة شعار في غاية الذكاء يعني أن هناك توازناً في شرق آسيا ولكن تم كسره مع صعود الصين، وبالتالي تحتاج المصالح الإستراتيجية الأمريكية إلى إعادة التوازن. كما أن صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على أنها "إعادة التوازن" بدلاً من "محور آسيا" توحي بأن الولايات المتحدة لم تحول تركيزها ولكنها تؤكد مصالحها طويلة الأمد في شرق آسيا بعد فترة من الانشغال في الشرق الأوسط.

لقد حظيت الجوانب الأمنية في إستراتيجية إعادة التوازن بأكبر قدر من الاهتمام فالإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا تسعى في جوهرها إلى تعزيز نظام إقليمي مستقر يقوم على المبادئ والقيم التي ساعدت الولايات المتحدة على تشكيل القرن العشرين في أوروبا والغرب، وبالتالي فإن المشاركة الأمنية الأمريكية تشكل حجر الزاوية في إستراتيجية إعادة التوازن تهدف واشنطن من خلالها إلى تزويد حلفائها الحاليين بضمانات أمنية في حالة اندلاع أي نزاع إقليمي تكون الصين طرفاً فيه. كما ترغب الولايات المتحدة في توسيع مضلتها الأمنية لتشمل دولاً لا تعتبر تقليدياً من حلفائها الإقليميين، بحيث يجسد ذلك بناء شبكة من الشراكات عبر المحيط الهادي تكون صلبة ومتسقة مع القيم الأمريكية مثل تلك التي بُنيت عبر المحيط الأطلسي تكون بمثابة رادع ضد الدول التي تهدف إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية.

فالنمو السريع للاقتصاد الصيني بصورة غير مسبوقة في التاريخ الحديث جعلته يتجاوز الاقتصاد الياباني عام 2010 كثنائي أكبر اقتصاد في العالم وما استتبع ذلك من إنفاق كبير على التحديث العسكري، إضافة إلى سعيها لترجمة نهضتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي وأمني في منطقة شرق آسيا في إطار رؤيتها الأشمل لمكانة ودور الصين في عالم ما بعد الأحادية القطبية، ما يعني استبدال الولايات المتحدة باعتبارها القوة الرئيسية في آسيا وهو

ما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف نظام التحالفات الأمني الأمريكي القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتالي تقويض ثقة الدول الآسيوية في مصداقية الولايات المتحدة وموثوقيتها في حماية حلفائها الإقليميين، دفع الولايات المتحدة إلى الرد على ديناميات القوة المتغيرة الناجمة عن الصعود الصيني حماية لمصالحها الإستراتيجية طويلة الأمد في المنطقة من خلال طمأنة حلفائها الآسيويين بالالتزام الولايات المتحدة المتجدد والمستمر بالمنطقة، وهو ما عمق عدم الثقة الإستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة والذي من شأنه إذا ما استمر أن يؤدي إلى تدهور العلاقات الثنائية ما سيكون له آثار سلبية تتجاوز حدود الدولتين إلى العالم بأسره على اعتبار أن الولايات المتحدة والصين ستظلان الدولتين الأكثر أهمية في العالم لعقود قادمة.

ومن خلال هذه الدراسة تمكنا من التوصل إلى جملة من الاستنتاجات نجملها في النقاط التالية:

أولاً: أن الترتيبات الأمنية الأمريكية في شرق آسيا تستهدف تعزيز دورها كحامية إقليمية في المنطقة من خلال تحويل مركز ثقل قواتها المنتشرة في جميع أنحاء العالم إلى شرق آسيا، بالإضافة إلى إعادة تشكيل الوضع العسكري الأمريكي في المنطقة بما يؤدي إلى إسقاط جغرافي أفضل للسلطة ومرونة تشغيلية أعلى من خلال الموازنة بين وجودها التاريخي القوي في شمال شرق آسيا وجنوب شرقها عبر إحياء تحالفاتها القديمة وأيضاً من خلال شراكات أمنية جديدة بما يدفع حلفاءها وشركاءها الإقليميين إلى القيام بدور يتناسب وتوسيع القدرات التشغيلية المشتركة.

ثانياً: أن خيار الرئيس باراك أوباما بزيادة الالتزام الأمريكي والحفاظ على صيرورته في النظام الجيو إستراتيجي لشرق آسيا من خلال إعادة توجيه الموارد والقدرات الأمريكية بعيداً عن الصراعات العسكرية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نحو المنطقة الأكثر ديناميكية اقتصادياً وإستراتيجياً في العالم – هناك حديث عن قرن آسيوي استناداً إلى اعتقاد مفاده بأن القرن الحادي والعشرين سيشهد تحولاً في مركز ثقل الاقتصاد العالمي إلى آسيا إذا ما استمرت الاتجاهات الاقتصادية والديموغرافية على ما هي عليه- يعكس في جوهره إعادة توجيه أولويات السياسة الخارجية الأمريكية على المدى الطويل. فالارتفاع الاقتصادي لشرق آسيا يُعد بحق إنجاز تاريخي مذهل ستظهر بلا ريب تبعاته وتجلياته على عالمنا اليوم وفي المستقبل، وبناء عليه فالولايات المتحدة تواجه العديد من التحديات والفرص في سياق محاولاتها لتأمين مصالحها الأمنية والاقتصادية والسياسية فضلاً عن مصالح حلفائها في مشهد إستراتيجي متغير.

ثالثاً: أن الترتيبات الأمنية الأمريكية لا تستهدف احتواء الصين –بالمعنى الحرفي للكلمة- بقدر ما تهدف إلى السيطرة على تطور هذه القوة العظمى القادمة في إقليمها الطبيعي (شرق آسيا) قبل أن تنطلق إلى العالمية، فالنظريات التقليدية التي سادت إبان الحرب الباردة لا يمكنها تفسير الوضع الحالي في شرق آسيا على اعتبار أن طبيعة العلاقة الجيو سياسية الأمريكية الصينية ليست ببساطة قوتين عظيمين تتصارعان من أجل الهيمنة، بل إنها تعكس التناقض بين الولايات المتحدة التي تحاول التمسك بأولوياتها حفاظاً على ديمومة موقعها على قمة هرم النظام الدولي، والصين التي تحاول التمسك بسيادتها وحقها في

التطور. فالأصول العسكرية الأمريكية المتمركزة في شرق آسيا في إطار إستراتيجية إعادة التوازن تستهدف غرضين أساسيين هما:

1- أنها تساعد على الحفاظ على الطموحات الصينية في إطار عام لا يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة حرية الملاحة البحرية وأمن حلفائها الإقليميين في المنطقة.

2- إسقاط القوة العسكرية خاصة البحرية في المحيط الهادي نظرًا لأهميته المتزايدة في أجندة السياسة العالمية، وهو للمفارقة التاريخية يتفق مع دلالة العبارة الشهيرة لوزير الخارجية الأمريكي جون هاي عام 1900 بأن البحر المتوسط هو من الماضي والمحيط الأطلسي هو محيط الحاضر والمحيط الهادي هو محيط المستقبل.

رابعًا: على الرغم من الالتزام الأمريكي الواضح والصريح بأعباء أمن حلفائها في شرق آسيا إلا إن إدارة الرئيس أوباما تسعى من خلال هذه الترتيبات الأمنية إلى تقاسم أعباء تكاليفها مع حلفائها التقليديين خاصة اليابان، كوريا الجنوبية وأستراليا. فالولايات المتحدة تستهدف من خلال هذه الترتيبات الأمنية الموازنة بين شح مواردها المالية جرّاء أسوأ أزمة مالية تعصف باقتصادها منذ الكساد الكبير عام 1929 وبين مسؤولياتها كقوة عظمى مهيمنة وذلك بإعادة هندسة ما يعرف بعقيدة التناوب، من خلال زيادة مدتها وعديد قوّاتها وهو ما يساعد في تخفيف الضغوط على ميزانية الدفاع على اعتبار أن مبدأ التناوب يحتاج إلى قوّات وموظفين أقل، كما يزيد من سرعة استجابة الجيش الأمريكي لمختلف الحالات الطارئة في جميع أنحاء إقليم شرق آسيا ما يمكنه من تحمل أعباء أمنية إضافية في المستقبل.

خامسًا: أن التوجه الأمني الأمريكي نحو شرق آسيا ينم في جوهره على إدراك أمريكي بأن هذه المنطقة الإستراتيجية هي نقطة الارتكاز الجديدة لاستمرار تفوقها العالمي على اعتبار أن إقليم شرق آسيا سوف يلعب دورا محوريا في تشكيل العالم في القرن الحادي والعشرين وبالتالي فإن غياب الحضور الأمريكي القوي والفعال في المنطقة سيشجع القوى المنافسة –الصين- لتشكيل معالم هذه المنطقة الحيوية بطريقة ليست بالضرورة في مصلحتها وكنتيجة لذلك فإن التكاليف المحتملة لعدم التحرك نحو شرق آسيا تفوق بكثير مخاطر التحول نحو هذا الإقليم الإستراتيجي.

سادسًا: أن طبيعة الترتيبات الأمنية الأمريكية في شرق آسيا تبدو مصممة للحفاظ على الاستقرار والسلام في بيئة أمنية معقدة تمثل تهديدات أمنية ذات طبيعة لا تماثلة، حيث تبرز مجموعة من التحديات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة كالأمن البيئي، حيث تعتبر المنطقة موطنًا لأكثر من 60% من الكوارث الطبيعية في العالم، إضافة إلى أمن الفضاء والأمن السيبراني دون إغفال الأنشطة النووية والصاروخية لكوريا الشمالية وحرية الملاحة خاصة في بحر الصين الجنوبي وإدارة التوترات المتزايدة بشأن النزاعات الإقليمية خاصة البحرية منها، بما يؤدي في النهاية إلى إقامة مناخ أمني مستقر تكون له تداعيات إيجابية تعزز الدور القيادي للولايات المتحدة في المنطقة.

وعموما يمكننا القول بأنه على الرغم من الزخم الدولي الكبير سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى السياسي الذي ترافق مع إعادة إدارة باراك أوباما لأولوياتها الإستراتيجية نحو منطقة شرق آسيا بما يستحضر صور التنافس الإستراتيجي الذي ساد

إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق، ولكن هذه المرّة بين الولايات المتحدة والصين إلاّ أنه من الصعب اختزالها في علاقة صفرية كسابقتها لكون علاقاتهما متشابكة ومعقّدة في إطار حالة عالية من الاعتماد المتبادل في ظل العولمة كما أنه يعكس حقيقة جوهرية مفادها أن الولايات المتحدة كانت ومازالت وستظل دائماً دولة باسيفيكية وهو ما عبّر عنه الرئيس أوباما في خطابه الشهير أمام البرلمان الأسترالي عام 2011 (الولايات المتحدة هي أمة المحيط الهادي ونحن هنا لنبقى).

إلاّ أن الهزيمة غير المتوقعة لما يعتبره الكثير من المراقبين المهندس الرئيسي لإستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية لشرق آسيا وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 أمام المرشح الجمهوري دونالد ترامب Donald Trump الذي حمل شعار "أمريكا أولاً" الانعزالي طيلة حملته الانتخابية يطرح تساؤلات عديدة حول حقيقة التزام إدارته الجديدة بالتوجه الإستراتيجي لإدارة أوباما السابقة خاصة مع تبقي أكثر من ثلاث سنوات على استكمال الترتيبات الأمنية الأمريكية في شرق آسيا حتى عام 2020، وأيضاً التزاماتها تجاه شركاءها الإقليميين في شرق آسيا خاصة مع بدء الرئيس ترامب تفكيك إرث سلفه أوباما بإلغائه اتفاقية TPP التي تعد الوجه الاقتصادي لإعادة التوازن، فهل سيستمر هذا التفكيك ليطل الوجه الأمني لإعادة التوازن؟.

وفي الأخير حتى تتضح الإجابة على هذا التساؤل فإن خيارات الرئيس ترامب قد أحدثت نوعاً من الضبابية وغياب الرؤية الواضحة للدور الأمريكي التاريخي الضامن للتوازنات الإستراتيجية الإقليمية في شرق آسيا.

الملاحق

الملحق رقم: 01

"الحفاظ على القيادة العالمية.. أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين"

SUSTAINING U.S.
GLOBAL LEADERSHIP:
PRIORITIES FOR 21ST
CENTURY DEFENSE



JANUARY 2012



THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

January 3, 2012

Our Nation is at a moment of transition. Thanks to the extraordinary sacrifices of our men and women in uniform, we have responsibly ended the war in Iraq, put al-Qa'ida on the path to defeat – including delivering justice to Osama bin Laden – and made significant progress in Afghanistan, allowing us to begin the transition to Afghan responsibility. At the same time, we must put our fiscal house in order here at home and renew our long-term economic strength. To that end, the Budget Control Act of 2011 mandates reductions in federal spending, including defense spending.

As Commander in Chief, I am determined that we meet the challenges of this moment responsibly and that we emerge even stronger in a manner that preserves American global leadership, maintains our military superiority and keeps faith with our troops, military families and veterans. I therefore directed this review to identify our strategic interests and guide our defense priorities and spending over the coming decade.

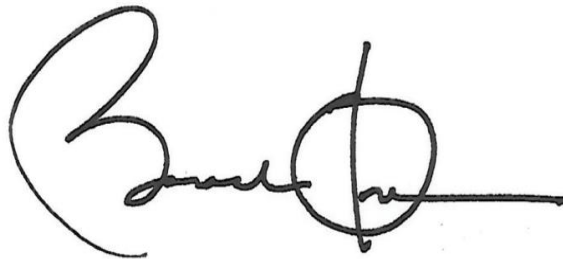
This review has been shaped by America's enduring national security interests. We seek the security of our Nation, allies and partners. We seek the prosperity that flows from an open and free international economic system. And we seek a just and sustainable international order where the rights and responsibilities of nations and peoples are upheld, especially the fundamental rights of every human being.

Indeed, as we end today's wars, we will focus on a broader range of challenges and opportunities, including the security and prosperity of the Asia Pacific. As a new generation across the Middle East and North Africa demands their universal rights, we are supporting political and economic reform and deepening partnerships to ensure regional security. In contrast to the murderous vision of violent extremists, we are joining with allies and partners around the world to build their capacity to promote security, prosperity, and human dignity. And the growing capabilities of allies and partners, as demonstrated in the successful mission to protect the Libyan people, create new opportunities for burden-sharing.

Meeting these challenges cannot be the work of our military alone, which is why we have strengthened all the tools of American power, including diplomacy and development, intelligence, and homeland security. Going forward, we will also remember the lessons of history and avoid repeating the mistakes of the past when our military was left ill-prepared for the future. As we end today's wars and reshape our Armed Forces, we will ensure that our military is agile, flexible, and ready for the full range of contingencies. In particular, we will continue to invest in the capabilities critical to future success, including intelligence, surveillance, and reconnaissance; counterterrorism; countering weapons of mass destruction; operating in anti-access environments; and prevailing in all domains, including cyber.

Most importantly, we will keep faith with our troops, military families and veterans who have borne the burden of a decade of war and who make our military the best in the world. Though we must make hard fiscal choices, we will continue to prioritize efforts that focus on wounded warriors, mental health, and families. And as our newest veterans rejoin civilian life, we continue to have a moral obligation -- as a government and as a Nation -- to give our veterans the care, benefits, and the job opportunities they deserve.

The fiscal choices we face are difficult ones, but there should be no doubt -- here in the United States or around the world -- we will keep our Armed Forces the best-trained, best-led, best-equipped fighting force in history. And in a changing world that demands our leadership, the United States of America will remain the greatest force for freedom and security that the world has ever known.

A handwritten signature in black ink, appearing to be "Barack Obama". The signature is written in a cursive style with a large, looping initial "B" and a circular flourish at the end.



THE SECRETARY OF DEFENSE
1000 DEFENSE PENTAGON
WASHINGTON, DC 20301-1000

January 5, 2012

I am releasing new strategic guidance for the Department of Defense to articulate priorities for a 21st century defense that sustains U.S. global leadership. This guidance reflects the President's strategic direction to the Department and was deeply informed by the Department's civilian and military leadership, including the Joint Chiefs of Staff, the Secretaries of the Military Departments, and the Combatant Commanders.

This country is at a strategic turning point after a decade of war and, therefore, we are shaping a Joint Force for the future that will be smaller and leaner, but will be agile, flexible, ready, and technologically advanced. It will have cutting edge capabilities, exploiting our technological, joint, and networked advantage. It will be led by the highest quality, battle-tested professionals. It will have global presence emphasizing the Asia-Pacific and the Middle East while still ensuring our ability to maintain our defense commitments to Europe, and strengthening alliances and partnerships across all regions. It will preserve our ability to conduct the missions we judge most important to protecting core national interests: defeating al-Qa'ida and its affiliates and succeeding in current conflicts; deterring and defeating aggression by adversaries, including those seeking to deny our power projection; countering weapons of mass destruction; effectively operating in cyberspace, space, and across all domains; maintaining a safe and effective nuclear deterrent; and protecting the homeland.

The Joint Force will be prepared to confront and defeat aggression anywhere in the world. It will have the ability to surge and regenerate forces and capabilities, ensuring that we can meet any future threats, by investing in our people and a strong industrial base. It will remain the world's finest military.

A handwritten signature in black ink, appearing to be the name "L. R. O'Connell".

Introduction

The United States has played a leading role in transforming the international system over the past sixty-five years. Working with like-minded nations, the United States has created a safer, more stable, and more prosperous world for the American people, our allies, and our partners around the globe than existed prior to World War II. Over the last decade, we have undertaken extended operations in Iraq and Afghanistan to bring stability to those countries and secure our interests. As we responsibly draw down from these two operations, take steps to protect our nation's economic vitality, and protect our interests in a world of accelerating change, we face an inflection point. This merited an assessment of the U.S. defense strategy in light of the changing geopolitical environment and our changing fiscal circumstances. This assessment reflects the President's strategic direction to the Department and was deeply informed by the Department's civilian and military leadership, including the Joint Chiefs of Staff, the Secretaries of the Military Departments, and the Combatant Commanders. Out of the assessment we developed a defense strategy that transitions our Defense enterprise from an emphasis on today's wars to preparing for future challenges, protects the broad range of U.S. national security interests, advances the Department's efforts to rebalance and reform, and supports the national security imperative of deficit

reduction through a lower level of defense spending.

This strategic guidance document describes the projected security environment and the key military missions for which the Department of Defense (DoD) will prepare. It is intended as a blueprint for the Joint Force in 2020, providing a set of precepts that will help guide decisions regarding the size and shape of the force over subsequent program and budget cycles, and highlighting some of the strategic risks that may be associated with the proposed strategy.

A Challenging Global Security Environment

The global security environment presents an increasingly complex set of challenges and opportunities to which all elements of U.S. national power must be applied.

The demise of Osama bin Laden and the capturing or killing of many other senior al-Qa'ida leaders have rendered the group far less capable. However, al-Qa'ida and its affiliates remain active in Pakistan, Afghanistan, Yemen, Somalia, and elsewhere. More broadly, violent extremists will continue to threaten U.S. interests, allies, partners, and the homeland. The primary loci of these threats are South Asia and the Middle East. With the diffusion of destructive technology, these extremists have the potential to pose catastrophic threats that could directly affect our security and prosperity. For the

foreseeable future, *the United States will continue to take an active approach to countering these threats* by monitoring the activities of non-state threats worldwide, working with allies and partners to establish control over ungoverned territories, and directly striking the most dangerous groups and individuals when necessary.

U.S. economic and security interests are inextricably linked to developments in the arc extending from the Western Pacific and East Asia into the Indian Ocean region and South Asia, creating a mix of evolving challenges and opportunities. Accordingly, while the U.S. military will continue to contribute to security globally, *we will of necessity rebalance toward the Asia-Pacific region*. Our relationships with Asian allies and key partners are critical to the future stability and growth of the region. We will emphasize our existing alliances, which provide a vital foundation for Asia-Pacific security. We will also expand our networks of cooperation with emerging partners throughout the Asia-Pacific to ensure collective capability and capacity for securing common interests. The United States is also investing in a long-term strategic partnership with India to support its ability to serve as a regional economic anchor and provider of security in the broader Indian Ocean region. Furthermore, we will maintain peace on the Korean Peninsula by effectively working with allies and other regional states to deter and defend against provocation from North

Korea, which is actively pursuing a nuclear weapons program.

The maintenance of peace, stability, the free flow of commerce, and of U.S. influence in this dynamic region will depend in part on an underlying balance of military capability and presence. Over the long term, China's emergence as a regional power will have the potential to affect the U.S. economy and our security in a variety of ways. Our two countries have a strong stake in peace and stability in East Asia and an interest in building a cooperative bilateral relationship. However, the growth of China's military power must be accompanied by greater clarity of its strategic intentions in order to avoid causing friction in the region. The United States will continue to make the necessary investments to ensure that we maintain regional access and the ability to operate freely in keeping with our treaty obligations and with international law. Working closely with our network of allies and partners, we will continue to promote a rules-based international order that ensures underlying stability and encourages the peaceful rise of new powers, economic dynamism, and constructive defense cooperation.

In the Middle East, the Arab Awakening presents both strategic opportunities and challenges. Regime changes, as well as tensions within and among states under pressure to reform, introduce uncertainty

for the future. But they also may result in governments that, over the long term, are more responsive to the legitimate aspirations of their people, and are more stable and reliable partners of the United States.

Our defense efforts in the Middle East will be aimed at countering violent extremists and destabilizing threats, as well as upholding our commitment to allies and partner states. Of particular concern are the proliferation of ballistic missiles and weapons of mass destruction (WMD). U.S. policy will emphasize Gulf security, in collaboration with Gulf Cooperation Council countries when appropriate, to prevent Iran's development of a nuclear weapon capability and counter its destabilizing policies. The United States will do this while standing up for Israel's security and a comprehensive Middle East peace. *To support these objectives, the United States will continue to place a premium on U.S. and allied military presence in — and support of — partner nations in and around this region.*

Europe is home to some of America's most stalwart allies and partners, many of whom have sacrificed alongside U.S. forces in Afghanistan, Iraq, and elsewhere. Europe is our principal partner in seeking global and economic security, and will remain so for the foreseeable.

future. At the same time, security challenges and unresolved conflicts persist in parts of Europe and Eurasia, where the United States must continue to promote regional security and Euro-Atlantic integration. The United States has enduring interests in supporting peace and prosperity in Europe as well as bolstering the strength and vitality of NATO, which is critical to the security of Europe and beyond. Most European countries are now producers of

security rather than consumers of it. Combined with the drawdown in Iraq and Afghanistan, this has created a strategic opportunity to rebalance the U.S. military investment in Europe, moving from a focus on current conflicts toward a focus on future capabilities. *In keeping with this evolving strategic landscape, our posture in Europe must also evolve.* As this occurs, the United States will maintain our Article 5 commitments to allied security and promote enhanced capacity and interoperability for coalition operations. In this resource-constrained era, we will also work with NATO allies to develop a ““Smart Defense”” approach to pool, share, and specialize capabilities as needed to meet 21st century challenges. In addition, our engagement with Russia remains important, and we will continue to build a closer relationship in areas of mutual interest and encourage it to be a contributor across a broad range of issues.

Building partnership capacity elsewhere in the world also remains important for sharing the costs and responsibilities of global leadership. Across the globe we will seek to be the security partner of choice, pursuing new partnerships with a growing number of nations — including those in Africa and Latin America — whose interests and viewpoints are merging into a common vision of freedom, stability, and prosperity. *Whenever possible, we will develop innovative, low-cost, and small-footprint approaches to achieve our security objectives,* relying on exercises, rotational presence, and advisory capabilities.

To enable economic growth and commerce, America, working in conjunction with allies and partners around the world, will seek to protect freedom of access throughout the global commons — those areas beyond

national jurisdiction that constitute the vital connective tissue of the international system. Global security and prosperity are increasingly dependent on the free flow of goods shipped by air or sea. State and non-state actors pose potential threats to access in the global commons, whether through opposition to existing norms or other anti-access approaches. Both state and non-state actors possess the capability and intent to conduct cyber espionage and, potentially, cyber attacks on the United States, with possible severe effects on both our military operations and our homeland. Growth in the number of space-faring nations is also leading to an increasingly congested and contested space environment, threatening safety and security. *The United States will continue to lead global efforts with capable allies and partners to assure access to and use of the global commons, both by strengthening international norms of responsible behavior and by maintaining relevant and interoperable military capabilities.*

The proliferation of nuclear, biological, and chemical weapons technology has the potential to magnify the threats posed by regional state actors, giving them more freedom of action to challenge U.S. interests. Terrorist access to even simple nuclear devices poses the prospect of devastating consequences for the United States. Accordingly, *the Department of Defense will continue to enhance its capabilities, acting with an array of domestic and foreign partners, to conduct effective operations to counter the proliferation of WMD.*

Primary Missions of the U.S. Armed Forces

To protect U.S. national interests and achieve the objectives of the 2010 *National Security Strategy* in this environment, *the Joint Force will need to recalibrate its capabilities and make selective additional investments to succeed in the following missions:*

- **Counter Terrorism and Irregular Warfare.** Acting in concert with other means of national power, U.S. military forces must continue to hold al-Qa''ida and its affiliates and adherents under constant pressure, wherever they may be. *Achieving our core goal of disrupting, dismantling, and defeating al-Qa''ida and preventing Afghanistan from ever being a safe haven again will be central to this effort.* As U.S. forces draw down in Afghanistan, our global counter terrorism efforts will become more widely distributed and will

be characterized by a mix of direct action and security force assistance. Reflecting lessons learned of the past decade, we will continue to build and sustain tailored capabilities appropriate for counter terrorism and irregular warfare. We will also remain vigilant to threats posed by other designated terrorist organizations, such as Hezbollah.

- **Deter and Defeat Aggression.** U.S. forces will be capable of deterring and defeating aggression by any potential adversary. *Credible deterrence results from both the capabilities to deny an aggressor the prospect of achieving his objectives and from the complementary capability to impose unacceptable costs on the aggressor.* As a nation with important interests in multiple regions, our forces must be capable of deterring and defeating aggression by an opportunistic adversary in one region even when our forces are committed to a large-scale operation elsewhere. Our planning envisages forces that are able to fully deny a capable state's aggressive objectives in one region by conducting a combined arms campaign across all domains — land, air, maritime, space, and cyberspace. This includes being able to *secure territory and populations and facilitate a transition to stable governance on a small scale for a limited period using standing forces and, if necessary, for an extended period with mobilized forces.* Even when U.S. forces are committed to a large-scale operation in one region, *they will be capable of denying the objectives of — or imposing unacceptable costs on — an opportunistic aggressor in a second region.* U.S. forces will plan to operate whenever possible with allied and coalition forces. Our ground forces will be responsive and capitalize on balanced lift, presence, and prepositioning to maintain the agility needed to remain prepared for the several areas in which such conflicts could occur.

- **Project Power Despite Anti-Access/Area Denial Challenges.** In order to credibly deter potential adversaries and to prevent them from achieving their objectives, the United States must maintain its ability to project power in areas in which our access and freedom to operate are challenged. In these areas, sophisticated adversaries will use asymmetric capabilities, to include electronic and cyber warfare, ballistic and cruise missiles, advanced air defenses, mining, and other methods, to complicate our

operational calculus. States such as China and Iran will continue to pursue asymmetric means to counter our power projection capabilities, while the proliferation of sophisticated weapons and technology will extend to non-state actors as well. *Accordingly, the U.S. military will invest as required to ensure its ability to operate effectively in anti-access.*

and area denial (A2/AD) environments. This will include implementing the Joint Operational Access Concept, sustaining our undersea capabilities, developing a new stealth bomber, improving missile defenses, and continuing efforts to enhance the resiliency and effectiveness of critical space-based capabilities.

- **Counter Weapons of Mass Destruction.** U.S. forces conduct a range of activities aimed at preventing the proliferation and use of nuclear, biological, and chemical weapons. These activities include implementing the Cooperative Threat Reduction (Nunn-Lugar) Program, and planning and operations to locate, monitor, track, interdict and secure WMD and WMD-related components and the means and facilities to make them. They also include an active whole-of-government effort to frustrate the ambitions of nations bent on developing WMD, to include preventing Iran's pursuit of a nuclear weapons capability. In partnership with other elements of the U.S. Government, DoD will continue to invest in capabilities to detect, protect against, and respond to WMD use, should preventive measures fail.

- **Operate Effectively in Cyberspace and Space.** Modern armed forces cannot conduct high-tempo, effective operations without reliable information and communication networks and assured access to cyberspace and space. Today space systems and their supporting infrastructure face a range of threats that may degrade, disrupt, or destroy assets. *Accordingly, DoD will continue to work with domestic and international allies and partners and invest in advanced capabilities to defend its networks, operational capability, and resiliency in cyberspace and space.*

- **Maintain a Safe, Secure, and Effective Nuclear Deterrent.** As long as nuclear weapons remain in existence, the United States will maintain a safe, secure, and effective arsenal. We will field nuclear forces that can under any circumstances confront an adversary with the prospect of unacceptable damage, both to deter potential adversaries and to assure U.S. allies and other security partners that they can count on America's security commitments. *It is possible that our deterrence goals can be achieved with a smaller nuclear force, which would reduce the number of nuclear weapons in our inventory as well as their role in U.S. national security strategy.*

- **Defend the Homeland and Provide Support to Civil Authorities.** U.S. forces will continue to defend U.S. territory from direct attack by state and non-state actors. We will also come to the assistance of domestic civil authorities in the event such defense fails or in case of natural disasters, potentially in response to a very significant or even catastrophic event. Homeland defense and support to civil authorities require strong, steady—state force readiness, to include a robust missile defense capability. Threats to the homeland may be highest when U.S. forces are engaged in conflict with an adversary abroad.

Provide a Stabilizing Presence. U.S. forces will conduct a sustainable pace of presence operations abroad, including rotational deployments and bilateral and multilateral training exercises. These activities reinforce deterrence, help to build the capacity and competence of U.S., allied, and partner forces for internal and external defense, strengthen alliance cohesion, and increase U.S. influence. A reduction in resources will require innovative and creative solutions to maintain our support for allied and partner interoperability and building partner capacity. *However, with reduced resources, thoughtful choices will need to be made regarding the location and frequency of these operations.*

- **Conduct Stability and Counterinsurgency**

Operations. In the aftermath of the wars in Iraq and Afghanistan, the United States will emphasize non-military means and military-to-military cooperation to address instability and reduce the demand for significant U.S. force commitments to stability operations. U.S. forces will nevertheless be ready to conduct limited counterinsurgency and other stability operations if required, operating alongside coalition forces wherever possible. Accordingly, U.S. forces will retain and continue to refine the lessons learned, expertise, and specialized capabilities that have been developed over the past ten years of counterinsurgency and stability operations in Iraq and Afghanistan. *However, U.S. forces will no longer be sized to conduct large-scale, prolonged stability operations.*

- **Conduct Humanitarian, Disaster Relief, and Other Operations.** The nation has frequently called upon its Armed Forces to respond to a range of situations that threaten the safety and well-being of its citizens and those of other countries. U.S. forces possess rapidly deployable capabilities, including airlift and sealift, surveillance, medical evacuation and care, and communications that can be invaluable in supplementing lead relief agencies, by extending aid to victims of natural or man-made disasters, both at home and abroad. DoD will continue to develop joint doctrine and military response options to prevent and, if necessary, respond to mass atrocities. U.S. forces will also remain capable of conducting non-combatant evacuation operations for American citizens overseas on an emergency basis.

The aforementioned missions will largely determine the shape of the future Joint Force. The overall capacity of U.S. forces, however, will be based on requirements that the following subset of missions demand: counter terrorism and irregular warfare; deter and defeat aggression; maintain a safe, secure, and effective nuclear deterrent; and defend the homeland and support civil authorities.

Toward the Joint Force of 2020

To ensure success in these missions, several principles will guide our force and program development. First, given that we cannot predict how the strategic environment will evolve with absolute certainty, we will maintain a broad portfolio of military capabilities that, in the aggregate, offer versatility across the range of missions described above. The Department will make clear distinctions both *among* the key sizing and shaping missions listed above and *between* these mission areas and all other areas of the defense program. Wholesale divestment of the capability to conduct any mission would be unwise, based on historical and projected uses of U.S. military forces and our inability to predict the future. *Likewise, DoD will manage the force in ways that protect its ability to regenerate capabilities that might be needed to meet future, unforeseen demands, maintaining intellectual capital and rank structure that could be called upon to expand key elements of the force.*

Second, we have sought to differentiate between those investments that should be made today and those that can be deferred. This includes an accounting of our ability to make a course change that could be driven by many factors, including shocks or evolutions in the strategic, operational, economic, and technological spheres.

Accordingly, the concept of “reversibility” — including the vectors on which we place our industrial base, our ~~and~~ our active-reserve component balance, our posture, and our partnership emphasis — is a key part of our decision calculus.

Third, we are determined to maintain a ready and capable force, even as we reduce our overall capacity. *We will resist the temptation to sacrifice readiness in order to retain force structure, and will in fact rebuild readiness in areas that, by necessity, were deemphasized over the past decade.* An ill-prepared force will be vulnerable to corrosion in its morale, recruitment, and retention. Unless we are prepared to send confident, well-trained, and properly equipped men and women into battle, the nation

will risk its most important military advantage — the health and quality of the All-Volunteer Force.

Fourth, the Department must continue to reduce the ““cost of doing business.”” This ~~is~~ reducing the rate of growth of manpower costs, finding further efficiencies in overhead and headquarters, business practices, and other support activities before taking further risk in meeting the demands of the strategy. As DoD takes steps to reduce its manpower costs, to include reductions in the growth of compensation and health care costs, we will keep faith with those who serve.

During the past decade, the men and women who comprise the All-Volunteer Force have shown versatility, adaptability, and commitment, enduring the constant stress and strain of fighting two overlapping conflicts. They have also endured prolonged and repeated deployments. Some — more than 46,000 men and women — have been wounded, and still others — more than 6,200 members of the Armed Forces — have lost their lives. As the Department reduces the size of the force, we will do so in a way that respects these sacrifices. This means, among other things, taking concrete steps to facilitate the transition of those who will leave the service. These include supporting programs to help veterans translate their military skills for the civilian workforce and aid their search for jobs.

Fifth, it will be necessary to examine how this strategy will influence existing campaign and contingency plans so that more limited resources may be better tuned to their requirements. This will include a renewed emphasis on the need for a globally networked approach to deterrence and warfare.

Sixth, the Department will need to examine the mix of Active Component (AC) and Reserve Component (RC) elements best suited to the strategy. Over the past decade, the National Guard and Reserves have consistently demonstrated their readiness and ability to make sustained contributions to national security. The challenges facing the United States today and in the future will require that we continue to employ National Guard and Reserve forces. The expected pace of operations over the next decade will be a significant driver in determining an appropriate AC/RC mix and level of RC readiness.

Seventh, as we transition out of Iraq and draw down in Afghanistan, we will take extra measures to retain and build on key advancements in networked warfare in which joint forces have finally become truly interdependent. This imperative will shape a number of Departmental disciplines, ranging from establishing warfighting requirements to the way our forces train together.

Finally, in adjusting our strategy and attendant force size, the Department will make every effort to maintain an adequate industrial base and our investment in science and technology. We will also encourage innovation in concepts of operation. Over the past ten years, the United States and its coalition allies and partners have learned hard lessons and applied new operational approaches in the counter terrorism, counterinsurgency, and security force assistance arenas, most often operating in uncontested sea and air environments. Accordingly, similar work needs to be done to ensure the United States, its allies, and partners are capable of operating in A2/AD, cyber, and other contested operating environments. To that end, the Department will both encourage a culture of change and be prudent with its ““seed corn,”” balancing reductions necessitated by resource pressures with the imperative to sustain key streams of innovation that may provide significant long-term payoffs.

Conclusion

The United States faces profound challenges that require strong, agile, and capable military forces whose actions are harmonized with other elements of U.S. national power. Our global responsibilities

are significant; we cannot afford to fail. The balance between available resources and our security needs has never been more delicate. Force and program decisions made by the Department of Defense will be made in accordance with the strategic approach described in this document, which is designed to ensure our Armed Forces can meet the demands of the *U.S. National Security Strategy* at acceptable risk.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

المصادر:

1. سورة قريش.

المراجع:

I. الكتب

1. _____، مستقبل العلاقات الصينية التايوانية، القاهرة: دراسة للهيئة العامة للاستعلامات، 2001.
2. إبراهيم الدسوقي (مراد)، صبحي (مجدي) وآخرون، النموذج الآسيوية: تجارب في هزيمة التخلف، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995.
3. إبراهيم كامل عبده هاشم (تامر)، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا دراسة حالة : آسيا الوسطى وبحر قزوين، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013.
4. أر يارغر (هاري)، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، (تر: راجح محرز علي)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011.
5. إسماعيل الشاهر (شاهر)، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

6. أوتكين (آ. ني)، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، (تر: أنور محمد إبراهيم، محمد نصر الدين الجبالي)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
7. أوتكين (آ. ني)، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، (تر: يونس كامل ديب، هاشم حمادي)، دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
8. باجباي (أشاييتج)، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
9. براون (سيوم)، وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، (تر: فاضل جنكر)، بيروت: الحوار الثقافي، 2004.
10. بروث (بروس)، أنياب الكريملين، لندن: د.دن، 1985.
11. بريجنسكي (زبيغنيو)، رقعة الشطرنج الضخمة، (تر: سحر فراج، محمد عبد السلام حسن)، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2003.
12. بريجنسكي (زبيغنيو)، رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيو إستراتيجية، (تر: أمل الشرقي)، عمّان (الأردن): الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
13. برونيه (أنطوان)، جيشار (جون بول)، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الإمبريالية الاقتصادية، (تر: عادل عبد العزيز أحمد)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.
14. بسيوني عرفة على رضوان (عبير)، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011.
15. بن فايز الجحني (علي)، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000.
16. بوفر (الجنرال)، مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، ط2، (تر: أكرم ديرى، هيثم الأيوبي)، بيروت: دار الطليعة، 1970.
17. تزو (صن)، فن الحرب، (تر: رؤوف شبايك)، بيروت: دار الطليعة، 2007.
18. توركماني (حسن)، المذاهب العسكرية في العالم، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1995.
19. تونغ (ماوتسي)، ست مقالات عسكرية، بيجين: دار الشعب للنشر، 1968.
- جاك (مارتن)، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، (تر: فاطمة نصر)، القاهرة: سطور جديدة، 2010.
20. جمال مظلوم (محمد)، الأمن غير التقليدي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012.
21. جمّول (رضوان)، الاقتصاد السياسي للصين الحديثة: قراءة في مبادرة (الحزام والطريق) وآفاقها المستقبلية، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2016.
22. جي كليم (هارولد)، ان (ستانلي)، ظروف الأمن القومي، سلسلة كتب مترجمة 17، بغداد: جامعة البكر للدراسات العليا العسكرية، 1981.
23. جيلب (ليزلي)، قواعد القوة: كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية، (تر: كمال السيد)، قليوب (مصر): مطابع الأهرام التجارية، 2012.

24. حسن أبو عليّة (عبد الفتاح)، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، الرياض: دار المريخ للنشر، 1987.
25. حسن حسين (فوزي)، التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول (الولايات المتحدة نموذجا)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2012.
26. حمد موسى الجنابي (حازم)، إدارة التغيير: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجا، عمّان (الأردن): دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.
27. خضور (أديب)، أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وأفاق تطوره، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
28. خليفة (عبد الرحمن)، أيديولوجيا الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.
29. خليل زاد (زلمي)، التقييم الإستراتيجي، دراسات مترجمة 5، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.
30. دلبيو (ستيفن م)، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ج 2، (تر: فريال حسن خليفة)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008.
31. دوريزيل (ج. ب.)، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1945-1978، ج 2، (تر: خضر خضر)، طرابلس (لبنان): دار جروس برس، 1985.
32. الرفاعي البيومي (نجلاء)، الصين: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997.
33. زائتس (كونراد)، الصين عودة قوّة عالمية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د ت ن.
34. الزعبي (موسى)، دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001.
35. زياد العلي (علي)، آسيا الواعدة: الإستراتيجية الأمريكية في القارة الآسيوية، عمّان (الأردن): دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015.
36. زياد عبد الله العلي (علي)، مؤشرات القوة والتأثير في الإستراتيجية الأمريكية، بغداد: مكتبة السنهوري، 2016.
37. زياد عبد الله فتحي العلي (علي)، القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد: تداعياتها وأفاقها المستقبلية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
38. س. ناي (جوزيف)، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (تر: محمد توفيق البجيرمي)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.
39. س. ناي الابن (جوزيف)، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، (تر: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، د ت ن.
40. سترينكر داونز (إريكا)، سي. ساوندرز (فليب)، "الشرعية وحدود النزعة القومية: الصين وجزر دياويو"، في: مايكل إي. براون، أوين آر. كوني وآخرون، صعود الصين، (تر: مصطفى قاسم)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

41. سعدي عبد الله (إيناس)، السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا 1945-1990، بغداد: آشور بانبيال للكتاب، 2015.
42. سلامة علي (جمال)، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية: دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية، ط 2، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.
43. سليم عبد الحي (وليد)، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.
44. السند السويدي (جمال)، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
45. سيد النقر (علي)، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2009.
46. صالح (ماجدة)، "اتجاهات الوحدة القومية في آسيا: كوريا - الصين"، في: محمد السيد سليم، آسيا والتحويلات العالمية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998.
47. صالح نهار (غازي)، الأمن القومي العربي، عمّان (الأردن): دار الأمل ودار مجدلاوي، 1993.
48. صبر الحق (صلاح)، السياسة بعد 11 سبتمبر، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.
49. صبري مقلد (إسماعيل)، الإستراتيجية والسياسة الدولية، الكويت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.
50. صبري مقلد (إسماعيل)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.
51. طلاس (مصطفى)، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج 1، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2011.
52. طلاس (مصطفى)، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ج 2، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2011.
53. طه بدوي (محمد)، طلعت الغنيمي (محمد)، دراسات سياسية وقومية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1963.
54. عبد العاطي (عمرو)، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
55. عبد العال عبد الغني (إيمان)، السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا (1990-2008)، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
56. عبد الغني (مصطفى)، المستشرقون الجدد: دراسة في مراكز الأبحاث الغربية، القاهرة: دار المصرية اللبنانية للنشر، 2007.
57. عبد الغني سعودي (محمد)، الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2010.
58. عبد اللطيف (أميمة)، المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

59. عبيد الله مصباح (زايد)، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، طرابلس (ليبيا): دار الروّاد، 2002.
60. عرفه محمد أمين (خديجة)، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
61. علوي (مصطفى)، البنية الدولية وخصائص النظام العالمي: المخاطر والفرص، بيروت: دار بيروت للنشر، 2007.
62. علي حوّات (محمد)، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
63. علي سرور (نبيل)، الظاهرة الصينية: أبعاد التجربة الصينية وتطور علاقات الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح والانفتاح (1990-2015)، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2016.
64. الغريب (خنسان)، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
65. غيل (بايتس)، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، (تر: دلال أبو حيدر)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
66. فتحي ثابت عبد الحفيظ (عادل)، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، القاهرة: الدار الجامعية، 2000.
67. فوت (روزماري)، ماكفرلين (س نيل) وماستندونو (مايكل)، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف، (تر: أحمد حالي، الطيب غوردو)، لندن: أي كتب، ديسمبر 2016.
68. قوجيلي (سيد أحمد)، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، العدد 169، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012.
69. كايل (شانون ن)، شل (فليب) وكريستنسن (هانز م.)، "القوات النووية الصينية"، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي 2012)، (تر: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2012.
70. كلير (مايكل)، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (تر: عدنان حسن)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.
71. الكيالي (عبد الوهاب)، الزهيري (كامل) وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974.
72. كينيدي (بول)، نشوء وسقوط القوى العظمى، ط:2، (تر: مالك البديري)، عمّان (الأردن): الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
73. لوفابر (مكسيم)، السياسة الخارجية الأمريكية، (تر: حسين حيدر)، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2006.
74. لووي (ثيودور)، جينسبرج (بنجامين)، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة، الكتاب الثاني، (تر: عبد السميع عمر زين الدين، رباب عبد السميع زين الدين)، القاهرة: دار الشروق الدولية، 2006.

75. لووي (ثيودور)، جينسبرج (بنجامين)، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة، الكتاب الأول، (تر: عبد السميع عمر زين الدين، رباب عبد السميع زين الدين)، القاهرة: دار الشروق الدولية، 2006.
76. محمد العيثاوي (ياسين)، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، عمّان (الأردن): دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
77. محمد سليم (حسن)، الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2014.
78. محمد فرج (أنور)، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية (العراق): مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.
79. مردان (باهر)، الإستراتيجية الأمريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات، بيجين: د ن، 2014.
80. مسعود (عبد الله)، عباس (علي مراد)، الأمن والأمن القومي: مقارنة نظرية تطبيقية، بنغازي: دار الكنب الوطنية، 2006.
81. المسيري (عبد الوهاب)، موسوعة اليهود واليهودية، المجلد الثالث، الجزء الثاني، الباب الثالث عشر، القاهرة: دار الشروق المصرية، 1999.
82. مصباح (عامر)، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2001.
83. معتوق (فريدريك)، المارد الآسيوي يسيطر: مقارنة سوسيو- معرفية لتجارب معاصرة (اليابان- كوريا- سنغافورة- الصين)، بيروت: منتدى المعارف، 2013.
84. ميتكيس (هدى)، صدقي عابدين (السيد)، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004.
85. ميدايرل (إدوارد)، رؤا الإستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكيا فيلي إلى هتلر، الكتاب الثاني، (تر: محمد عبد الفتاح إبراهيم)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ب ت ن.
86. نادكارني (فيديا)، الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، دراسات مترجمة 64، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
87. نعمان جلال (محمد)، الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
88. هارت (ليدل)، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، (تر: الهيثم الأيوبي)، بيروت: دار الطليعة، 1967.
89. هاشم عواد (عامر)، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (80)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
90. هاشم نعمة (كاظم)، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، طرابلس (ليبيا): الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2007.

91. الهواري (عبد القادر)، سقوط إمبراطورية الغرب العظمى وصعود إمبراطورية الشرق الأعظم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.

92. هويدي (أمين)، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت: دار الطليعة، 1975.

93. هيرد (جرايمي)، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، دراسات مترجمة 60، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013.

94. هيساو شيتشينج (روبرت)، نزاعات جزر ناناشا (سبراتلي)، مانيل: جامعة سان توماس، 1999.

95. ولد أباه (السيد)، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

96. وورنر (دانيال)، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، سلسلة دراسات عالمية، العدد 15، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ب ت ن.

97. ويلكينسن (بول)، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدًا، (تر: لبنى عماد تركي)، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

98. ياسر الأيوبي (محمد)، النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني، لبنان: المؤسسة الحديث للكتاب، د ت ن.

99. ينغ كوي (تيان)، طريق الصين: النظرة العلمية إلى التنمية، (تر: عباس جواد كديمي)، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2011.

100. جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، (تر: آية محمد الغازي)، الجيزة (مصر): دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017.

II. المجلات والدوريات

1. إبراهيم سلمان البدراني (خضر)، خلف حميد البدراني (عدنان)، "إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين"، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، الإصدار 30، 2016.

2. إبراهيم محمود (أحمد)، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002.

3. أبو الخير (كارن)، "آسيا وملاحم نظام عالمي جديد... تقديم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011.

4. إسماعيل الرمضاني (مازن)، "الأمن القومي العربي والصراع الدولي"، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، عدد 02، 1988.

5. إسماعيل العساف (سوسن)، "المؤسسة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الحربي الجديد"، أوراق أمريكية، العدد 115، السنة الرابعة، 2002.

6. الأشعل (عبد الله)، "مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005.

7. البدرى (حنان)، "اللاعبون الجدد في مجلس الأمن القومي الأمريكي"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 23، مارس 2005.
8. بن عنتر (عبد النور)، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005.
9. تجنشو (شولو)، "الصين وإستراتيجية جديدة: جمهورية الصين تتجه إلى الحرب الإلكترونية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، 1994.
10. توفيق (حكيمي)، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مجلة المفكر، العدد الثاني عشر، مارس 2012.
11. جعفر عبد الرضا (نبيل)، "الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح"، مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية، العدد 14، كانون الأول 2004.
12. جودمان (ميل)، "عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية"، سلسلة دراسات سياسية، العدد 01، 2004.
13. حجاج (كريم)، "تعاضم القوة: الأمن القومي وإدارة ترومان"، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، يوليو 1994.
14. حجاج (كريم)، "ملامح الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997.
15. حسن محمد (وليد)، "اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية: اللجنة اليهودية الأمريكية أنموذجاً"، المجلة السياسية والدولية، الإصدار 24، 2014.
16. حشود (نور الدين)، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013.
17. خليل نامق (بسمة)، "مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة: النموذج الأمريكي"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، كانون الأول 2009.
18. زيدان خلف (طارق)، "أثر اللوبي الصهيوني في سياسة الولايات المتحدة"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد الأول، العدد 01، 2009.
19. سليمان (منذر)، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، مجلة المستقبل العربي، العدد 325، السنة 28، مارس 2006.
20. الششتاوي أحمد (مسعد)، "القدرات العسكرية الصينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008.
21. شلبي علي (مغوري)، "الصين والتجارة الدولية... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008.
22. شوقي الحفني (أحمد)، "الأمن القومي: دراسة نظرية في المفاهيم والأصول"، مجلة النهار، باريس، عدد 39-40، 1988.
23. صاحي العمار (منعم)، "الإستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما (الولايات المتحدة أنموذجاً)"، مجلة قضايا سياسية، المجلد 16، الإصدار 01، 2009.
24. صالح (عبد الله)، "توافق ضمني على تفادي المواجهة: الصين وأمريكا... بين التنافس السياسي والمصالح الاقتصادية"، مجلة العصر، 18-07-2004.

25. صبري مقلد (إسماعيل)، "الإستراتيجية السوفيتية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 07، يناير 1967.
26. طلعت (المنعم)، "الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا صياغة آسيوية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، 1998.
27. عباس الطائي (صالح)، عباس عطوان (خضر)، "الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي"، مجلة قضايا سياسية، المجلد 25، الإصدار الأول، 2008.
28. عباس عبد الربيعي (كوثر)، "صناعة السلاح الأمريكية والأزمة المالية العالمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2014.
29. عبد الرسول الخاقاني (نوري)، محمد جواد الموسوي (عبد الوهاب)، "الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السابع، العدد 30، 2014.
30. عبد الله الحربي (سليمان)، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 119، صيف 2008.
31. عبيس نعمة الفتلاوي (أحمد)، "الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر"، مجلة المحقق الحلي، المجلد 08، العدد 04، 2016.
32. علاوي خليفة (حسن)، "فكرة الهيمنة بالقيادة في الإستراتيجية الأمريكية: مدخل للقرن الحادي والعشرين"، مجلة قضايا سياسية، الإصدار 32-33، 2013.
33. علي السوداني (هند)، زغير محيسن (صادق)، "سلطات رئيس الدولة على الوزراء في الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد العاشر، العدد الثامن عشر، 2011.
34. علي حسين (سلمان)، "جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الإصدار 27، 2009.
35. علي حسين المرسومي (محمود)، حسين ناصر البدري (محمد)، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الصين وإمكانية تكييفها في بيئة الاقتصاد العراقي"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، الإصدار 04، 2011.
36. عوض عثمان (السيد)، "تايوان وتهديدات التنين الصيني"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، 1996.
37. الفيومي (سليمان)، "مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان والعلاقات الأمريكية الصينية"، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 04، أبريل 1982.
38. قدرى سعيد (محمد)، "مفهوم الأمن"، موسوعة الشباب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000.
39. كابيلا (سوباش)، "الانتقال العالمي للقوة إلى آسيا"، سلسلة تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
40. كاظم حميد (جواد)، "طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته: الصين نموذجاً"، مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد 36، تموز 2014.

41. كمال عبد الحسين (أصيل)، "الإنفاق العسكري لدول إقليم المحيط الهادي"، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، الإصدار 22، السنة 2012.
42. مجيد حسن الوندائي (نشأت)، "دراسة المرتكزات الفكرية للتجربة التنموية الصينية وسماتها المميزة"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 11، 2008.
43. محمد الظاهر (حسين)، "الأمن القومي العربي: مدخل نظري"، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد 48، 1992.
44. محمد براك السعدون (واثق)، "إستراتيجية الإنتشار العسكري الأمريكي بعد الحرب الباردة"، مجلة دراسات إقليمية، الإصدار 23، 2011.
45. محمد حسن العيثاوي (ياسين)، أنس أكرم محمد، "صنع القرار السياسي الأمريكي"، مجلة مداد الآداب، المجلد الأول، الإصدار 07، 2014.
46. المختار (صلاح)، "من يصنع القرار الأمريكي وكيف؟"، مجلة آفاق عربية، العدد 11، السنة الرابعة عشر، 1992.
47. مصطفى (كمال)، "أمريكا والإرهاب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002.
48. مصطفى كمال (محمد)، "أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات"، مجلة السياسية الدولية، العدد 147، يناير 2002.
49. المهداوي (وفاء)، جاسم محمد (أحمد)، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق... سياسات ومؤشرات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، السنة العاشرة، 2012.
50. ميسر فتحي (محمد)، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 17، 2013.
51. الميهي (آسيا)، "الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، 1997.
52. هاشم الجارحي (وردة)، بعد هونج كونج ... هل تعود تايوان إلى الصين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998.
53. هاشم عواد (عامر)، "حدود الأمن القومي الأمريكي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الإصدار 42، 2013.
54. هليل الموسوي (بتول)، "وزارة الخارجية الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي نيكسون"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الإصدار 16، 2005.
55. ياسين (السيد)، "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994.
- III. الرسائل والمذكرات الجامعية**
1. بن الصغير (عبد العظيم)، "سياسة الحرب على الإرهاب وتأثيراتها في الأمن الإنساني دراسة سياسية تحليلية عن أحداث 11 سبتمبر 2001"، رسالة دكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008).

2. بن عبد العزيز العمار (هشام)، "مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)"، مذكرة ماجستير، (جامعة الملك سعود، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008).
3. بوعمامة (زهير)، "سياسة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة"، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008).
4. تيغرة (الزهرة)، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2011"، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012).
5. حمزاوي (جريدة)، "التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط"، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011).
6. دلة أمينة (مصطفى)، "الدراسات الأمنية النقدية"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013).
7. سليم (قسوم)، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010).
8. العايب (خير الدين)، "الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995).
9. عبد العال عبد الغني (إيمان)، "السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا (1990-2008)"، مذكرة ماجستير، (جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم العلوم السياسية، 2012).
10. عنتر علي زعلوك (عادل)، "السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة (1990-2010)"، مذكرة ماجستير، (جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، 2014).
11. معمري جندي (خالد)، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008).
12. وهيبة (تبانى)، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، مذكرة ماجستير، (جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2014).

IV. المؤتمرات والندوات

1. الباشا (فائزة)، "الأمن الاجتماعي والعملة"، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الموسم الثقافي لشهر رمضان سنة 2006، جامعة الفاتح، 12 نوفمبر 2006.

2. علوي ومعتز سلامة (مصطفى)، "الأمن القومي المصري في مائة عام"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي المصري في مائة عام"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 12 ماي 2008.

3. علي موسى (غادة)، "إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، أوراق مختارة مقدمة لـ: المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، الأردن، 14-15 مارس 2005.

4. محمود بدوي (منير)، "جماعات المصالح والسياسة الخارجية الأمريكية"، بحث مقدم إلى مؤتمر: عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بتاريخ: 28-29 فيفري 2004.

V. الروابط الإلكترونية

1. "إدارة المعلومات حول الطاقة"، على الرابط التالي:

www.eia.gov/countries/regions-topics.cfm?fips=ECS

2. "إستراتيجية القوّات البحرية الصينية ثلاثية المقوّمات"، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS، العدد 16، أكتوبر-نوفمبر 2010، على الرابط التالي:

www.iiss.org/stratcom

3. "البيان المشترك للاجتماع الوزاري الخامس والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مانيل، الفلبين، 21-22 تموز / يوليه 1992"، على الرابط التالي:

http://asean.org/?static_post=joint-communicue-25th-asean-ministerial-meeting-manila-philippines-21-22-july-1992

4. "الصين الأولى في جذب الاستثمار بين الدول النامية"، على الرابط التالي:

www.china.com.cn/arabic/htm.26/2/2002

5. "المحكمة العليا في الفلبين تقضي بدستورية إتفاق أمني مع أمريكا"، صحيفة الوفد.

12-01-2016، على الرابط التالي:

www.m.alwafd.org/1015329-المحكمة-العليا-في-الفلبين-تقضي-بدستورية-اتفاق-أمني-مع-أمريكا

عالمي/أمريكا

6. "الولايات المتحدة تبحث عن تحالف مع فيتنام ضد الصين"، وكالة سبوتنيك، 23 ماي

2016، على الرابط التالي:

<https://arabic.sputniknews.com/world/201605231018885153>

7. "بحر جنوب الصين"، المعرفة، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/9/26>

8. "بيان الأدميرال هاري. ب هاريس قائد البحرية الأمريكية في المحيط الهادي أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي". على الرابط التالي:

<http://docs.house.gov/meetings/AS/AS00/20160224/104587/HHRG-114-AS00-Wstate-HarrisH-20160224.pdf>

9. "تجربة الصين لتدمير قمر صناعي قد تطلق مجددا حرب النجوم"، تورس، على

الرابط التالي: www.turess.com/alwasat/3883

10. "تصريحات الرئيس باراك أوباما ورئيس الوزراء الياباني نودا قبل الاجتماع الثنائي في قصر السلام بالعاصمة الكمبودية بنوم بنه"، على الرابط التالي:

www.whitehouse.gov/che-press-office/2012/11/20/remark-president-obama-and-prime-minister-noda-japan-bilateral_meeting

11. "ماذا تحمل إستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية نحو منطقة آسيا-الباسيفيك في جعبتها؟". على الرابط التالي:

www.arabic.news.cn/topic/2012-11/20/c_131986855.htm

12. "هل سيشهد العالم حربا إلكترونية مدمرة؟"، موقع قناة الجزيرة، على الرابط التالي: www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2014/12/11/هل-سيشهد-العالم-حربا-إلكترونية-مدمرة

13. واشنطن وبيجين تبادلتا استعراض مقدراتهما على إسقاط الأقمار الصناعية"، موقع ويكيليكس بالعربي، على الرابط التالي:

http://wikileaks-a.blogspot.com/2011/02/blog-post_6028.html

14. إبراهيم محمود (أحمد)، "حرب العراق وتحولات الفكر الإستراتيجي الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2003. نقلا عن الأهرام الرقمي على الرابط التالي:

Digital.ahram.org.eg/policy.aspx?Serial=220828

15. "أنماط القوة الناعمة للصين"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، على الرابط التالي: www.rawabetcentre.com/archives/11698

16. البحيري (ولاء)، "الإرهاب الدولي"، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 2004. نقلا عن

الأهرام الرقمي على الرابط: Digita.ahram.org.eg/policy.aspx?Serial=221209

17. براميسوران (براشانت)، "أمريكا والفلبين .."مستوى جديد" من التحالف"، صحيفة الإتحاد الإماراتية، 11 أبريل 2016. على الرابط التالي:

<http://manager.alittihad.ae/details.php?id=14258&y=2016&article=full>

18. برنامج في العمق، الدور السياسي لمراكز الأبحاث الغربية، الاثنين: 12-01-2015

على الرابط التالي: www.aljazeera.net/programs/in-depth/2015/1/8

19. بطلموس (هند)، الصين في ميزان القوة العالمي، على الرابط التالي:

www.annabaa.org/nbanews/68/347.htm

20. بوقس (عبد الله)، "مسؤول ماليزي: تزايد أنشطة تنظيم (داعش) من أخطر التهديدات على دول الآسيان"، وكالة الأنباء الكويتية، 09 جوان 2016 على الرابط التالي:

www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2530750&language=ar

21. التقرير الإستراتيجي العربي، "النظام الدولي والإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، عدد يناير 1992. نقلاً عن الأهرام الرقمي على الرابط التالي:

Digital.ahram.org.eg/policy.aspx?Serial=792801

22. "تقرير يحذر: تهديد "داعش" يتصاعد في جنوب شرق آسيا". صحيفة النهار

اللبنانية. على الرابط التالي: <http://www.annahar.com/article/489535>

23. جمعة الحاج (عبد الله)، "مغزى التهديدات الصينية لتايوان"، صحيفة الإتحاد، عدد

20 ديسمبر 2003. على الرابط التالي:

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=1904>

24. حقائق عن القوى النووية في العالم"، على الرابط التالي:

- القوى-النووية-في-العالم /2012/3/26/www.aljazeera.net/news/international/
25. حمّاد (كمال)، "تايوان بين الإستراتيجيتين الصينية والأمريكية"، مجلة الدفاع الوطني، على الرابط: www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1323#.VbYQsfl_Jdi
26. خشيب (جلال)، "التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، على الرابط التالي:
- www.internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/plog-spot_3186.html?m=1
27. خطاب الرئيس بوش أمام الأكاديمية العسكرية في وست بوينت 2002-06-01 على الرابط التالي: [Www.usinfastate.gov/arabic/mena/0726/weamed.htm](http://www.usinfastate.gov/arabic/mena/0726/weamed.htm)
28. خليفة (إيهاب)، "التطبيقات الأمنية لـ "قوة الفضاء الإلكتروني"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني. على الرابط التالي:
- http://www.accronline.com/print_article.aspx?id=19817
29. خليفة (إيهاب)، "الوظيفة هاجر: نمط جديد من الوظائف في المؤسسات العسكرية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 10 ماي 2015، على الرابط التالي:
- <http://rawabetcenter.com/archives/6907>
30. خليفة جودة محمد (محمود)، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010"، المركز العربي الديمقراطي، على الرابط التالي:
- www.democraticac.de/?p=570=pretty
31. دي ساش (جيفري)، "أمريكا وفشل السياسة الخارجية المعسكرة"، مقال منشور بتاريخ 27 نوفمبر 2007، على الرابط التالي:
- www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=article&sid=11287
32. زقاع (عادل)، "إعادة صياغة مفهوم الأمن. برنامج إعادة البحث في الأمن المجتمعي"، على الرابط التالي:
- www.geocities.com/adalzeggagh/recont.htm?20079
33. زهور عدي (معقل)، على الرابط التالي:
- http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab%2820%29/178.htm
205. زيد المرهون (عبد الجليل)، "الاتجاهات الدولية للإنفاق العسكري"، صحيفة الرياض، العدد: 16587، 22 نوفمبر 2013. على الرابط التالي:
- www.alriyadh.com/886249
34. زيد المرهون (عبد الجليل)، "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا"، صحيفة الرياض، العدد 15929، 03 فيفري 2012 على الرابط التالي:
- www.alriyadh.com/706527
35. زيد المرهون (عبد الله)، "تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي"، صحيفة الرياض، العدد: 16237، على الرابط التالي: www.alriyadh.com/790504
36. زيد مرهون (عبد الجليل)، "قضية تايوان بين عصرين"، صحيفة الرياض، على الرابط التالي: www.alriyadh.com/27023
37. سكاى نيوز عربية، "أمريكا تهيمن على ثلث سوق السلاح العالمي"، على الرابط التالي: www.skynewsarabia.com/web/article/8181643

38. سويلم (حسام)، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 2002، نقلاً عن الأهرام الرقمي على الرابط التالي:
Digital. Ahram. Org.eg/policy. Aspx?Serial = 220558
39. سينجر (بيتر)، فريدمان (آلان)، "كيف سيواجه العالم تحديات الأمن السيبراني؟"، مجلة السياسة الدولية، على الرابط التالي:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4925.aspx>
40. شفيق علام (مصطفى)، "القوى الكبرى وضوابط التغيرات الإستراتيجية... الولايات المتحدة نموذجاً"، مجلة البيان، عدد 2011-01-22، على الرابط التالي:
www.albayan.co.uk/RSC/print.aspx?id=3102
41. صالح (محسن)، "قراءة في التصنيف العالمي لمراكز التفكير"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 جانفي 2015، على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/26
42. صالح (محمد)، "دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية"، الحوار المتمدن، بتاريخ: 2012-6-11. على الرابط التالي:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311313
43. صالح المحسن (عبد الكريم)، "العلاقات اليابانية الأمريكية: النشأة والتاريخ"، ج3، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3476، 04 سبتمبر 2011. على الرابط التالي:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274207
44. صالح المحسن (عبدالكريم). "العلاقات اليابانية - الأمريكية النشأة والتاريخ". شبكة مننديات الحق الثقافية، أكتوبر 2011، على الرابط التالي:
<http://www.alhak.org/vb/showthread.php?t=28342>
45. صبري عبد القوي (سامي)، "مواجهة بكين: أبعاد جولة أوباما في منطقة آسيا-الباسيفيك"، مجلة السياسة الدولية، على الرابط التالي:
تحليلات/شئون-دولية/-مواجهة-1903/100/2/NewsContent/siyassa.org.eg
aspbx
46. عبد الحسين (ياسر)، "دور مجلس الأمن القومي الأمريكي في السياسة الخارجية: دراسة مقارنة بين عهدي بوش وأوباما"، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط التالي:
www.asrseg.org/11264
47. عبد الحفيظ محمد (علاء)، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، المجلة العربية للعلوم السياسية. على الرابط التالي:
www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/3laa_3bd_alhafeez_mhmd.pdf
48. عبد العاطي (عمرو)، "هل انتهى القرن الأمريكي؟"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:
www.studies.aljazeera.net/bookrevision/2015/04/20
49. عبد العظيم (زينب)، "الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر"، مركز الحضارة للدراسات الإستراتيجية. على الرابط التالي:
www.hadaracenter.com/pdfs
50. عبد الله (عصام)، "أمريكا وخططها لقرن المحيط الهادي"، صحيفة مكة، العدد: 42322، 21 جوان 2014. على الرابط التالي:
www.makkahnewspaper.com/article/42322/Makkah -عصام-عبدالله-واشنطن-//

51. عدس (عمر)، "الفلبين تستعين بأمريكا لمواجهة الصين"، صحيفة الخليج، 02-11-2012. على الرابط التالي:

www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/1cc5d19e-4e10-4abc-9b70-36517c7990be

52. العرابي الحارثي (فهد)، "الولايات المتحدة الأمريكية والعالم: الهيمنة الخشنة"، على الرابط التالي:

www.dr-fahad-alharthi.com/?s=3%والعالم+الأمريكية+المتحدة+الولايات

53. عزيزة (طارق)، "إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني"، سلسلة أبحاث اجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 04 فيفري 2017. على الرابط التالي:

<file:///C:/Users/win7/Downloads/The-United-States-strategy-in-Asia.pdf>

54. علو (أحمد)، "مفهوم الولوج العملياتي المشترك JOAC في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، مجلة الجيش، دراسات وأبحاث، العدد 326-327، أوت 2012. على الرابط التالي:

www.lebarmy.gov.lb/ar/content-المشترك-العملية-الولوج-مفهوم-الولوج-العملية-المشترك-joac

الإستراتيجية-الأميركية-الجديدة

55. عوني (مالك)، "الإستراتيجية العسكرية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، عدد يناير 1997. نفاً عن الأهرام الرقمي على الرابط التالي:

Digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218682&eid=4480

56. غوام"، وكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط التالي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/غوام>

57. فيريرو والدنر (بينيتا)، "فهم حقوق الإنسان : دليل عن تعليم حقوق الإنسان"، شبكة الأمن البشري، فيينا ، وزارة الخارجية الاتحادية النمساوية والمركز الأوروبي للتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، 2003. على الرابط التالي:

http://www.etcgraz.at/typo3/fileadmin/user_upload/ETCHauptseite/manual/versionen/arabisch/Arabic_Version_HRE_Manual.pdf

58. كروسبي (سيث)، "عقبات ثلاث: إستراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادي"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، جويلية 2014، على الرابط التالي:

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/308>

59. كلارك (ريتشارد أ)، نيك (روبرت)، "حرب الفضاء الإلكتروني: التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، على الرابط التالي:

www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLabel=FederationLibraryPage&bookRevId=%2FBookReview%2FBookReview_0194.xml&_event=viewBR&lang=ar

60. بيلينجز (لي)، "الحرب في الفضاء قد تكون أقرب من أي وقت مضى"، مجلة العلوم الأمريكية، 22 مارس 2017، على الرابط التالي:

www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/war-in-space-may-be-closer-than-ever

61. كوتشاك (مارتي)، "وزارة الدفاع الأمريكية تطلق "مفهوم الولوج العملياتي المشترك" لضمان استمرارية تواجدها على الساحة العالمية، مجلة الأمن والدفاع العربي، 20-01-2012. على الرابط التالي: <http://sdarabia.com/?p=9579>

62. المجمع الصناعي العسكري، على الرابط التالي: www.aleqt.com/2011/09/14/article_580020.html

63. "محادثة أمريكية أسترالية لنشر قاذفات أمريكية في أستراليا"، صحيفة الوفد المصرية، على الرابط التالي: www.m.alwafd.org/عالمي/1071924-محادثة-أمريكية-أسترالية-لنشر-قاذفات-أمريكية-في-أستراليا

64. محمود السيد (دلال)، "المعادلات الأمنية الجديدة في جنوب وجنوب شرق آسيا"، مجلة السياسة الدولية، على الرابط التالي: www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/9846-من-المجلة-ملحق-تحولات-إستراتيجية-القرن-الصيني-؟-الانقلاب-التدريجي-لمعادلات-الأمن-في-جنوب-وجنوب-شرق-أسيا.aspx

65. مختار (محمد)، "هل يمكن أن تتجنب الدول مخاطر الهجمات الإلكترونية؟"، مفاهيم المستقبل، اتجاهات الأحداث، العدد 06، يناير 2015. على الرابط التالي: <http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

66. مرقس (سمير)، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي من ترومان إلى أوباما"، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن الأهرام الرقمي على الرابط التالي: <http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

67. المنتدى العربي للدفاع والتسلح، على الرابط التالي: <http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

68. المنصوري (عبد الرحمن)، "الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي: <http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

69. الموسوعة العربية، على الرابط التالي: <http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

70. الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية اليابانية، على الرابط التالي: <http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

71. ناراجي اندرليني (سانام)، البشر (جودي وماجاوير (ساره). "إطلاع عمل مفاهيم: الأمن، السلام، المحاسبة، المسؤولية، الحقوق". على الرابط التالي: <http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

72. ناي (جوزيف س)، "حدود قوة الصين الناعمة"، على الرابط التالي: <http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

73. نايلي (نبيل)، "الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة"، المعهد العربي للبحوث والدراسات العربية، 16-01-2012. على الرابط التالي: <http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

<http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf>

74. نظير (مروة)، "من الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني: تحول اهتمام المجتمع الدولي من الدولة إلى الفرد"، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3138 ، 28 سبتمبر 2010. على الرابط التالي: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=230356
75. النملة (صالح)، "تايوان كمؤشر للصراع الصيني الأمريكي"، صحيفة الرياض، على الرابط التالي: <http://www.alriyadh.com/28810>
76. نيوف (صالح)، "الإشكالات الإستراتيجية في آسيا على مشارف العام 2025: دراسة مستقبلية"، المركز الكردي الألماني للدراسات، 2014/8. على الرابط التالي: <http://nlka.net/images/PDF/2014/08/NLKA82014NN.pdf.pdf>
77. هشام (سلام)، "مجلس الأمن القومي ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، تقرير واشنطن، العدد 11، 2005، على الرابط التالي: www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/72
78. ويتلي (ألان). "النمط الآسيوي". على الرابط التالي: www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/06/pdf/wheatley.pdf
79. اليابان تحرر نفسها من قيود دفاعية عمرها نصف قرن"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد: 12909، 02 أبريل 2014، على الرابط التالي: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=766979&issue=12909#.WGKlaR70hdg>
80. ياسين (السيد)، "الرؤية الإستراتيجية والأمن القومي"، مجلة السياسة الدولية، نقلا عن الأهرام الرقمي، على الرابط التالي: [Www.Ahram.org.eg/Archive/2005/8/18/write.htm](http://www.Ahram.org.eg/Archive/2005/8/18/write.htm)

ثانياً: باللغة الإنجليزية

I. Books

1. A. Richard (Kaplan) . An Analysis of China's Foreign Policy and National Security Decision Making Support Structure. . Virginia: Campaign Management Integnated Treat office & Law Enforcement Center. Departement of Defense. 2005.
2. Adamson (Timothy). China's Response to the US Asia-Pacific "Rebalance" and Its Implications for Sino-US Relations. United States: Pro Quest LLC. 2013.
3. Amighini (Alessia) , Berkofsky (Axel). Xi's Policy Gambles: The Bumpy Road Ahead. Milano: The Italian Institute for International Political Studies (ISPI). 2015.
4. Buzan (Barry) . People State and Fear . North Carolina:The University of North Carolina Press .1983 .
5. Buzan (Barry) . People , State and Fear : an agenda for international securities in the post-col war Era . 2ed . Colorado (USA): Boulder lynne rienner publishers . 1991 .

6. C.S. (Bracker). **Management information systems- strategy and action**. New York: Mo Grow- Hill. 1989.
7. Colonel M. Spade (Jayson). **CHINA'S CYBER POWER AND AMERICA'S NATIONAL SECURITY**. PENNSYLVANIA (USA) : U.S. ARMY WAR COLLEGE. CARLISLE BARRACKS. 2012.
8. Crane (Keith), Cliff (Roger) And Other. **Modernizing China's Military: Opportunities and Constraints**. USA : Project Air Force. RAND Corporation. 2005.
9. D. Swaine (Michael), Eberstadt (Nicholas). And Others: **Conflict and Cooperation In The Asia-Pacific Region a Strategic Net Assessment**. Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace. 2015.
10. David (Lampton). **The making of Chinese Foreign Policy in The Era of Reform(1978-2000)**. USA : Stanford University Press. 2001.
11. Denny (Roy). **China's Foreign Relations**. London: Macmillan Press. 1998.
12. Duchâtel (Mathieu) , Puig (Emmanuel). “Chinese Reactions to the US Rebalance toward Asia: Strategic Distrust and Pragmatic Adaptation”. IN : Hugo Meijer. **Origins and Evolution of the US Rebalance toward Asia Diplomatic, Military, and Economic Dimensions**. New York: PALGRAVE MACMILLAN. 2015.
13. E Johnson (Stuart) , Long (Duncan). **Coping with the Dragon: Essays on PLA Transformation and the US. Military**. Washington DC: Centre for Technology and National Security Policy. 2007.
14. Elihu (Zimet), L. Barry (Charles). **Military Services Overview , Cyber Power and National Security**. Washington , DC: National Defense University Press. 2009.
15. G. Sutter (Robert). **Chinese Foreign Relations : Power and Policy since the Cold War**. Second Edition. United Kingdom: Rowman Littlefield Publishers. 2010.
16. H. Cordesman (Anthony) . **Chinese Military Modernization and Force Development : Chinese Outside Perspectives**. Washington dc: Centre For strategic & International Studies(CSIS). September 09, 2014.
17. H. Cordesman (Anthony), Colley (Steven) And Wang (Michael). **Chinese Strategy and Military Modernization in 2015**. Washington Dc: Centre For strategic & International Studies(CSIS). 2015.
18. Heginbotham (Eric). **The U.S.-China Military Scorecard: Forces, Geography, and the Evolving Balance of Power, 1996–2017**. Santa Monica (Calif): RAND Corporation. 2015.
19. Holsti (K.J.). **International Politics: A Framework for Analysis**. 7th ed. USA : Prentice Hall. 1995.

20. **International Encyclopedia of Social Science**. VOL 15. New York :The Macmillan Company. 1958
21. J. Berteau (David), J. Green (Michael), Cooper (Zack). **Assessing the Asia- Pacific Rebalance**. Whashington DC : Centre For Strategic & International Studies. December 2014.
22. J. Mitchell (Derek) , Harding (Brian). **China And South east Asia. In Chinese Soft Power And Its Implications For The United State: Competition And Cooperation In The Developing World**. Ed. Carola Mc Giffert .Washington DC: Center for Stratigic and International Studies. 2009.
23. K. Carr (Robert) . And Other. **American Democracy in Theory and Practice**. Third edition. New York: Mc Millan. 1961.
24. Krekel (Bryan) . **Capability of the People’s Republic of China to Conduct Cyber Warfare and Computer Network Exploitation**. Virginia (USA): Northrop Grumman, 2009.
25. L. Frost (Ellen). **Asia’s New Regionalism**. USA: Lynne Rienner Publishers. 2008.
26. Lee (Sunny). **US Security Strategy toward North Korea’s Cyber Terrorism**. Washington, DC: Carnegie Institution for Science. December, 02. 2011.
27. Miller (Tom). **CHINA’S ASIAN DREAM: Empire Building along the New Silk Road**. London: Zed Books. 2017.
28. Mingjiang (Li). “China's Accommodative Diplomacy towards East Asia”. In : **East Asia's Relations With a Rising China**. Bonn: Konrad Adenuaer Stiftung. May 2010.
29. Morgan (J.R.), Valencia (M. J.). **Atlas for Marine Policy in South-East China Sea**. Berkely: University of California. 1983.
30. Murray (Craig), Berglund (Andrew), Hsu (Kimberly). **China’s Naval Modernization and Implications for the United States**. US.-China Research and Security Review Commission. Staff Economic Backgrounder. August 26, 2013.
31. Oshida (Tsutomu). **Overview Of Japan’s Export Controls**. 4th Edition. Japan : Center for Information On Security Trade Control (CISTEC). June, 2015.
32. Rosenau (James). **Restlessness, Change And Foreign Policy Analysis**. New York: Hasled Press. 1974.
33. S.P. Baviera (Aileen). “US Rebalance and the Responses from Southeast Asia”. In: **AMERICA’S ROLE IN ASIA: The Implications of America’s Rebalancing Policy to Asia**. Seoul (Korea) : Korean-American Association.. 2015.

34. Shiping (Tang) , Yunling (Zhang). “**China’s Regional Strategy**”. In: Shambaugh (David). **Power Shift: China and Asia’s New Dynamics**. California (USA): University of California Press. 2005.
35. **The Encyclopedia Americana**. Vol 25. New York: America Corporation. 1972.
36. **The Encyclopedia Britannica**. Vol 21. London: The Encyclopedia Britannica Company. Ltd
37. United States of America. Department of Defense. Office of Naval Intelligence. **The People's Liberation Army Navy: A Modern Navy with Chinese Characteristics**. Washington DC: Office of Naval Intelligence. August 2009.
38. United States of America. Department of Defense. Office of the Secretary of Defense. **Military Power of the people's Republic of China 2009**. Washington DC. 2003.
39. WANANDI (JUSUF). “**THE BUSH ADMINISTRATION AND EAST ASIA: UNDER THE SHADOW OF THE SECURITY CLOUD**”. IN: **GEORGE W. BUSH AND EAST ASIA: A FIRST TERM ASSESSMENT**. Washington, D.C: Woodrow Wilson International Center for Scholars,,2005.
40. X. Barbara (Wang), Harold (Chee). **China Leadership**. First Edition. London : Macmillan Publishers. 2011.

II. Articles

1. “**Disputed Spratly's Rich Oil. Gas. Mineral Fish Potential**”. Asia Pulse. November, 13. 1998.
2. “**Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces**”. National Security Policy. Novembre. 2005.
3. A. Best Jr (Richard). “**The National Security Council: An Organizational Assessment**”. Congressional Research Service. December 28. 2011.
4. Amitav (Acharya). “**A Regional Security Community in Southeast Asia**”. Journal of Strategic Studies. Vol 18. N° 03. 1995.
5. Anthony M. Velasco (Mark). “**Philippines – China Relations: The Case of the South China Sea (Spratly Islands) Claims**” . Asia Pacific Journal of Multidisciplinary Research. Vol 02. N° 06 . December 2014.
6. Athar Bukhari (Adnan) , Hussain Bukhari (Shahid) and Hussain Bukhari (Mussawar). “**Dynamics of Geo-Strategic Environment in Asia-Pacific: The United States’ Asia Pivot/Rebalancing Strategy & Chinese Response**”. Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS). Vol 36. N° 02. 2016.

7. Baker. A III (James). **“America in Asia: emerging architecture for a pacific community”**. Foreign Affairs. Vol 70. N° 05. Winter 1991- 1992.
8. Buszynski (Leszek). **“The South China Sea: Oil, Maritime Claims, and U.S.-China Strategic Rivalry”**. The Washington Quarterly. Spring 2012.
9. Channer (Hayley). **“Steadying The US Rebalancing To Asia; The Role of Australia, Japan and South Korea”**. Australian strategic Policy Institute. Insights N° 77. November 2014.
10. Chase (Michael S). **“China’s Search for a New type of Great Power Relationship”**. CHINA BRIEF. Vol 12. Issue 17. September 7, 2012.
11. Chen (Zhiming). **“China's South China Sea policy and its implications for Canada: Claims, strategies and consequences”**. Canadian Foreign Policy Journal. Vol 18. N° 03. September, 2012.
12. Colonal Mill (Chris) . **“The United States’ Asia- pacific Policy and the Rise of the Dragon”**.. Centre for Defence and Strategic Studies. Australian Defense College. August 2015.
13. Cooper (Zack), Douglas (Jake). **“Four Visions of US Strategy on China ”**. National Asian Security Studies Program. Issue Brief N° 3. Australia, Canberra. December 02, 2016.
14. CORNELIS ELENA (ATANASSOVA). **“Reshaping the East Asian Security Order: US-China Hedging and the EU’s Strategic Choices”**. RITSUMEIKAN INTERNATIONAL AFFAIRS. Vol 10. April, 2011.
15. Cronin (Patrick M), Lee (Seongwon). **“Expanding South Korea’s Security Role in the Asia-Pacific Region”** . DISCUSSION PAPER. The Council on Foreign Relations. New York. March 2017.
16. D. Kaplan (Robert). **“Centre Strategic for the Twenty- first century”**. Foreign Affairs. 2009.
17. Dilday (Aaron). **“Presidential Strategy: Analazing the National Security Strategies of the United States”**. Georgia Southern University. Spring 2012.
18. E. Sanger (David), J. Broad (William). **“China Making Some Missiles More Powerful”**. The New York Times. May 16. 2015.
19. Emilia Koistinen. **“Chinese Outward Foreign Direct Investment in Finland: The main motives and obstacles”**. International Business. 2015.
20. Erickson (Andrew), Goldstein (Iyle). **“Gun Boats for china's New (Grand Canals) sprobng the Intersection of Beijing's Naval and Oil Security policies”**. Naval War College .Review 62.2. (Spring 2009).

21. Fravel (M Taylor). **“China's Strategy in the South China Sea”**. Contemporary Southeast Asia. Vol 33. N 03. 2011.
22. G. Holk (Gregory). **“Paper Tiger? Chinese Soft Power In East Asia”**. Political Science Quarterly 126. N° 02. 2011.
23. G.Sutter (Robert) , E. Brown (Micheal) and Others. **“Balancing Acts: The U.S. Rebalance and Asia- Pacific Stability ”**. Elliott School of International Affairs and Sigur Centre for Asian Studies. August 2013.
24. Glosserman (Brad) , **“The US “REBALANCE” and The US-JAPAN ALLIANCE”**, ISPI, Analysis N° 189, July 2013.
25. Goh (Evelyn). **“The ASEAN Regional Forum in United States East Asian strategy”**. The Pacific Review. Vol. 17. N° 01 March 2004.
26. Haass (Richard). **“The Role of Think Tanks in U.S Foreign Policy”**. Journal of The U.S Departement of State. Volume 7. N° 3. November 2002.
27. Hammes (T.X.). **“Offshore Controle: Aproposed Strategy for Unlikely Conflict”**. Center for Strategic Research. SF N°: 278. June 2012.
28. Hermann (Charles). **“Changing Course: When Governments Choose To Redirect Foreign Policy”**. International Studies Quarterly. Vol 34. 1990.
29. Hjortda (Magnus). **“China's Use of Cyber Warfare: Espionage Meets Strategic Deterrence”**. Journal of Strategic Security. Vol 4. N° 02. Summer 2011.
30. Holmes (James) , Toshi yoshihara. **“Command of the Sea with Chinese characteristics”**. Obris 49. 4 (Fall 2005).
31. Hsiao (H.H. Michael), Yang (Alan). **“Transformations in the China's Power toward ASIAN”**. China Brief. Vol VII. Issue 22. Nov, 24. 2008.
32. Huang (Chin- Hao). **“China's Soft Power In East Asia: A Quest for Status and Influence?”**. The National Bureau of Asian Research. Washington DC. January 2013.
33. IKENBERRY (G. JOHN). **“Between the Eagle and the Dragon: America, China, and Middle State Strategies in East Asia”**. POLITICAL SCIENCE QUARTELY. VOL 131. N° 01. Spring 2016.
34. J. ART (ROBERT) . **“The United States and the Rise of China: Implications for the Long Haul”**. Political Science Quarterly. VoL 125. N° 03. 2010.
35. Jiang (Liming). **“Domestic Sources of China's Soft Power Approach”**. China Security 5. N° 02. 2009.

36. Klingner (Bruce). **“South Korea Needs THAAD Missile Defense”**. The Heritage Foundation. BACK GROUNDER. N° 3024. June 12, 2015.
37. Koda (Yoji). **“The US- Japan Alliance: Responding To China’s A2/AD Treat”**. Centre For A New American Security. Washington DC. May 2016.
38. Lee (Seokwoo). **“Territorial Disputes among Japan, China and Taiwan Concerning the Senkaku Islands”** . International Boundaries Research Unit. Vol 03. N° 07. 2002.
39. Lengauer (Sara). **“China’s Foreign Aid Policy: Motive and Method”**. Bulletin of the Centre for East-West Cultural & Economic Studies. Vol 09. Issue 02. September -December 2011.
40. M. Cronin (Patrick), Rapp-Hooper (Mira) and Krejsa (Harry). **“DYNAMIC BALANCE: An Alliance Requirements Roadmap for the Asia-Pacific Region”**. Centre For A New American Security. Washington DC. May 2016.
41. M. Denmark (Abraham), Xuotong (Yan) and Others. **“Regional Perspectives On US Strategic Rebalancing”**. Asia Policy. N° 15. Washington (Seattle). January 2013.
42. Mayborn (William). **“The Pivot to Asia: The Persistent Logics of Geopolitics and the Rise of China”**. JOURNAL OF MILITARY AND STRATEGIC STUDIES. Vol 15. ISSUE 04. 2014.
43. Medeiros (Evan S). **“Strategic Hedging and the Future of Asia-Pacific Stability”**. The Washington Quarterly, 29(1). 2005.
44. Minseon (Ku). **“The Motives and Effects of China’s (New Model of Major Country Relations) in China- U.S. Relations”**. Journal of International Relations and Foreign Policy. Vol 03. N° 01. June 2015.
45. Mullen (Mike), Nunn (Sam). **“A Sharper Choice on North Korea Engaging China for a Stable Northeast Asia”**. Independent Task Force Report N°. 74. The Council on Foreign Relations (CFR). USA. 2016.
46. Nayoung Kang (Stephanie). **“Arms Export Control Policies in Japan: Revising the ‘Three Principles’ and the Role of the Japan-US Security Alliance”**. CSIS Issues & Insights. Vol 14. N° 12. Washington DC. March 2014.
47. Odom (Jonathan G). **“What Does a “Pivot” or “Rebalance” Look Like? Elements of the U.S. Strategic Turn Towards Security in the Asia-Pacific Region and Its Waters”**. Asian-Pacific Law & Policy Journal. Vol 14 (1). 2012.
48. Oksenberg (Michael). **“A Deuced of Sino- American Relations”**. Foreign Affairs. Vol 61. N° 01. 1982.

49. P. Lewis (Young). **“China and the South China Sea”**. Asia Defense Journal. 7/86.
50. PAN (ZHONGQI). **“Sino- Japanese Dispute over the Diaoyu/ Senkaku Islands: The Pending Controversy from the Chinese Perspective”**. Journal of Chinese Political science. Vol 12. N° 01. 2007.
51. Ratner (Ely). **“Rebalancing to Asia with an Insecure China”**. Center for Strategic and International Studies. THE WASHINGTON QUARTERLY. SPRING 2013.
52. Rapp-Hooper (Mira), Patrick M. (Cronin) and Others. **“COUNTER BALANCE Red Teaming the Rebalance in the Asia-Pacific”**. Asia-Pacific Security. November 2016.
53. S. Ross (Robert). **“Balance of Power Politics and The Rise of China: Accomodation and Balancing in East Asia”**. Security Studies. Vol 15. N° 3. Fall 2006.
54. S. Ross (Robert). **“The Geography of the Peace East Asia in the Twenty First Century”**. International Security. Vol 23. N°04. Spring 1999.
55. Seng Tan (See). **“Facilitating the US Rebalance: Challenges and Prospects for Singapore as America’s Security Partner”**. Security Challenges. Vol 12, Number 03. 2016.
56. Shambaugh (David). **“China Engages Asia: Reshaping the Regional Order”**. International Security. Vol 29. N° 03. Winter 2004-2005.
57. Szczudlik-Tatar (Justyna). **“Towards China’s Great Power Diplomacy under Xi Jinping”**. THE POLISH INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS (PISM). POLICY PAPER. N° 09. April 2015.
58. TELLIS (ASHLEY J). **“China’s Military Space Strategy”**. Survival. Vol 49. N° 03. Washington, DC. Autumn 2007.
59. Ulman (Richard). **“Redefining Security”** . International Security. Vol 18. N° 01. Summer 1983.
60. V. Lawrence (Susan) , F. Martin (Michael). **“Understanding China’s Political System”**. Congressional Research Service. Washington DC. March 20, 2013.
61. Vego (Milan). **“The Factor of Space, Joint Operational Warfare”**. Newport. RI: Naval War College. Reprint, 2009.
62. Werrell (Caitlin E), Femia (Francesco). **“THE U.S. ASIA-PACIFIC REBALANCE, NATIONAL SECURITY AND CLIMATE CHANGE”**. The Center for Climate and Security. Washington, DC. November 2015.

III. Thèses

1. ANDREW C.MARSIGLIA (MAJOR). **“REBALANCING TO ASIA-PACIFIC REGION AND CHALLENGES OF ANTI-ACCESS/ AREA DENEAL & THE AIR- SEA BATTLE STRATEGY”**. (MASTR OF MILITARY STUDIES. Marine Corps University. Virginia (US). April 4, 2013).
2. HARRISON (HANNA). **“SECURITY COMMUNITIES IN THE ASIA-PACIFIC: ANALYSIS OF AUSTRALIAN SECURITY POLICY DIRECTION 2009-2015”**. (Master’s dissertation. University of Tampere. School of Management. May 2015).
3. Park (Insill). **“U.S. – CHINA COMPETITION IN ASIA-PACIFIC REGION: THE AIIB AND THE NEW GLOBAL ORDER?”**. (Ubmitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of International Affairs. City College of New York. May 2016).
4. Thanh (Duy). **“POSSIBLE SCENARIOS FOR CHINA - U.S. RELATIONS BY 2030”** . (Thesis of Master Degree. School of History, Philosophy, Political Science and International Relations . Victoria University of Wellington. New Zealand. 2014) .

IV. Seminars and conferences

1. Atanassova-Cornelis (Elena). **“The Rise of China and Security in East Asia: Implications for the EU and US Strategies in the Region”**. Paper for the International Conference (EU and the Emerging Powers). European Parliament. Brussels. Belgium. 29-30 April 2013.
2. C. Banlaoi (Rommel). **“MARITIME SECURITY ENVIRONMENT IN THE EAST AND SOUTH CHINA SEAS”**. Paper presented at the International Conference on Maritime Security Environment in East Asian Waters. organized by the Ocean Policy Research Foundation (OPRF). Tokyo. Japan in 16-17 February 2011.
3. Fouse (David). **“Toward Building Capacity, Cooperation and Information Sharing in the Western Pacific ’**. Paper was presented at the Meiji University Symposium In : **The U.S.-Japan Alliance in the Maritime Domain**. October 2014.
4. Gaens (Beart). **“JAPAN’S NEW SECURITY POLICY: BREAKING AWAY FROM THE POST-WAR REGIME ”**. Briefing Paper 148. The Finnish Institute of International Affairs. Febuary 2014.

5. Snyder (Scott). **“U.S. Rebalancing Strategy and South Korea’s Middle Power Diplomacy”**. East Asia Institute . EAI Middle Power Diplomacy Initiative Working Paper 12. February 2015.
6. YE (Shulan). **“CHINA’S REGIONAL POLICY IN EAST ASIA AND ITS CHARACTERISTICS”**. Discussion Paper 66. China Policy Institute. The University of Nottingham . October 2010 .
7. Yi Wen Rachel (Lam). **“The Spratly Island Dispute: Multilateral Negotiations Within ASEAN and with China”**. University of Bern. Seminar Paper International Negotiations (8229). Prepared for Professor Dr Felix Addor.

V. Web Links

1. Asiaone News. **US Marines to be Based in Darwin**. Friday, Novembre 11, 2011. On the Following Link:
www.news.asiaone.com/News/AsiaOne%2BNews/World/Story/A1Story20111111-309994.html
2. Albert (Eleanor). **“North Korea’s Military Capabilities”**. Council on Foreign Relations. Last updated: September 05, 2017. On:
<https://www.cfr.org/backgrounder/north-koreas-military-capabilities>
3. Ayse Ceyham . **“Analyse de Sécurité”** . On the Following Link :
www.revues.org/conflicts/article-php3?id-article:328
4. Somper (James) . **“Global Cost of War Reashes \$14trillion says report”**. The Telegraph. Date: 18-06-2015 On the following link:
www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/11682594/Global-cost-of-war-reaches-14-trillion-says-report.html
5. Office of the Secretary of Defense . **“Military and Security Developments Involving the People’s Republic of China”**. Annual Report To Congress. 2014. On the Following Link:
https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2014_DoD_China_Report.pdf
6. M. Morrison (Wayne). **“China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States”**. Congressional Research Service. June 14, 2015. On the Following Link:
<file:///C:/Users/win7/Downloads/nps73-062215-04.pdf>
7. Annual Rapport To Congress. **Military And Security Developments Involving The People's Republic of China 2014**.
On the Following Link:
www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2014_DoD_China_Report.pdf
8. Kapila (Subhash). **“China's Escalation Military Power: Global & Regional Impact”**. South Asia Analysis Group. Paper N° 2620. 13

March 2008. On the Following Link:

www.Southasiaanalysis.org/5cpapers27%5paper2620htm

9. Ghoshal (Debalina). **“China's Military Strategy 2015: The Nuclear Demension”**. The Indonesian Journal of Leadership, Policy and World Affairs. July 15, 2015. On the Following Link: [Www.sr-indonesia.com/web-exclusives/view/china-s-military-strategy-2015-the-nuclear-dimension](http://www.sr-indonesia.com/web-exclusives/view/china-s-military-strategy-2015-the-nuclear-dimension)

10. E. Sanger (David) , J. Broad (William). **“China Making Some Missiles More Powerful”**. The New York Times. May 16. 2015.

On the Following Link:

<https://www.nytimes.com/2015/05/17/world/asia/china-making-some-missiles-more-powerful.html?mcubz=1>

11. M. Kristensen (Hans), S. Norris (Robert). **“Chinese Nuclear Forces, 2015”**. Nuclear Notebook. On the Following Link:

[Www.thebulletin.org/2015/july/chinese-nuclear-forces-20158459](http://www.thebulletin.org/2015/july/chinese-nuclear-forces-20158459). Last Updated: 07-01-2015

12. Lihua (Zhang), d'hooghe (Ingrid) and Xun (Pang). **“Developing a Chinese Approach to Public Diplomacy”**. On the Following Link:

www.carnegietsinghua.org/2014/10/16/developing-chinese-approach-to-public-deplomacy/hree

13. Critical Theory. **“In Methodological debates Post-positivist Approaches”**. On the Following Link:

[Www.oup.co.uk/pdf/bt/jacksonsorensen/ch09.pdf](http://www.oup.co.uk/pdf/bt/jacksonsorensen/ch09.pdf)

14. **“Global View of United States Improve While Other Countries Decline”**. BBC World Service. April 18, 2010. On the Following Link:

http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/160410bbc_wspoll.pdf

15. J. Hunkovic (Lee). **“The Chinese –Taiwanese Conflict: Possible Future of a Confrontation between china ,Taiwan and The United States of America”**. In 520 Analytic Methods American Military University. On the Following Link:

<http://lamp-method.org/e Commons /Hunkovic.pdf>

16. Murray (Craig) , Churchman (Kyle). **“Taiwan's Declining Defense Spending could Jeopardize”**. Military Preparedness. June 11, 2013.

On the Following Link :

https://www.uscc.gov/sites/default/files/Research/Taiwan%E2%80%99s%20Declining%20Defense%20Spending%20Could%20Jeopardize%20Military%20Preparedness_Staff%20Research%20Backgrounder.pdf

17. England (Vaudine). **“ Who's Right in South China Sea Spat”**. BBC News. On the Following Link: www.news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/7941425.stm 13march2009

18. **“South China Sea: Conflicting Claims and Tensions”**. Lowy Institute. On the Following Link: www.lowyinstitute.org/issues/south-china-sea
19. Khalid (Hafsa). **“Pivot to Asia: US Strategy to contain China or to Rebalance Asia?”**. The Washington Review Of Turkish & Eurasian Affairs. February 2015. On the Following Link: www.thewashingtonreview.org/articles/Pivot-to-asia-us-strategy-to-contain-china-or-to-rebalance-asia.html
20. **“International Affairs. Diplomacy and Strategy@LSE”**. On the Following Link: www.Lse.ac.uk.../SEAPpdf/SA_southchinaseadispute
21. Englund (Will). **“How the South China Sea Could help Beijing level the nuclear playing field?”**. The Washington Post. 14-05-2015. On the Following Link: www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2015/05/14/how-the-south-china-sea-could-be-beijings-path-to-greater-dominance-in-the-pacific/
22. Ou (Si-Fu). **“China’s A2AD and Its Geographic Perspective”**. On the Following Link : www.rchss.sinica.edu.tw/files/publish/1239_4394902e.pdf
23. Vaughn (Bruce) , M. Morrison (Wayne). **“China-Southeast Asia Relations: Trends, Issues, and Implications for The United States”**. Congressional Research Service. April 6, 2006. On Following Link: <https://fas.org/sgp/crs/row/RL32688.pdf>
24. Guerrero (Dorothy-Grace). **“China’s Rise and its Increasing Role in Asia”**. FOCUS ON THE GLOBAL SOUTH. May 18, 2007. On the Following Link: <https://focusweb.org/node/1218>
25. S. Glaser (Bonnie). **“CHINA’S GRAND STRATEGY IN ASIA”**. Center for Strategic and International Studies (CSIS) . Washington DC. March 13, 2014 . On the following Link: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/ts140313_glaser.pdf
26. Fravel (Taylor). **“International Relations Theory and China’s Rise: Assessing China’s Potential for Territorial Expansion”**. International Studies. Review 12. 2010. On the Following Link: <http://web.mit.edu/fravel/www/fravel.2010.ISR.china.expansion.pdf>
27. ZHAO (QUANSHENG). **“China and Major Power Relations in East Asia”**. Journal of Contemporary China (29). 2001. On the following Link: <http://olemiss.edu/courses/pol337/zhaoqu01.pdf>

28. S. Medeiros (Evan). **“CHINA’S INTERNATIONAL BEHAVIOR : Activism, Opportunism and Diversification”**. PROJECT AIR FORCE. RAND CORPORATION. 2009. On the Following Link:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2009/RAND_MG850.pdf
29. E. Percival (Bronson). **“China’s Influence in Southeast Asia: Implications for the United States”**. U.S.-China Economic and Security Review Commission Hearing . In : **China’s Global Influence: Objectives and Strategies**. July 22, 2005 On the Following Link:
https://www.uscc.gov/sites/default/files/7.21-22.05percival_bronson_wrts.pdf
30. Porter (Keith). **“Timeline of US.- Chinese Relations”**. Thought Co. August 23, 2016 . On Following Link:
www.thoughtco.com/timeline-of-us-chinese-relations-3310268
31. Chellaney (Brahma). **“ U.S. Strategy in the Asia-Pacific”**. Report Aljazeera Centre for Studies. February 15, 2012. On Following Link:
<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/2/15/201221510538465734U.S.%20Strategy%20in%20the%20Asia-Pacific.pdf>
32. GO (ITO). **“Regionalism in the Asia-Pacific and U. S. Interests”**. NANZAN REVIEW OF AMERICAN STUDIES. MEIJI UNIVERSITY. Vol 30. 2008. On the Following Link: https://www.ic.nanzan-u.ac.jp/AMERICA/kanko/documents/vol.30_pdf/nras30_23_ito_go.pdf
33. US. Department of State. **“ History of the Department of State During the Clinton Presidency (1993-2001)”**. Released by the Office of the Historian. Bureau of Public Affairs. On the Following Link:
<https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/pubs/8530.htm>
34. Regional Architecture in Asia: **“Principles and Priorities”**, January 12, 2010. On: www.state.gov/secretary/rm/2010/01/135090.htm .
35. **“Barak Obama Says Asia- Pacific is Top US Priority”** . 17-11-2011. On Following Link : www.bbc.com/news/world-asia-15715446
36. S. Ross (Roberts). **“A Realist Policy for Managing US- China Competition”**, The Stanley Foundation, November 2005. On the Following Link:
<http://stanley.dynamicwebware.com/publications/pab/pab05china.pdf>
37. Author Not Provided, **“Asia-Pacific Reaches Demographic Milestone as World Population Hits 7 Billion,”** UN ESCAP press release, (October 2011). On the Following Link :
<http://www.unescap.org/news/asia-pacific-reaches-demographic-milestone-world-population-hits-7-billion>
38. US Congress. **“A Pivot To Pacific ? The Obama Administration’s**

« **Rebalancing** » **Toward Asia**”. Congressional Research Service.

On the Following Link: : www.fas.org/sgp/crs/natsec/r2448.pdf

39. A, Manning (Robert) , Przystup (James) . “**A America’s East of Guam’ Moment?**”. NIKKIE ASIAN REVUE. February 06, 2017

On the Following Link:

<http://asia.nikkei.com/Viewpoints/Robert-A.-Manning-and-James-Przystup/America-s-East-of-Guam-moment>

40. “ **The Importance of the Asia- Pacific Région**” . On the Following Link: www.editionals.voa.gov/a/the-importance-of-the-asia-pacific-region/1514099.html

41. Clinton (Hillary), “**America’s Pacific Century**”, Foreign Policy, Octobre 11, 2011. On the Following Link:

www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century

42. S. Nye (Joseph), “**Advancing US Strategy for East Asean Security**”, Belfer Center for Science and International Affairs , 2011. On the Following Link:

www.belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/1415/advancing_us_strategy_for_east_asean_security.html

43. R. Sverdrup-Taugeson (Bjorn), Lanteigne (Marc) and Sverdrup (Ulf) , “**For Every Action... The American Pivot To Asia and**

Fragmented European Responses”. Norwegian Institute of International Affairs and International Order and Strategy at Brookings, January 27, 2016. On the Following Link:

<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/The-American-pivot-to-Asia-and-fragmented-European-responses-2.pdf>

44. P. Limaye (Satu). “**The United States and The Asia- Pacific: Challengers and Opportunities**”. On the Following Link:

www.nids.mod.go.jp/english/publication/joint_research/series7/pdf/09.pdf

45. A. Bitzinger (Richard), Raska (Michael). “**The Air Sea Battle Debate and the Future of Conflict in East Asia**”. S. RAJARATNAM SCHOOL OF INTERNATIONAL STUDIES. February, 2013. On the Following Link:

www.rsis.edu.sg/wpcontent/uploads/2014/07/PB130201_The_AirSea_Battle_Debate.pdf

46. Department of Defense. “**JOINT OPERATIONAL ACCESS CONCEPT (JOAC)**”. VERSION 1.0. January 17, 2012.

On The Following Link:

www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/JOAC_Jan%202012_Signed.pdf

47. G, Scarborough (Dennis). **“DETECTING THE DRAGON: AIR-SEA BATTLE AND THE U.S.-JAPAN ALLIANCE”**. JOINT ADVANCED WARFIGHTING SCHOOL. June 17, 2011 . On the Following Link: <file:///C:/Users/win7/Downloads/ADA545431.pdf>
48. Segal (Adam). **“STABILIZING CYBER SECURITY IN THE US-CHINA RELATION SHIP”**. Political and Security Affairs. P: 04. On the Following Link:
www.nbr.org/download/pdf/psa/us-china_brief_segal_sept2015.pdf
49. Lieberthal (Kenneth), W. Singer (Peter). **“Cybersecurity and U.S.-China Relations”**. 21st Century Defense Initiative at BROOKINGS. February 2012. On the Following Link:
www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/0223_cybersecurity_china_us_lieberthal_singer_pdf_english.pdf
50. Online Oxford Dictionary. **Cyber Security**. On the Following Link:
www.oxforddictionaries.com/definition/English/cybersecurity
51. Rogin (Josh). **“The Top 10 Chinese Cyber Attacks (that we know of)”**. Foreign Policy. January 22, 2010 . On Following Link:
<http://foreignpolicy.com/2010/01/22/the-top-10-chinese-cyber-attacks-that-we-know-of/>
52. **“Space Foundation Report Reveals Global Space Economy Climb to \$330 Billion”**. Space Foundation, July 7, 2015. On:
www.spacefoundation.org/media/press-releases/space-foundation-report-reveals-global-space-economy-climb-330-billion.
53. Ann Divis (Dee). **“Study: GPS Contributed More Than \$68 Billion to the U.S. Economy”**. Inside GNSS. June 16, 2015
On the Following Link: www.insidegnss.com/node/4535.
54. Office of the Secretary of Defense. **Military Power of the People’s Republic of China 2010**. August 2010. On the Following Link:
www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2010_CMPR_Final.pdf
55. L. Twing (Shawn). **“U.S. Defense Intelligence Agency Report Accuses Israel of Laser Technology Transfer to China”**. Washington Report on Middle East Affairs. April–May 1999. On the Following Link:
www.washingtonreport.me/1999-april-may/u.s.-defense-intelligence-agency-report-accuses-israel-of-laser-technology-transfer-to-china.html
56. Office of the Secretary of Defense. **Military and Security Developments Involving the People’s Republic of China 2012**. May 2012. On the Following Link:
https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2012_CMPR_Final.pdf

57. J. TELLIS (ASHLEY). “**Does China Threaten the United States in Space?**”. CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE. Washington, DC. January 28, 2014. On the Following Link: <http://carnegieendowment.org/2014/01/28/does-china-threaten-united-states-in-space-pub-54349>
58. United Nations Environment Programme. Regional Office for Asia Pacific. Climate Change. “**Helping countries tackle climate change in Asia Pacific**”. On the Following Link: www.unep.org/roap/Home/tabid/roap/Activities/ClimateChange/tabid/6834/Default.aspx
59. J. Locklear (Samuel). “**The Future of Asian Security**”. speech to the Atlantic Council. March 6, 2014. On the Following Link: www.atlanticcouncil.org/events/past-events/admiral-locklear-discusses-the-future-of-asian-security
60. The CNA Corporation, “**National Security and the Threat of Climate Change 2007**”. On the Following Link: www.npr.org/documents/2007/apr/security_climate.pdf
61. U.S. Department of Defense. “**Quadrennial Defense Review Report (2010)**”. On: www.comw.org/qdr/fulltext/1002QDR2010.pdf
62. Muni (SD), Chadha (Vivek). “**ASIAN STRATEGIC REVIEW 2014 : US Pivot and Asian Security**”. Institute for Defense Studies and Analyses. New Delhi. 2014. On the Following Link: http://www.idsa.in/system/files/book/book_ASR2013_0.pdf
63. Donilon (Thomas). “**The United States and The Asia Pacific in 2013**”. Lecture Delivered at Asia Society. New York. March 11, 2013. On the Following Link: www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/03/11/remarks-tom-donilon-national-security-advisory-president-united-states-a
64. Hagel (Chuck). “**The US Approach To Regional Security**”. The 12TH IISS Asia Security Summit. The Shangri-la Dialogue. Singapore. June 01, 2013. On: <file:///C:/Users/win7/Downloads/Hagel.pdf>
65. Ministry of Defense. **National Defense Programme For Financial Year 2014 and beyond**. Government of Japan. December 17, 2013. Tokyo, Japan. On the Following Link: www.mod.go.jp/j/approach/agenda/guideline/2014/pdf/20131217_e2.pdf
66. SUGAI (HIROYUKI). “**Japan’s future defense equipment policy**”. Center for 21st Century Security and Intelligence. The Brookings Institution. OCTOBER 2016. On the Following Link: https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2016/10/201610_japan_future_defense_hiroyuki_sugai.pdf

67. Sakaki (Alexandra). **“Japan’s Security Policy: A Shift in Direction Under Abe?”**. Stiftung Wissenschaft und Politik. Berlin, Germany.

March 02, 2015. On the Following Link:

https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2015_RP02_skk.pdf

68. Hoffman (Michael). **“Where Will’ Proactive Pacifism’ Lead Up ?”**. The Japan Times. March 07, 2015. On the Following Link:

www.japantimes.co.jp/news/2015/03/07/national/media-national/will-proactive-pacifism-lead-us/#.WF5R5h70hdh

69. Takahashi (Sugio). **“Counter A2/AD in Japan-U.S. Defense Cooperation: Toward ‘Allied Air-Sea Battle ’**. March 31, 2012.

On the Following Link:

https://project2049.net/documents/counter_a2ad_defense_cooperation_takahashi.pdf

70. **“EDITORIAL: Purchase of Osprey Fleet for SDF Will Boost Defense, Maneuverability”**. The Daily Yomiuri. Tokyo. September 23, 2013. On the Following Link:

www.questia.com/newspaper/1P3-3078439841/editoria-purchase-of-osprey-fleet-for-sdf-will-boost

71. E. Manyin (Mark). Chanlett-Avery (Emma) and Others. **“U.S.-South Korea Relations”**. Congressional Research Service. October 20, 2016.

On the Following Link:

<file:///C:/Users/win7/Downloads/nps84-103116-03.pdf>

72. Brunnstrom (David). **“South Korea Missile-Defense Deployment - Going to Happen-: Carter”**. Reuters. April 08, 2016

On the Following Link: <http://www.reuters.com/article/us-usa-northkorea-missiledefense-idUSKCN0X52FH>

73. Goto (Shihoko). **“South Korea and the U.S. Pivot to Asia”**. Wilson Center. Asia Program. On the Following Link:

<https://www.wilsoncenter.org/event/south-korea-and-the-us-pivot-to-asia>

74. Carter (Ash) and Min-goo (Han). **“Joint Press Briefing by Secretary Carter and Minister Han Min-goo in Seoul, South Korea”**.

Transcript. November 02, 2015. On the Following Link:

www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript-View/Article/627049/joint-press-briefing-by-secretary-carter-and-minister-han-min-goo-in-seoul-sout

seoul-sout

75. **“South Korea’s Role in the US Rebalance to Asia”**. On:

<http://www.keia.org/event/south-koreas-role-us-rebalance-asia>

76. M. Hale (Rachel). **“The Pivot to Asia South Korea as a Strategic Partner for U.S. Foreign Policy in Asia”**. Liberty University. Spring 2014 . On the Following Link:

<http://digitalcommons.liberty.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1434&context=honors>

77. **“What is THAAD: Everything you need to know about the US anti-missile system”**. On Following Link:

<http://indianexpress.com/article/what-is/what-is-thaad-everything-you-need-to-know-about-the-us-anti-missile-system-4630087>

78. D. Swaine (Michael). **“Chinese Views on South Korea’s Deployment of THAAD”**. China Leadership Monitor. N° 52. Winter 2017. On the Following Link:

<http://carnegieendowment.org/files/CLM52MS.pdf>

79. **“THAAD in the Korean Peninsula”**. Institute for Security & Development Policy. On: <https://translate.google.com/?hl=fr#ar/en/>

80. Fabey (Mike). **“Why America's THAAD Deployment to South Korea Is Making China Go Crazy”**. THE NATIONAL INTEREST. March 15, 2017. On the Following Link:

<http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/why-americas-thaad-deployment-south-korea-making-china-go-19785>

81. Rosen (Ben). **“Why China is strongly objecting to South Korea’s THAAD developments”**. The CHRISTIAN SCIENCE MONITOR. March 01, 2017. On the Following Link:

<http://www.csmonitor.com/World/Asia-Pacific/2017/0301/Why-China-is-strongly-objecting-to-South-Korea-s-THAAD-developments>

82. Wilson (Jordan). **“China’s Expanding Ability to Conduct Conventional Missile Strikes on Guam”**. U.S.-China Economic and Security Review Commission: Staff Research Report. May 10, 2016. On Following Link:

https://www.uscc.gov/sites/default/files/Research/Staff%20Report_China%27s%20Expanding%20Ability%20to%20Conduct%20Conventional%20Missile%20Strikes%20on%20Guam.pdf

83. Connor (Neil). **“US begins moving THAAD anti-missile defence system to South Korea site as military chiefs brief entire Senate on escalating tensions with North”**. The Telegraph. April 25, 2017. On the Following Link:

<http://www.telegraph.co.uk/news/2017/04/25/us-military-reportedly-begins-moving-thaad-missile-defence-south/>

84. Taylor (Adam). **“Why China is so mad about THAAD, a missile defense system aimed at deterring North Korea”**. The Washington Post. March 7, 2017. On the Following Link:

https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2017/03/07/why-china-is-so-mad-about-thaad-a-missile-defense-system-aimed-at-detering-north-korea/?utm_term=.7ca95589dabe

85. balance1010. **“THAAD and China”**. May 01, 2017. On Following Link: <https://balance1010.wordpress.com/2017/05/01/thaad-and-china>
86. BRIMLEY (SHAWN), HENDRIX (JERRY). **“Let’s Lock in the Rebalance to Asia”**. Defense One. On The Following Link: www.defenseone.com/ideas/2015/03/lets-lock-rebalance-asia/108589
87. Group Captain Graham Edwards. **“On Balance – Is the US Rebalance Good for Australia?”**. The Centre for Defence and Strategic Studies. Commonwealth of Australia. AUGUST 2015. On Following Link: <http://www.defence.gov.au/ADC/Publications/IndoPac/R23177601-2.pdf>
88. Shimbou (Asahi), Kato (Yoichi). **“The US Military Presence in Japan in The Context of The “Rebalancing” To The Asia- Pacific ”**. Forum 006 Special Report. Suntory Foundation. On the Following link: www.sintory.com/spnd/jgc/forum/006/pdf/006_kato-en-pdf
89. Simon (Sheldon). **“US-Southeast Asia Relations: Enhancing the Rebalance”**. Comparative Connections. Center For Strategic and International Studies. Washington DC. Sep 2014. On Following Link: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/1402qus_seasia.pdf
90. Ei Sun (Oh) and Han (David). **“Malaysia’s Relations with the Major Powers: China and United States ”**. S. RAJARATNAM SCHOOL OF INTERNATIONAL STUDIES (RSiS). March 01, 2016. On the Following link: https://www.rsis.edu.sg/wp-content/uploads/2016/03/Malaysia-Update-March-2016_Copy_Finalised.pdf
91. **“Malaysia will set up regional centre to counter ISIS propaganda ”**. The Straits Times. 10 October 2015
On the Following Link: <http://www.straitstimes.com/asia/se-asia/malaysia-will-set-up-regional-centre-to-counter-isis-propaganda>
92. C. Ott (Marvin) and Allen (Julia). **“The Rebalance To Southeast Asia”**. Foreign Policy. Research Institute. April 2015. On the Following Link: http://www.fpri.org/docs/ott_allen_-_rebalance_se_asia.pdf
93. Vaughn (Bruce). **“Australia: Background and U.S. Relations”**. Congressional Research Service. August 15, 2013. On the following Link: [file:///C:/Users/win7/Downloads/nps62-091713-19%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/win7/Downloads/nps62-091713-19%20(1).pdf)
94. The Heritage Foundation. **“2015 Index of U.S Military Strenght”**. On the Following Link: www.index.heritage.org/military/2015/chapter/op-environment/asia/
95. A, Thayer (Carlyle). **“Australia, the ANZUS Alliance and US. Rebalancing to the Asia- Pacific”**. Chennai Centre for China Studies. April 06, 2015. On Following Link: www.C3sindia.org/australia/4961.
96. Rollo (Stuart) and Lea (Tess). **“As US Marines arrive in Darwin, Australia must consider its strategic position”**. The Sydney Morning

Herald. April 24, 2016. On the Following Link:

<http://www.smh.com.au/comment/as-us-marines-arrive-in-darwin-australia-must-consider-its-strategic-position-20160422-goco5s.html>

97. H. Cordesman (Anthony), Ayers (Charles) and Lin (Aaron). **North Korean Nuclear Forces and the Threat of Weapons of Mass Destruction in Northeast Asia**. Center For Strategic and International Studies. July 25, 2016. On the Following Link: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/160725_Korea_WMD_Report_0.pdf

98. H. Cordesman (Anthony). **Korean Missile Forces**. Center For Strategic and International Studies. November 7, 2016.

On the Following Link:

[https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication /161108 _AHC _Korean_Missile_Forces.pdf](https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/161108_AHC_Korean_Missile_Forces.pdf)

99. www.Kigalikonnnect.com/article/detail.php

100. www.humanSecurity.org

101. <http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2015/1/8>

102. www.globalsecurity.org/military/world/taiwan/airforce.htm

103. <http://katehon.com:8080/article/japanese-army-can-choose-path-war>

104. <http://www.mod.go.jp/e/>

105. www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/bdaef842-b0a6-48cb-8b10-6049c5ecceea

ثالثا: باللغة الفرنسية

I. Livres

1. Battistella (Dario). **Theorie Des Relations Internationales**. Paris : Press de Science Politique. 2003.

2. Larousse. **Grand Format**. France: Edition le Petit Larousse. 2001.

II. Articles

1. GROS (PHILIPPE), VILBOUX (NICOLE). “La posture de défense des États-Unis en 2015”. FONDATION Pour la RECHERCHE STRATEGIQUE. Observatoire sur la politique de défense des États-Unis. Rapport N°01. Juin 2015.

III. Liens Internet

1. AGENCE DE PRESS YONHAP. “ (LEAD) La Corée du Sud et Les Etats- Unis Envisagent de déployer des tous stratégiques Americains pour dissuader Pyongyang”. 21- 10- 2016. Le Lien Suivant:

<http://french.yonhapnews.co.kr/news/2016/10/21/0200000000AFR20161021000500884.HTML>

2. ANAJ-IHEDN. “Le Numéro d’équilibriste australien en Asie- Pacifique”. Le Lien Suivant:

www.anaj-ihedn.org/WordPress3/wp-content/uploads/2016/03/Le-nume%CC%81ro-d%E2%80%99e%CC%81quilibriste-australien-en-Asie-Pacifique.

فهرس الخرأئط، الجداول والأشكال

أولاً: الخرائط

الصفحة	العنوان	الرقم
175	المطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي التي تدّعي السيادة عليها.	01
182	الحدود المتنازع عليها بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي.	02
223	أهم القواعد التابعة للبرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية.	03
238	التحديات الأمنية في إقليم شرق آسيا.	04
276	غوام حجر الزاوية في المثلثاتية الأمنية الأمريكية في المحيط الهادي.	05
277	طبيعة الترتيبات الأمنية الأمريكية الجديدة في شرق آسيا في إطار إستراتيجية "إعادة التوازن".	06
278	القواعد العسكرية الأمريكية في شرق آسيا قبل إستراتيجية "إعادة التوازن" وبعدها.	07
288	الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن 21.	08

ثانياً: الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
66	أهم مراكز الأبحاث والتفكير الأمريكية وميزانياتها السنوية.	01
69	ترتيب شركات السلاح العالمية.	02
97	طبيعة الزيادات العسكرية المقترحة من طرف هيئة الأركان المشتركة.	03
108	المقارنة بين التهديدات والأهداف الأمريكية خلال فترتي الحرب الباردة والقرن الحادي والعشرين.	04
151	أرقام من بحرية PLA الحالية والمتوقعة لسنة 2020.	05
154	القدرات النووية الصينية.	06
163	مؤشر القوة الناعمة.	07
171	القدرات العسكرية الجوية لتايوان.	08
176	الدول التي تتنازع السيطرة على جزر بحر الصين الجنوبي	09

	مع الصين.	
183- 184	التسلسل الزمني للأحداث الهامة حول جزر سينكاكو-دياويو.	10
192- 193	مشاركة الصين المتزايدة في المنتديات والمنظمات الإقليمية في شرق آسيا.	11
193- 194	التنافس بين القوة المهيمنة والقوة الصاعدة في النظام الدولي.	12
230	مصفوفة التهديد السيبراني في العالم.	13
233- 234	طبيعة السواتل التشغيلية في الصين والجهات المالكة لها.	14
249- 250	مشتريات الأسلحة لوزارة الدفاع اليابانية للسنوات المالية 2014-2018.	15
265	نشر قوات التناوب لمشاة البحرية الأمريكية في إقليم داروين.	16
270	القواعد الفلبينية الخمسة المعنية باستضافة تناوب القوات الأمريكية.	17
280- 281	المراحل التاريخية للدبلوماسية الصينية.	18
289	مساهمة الدول الأعضاء في بنك AIIB مع نسب التصويت.	19
295	وجهات النظر الإستراتيجية الأمريكية الأربعة بشأن التعامل مع الصين.	20

ثالثاً: الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
136	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين للفترة ما بين 1980-2014.	01
138	تطور حصص الاقتصاديات الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%).	02
143	التباين في تقدير الإنفاق العسكري الصيني بين معهد ستوكهولم لأبحاث ودراسات السلام SIPRI والمعهد الدولي لدراسات الأمن IISS.	03
144	الإنفاق العسكري الصيني والأمريكي بالمقارنة مع الناتج المحلي الخام GDP.	04

145	مراحل تقليص عدد جنود PLA مع انطلاق عملية التحديث سنة 1985.	05
146	عدد أفراد PLA حسب نوع القوات.	06
147	التغير في النسب المئوية لتعداد PLA حسب نوعية القوات مع انطلاق عملية التحديث سنة 1985.	07
155	المقارنة بين حجم PLA وبعض جيوش المنطقة والجيش الأمريكي.	08
209	تفسير الترتيبات الأمنية الأمريكية الجديدة في شرق آسيا باستخدام نموذج "دافيد إستون" للتحليل النسقي.	09
214	نسب تأييد النخب في دول شرق آسيا لإستراتيجية "إعادة التوازن".	10
215	الرؤية الإقليمية لدول شرق آسيا لإستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية.	11
220	القدرات العسكرية الصينية المرتبطة بإستراتيجية A2/AD.	12
225	الاختبارات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية للفترة 1998-2016.	13
255	حجم المنطقة والارتفاع الذي تغطيه منظومات ثاد وباتريوت PAC وأيجيس L-SAM الصاروخية الأمريكية في كوريا الجنوبية.	14

الصفحة	فهرس الموضوعات
أ	شكر وتقدير.....
ب	إهداء.....
02	مقدمة.....
	الفصل الأول: التأصيل النظري والتاريخي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي
12	تمهيد.....
	المبحث الأول: تحديد إجرائي لمفهوم الأمن
13	المطلب الأول: مفهوم الأمن.....
20	المطلب الثاني: الطرح الواقعي للأمن.....
26	المطلب الثالث: الطرح الليبرالي للأمن.....
31	المطلب الرابع: الطرح النقدي للأمن.....

المبحث الثاني: المؤسسات والقوى المؤثرة في صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية.....	41
المطلب الثاني: مؤسسات صنع الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.....	50
الفرع الأول: المؤسسات الرسمية.....	53
الفرع الثاني: المؤسسات والقوى غير الرسمية.....	62
المطلب الثالث: إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي... التزام بخط الهيمنة والتفوق العالمي.....	71

المبحث الثالث: السياق التاريخي لتطور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

المطلب الأول: مرحلة الإنغزالية وأولوية البناء الداخلي (1789-1939).....	79
المطلب الثاني: مرحلة كسر الانعزالية والانطلاق نحو العالمية (1945-1990)....	86
المطلب الثالث: مرحلة التشتت الإستراتيجي.. البحث عن بديل موجه جديد(1991-2001).....	98
المطلب الرابع: مرحلة التفرد والقيادة... الحرب العالمية على الإرهاب (2001-2008).....	108
خلاصة الفصل.....	117

الفصل الثاني: إعادة موازنة العلاقات عبر المحيط الهادي وحدود الدور الصيني في شرق آسيا

تمهيد.....	119
المبحث الأول: قدرات ومحددات الدور الصيني في منطقة شرق آسيا	
المطلب الأول: النظام السياسي.....	120
المطلب الثاني: القوّة الاقتصادية.....	130
المطلب الثالث: القدرات العسكرية.....	139
المطلب الرابع: القوّة الناعمة.....	156

المبحث الثاني: الصين والمعضلة الأمنية في شرق آسيا

المطلب الأول: تايوان وقضية السيادة وإعادة التوحيد.....	164
المطلب الثاني: النزاع في بحر الصين الجنوبي.....	173
المطلب الثالث: النزاع في بحر الصين الشرقي.....	180
المبحث الثالث: الدور الصيني في شرق آسيا بين الثوابت الأيديولوجية	

والمقتضيات الإستراتيجية

المطلب الأول: النفوذ السياسي.. دبلوماسية متعددة الأطراف.....	186
المطلب الثاني: الصعود الصيني وتغيير هيكل الأمن الإقليمي.....	190
خلاصة الفصل.....	195

الفصل الثالث: التوجه الأمني الأمريكي الجديد وإعادة الانعطاف نحو شرق آسيا

تمهيد.....	197
<u>المبحث الأول: الالتزام الإستراتيجي نحو الشرق.. خيار التوازن في الباسيفيك</u>	
المطلب الأول: إقليم شرق آسيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.....	198
المطلب الثاني: محور آسيا.. مقارنة إقليمية أمريكية لإدامة الهيمنة العالمية. 205	
المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية في إقليم شرق آسيا.....	217
<u>المبحث الثاني: نحو إعادة هندسة التحالفات الأمريكية في شرق آسيا</u>	
المطلب الأول: إعادة الهيكلة لتفعيل التحالف الأمريكي الياباني.....	239
المطلب الثاني: تعزيز التحالف مع كوريا الجنوبية.....	250
المطلب الثالث: عقيدة التناوب في إستراتيجية إعادة التوازن.. الأماكن بدلاً من القواعد.....	257
<u>المبحث الثالث: الاستجابة الصينية للانعطاف الأمريكي.. ومستقبل العلاقات بين اندام الثقة الإستراتيجي والتكيف العملي</u>	
المطلب الأول: النموذج الجديد لعلاقات القوى الكبرى.....	279
المطلب الثاني: الحزام والطريق.. محور صيني جيو إستراتيجي نحو الغرب.....	286
المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية.. الآفاق والتحديات.....	292
خلاصة الفصل.....	297
الخاتمة.....	298
الملاحق.....	304
قائمة المصادر والمراجع.....	322
فهرس الخرائط، الجداول والأشكال.....	367
فهرس الموضوعات.....	371

ملخص الدراسة

تصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي بقوة في الآونة الأخيرة لاسيما مع إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن عزمه زيادة الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا، وتجسد ذلك في إصداره إستراتيجية جديدة لوزارة الدفاع الأمريكية في جانفي 2012 بعنوان "الحفاظ على القيادة العالمية.. أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين"، فقد حظيت الجوانب الأمنية في هذه الإستراتيجية بأكبر قدر من الاهتمام مشكلة بذلك حجر الزاوية في هذه الإستراتيجية، حيث هدفت واشنطن من خلالها إلى تزويد حلفائها الحاليين بضمانات أمنية في حالة اندلاع أي نزاع إقليمي تكون الصين طرفا فيه. بالإضافة إلى توسيع مصلحتها الأمنية لتشمل دولاً لا تعتبر تقليدياً من حلفائها الإقليميين، بحيث يجسد ذلك بناء شبكة من الشراكات عبر المحيط الهادي تكون صلبة ومتسقة مع القيم الأمريكية مثل تلك التي بُنيت عبر المحيط الأطلسي تكون بمثابة رادع ضد الدول التي تهدف إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية.

وبناء عليه فالتوجه الأمني الأمريكي الجديد نحو شرق آسيا ينم في جوهره على إدراك أمريكي بأن هذه المنطقة الإستراتيجية هي نقطة الارتكاز الجديدة لاستمرار تفوقها العالمي على اعتبار أن إقليم شرق آسيا سوف يلعب دورا محوريا في تشكيل العالم في القرن الحادي والعشرين وبالتالي فإن غياب الحضور الأمريكي القوي والفعال في المنطقة سيثجع القوى المنافسة –الصين- لتشكيل معالم هذه المنطقة الحيوية بطريقة ليست بالضرورة في مصلحتها، وكنتيجة لذلك فإن التكاليف المحتملة لعدم التحرك نحو شرق آسيا تفوق بكثير مخاطر التحول نحو هذا الإقليم الإستراتيجي. ومع ذلك فقد تميّزت الاستجابة الصينية للترتيبات الأمنية الأمريكية بتغليب القوة الناعمة (اقتصاديا ودبلوماسيا) ما يعكس تفضيلها للبراغماتية في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وأيضا من أجل توسيع دائرة تأثيرها في المنطقة وإزالة مخاوف دولها إزاء الصعود الصيني ما ينسف بالتالي الأساس الذي بنيت عليه هذه الترتيبات الأمنية على الأقل لدى النخبة الصينية الحاكمة.

Summary of the Study

Escalation American interest in East Asia and Pacific Ocean Strongly lately especially with USA President Barack Obama's announcement of its intention to increase the American military Presence in East Asia and reflected on the new Strategy to the Pentagon in January 2012, entitled keep Global Leadership...

Defense Priorities for the twenty- first century has received security aspects of the strategy with the greatest attention the problem that the cornerstone of this strategy where Washington aimed to provide current allies by security guarantees in case of any territorial dispute involving China ... In addition to expanding its security umbrella to include States that were not traditionally considered regional allies to reflect upon a network of partnerships among the Atlantic Ocean and be solid with the American values. Also as a deterrent against States Which aims to achieve regional hegemony...

Accordingly the new American security orientation towards East Asia essentially reflect on us perception that this strategic region is the new focal point for the continuation of global superiority as East Asia will play a pivotal role in shaping the world in the twenty- first century so the absence of strong and effective USA presence In the region will encourage competition powers China for shaping this vital region in a way that is not necessarily in their interest.

As a result the potential costs of inaction towards East Asia far outweigh the risks of the transition towards this strategic territory nevertheless marked by Chinese response to USA security arrangements with the primacy of soft power economically and diplomatically in order to expand its influence in the region and remove Concerns its about boarding Chinese therefore undermines the basis of these security arrangements at least in Chinese Ruling elites.